

# الدولة العثمانية والشرق العربي

(١٥١٤ - ١٩١٤)

الدكتور محمد أنيس

أستاذ مساعد التاريخ الحديث  
كلية الآداب - جامعة القاهرة

  
مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة



## مقدمة

إذا كانت العصور الوسطى في تاريخ الشرق العربي تنتهى بالفتح العثماني فمن الطبيعي أن يبدأ تاريخ الشرق العربي الحديث بهذا الفتح عند مطلع القرن السادس عشر .

والحكم العثماني لمنطقة الشرق الأدنى — وهي أوسع جغرافيا من الشرق العربي — كان من أطول عهود السيطرة الأجنبية التي عرفتها المنطقة في تاريخها الطويل . فقد استمر في أغلب بقاع الشرق الأدنى من القرن السادس عشر — أو قبل ذلك بالنسبة لجنوب شرق أوروبا — حتى سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى .

وبعد الحرب العالمية الأولى تبدل حقبة جديدة في تاريخ مجتمعات الشرق الأدنى تتميز بالخضوع للقوى الاستعمارية الأوروبية ولا سيما إنجلترا وفرنسا ، كما تتميز بظهور الحركات الوطنية واحتدامها ضد القوى الاستعمارية الأوروبية .

حقيقة أن هذه القوى الاستعمارية كانت قد بدأت في الظهور في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى ، إنما لم يقدر لها أن تنفرد بالسيطرة على المنطقة إلا بعد سقوط الدولة العثمانية .

وعلى ذلك فالحقيقة الأولى في تاريخ مجتمعات الشرق الأدنى قبل الحرب العالمية الأولى هي الخضوع للدولة العثمانية والمؤثرات العثمانية . ومهما يقال عن ضعف الدولة العثمانية وعدم إيجابيتها في الدفع بالمجتمعات العربية في طريق التقدم ، فالأمر الذي لا يمكن تجاهله أن الحكم العثماني قد ترك بصماته الواضحة في مجتمعات الشرق العربي .



ولقد استطاع الحكم العثماني أن يحفظ لهذه المجتمعات مقوماتها الرئيسية ، وأن يدافع عنها ضد الاستعمار الغربي لفترة طويلة من الزمن ، ولكنه من ناحية أخرى بسبب سلبه وعدم فاعليته ، قد دفع بمجتمعات الشرق الأدنى إلى مزيد من الضعف وعدم القدرة على مواجهة القوى الغربية عندما خارت قوى العثمانيين فلم يجد في إمكانها الوقوف أمام الدول الأوروبية .

وهذا الكتاب يعالج موضوع التأثير العثماني في مجتمعات الشرق الأدنى ، ذلك التأثير يبدأ بظهور الأتراك العثمانيين في المنطقة ثم توسعهم فيها وحكمهم لها حتى سقوط الدولة العثمانية وثورة شعوب المنطقة عليها في الحرب العالمية الأولى .

#### المؤلف

### أولاً - الأتراك والشرق الأدنى

الشرق الأدنى مصطلح غربي نقلناه نحن عن الغرب — ويقصد الغرب به إجمالاً للحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط لأنه أقرب بقاع العالم الشرقي إليه — وليس هذا القرب جغرافياً فحسب بل فكرياً وعاطفياً أيضاً ، فالشرق الأدنى مرتبط منذ العصور الوسطى عندهم بالحضارات القديمة وظهور الديانات السماوية . ويجب ألا نعجب أن يطلق الغرب مصطلح الشرق الأدنى على جزء تدخل في نطاقه بلاد كالليونان هي الآن جزء من العالم الغربي تماماً ، فالواقع أن عملية استغراب Westernisation اليونان التي انتهت بدخول اليونان في العالم الغربي لم تبدأ إلا في أواخر القرن السابع عشر . قبل هذا القرن كانت اليونان ليس فقط من الناحية السياسية بل من الناحية الحضارية أيضاً جزءاً منفصلاً تماماً الانفصال عن العالم الغربي له مقوماته وطابعه الحضاري الذي لم يكن ليختلف عن الطابع الحضاري الغربي فحسب بل كان معادياً له .

وحين بدأ الغرب يهتم بالشرق كان من الطبيعي أن يسكون الحوض الشرقي للبحر الأبيض أول مراحل هذا الاهتمام ، فاطلقوا عليه الشرق الأدنى ، ويطلقون عليه كذلك Levant وهو مصطلح تجاري ، يشمل بصفة عامة تلك البقعة من العالم التي تصل القارات الثلاث معاً : إفريقية وآسيا وأوروبا والتي كانت بسبب هذا الموقع الجغرافي الفريد بقعة حيوية في تاريخ الحضارات الإنسانية — ولم يكن في ذهن الأوروبيين حين سموه الشرق الأدنى ، تحديداً دقيقاً أو مطلقاً لهذه المنطقة إنما هذا التحديد الضيق جاء في أعقاب الأبحاث الجغرافية في أواخر القرن التاسع عشر والعشرين — Hogarth مثلاً أحد الجغرافيين الذين يميلون إلى هذا التحديد الضيق ؛ فيضع خطوطاً جامدة لتحديد الشرق الأدنى : الخط الذي يضعه هو جارث يمتد شمالاً من البحر الأسود ويشطر اليونان شطرين حتى البحر الإديرياتيكي ثم ينحدر جنوباً إلى الصحراء الغربية غرب مصر ويمتد الخط الشمالي شرقاً من البحر الأسود حتى جنوب بحر قزوين ثم جنوباً في المحيط الهندي شاطئاً مرة أخرى فارس إلى شطرين — وهذا التحديد فيه شيء كبير من التعسف إذ لماذا يفصل الجزء الشمالي من اليونان عن الشرق الأدنى — ولماذا أيضاً يفصل شرق إيران عنه . الأمر الذي يبدو أن البعض يتجاهله هو أن الشرق الأدنى مصطلح تاريخي قبل أن يكون جغرافياً وأن تحديده يجب ألا يكون على أساس



معين من التضاريس أو المناخ بل على أساس الحضارات التاريخية التي وجدت هذا الإقليم حتى ولو كانت تعوزه الوحدة السياسية .

والحق أن الشرق الأدنى لم يتمتع بوحدة حضارية في التاريخ القديم إلا بعد أن بسط الإسكندر الأكبر نفوذه عليه ، وتبع ذلك أن اصططح الشرق الأدنى بالحضارة الهيلينية أو اليونانية أي تمت على يد اليونان وحدة الشرق الأدنى من الناحية الحضارية . إنما قبل فتح الإسكندر لبلاد الشرق الأدنى . كانت هذه البقعة ميدانا لحضارات متعددة متباينة ، والحضارة المصرية الفرعونية والحضارة البابلية والآشورية والفينيقية ، لكل منها طابعها الخاص ، أثرت في بعضها البعض ، إنما لم يحدث في أى وقت من الأوقات أن سيطرت حضارة بعينها على الشرق الأدنى كله وصبغته بصفتها . لم يحدث هذا قبل سيطرة الحضارة الهيلينية على الشرق الأدنى ابتداء من القرن الرابع قبل المسيح . وعلى الرغم من أن إمبراطورية الإسكندر لم تعش طويلاً كوحدة سياسية ، وعلى الرغم من ظهور الدولة الرومانية وسيطرتها عسكرياً وسياسياً على الشرق الأدنى في القرن الأول قبل المسيح ، فإن الشرق الأدنى ظل محتفظاً بالحضارة الهيلينية — وظلت هذه الحضارة بالفعل العامل الوحيد الذى يجمع وحدة الشرق الأدنى حتى ظهور الحركة الإسلامية في شبه جزيرة العرب وامتداد نفوذها إلى أجزاء الشرق الأدنى كالشام ومصر والعراق وفارس ومتاخمتها لشبه جزيرة الأناضول وامتدادها شمالاً إلى بحر قزوين فم بين القرنين السابع والثامن . وتمكنت الحضارة الإسلامية من أن تصبغ هذه المناطق بصبغتها بسرعة تدعو إلى العجب والإعجاب معاً . وهنا فقط ينقسم الشرق الأدنى إلى شطرين ، الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي وهو الذى دخلته الحضارة الإسلامية وصبغته بمقوماتها تماماً بل وكونت منه وحدة سياسية والجزء الشمالى والشمال الشرقى الذى كان لا يزال محتفظاً بحضارته الهيلينية . هناك كانت الخلافة الإسلامية تبسط نفوذها ، وهنا كانت الدولة الرومانية الشرقية أو الدولة البيزنطية هي المسيطرة . هذا الانفصال بين شطرى الشرق الأدنى من الناحية الحضارية يبرر ما لجأ إليه أحد المؤرخين وهو Arnold Toynbee في كتابه The western Question in Greece and Turkey إلى تقسيم الشرق الأدنى من الناحية الحضارية إلى ما يسميه حضارة الشرق الأدنى Near Eastern Civilization ويقصد بها الحضارة اليونانية وقوامها ما ورثه اليونان من الحضارة الهيلينية .

وتأثير المسيحية فيها ، وحضارة الشرق الأوسط Middle Eastern civilization وهو ما يمكن أن يطلق عليه الحضارة الإسلامية في الشرق الأدنى . ظلت هاتين الحضارتين تتنازعان وتفرقان الشرق الأدنى تفرقة جـوهريّة حتى بعد ظهور العثمانيين وتوحيدهم لهذين الشطرين بين القرن الرابع عشر والسادس عشر وقبل أن تعالج ظهور العثمانيين وعملية الوحدة هذه يحسن أن نلقى نظرة عاجلة على الحالة في الشرق الأدنى بشطريه في القرن الرابع عشر .

\* \* \*

مركز حضارة الشرق الأدنى كان في الدولة الرومانية الشرقية — كانت الدولة الرومانية الشرقية جزءاً من العالم الرومانى فلم تنفصل عن الدولة الغربية ببناء القسطنطينية في أوائل القرن الرابع من الناحية الرسمية ولكن هذا الانفصال تم في أواخر هذا القرن . كان قوام حضارة الدولة الشرقية هيلينياً بينما كان قوام الحضارة الرومانية الغربية لاتينياً (وهى التى في تطورها يطلق عليها الحضارة الغربية) — كلا الدولتان تشتركان في بعض العوامل أولاً أن كليهما من أصل واحد وثانياً ظهر فيهما المقدرة العامة على التوسع والانتشار . وإلى هنا تنتهى عوامل الشبه بينهما . أما عوامل الاختلاف فكثيرة — الحضارة الغربية (مهما يكن مصيرها) استمرت في التطور والتقدم والانتشار بينما الحضارة الرومانية الشرقية التى بدأت تفوق تفوقاً في البداية الحضارة الغربية ، تصدعت في القرن الحادى عشر واستمرت في الاضمحلال إلى القرن السابع عشر حين لم يعد لها تأثير يذكر في أذهان الناس ، اللهم إذا استثنينا من هذا روسيا .

ماهى أسباب اضمحلال الدولة الرومانية الشرقية ؟ يرى الأستاذ Toynbee في كتابه السالف الذكر أن أهم أسباب اضمحلال الدولة الرومانية الشرقية هو أنها وصلت إلى حالة من النمو السريع في القرن الثامن وكان نموها سابقاً لأوانه — ذلك النمو لم يصل إليه العالم الغربى إلا في نهاية القرن الخامس عشر باستثناء المدن الدول City States في شمال ووسط إيطاليا — هذا النضوج الزائد عن الحد في المجتمع الرومانى الشرقى لعضو من أعضاء المجتمع وهو الدولة كان له نتائج السيئة: أولاً — أوقف بحكم الضرورة أنواع النظم وأنواع النشاط الأخرى في المجتمع ، فالكنيسة خضعت للدولة خضوعاً مباشراً . بل وأصبحت جزءاً منها ولم تؤد لذلك الوظيفة التى أدتها الكنيسة في الغرب وهى كونها حلقة الربط أو المركز للعالم الغربى والحضارة الغربية — لم تشهد الدولة الرومانية الشرقية ما شهدته الكنيسة الغربية من الحكم الذاتى



للاسقفيات والأبرشيات ونظم الرهبنة وغير كل هذا من المنظمات والمؤسسات التي تمتعت باستقلال ذاتي والتي شاركت الدولة إلى حد كبير نفوذها في المجتمع . الدولة في المجتمع الروماني الشرقي ابتلعت كل هذه النظم وارتبط مصير هذا المجتمع بمصير السلطة الرئيسية فيه فلما تفرضت هذه السلطة المركزية لخطر الانهيار لم يكن في المجتمع الروماني الشرقي ما يحل محلها . والغرب لم يشهد الحكم إلا الاوتوقراطي الذي شهده الشرق الروماني . فالغازات المتبربرة التي أسقطت الدولة الرومانية الغربية في أواخر القرن الخامس كان لها أثرها في قيام القوة المحلية ببناء أقطاعات لهم كان عليهم حمايتها وتنظيمها وعرفت أوروبا الغربية نتيجة لهذا النظام الإقطاعي — بل واستفادت الكنيسة أيضاً فبقائها في هذه المحنة التي أصابت العالم الغربي ، وتماسكها زاد من نفوذها وخلقت لها الجو الذي تنمى فيه استقلالها بعيدة عن ضغط الدول والإباطرة وبذلك وصلت البابوية إلى ما وصلت إليه من نفوذ ولعبت دور القيادة لإنقاذ العالم المسيحي الغربي من محنته .

ثانياً — عامل آخر أدى إلى اضمحلال الدولة الرومانية الشرقية وهو انها كها مادياً ومعنوياً في حروبها المستمرة شرقاً وغرباً . فمن ناحية الشرق أنهارت قوى الدولة البيزنطية في حروبها المستمرة مع الفرس ، وكان ميدانها سوريا والعراق بصفة خاصة وهي الحروب التي أطل العرب منها على كل من العالم الفارسي والعالم البيزنطي — كل من هاتين الدولتين اصطنع العرب لمصلحته وذلك عن طريق إقامة ما يعرف بالدولة الحاجزة Buffer - State : الفرس أقاموا إمارة الحيرة شرقاً والروم إمارة الغساسنة . وعلى الرغم من أن الدولة الرومانية الشرقية لم تفقد كثيراً من أملاكها بسبب حروبها مع الفرس ، إلا أنه لاشك أن هذه الحرب كانت مسؤولة عن ضعف الدولتين معاً مما سهل على العرب إنتزاع ممتلكات دن الدولتين ، فاتزعا مصر وسوريا وشمال إفريقيا من الدولة البيزنطية وإنتزعا العراق من فارس . ومن ناحية أخرى فإن ظهور الحركة الإسلامية في الشرق الأدنى والسرعة التي تمت بها فتوحاتهم فيه والسرعة التي صبغت بها هذه المناطق بالحضارة الإسلامية والثقافة العربية أمر يدعو إلى الإشادة .

وليس هذا مجال الحديث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بالحركة الإسلامية . إلى خارج الجزيرة إنما الملاحظ هو نجاح العرب السريع في صبغ

شعوب الشرق الأدنى بصيغة الحضارة الإسلامية ، حين يقارن هذا النجاح بفشلهم النسبي في بقاع أخرى من العالم كالأندلس مثلاً في الغرب وفارس أو الهند في الشرق . والواقع أن السبب في هذا هو أن دول الشرق الأدنى لم تكن غريبة تماماً عن العرب قبل ظهور الحركة الإسلامية ، وكذلك فإن قرب هذه المناطق من شبه الجزيرة العربية جعل من السهل على مركز الحضارة الإسلامية في شبه الجزيرة تغذية هذه المناطق باستمرار من الناحية المادية والثقافية وجعلتها تحت رقابة المركز — هذا التحول الشامل في سوريا ومصر والعراق صبغها بصيغة حضارية واحدة وكون منها ما نطلق عليه اليوم الشرق العربي . لم ينتزع العرب من البيزنطيين مصر وسوريا وشمال إفريقيا فقط بل ظل النزاع بينهما على حدود سوريا والعراق وهي الحدود المشتركة بين الدولتين وحاول العرب فتح القسطنطينية ومع فشلهم ظل الصراع قائماً وظلت الدول الإسلامية ولا سيما الدول الحمدانية تناضل ضد الدولة البيزنطية — هذا الصراع بين الإسلام والدولة الرومانية الشرقية أضعف من قوة الأخيرة إلى حد بعيد ، أضعفها لما نتج عن هذه الحرب من إنهاك لقوى الدول المالية وأضعفها لأنه أقتطع منها أملاكاً ثمينة مثل مصر والشام ، وإن كان من ناحية أخرى ضيق نطاق الدول حول مناطق قريبة من القسطنطينية وأخرج منها ولايات كانت دائماً مشار نزاع ديني عنيف ، فأمكن للدولة البيزنطية بعد هذا أن تركز جهودها فيما تبقى لها . ولكن الخطر الحقيقي على الدولة الشرقية لم يكن من الشرق بل كان من الغرب فلقد تمخض البلقان عن قيام حركات بلغارية وتكوين إمبراطورية بلغارية حية قوامها الديني والحضاري على نمط الدولة البيزنطية نفسها . وكان من الطبيعي أن تنازع الدولة البيزنطية — زعامة هذه البقعة من الناحية الدينية والسياسية فلم يكن الشرق الأدنى المسيحي ليتسع لها معاً وكانت النتيجة حروب المائة سنة (٩١٣ — ١٠١١) تلك الحروب التي إنتهت باخضاع الإمبراطورية البلغارية وأحياء الدولة الرومانية الشرقية . وخطر آخر جاء للدولة الرومانية الشرقية من الغرب وهو خطر اللاتين والخلاف بين العالم المسيحي الشرقي والعالم المسيحي الغربي كان على أشده . كان الخلاف دينياً وثقافياً . فالغرب المسيحي كان ينظر إلى الشرق المسيحي على أنه مسيحية مضمحلة في حاجة إلى إصلاح وأن من واجب العالم المسيحي الغربي أن يقوم بهذا الإصلاح . العداء والحقدين العالمين كان قوياً حتى في الوقت الذي كان عليهما معاً ان يتحدوا ضد العالم الإسلامي في الحروب الصليبية فيما بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر ونحس بهذا العداء مثلاً في وصف الكتاب الغربيين



المعاصرين للحرب الصليبية الأولى مثل Anna comnenana . بل أن الحملة الصليبية الرابعة كانت موجه بالفعل لمهاجمة كيان الدولة البيزنطية في أساسه ، وفعلنا نجحت إلى حد كبير فأحتل اللاتين القسطنطينية وإنحصرت الدولة البيزنطية في نطاق ضيق على ساحل البحر الأسود واستمرت كذلك حتى استرجعت نفوذها في القسطنطينية فالحروب الصليبية ليست فقط شاهدا على العداء بين العالم المسيحي الشرقي والغربي بل زادت بدورها من حدة هذا العداء . وكان هذا العداء قطعاً من أهم الأسباب التي سهلت على العثمانيين فيما بعد إزالة الدولة الرومانية الشرقية حتى أن Gibbon في كتابه Decline and Fall of the Roman Empire ch. ixvii : يروى أن الوزير الأول للدولة الرومانية الشرقية قال حين كان العثمانيون على أبواب القسطنطينية ، أنه يفضل أن يرى في شوارع القسطنطينية عمامة محمد على تاج البابا أو قبعة الكاردينال . ومع أن غزو العثمانيين للدولة الرومانية الشرقية وبسطهم نفوذهم على العالم المسيحي الشرقي قد خلق دون شك نوعاً من اليقظة بين أفراد هذا العالم كرد فعل لسيطرة دولة إسلامية على بلادهم ، إلا أن هذه اليقظة ظل يحجبها العداء المستحكم للعالم المسيحي الغربي ، على الأقل حتى منتصف القرن السابع عشر — فليس من الخطأ في شيء أن نقول إن من أهم العوامل التي سهلت للعثمانيين غزو الدولة الرومانية الشرقية كما سهلت عليهم حكمها فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر أن عداء العالم الشرقي المسيحي كان أضعاف عدائهم للعالم الإسلامي — وكان هذا العداء شاملاً لكل طبقات الناس في العالم المسيحي الشرقي ، لم يخرج عن ذلك سوى شخصية معروفة في التاريخ الديني للشرق الأدنى هي لوكاريوس ( Cyril lucarins ) الذي كان بطريق الإسكندرية وسافر إلى أوروبا وتأثر وتأثر قويا بالثقافة الغربية ولا سيما بالكفينية ( وهو مذهب ديني ظهر في المغرب في حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر ) وقامت الكنيسة الشرقية على بكرة أيها تحارب سيرل هذا وحرضت الدولة العثمانية على التخلص منه وإنتهى أمره بإعدامه . ومع أن سيرل لوكاريوس كان مخالفاً للروح السائدة في العالم الشرقي المسيحي إلا أنه يمكن القول من ناحية أخرى إنه كان بداية لظاهرة جديدة عمرت هذا العالم المسيحي الشرقي في أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر وهي اتجاه الشرق.

الأدنى المسيحي نحو الحضارة الغربية . وكما يقول الأستاذ Toynbee إن عملية استغراب العالم البيزنطي كانت من أغرب الظواهر في تاريخ التقاء الحضارات بدأت فجأة في الثلث الأخير من القرن السابع عشر : في كل من روسيا واليونان ، والفرق بين روسيا واليونان أن روسيا عرفت شخصية مستنيرة مثل بطرس الأكبر تدفع بروسيا في هذا الاتجاه أما في اليونان فلم يكن هناك من يلعب الدور الذي لعبه بطرس في روسيا ولذلك كان دخول اليونان في نطاق العالم الغربي والحضارة الغربية أبطأ بكثير . المهم أنه في أواخر القرن السابع عشر أصبح العالم البيزنطي يتطلع إلى جيرانه الغربيين لا على أنهم الفرنجة المتبريرين بل أوروبا المتنورة . فبدأ العالم المسيحي الشرقي يتشبع بكل نواحي الحضارة الغربية ويتشبه بالغربيين في مآكلهم وملابسهم وعاداتهم وطرقهم في الإدارة والتجارة وترجموا عن الأدب الغربي وقلدوه — وكان نتيجة لكل هذا أن بدأ الشرق المسيحي يفقد بسرعة مقوماته الحضارية أبان إندفاعه نحو الحضارة الغربية . وهنا تبدأ متاعب الدولة العثمانية ، فلقد انتقل العالم المسيحي الشرقي إلى الغرب فأصبح جزءاً منه لا يفصله عنه غير الحدود السياسية ، ويحارب الدولة العثمانية في جانب الغرب ويكون مصدر قلق للسلطة العثمانية . كما سترى حين نعرض لتاريخ الشرق الأدنى في القرن التاسع عشر — المهم إذن في هذا كله أن الدولة البيزنطية كانت قد وصلت في القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى حالة من الأعياء المادي والمعنوي وأن أهم عوامل هذا الأعياء هي الحروب الخارجية المستمرة في الشرق مع الفرس أولاً ثم مع الإسلام ، ثم عداءها للعالم اللاتيني في الغرب وصراعها مع الإمبراطورية البلغارية ومع حركات العرب هذه عوامل خارجية أما العوامل الداخلية فتتجصر في الطبيعة الأوتوقراطية للحكم البيزنطي والمركزية القوية في بناء الدولة ثم نمو الدولة فعلاً نمواً سريعة غير ناضج — سهلت كل هذه العوامل على العثمانيين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر إبتلاع الدول الرومانية الشرقية ثم توجههم بعد ذلك في أوائل القرن السادس عشر إبتلاع الشرق العربي كذلك وضمه إلى حوزتهم وبمنتصف القرن السادس عشر كان العثمانيون قد وحدوا الشرق الأدنى .

وقبل أن نتناول عملية بسط نفوذ العثمانيين على الشرق الأدنى علينا أن نعالج أولاً ظهورهم في هذه المنطقة ثم بناءهم لدولتهم .



عرف الشرق الأدنى الأتراك قبل ظهور العثمانيين في القرن الثالث عشر  
فالحلافة الأموية كانت تضم عناصر تركية . وسقوط اندولة الساسانية في فارس  
ساعد دون شك على إزالة الحائط الذي كان أمام حركات الهجرة التركية من  
أواسط آسيا نحو الشرق الأدنى . ومع هذا لم تصل العناصر التركية إلى أي نوع يذكر  
من النفوذ إلا في الدولة العباسية حين اشتركوا في بناء الدولة وتسيير أمور هافكان  
منهم الجند الأمراء وبعض المناصب الهامة في الدولة وكانت الحاجة إلى هذه العناصر  
التركية لموازنة النفوذ الفارسي الذي كانت له اليد المطلقة في الدولة الإسلامية فقامت  
الدولة الطولونية في مصر والدولة الغزنوية وفي داخل الدولة الإسلامية العامة قامت  
دول تركية مستقلة من الناحية الفعلية من أهمها جميعا الدولة السلجوقية .

والأتراك السلجوقية نزحوا من تركستان إلى المنطقة المعروفة باسم ما وراء النهر  
وخضعوا للدولة الغزنوية أول الأمر واعتنقوا الإسلام ثم استفحل أمرهم في  
أوائل القرن الحادي عشر فأعلنوا استقلالهم بزعامه طغرل بك الذي أصبح ملكا  
عليهم — ثم أخذوا في مد نفوذهم غربا حتى كان استيلائهم على بغداد في سنة ١٠٥٥  
وقضائهم على دولة بني بويه طبعاً مع الإبقاء على الخلافة من الناحية الشكلية البحتة  
جاء السلجوقية إلى العالم الإسلامي في الشرق الأدنى وفي وقت كانت أوصال هذا  
العالم مفككة كل التفكك فالحلافة في حالة ضعف شديد يسيطر على الخلفاء  
ويسلبهم كل سلطة : سلاطين وملوك بني بويه أكثر شهاها — شاهدته الغرب  
من الاسر البابلي للبابوية في أفينون في أوائل القرن الرابع عشر .

ولا شك في أن للسلجوقية الفضل في توحيد جزء كبير من هذا العالم الإسلامي  
المتقطع الأوصال وبعث روح جديدة فيه لمدة من الزمن ثم اعطائه نوعاً من  
الاستقرار النسبي كان في حاجة إليه لحياته الاقتصادية والثقافية . ثم كان  
للسلجوقية نهضة علمية لا بأس بها أخرجت رجلاً مثل نظام الملك وكتابه سياسة  
نامه المشهور في فن الحكم والإدارة وكان للسلجوقية أيضاً فضل على العالم  
الإسلامي بوقوفهم مدة طويلة من الزمن في وجه الصليبيين ومحاولتهم لصد  
خطر المغول وأن كانوا قد فشلوا فيها ثم لاشك أنهم رفعوا شأن المذهب السني في  
الشرق الأدنى الإسلامي بعد أن كان مهدداً ببناء دول شيعية مثل دولة بني بويه .  
على أن الدولة السلجوقية سرعان ما تفككت أوصالها فخرجت منها الدولة  
الخوارزمية فيما وراء النهر وهي تلك الدولة التي صمدت مدة طويلة لغارات المغول

ثم خرجت من السلجوقية أمارات في العراق والشام تعرف بالانابكيات .  
ودولة هامة خرجت من الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى وهي التي يطلق عليها  
دولة الروم وهذه الدولة هي التي حاربت لمدة طويلة الدولة البيزنطية نفسها وكان  
صراعها مع الدولة البيزنطية قد أضعف الإثنين معاً بحيث أتتا نجد في القرن الثالث عشر  
وأوائل القرن الرابع عشر حالة فراغ سياسي في شبه جزيرة آسيا الصغرى .

كما قلت أن هذا الفراغ السياسي سببه اضطلال شأن كل من الدولتين في  
حروبهما الطويلة مع بعضهما من ناحية أو لتعرض الدولة البيزنطية للغزو اللاتيني  
ودولة السلجوقية للغزو المغولي .

وانحصرت الدولة البيزنطية في الركن الشمالي الغربي من آسيا الصغرى وشملت  
شريطاً ضيقاً حول بحر مرمرية حتى مضيق البسفور — أما دولة الروم السلجوقية  
وكان مركزها قونية فقد أغار عليها المغول وأفقدوها استقلالها وأصبح سلاطين  
السلجوقية يدفعون للمغول الضريبة ولو أن المغول لم يبدؤوا جهداً يذكر لبسط  
نفوذهم شمال غرب وغرب قونية وأغلب الظن أن المد الحركي لغاراتهم كان قد  
ضعف هناك .

أ وعلى ذلك فآسيا الصغرى في القرن الرابع عشر تشكلت على هذا النحو — في  
الطرف الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من شبه الجزيرة تقوم مملكتان مسيحيتان هما  
طرابزون ( في الشمال ) وأرمينيا الصغرى أو سليسيا ( في الجنوب ) . في قونية  
وما حولها دولة السلجوقية وكانت قد وصلت إلى حالة من الأعياء الشديد . في  
الركن الشمالي الغربي احتفظ البيزنطيون بنفوذهم . أصاب آسيا الصغرى إذن فراغ  
سياسي كبير ، الحكومات ضعيفة مفككة انحصر نفوذها في مناطق ضيقة عاجزة  
حتى على أن تثبت أقدامها ففي هذه المناطق وكان طبعاً أن يجذب هذا الفراغ  
عناصر قوية وكانت هذه العناصر هي الأتراك العثمانيين .

ففي الربع الأول من القرن الثالث عشر حدثت هجرة تركية منتجة نحو آسيا  
الصغرى . وكانت هذه الهجرة هاربة من وجه المغول الذين خرجوا من أواسط  
آسيا بزعامه جنكيز خان ووصلت هذه الهجرة التركية حتى جبال أرمينية وأستقرت  
هناك بعض الوقت ، أغلبها رجع إلى بلاده الأصلية ، وشجعها على ذلك وفاة جنكيز خان  
نفسه كما شجعهم أيضاً على العودة صعوبة الحياة في المناطق الجبلية في بلاد الروم — على



أن فريقاً منهم ولعله أقوى هذه العناصر واشجعها وأكثرها ميلاً للخطورة انحدر في شبه جزيرة آسيا الصغرى — ولا بد أن هذه العملية كانت شاقة حتى أنهم اضطروا إلى أن يتركوا نساءهم وأطفالهم وراءهم . فنزلوا في شكل جماعات أو عصابات تأمل في أن تنضم إلى صفوف السلطان علاء الدين ، سلطان السلاجقة الروم في قونية — الذي لم يكن قد اصطدم بعد بالمغول والذي كان ينظر إليه على أنه المنقذ المنتظر من الخطر والمغولي — وسواء تعتمد العثمانيون الاتجاه إلى علاء الدين أم لا فإن الطرق المؤدية إلى آسيا الصغرى جنوباً أو شمالاً كانت لا بد ستوصلهم وجهاً لوجه مع الدولة السلجوقية .

دخول العثمانيين في آسيا الصغرى واستقرارها هناك وبدء تكوين أمارتهم كل هذا التاريخ الأول لهم ليس معروفاً على وجه التحديد والثقة — فليس هناك تاريخ مكتوب بأيديهم قبل سقوط القسطنطينية ، وهذه مشكلة تاريخية من الطراز الأول — السبب فيها يكبر هذا الشعب ويثبت كيانه سياسياً سواء في تكوينه الداخلي أو علاقاته الخارجية ويلعب دوره في الأحداث التاريخية ، وحتى يصل إلى هذه المرحلة تبدأ الناس في تدوين تاريخه ، فتظل الفترة الأولى أي فترة الميلاد هذه غامضة متناقضة متضاربة لا يمكن الاعتماد عليها من الناحية العلمية . إنما يحوط دائماً نشأة الأمم والشعوب أساطير وقصص وخرافات يتنقلها الشعب جيلاً عن جيل . هذا ما نجد فيما يتعلق بتاريخ العثمانيين الأول : العثمانيون كما ذكرنا لم يبدأوا كتابة تاريخهم إلا بعد سقوط القسطنطينية أي بعد منتصف القرن الخامس عشر والأوروبيون من ناحية أخرى لم يستطيعوا في أول علاقاتهم مع العثمانيين التفرقة بين العثمانيين وبقية العناصر التركية في آسيا الصغرى التي كانت لا تزال في بعض الأمارات هناك ، وحتى يستطيع الأوروبيون أن يصلوا إلى هذا التفرقة لا يمكن الاعتماد على كتاباتهم في هذه الناحية إذن ليس أمامنا سوى مجموعة الأساطير التي تنقل إلينا عن بدء العثمانيين في شبه جزيرة آسيا الصغرى .

وهنا يقف المؤرخون من هذه المسألة موقفين متباينين . بعضهم مثل المؤرخ الألماني Jorga يتجاهل هذه الأساطير تجاهلاً تاماً — البعض الآخر مثل Gibbons يرى أنه لما كانت هذه الأساطير هي المراجع الوحيد لهذه الفترة

فليس هنا ما يمنع من أخذها أخذاً جدياً وغربلتها وإستخلاص ما يمشى منها مع المنطق التاريخي . وهذا ما فعله Gibbons نفسه في كتابه :

The Foundation fo the Ottoman Empire وهو الكتاب الذي يتناول فيه تاريخ الدول العثمانية في القرن الرابع عشر . ( من عثمان حتى بيازيد ) (١) . ومن غربلة هذه الأساطير يمكن أن نصل إلى أن علاء الدين لم يكن يسره كثيراً وفود هذه الجماعات العثمانية — حقيقة أنها عصابات خبرت الحرب وأمتازت بشجاعتها وجلدها ، وحقيقة أنها كانت ستقوى من جيش علاء الدين خصوصاً في نضاله المنتظر مع المغول ، إلا أن الواقع أنه لم يكن من السهل على علاء الدين أن يدخلهم في صفوف قواته . إذ لا شك أنها كانت عناصر غريبة عنه لا يستطيع أن يطمئن إليها كل الأطمئنان ، فلها كياناتها المنفصل عن جيشه — ثم أنه لم يكن يأمن لموقفها في حالة هزيمته أو موته . ولانتهى رأى علاء الدين على أن يمنحهم من دولته التي كانت تتداعى ، وهي البقعة المعروفة باسم أسكي شهر وهناك عليهم أن يختبروا قوتهم ويكافؤوا في سبيل حياتهم بالحرب في جهتين : الفوضى الداخلية بالقضاء عليها والاحتفاظ بما منحهم علاء الدين ضد الأباطرة البيزنطيين المجاورين لهم في نيقية .

\*\*\*

قبل أن ندخل في تفصيل التوسع العثماني وتاريخ دولتهم من القرن الرابع عشر حتى القرن العشرين حين زالت هذه الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى يحسن بنا أن نقسم منهج الدراسة إلى أربعة أقسام ( أولاً ) مرحلة بناء الدولة العثمانية وتوسعها في أوروبا وتبدأ هذه من أوائل القرن الرابع عشر ( عهد عثمان ) حتى أوائل عهد سليم الأول في أوائل القرن السادس عشر . ( ثانياً ) القسم الثاني من الدراسة هو نظم الحكم العثماني داخل الدولة العثمانية نفسها . ( ثالثاً ) الفتوحات العثمانية في الشرق العربي ونظم حكمهم فيه . ( رابعاً ) المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين . وهذه تشمل تاريخ دور احتضار الدولة العثمانية وتاريخ محاولات إنقاذها . واحتضار الدولة العثمانية يرتبط بزحف الاستعمار الأوروبي على

(١) وقد اعتمدنا كثيراً على هذا الكتاب في تاريخ القرن الرابع عشر للإمبراطورية العثمانية .



الشرق العربي من ناحية وظهور الحركات الاستقلالية في ولايات الدولة العثمانية في أوروبا من ناحية أخرى. وسنعرض لها بالتفصيل حتى ظهور الحركة العربية أبان الحرب العالمية الأولى.

أما محاولات الإنقاذ فهي تتمثل في حركة إصلاح الإدارة الحاكمة العثمانية نفسها وظهور الحركة الدستورية هذه ناحية وناحية أخرى هي حركة الجامعة الإسلامية (خامساً). نعالج أخيراً تصفية الدولة العثمانية ومصير الشرق الأدنى أو نصيبه في سلسلة المعاهدات التي جاءت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

## ثانياً - بناء الدولة العثمانية في أوروبا

لم تسكن الإمارة العثمانية في أواخر القرن الرابع عشر (أي عهد بيازيد) أقوى الدول سياسياً وعسكرياً في آسيا الصغرى فقد كانت آسيا الصغرى إبان القرن الرابع عشر تزخر بإمارات تركية متعددة تفوقها اتساعاً ومقدرة على الدفاع نذكر منها إمارة صاروخان وقرميان وقرمان؛ ولكن كان من حسن سياسة العثمانيين أنهم اتجهوا بفتوحاتهم غرباً نحو الدولة البيزنطية لمبسط نفوذهم في أوروبا؛ ففي أوروبا وبنمود جمعت من البلقان تمكن العثمانيون فيما بعد من التوسع شرقاً. فلا صحة مطلقاً للآراء التي كانت سائدة في أوائل القرن العشرين عن أن العثمانيين جنس تركي مسلم قهر شبه جزيرة آسيا الصغرى ثم اتجه إلى أوروبا وأسقط الدولة البيزنطية. إذ بما لا شك فيه أن العثمانيين كانوا مسيطرين على البلقان كله قبل أن يمتد نفوذهم شرقاً حتى قونية ويقول جيمونز في ذلك:

Had Osman attacked his Turkish neighbours first, had he gone south and east instead of north and west in building up his state' there would never have been a new race born to change the history of the world

ليس من المعروف على وجه الدقة فتوحات عثمان قبل سنة ١٣٠٠، فكما سبق لم يكتب المؤرخون العثمانيون تاريخاً لدولتهم قبل سقوط القسطنطينية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤرخين الأوروبيين ولا سيما البيزنطيين لم يكن في أذهانهم في أوائل القرن الرابع عشر تفرقة واضحة بين العثمانيين وغيرهم من الأتراك الذين كانوا يهاجمون الدولة البيزنطية في أوائل هذا القرن ولذلك يصعب جداً استخلاص الدور الذي لعبه العثمانيون من كتاباتهم. ومن الثابت على كل حال أن عثمان في سنة ١٣٠٠ كان قد تمكن من أن يخضع لنفوذه المنطقة التي يطلق عليها فريجيا وبيتينيا وهي المربع الذي يحدده في الجنوب الشرقى أسكي شهر والجنوب الغربي جبل المبوس ومن الشمال الشرقى تقابل نهري كاراسو وسانجار يوس والشمال الغربي بني شهر. ويلاحظ على هذه المنطقة أنها ذات موقع استراتيجي هام جداً، إذ تقع في الطريق بين بروسة ونيقية.

وفي سنة ١٣٠١ نسمع عن أول التقاء بين العثمانيين والبيزنطيين بجوار نيقوميديا (م ٢ - الدولة العثمانية)



وكانت الهزيمة فيها من تصيب البيزنطيين لولا أن أسرعت الوحدات السلافية إلى نجدتهم ولم تفسر الواقعة عن نتائج حاسمة إنما كانت من قبيل جس النبض للطرفين .  
المرّة التالية التي نسمع عن فتوحات عثمان كانت في سنة ١٣٠٨ فلقد شاهدت هذه السنة أول توسع كبير للإمارة العثمانية على حساب الدولة البيزنطية .

وقبل أن نستعرض خطوات هذا التوسع علينا أن نلخص العوامل التي ساعدت العثمانيين على تحقيقه من هذه العوامل الحرب عند العثمانيين . ولم يكن العثمانيون يفتحون المدن عنوة أو قهراً بل كانوا يتبعون طريقة الحصار لزمن طويل ، ففي هذه المرحلة الأولى ، مرحلة الانتقال من البداوة إلى الحضارة ، سهلت عليهم طرقهم في الحرب إحراز النصر فهم ليسوا في حاجة لزمن طويل للاستعداد لهجومهم ولذلك كان من الصعب على العدو تحديد الوقت الذي يقوم العثمانيون فيه بالهجوم وتحديد الجهة التي يهاجمونها . تعودوا على الإغارة والرحيل والتخلص من الحمل الثقيل الذي يعوق السكرو والفر فإذا انتصروا كسبوا ما غنموا وإذا خسروا فلن يخسروا شيئاً لأنهم لا يملكون شيئاً وكانت طريقتهم أنهم إذا أسروا عدداً من العدو فإنهم يمنحونه الجنسية العثمانية وانديانة الإسلامية وبذلك زاد عددهم وبالتالي زادت قوتهم .

العامل الثاني هو إسلامهم ومسألة إسلام الأتراك عامة يدور حولها كثير من الآراء الأمر الذي لا شك فيه أن الهجرة المبكرة ومنهاجرة الأتراك السلاجقة كانت على اتصال بالإسلام وقد اعتنقت الدين الإسلامي بالفعل وإن كان من الثابت أيضاً أن السلاجقة لم تكن لهم معرفة واسعة بتعاليم الدين نفسه ولم يظهروا نفس التحمس والتعصب للدين كانا عند العرب أما الهجرات التي جاءت في أوائل القرن الثالث عشر (وهي نتيجة دفع المغول لهم) فلم تخضع لنفوذ الإسلام على الرغم من أنها كانت قد استقرت لأجيال طويلة على حدود فارس فالعثمانيون دخلوا إذن شبه جزيرة آسيا الصغرى وهم في حالة الوثنية وسواء صدقنا الأسطورة التي تروى حول اعتناق عثمان الدين الإسلامي أم لم نصدق (١) فلا شك أو وجود العثمانيين في وسط إسلامي (وهو سلاجقة الروم) كان أكبر عامل في اعتناقهم لهذا الدين . لم يكن للعثمانيين حين نزولوا بآسيا الصغرى أي نوع من التعصب الديني ، كانوا لا يقيمون وزناً كبيراً أو صغيراً لمسألة الدين . كانوا قبائل محاربة كل همها أن تحارب في سبيل عيشها . فعملية إسلامهم إذن بظهورهم في هذا الوسط

(١) تقول الرواية أن إسلام عثمان يرجع إلى حلم في إحدى الليالي وأنه أعلن إسلامه بعد هذا الحلم . راجع جيوتر المرجع السابق .

الإسلامي كانت سهلة وتمت دون أن يثار حولها ضجة ، بالضبط كما حدث للبغايريين حين استقر بهم المقام في وسط مسيحي في اللقان فاعتنقوا المسيحية . ولقد كان لاعتناق العثمانيين للإسلام أثر كبير ، فالإسلام جمع شمل العناصر المتفرقة في شمال غرب شبه جزيرة آسيا الصغرى تحت راية واحدة وخلق لها قضية واحدة يتحمسون لها .

وفي تحولهم للإسلام وليس في اختفاء الدولة السلجوقية ، نجد التفسير الوحيد في نشاط عثمان بعد سنة ١٢٩٠ أي بعد الخمسين سنة السابقة التي قضاها العثمانيون في حياة سهلة رخيصة .

العامل الثالث والأهم هو زوال النفوذ البيزنطي من أملاكهم في آسيا الصغرى — ذلك أن الإمارات التركية التي كانت أملاكها قريبة من بحر إيجه مهدت السبيل دون شك للعثمانيين لوسط نفوذهم في هذا الركن من شبه الجزيرة . إذ اشتبكت في صراع مع القوات البيزنطية لاحتلال مجنيسيا وفيلادلفيا Philadelphia وغيرهما من المدن البيزنطية في شبه جزيرة آسيا الصغرى . وقام ميخائيل ابن الإمبراطور أندرونيكس الثاني بآخر محاولة لإنقاذ أملاك الدولة في شبه الجزيرة ولكنه فشل . وكان من أهم أسباب فشله تمرد العناصر السلافية الأمر الذي اضطره إلى التراجع وتمكن الأتراك من العبور إلى تراقيا ولو كانوا متحدين لسهل عليهم الاستيلاء على القسطنطينية ولكن تفرق كلمتهم وعدائهم لبعضهم البعض شغلهم عن مهاجمة العاصمة . أحس الإمبراطور أندرونيكس الثاني بمقدار الخطر الذي يتهدد دولته فطلب إلى المساعدة من الشرق والغرب — فأرسل إلى غازان خان المغول يعرض عليه المصاهرة ولكنه هذه المحاولة فشلت ففي الحقبة الأولى من القرن الرابع عشر كان الصراع بين المسيحية والإسلام على جذب المغول إلى ناحية أو أخرى قد انتهى بدخول المغول في الإسلام . أما من ناحية الغرب فإن المساعدة التي تلقاها أندرونيكس كانت هي نفسها خطراً على الدولة البيزنطية ذلك أن فرديناند صاحب أراجون Aragon حين عقد الصلح مع شارل دانجو ملك صقلية سنة ١٣٠٢ كان يريد التخلص من العناصر المشاغبة في جيشه ووجد في طلب الدولة البيزنطية فرصة مواتية فأرسلها إلى أندرونيكس .



وكانت هذه الوحدات بقيادة Roger de Flor وتتكون أغلبها من أسبان . غير أن هذه العناصر سرعان ما اشتبكت في حروب أهلية مع الوحدات اليونانية والجنوية وعاثوا فساداً في الإمبراطورية وفشل أندرونيكس في إرسالهم إلى آسيا الصغرى لإنقاذ أملاك الإمبراطورية هناك . وكان كل ما فعلته هذه العناصر الأسبانية هو زيادة الإمبراطورية ضعفاً على ضعفها وشغلها بحروب أهلية متواصلة كانت دون شك من أهم العوامل التي شغلت الأباطرة عن توجية همهم نحو أملاكهم في آسيا الصغرى التي بدأت تسقط في أيدي العثمانيين . ففي سنة ١٣٠٨ سقطت عك حصار في يد العثمانيين وكانت هذه قلعة تحرس البقعة التي ينتهي عندها انحدار نهر سنجاريوس ليدخل في الوادي وراء مدينة نيقوميديا . وكانت عك حصار آخر حاجز أمام تقدم العثمانيين في شبه الجزيرة الضيقة التي تمتد بين نيقوميديا والبحر الأسود والتي تكون الركن الشمالى الغربى من آسيا الصغرى وبهذا أطل العثمانيون على البسفور .

وفي السنوات التي تلت سقوط عك حصار تمكن العثمانيون ببطء ولكن بقوة من أن يمدوا نفوذهم إلى ثغور وقلاع البحر الأسود الواقعة بين مصب نهر سنجاريوس والبسفور — وفي سنة ١٣٠٨ أيضاً سقطت جزيرة Kalolimni كالولمي وهي جزيرة في بحر مرمرية قريبة من خليج Mudania مودانيا وبسقوط هذه الجزيرة سيطر العثمانيون على الطريق المائى الموصل بين بروسة والقسطنطينية . وفي هذه الحالة أيضاً سقطت Tricocca ( أو هودج حصار كما يطلق عليها العثمانيون ) في يد عثمان ، وكانت هذه قلعة تشرف على المواصلات بين نيقية ونيقوميديا .

بعد سنة ١٣٠٨ اتجه نشاط العثمانيين إلى نيقية وبروسة وإن كان سقوط بروسة هو الذى تم وحده في عهد عثمان . وليس في الإمكان تحديد الزمن الذى سقطت فيه بروسة ولا الكيفية التي سقطت بها وسنجد نفس الصعوبة فيما يتعلق بسقوط نيقية ونيقوميديا . وعلى كل حال فمن الثابت أن بروسة لم تشهد قتالاً خارج أسوارها ، إنما أخليت للعثمانيين إخلاء — فالقائد اليونانى كان قد أضعف من عزيمته عجزاً أو عدم رغبة الأباطرة البيزنطيين لمساعدته فسلم المدينة ، بل لقد بلغ من استيائه لموقف الأباطرة وما آل إليه الحال من ضعف الروح المعنوية في الإمبراطورية أن انقلب هو نفسه مسلماً وسلم ثروته للعثمانيين وتبعه في ذلك عدد كبير من زعماء اليونان في بروسة . إذ بينما كان أهل بروسة يحاولون الدفاع عن مدينتهم ، كان أندرونيكس العجوز

بعد وفاة إندرونيكس الثانى تنازع حفيده إندرونيكس الثالث الملك في حرب أهلية عنيفة ، ويضعان مستقبل الإمبراطورية في شبه الجزيرة في يد القدر دون أن يظهر أحدهما أى شعور بالوطنية أو الكرامة الشخصية .

لم يتخذ احتلال العثمانيين لهذه المنطقة شكل حرب عنيفة في سبيل البقاء بل كان تسليماً على طول الخط من جانب أصابه تفكك سياسى واجتماعى . فلقد فقدت الكنيسة سيطرتها على العالم المسيحى الشرقى . لم تنجح فيما نجحت فيه المسيحية الغربية من اقتلاع العناصر الوثنية القادمة من آسيا والتي نزلت في أوروبا بل حتى لم تستطع أن تحافظ على تماسك العناصر المسيحية التي كانت خاضعة لها . فأواخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر هي الفترة التي كان فيها العالم المسيحى الشرقى في أشد الحاجة إلى الإصلاح الدينى ، ولكن هذه الفترة جاءت وذهبت وراءها فترات أخرى من غير أن يشهد العالم المسيحى الشرقى رجلاً مثل سافو نارولا أو لوثر أو كلفن .

كان الاستيلاء على نيقية ونيقوميديا أول أعمال أورخان خليفة عثمان — وسقوط المدن الثلاث البيزنطية في يد العثمانيين لم يكن نتيجة تفوق حربى من جانب العثمانيين ، ولم يكن نتيجة فتح عنوة بل كان مجرد تسليم من جانب البيزنطيين . ولم يكن هذا التسليم إلا نتيجة لإحساس سكان هذه المدن بأن الهيمنة الحاكمة في القسطنطينية لم تعد تهتم ببذل المساعدة لسكان هذه المدن فكان من الطبيعى أن يستسلم أهلها وأن ينخرطوا في سلك العثمانيين . فبينما كان العثمانيون يوجهون همهم لاحتلال هذه المدن ، كان الخلاف على أشده بين إندرونيكس الجدد وإندرونيكس الحفيدة — فقد كان الحفيد منهياً في ديموتيكافجهز جيشاً في سنة ١٣٣٧ ليفاجئ جده ، ولم ير ضه الانتظار حتى توافى المنية الرجل العجوز كما لم يهتم بالخطر العثمانى الذى يهدد المدن البيزنطية في يثينيا . وبدأت الحرب بين الاثنين وانتهت بهزيمة إندرونيكس العجوز وجيشه . غير أن أندرونيكس الصغير أحس في سنة ١٣٢٩ بالخطر الذى يهدد نيقية فجمع جيشاً على جناح السرعة وعبر البسفور واشتبك مع العثمانيين في موقعة بليكانون ( التي يطلق عليها الآن Maltepe على الساحل الشمالى لخليج نيقوميديا ) .



ولهذه الموقعة أهمية خاصة لأنها توضح لنا العوامل التي أدت إلى سقوط نيقية . فحين نقارن بين الحرب الأهلية بين أندرونيكس الثالث وجده والجيش التي جمعت الأموال التي صرفت والمجهود الذي بذل في كل هذا ، وبين المحاولة المتعسة التي قام بها أندرونيكس لإنقاذ المدينة البيزنطية ، يجب ألا نبحث في أسباب أخرى لسقوط نيقية في يد العثمانيين . فأندرونيكس العجوز في أسرته ينشر الإشاعات عن هزيمة غير حقيقية فيفت هذا في عضد المحاربين ، وأندرونيكس الصغير يهروبه من الميدان بعد جرح بسيط يساعد على ترويح هذه الإشاعات .

فليس عجيباً إذن أن يقال إن هذه الموقعة هي السبب المباشر في سقوط نيقية لما تجلى فيها من ضعف الروح المعنوية في البيزنطيين . كان من الطبيعي إذن أن تسلم نيقية بعد أن رأى أهلها أن إخوانهم في الدين والدم قد خذلوهم فنيقية مثل بروسة مدينة صناعية ، صناعتها وتجارتها تقوم على نسج الحرير والالوان الفخارية ، وكانت هذه الصناعة تعتمد على خامات مستخرجة من نيقية نفسها وليست مستوردة من الخارج ، فن الطبيعي أن يرفض الأهالي الانتفاع بشروط التسليم وهي إخلاء المدينة والذهاب إلى القسطنطينية فقبلوا التسليم والبقاء لأن حياتهم الاقتصادية في نيقية مستمدة من غنى المدينة بالخامات التي تستخدم في صناعتهم . سقطت إذن نيقية دون قتال عنيف بل في شكل استسلام للمهاجمين ولعل هذا هو السبب في أن الرحالة المراكشي ابن بطوطة<sup>(١)</sup> الذي زار نيقية بعد خمس أو ست سنوات يصف أسوار نيقية بأنها سليمة لم تمتد إليها يد التلف .

(١) ابن بطوطة والكلام عن أهمية ما كتبه عن الدولة العثمانية ترجع إلى .

أ — أنه من المسلمين القلائل الذين كتبوا عن الدولة العثمانية فهي وجهة نظر إسلامية لها قيمتها — الأتراك العثمانيون لم يكتبوا تاريخهم قبل سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣ .

ب — أنه زار الدولة العثمانية في عهد أورخان وهذه فترة هامة لأنها فترة تكوين الأمة العثمانية كما كان ابن بطوطة كذلك على صلة وثيقة بأورخان .

والمهم أن أهل نيقية رضوا بالتسليم باعتناق الإسلام والجنسية العثمانية — تحول نيقية من مسيحية بيزنطية إلى إسلامية عثمانية أي تحولها اجتماعياً وروحياً إلى جانب التحول السياسي ما هو إلا مثل من الأمثلة للعملية التي تمت خلال القرن الرابع عشر وهي تكوين الأمة العثمانية ففي أواخر عهد أورخان مثلاً بلغ عدد العثمانيين ما يقرب من نصف مليون ولم تكن هذه الزيادة طبيعية أي لا يعقل أن يكون نتيجة تناسل سريع ، كما يستبعد أن تكون نتيجة دخول قبائل بدوية جديدة من الشرق انضمت إلى العثمانيين ذلك لأن الإمارة العثمانية كانت معزولة عن الشرق بوجود الإمارات التركية الأخرى وكان من الطبيعي أن تجتذب هذه الإمارات العناصر التركية القادمة من الشرق قبل أن تصل إلى الإمارة العثمانية . التفسير الوحيد لهذه الزيادة العددية هي أنها جاءت من العناصر التي كانت موجودة بالفعل في المناطق التي ضمت إلى الإمارة العثمانية . وأغلب هؤلاء كانوا يونانيين .

لقد سرى اعتقاد في العالم البيزنطي أن القسطنطينية لم يعد يأتي على يديها خير ولم يكن هذا الاعتقاد يعنى انتقال في التبعية من أسرة باليولوجاس إلى أسرة عثمان فقط بل انتقال في التبعية من المسيحية إلى الإسلام . وليس أدل على هذا من النداء الذي وجهه بطريق القسطنطينية في ١٣٣٩ وكرره في ١٣٤٠ يطلب فيه إلى أهالي نيقية ألا ينفضوا عن المسيحية .

أما نيقوميديا فمن المحتمل أنها سقطت في يد العثمانيين في ١٣٣٧ أو ١٣٣٨ .

وكانت هذه آخر معقل للبيزنطيين في الركن الشمالي من شبه جزيرة آسيا الصغرى وبسقوط نيقوميديا والمنطقة الغربية أصبح الطريق إلى البسفور مفتوحاً أمام العثمانيين على أن آخر الأملاك التي ضمها أورخان من شبه جزيرة آسيا الصغرى كانت ميسيا (غرب بروسة) .



ومن المهم أن نؤكد هنا أن ميسيا كانت آخر ممتلكات أورخان في آسيا الصغرى حتى يتبين لنا الخطأ الذي وقع فيه بعض المؤرخين حين زعموا أن الإمارة العثمانية في عهد أورخان قد حققت وحدة سياسية في آسيا الصغرى بعد أن ابتلعت الإمارات التركية هناك . من هؤلاء المؤرخ الفرنسي

France en Orieint au XIV siecle في كتابه Delaville - Leroulx

ويقول في حديثه عن الإمارة العثمانية في النصف الأول من القرن الرابع عشر .

\* « إن العثمانيين بسطوا نفوذهم في آسيا الصغرى وابتلعوا الدول التي كان استقلالها حتى ذلك الوقت يقف حائلا دون الوحدة السياسية للإمبراطورية الإسلامية » . ٢٢

\* \* \*

✓ لم يكن لسقوط بروسة ونيقية ونيقوميديا صدى يذكر في أوروبا — فظهر العثمانيين حدث دون أن يلقي إليه العالم المسيحي — حتى البيزنطيون أنفسهم أي اهتمام . والسبب في هذا راجع أولا إلى الخلاف داخل الإمبراطورية حول العرش ثم النزاع بين اللاتين والسلاف للسيطرة على أجزاء من الإمبراطورية البيزنطية . وثانياً أن العالم المسيحي حين تنبه إلى الخطر الإسلامي لم يكن هذا الخطر في ظنه من ناحية العثمانيين بل كان يحس فقط بخطر الإمارات التركية المسلحة المطلة على بحر إيجه ولاسيا صاروخان وآدن لوقوع هذه على بحر إيجه ولأن نشاطها كان لا شك يعرقل تجارة عناصر اللاتين في هذا البحر .

ففي سنة ١٢٢٧ أرسل أندرونيكس الثاني إلى البابا يوحنا الثاني والعشرين موجهاً نظره إلى ما يتهدد العالم المسيحي من ناحية الأتراك ويطلب منه المساعدة . ولكن لم يتمخض هذا الطلب عن شيء . وفي سنة ١٢٣٣ فاتح أندرونيكس الثالث البابا يوحنا في أمر الخطر الإسلامي . وفي نفس السنة أخذت البندقية تدعو كلا من رودس وقبرص

إلى الاشتراك في حملة ضد الأتراك — ولم تتمخض كل هذه الاتصالات بين البابا والبيزنطيين والبندقية في عهد أورخان إلا عن سقوط أزمير في أيدي المسيحيين في ١٢٤٤ وكانت حتى ذلك الوقت تابعة لإمارة آدن . على أن هذه البقعة التي انتابت أوروبا من ناحية الخطر الإسلامي لم تسبب ضرراً لأورخان بل على العكس أفادته إلى حد بعيد فقد أضعفت من ألد أعدائه في شبه الجزيرة وهم أمراء صاروخان وآدن ولذلك يجد أورخان بعد ١٢٤٠ يستعد لدأملاته في أوروبا .

وحين استعد أورخان لهذا لم تكن الدولة البيزنطية مركز المقاومة ولم يكن يخشى معارضة الأمراء الأتراك الآخرين إنما كان منافسه الحقيقي ستيفان دوشان قرال الصرب — كان هذا يتطلع إلى العرش الإمبراطوري في القسطنطينية وكان الرجل الوحيد الذي يستطيع أن يسبق العثمانيين في كسب تراث القيصرية البيزنطيين وكان ستيفان قد تمكن من بسط نفوذه على ساحل دالماتيا وعقد تحالفاً مع البندقية — وفي ١٢٤٠ سقطت في يده مقدونيا السفلى وتطلع بعد ذلك إلى الزحف على القسطنطينية . ولو تمكن ستيفان بمساعدة البنادقة قبل سنة ١٢٥٠ من احتلال القسطنطينية لضاعفت الفرصة على العثمانيين إلى الأبد ، ولكن البندقية في سنة ١٢٤٧ اعتذرت عن مساعدته بدعوى أنها كانت في هدنة مع الأباطرة البيزنطيين كما فشل ستيفان حتى سنة ١٢٥٠ في إقناع البندقية بالعدول عن موقفها من الدولة البيزنطية وعندئذ رأى ستيفان أن يطلب المعونة من مصدر آخر . فعرض على أورخان اتحاد القوات الصربية والعثمانية لغزو القسطنطينية وزوج ابنته لابن أورخان لتوثيق عرى التحالف والصداقة ، وقبل أورخان العرض وبعث بالرسول إلى ستيفان لبحث تفاصيل هذا التحالف ولكن البيزنطيين تمكنوا من أن يوقعوا السفارة في كمين نصب لها وأمروا أفرادها واستولوا على الهدايا المرسلة إلى ستيفان — والمهم أن كلا من أورخان وستيفان لم يفتح الآخر في أمر التحالف مرة أخرى ، وأغلب الظن أنهما أدركا أن مقصدهما متقارب جداً بحيث يصعب عليهما الاتفاق على الغنائم في حالة النصر .

وحين قام سليمان بن أورخان بأول حملة على أوروبا اعترى ستيفان الخوف من تقدم العثمانيين وعول على الإسراع بالزحف نحو القسطنطينية ولكنه توفي فجأة .



أما في القسطنطينية فقد انتهى أمر أندرونيكس بالانحطاط في سلك الرهبنة تاركاً لمستشاره يوحنا كاتنا كوزيناس نيابة الملك وسرعان مات في أندرونيكس وسرعان مات ووج كاتنا كوزيناس نفسه لإمبراطوراً في ديموتيسكا ولكن القسطنطينية رفضت الاعتراف به كإمبراطور وكان ذلك تحت تأثير آنا أرملة أندرونيكس وشاهد عام ١٣٤٢ حرباً أهلية أخرى في الإمبراطورية ، استتجد فيها كلتا كوزيناس بالأتراك ولا سيما إمارة آدن وبالصرب الذين كان يتزعمهم ستيفين درشان في ذلك الوقت ، واستتجت أنا بالبغار . غير أن معاونة الصرب والترك لسكاتنا كوزيناس باءت بالفشل . أولاً . لأن ستيفين كما سبق كان يطمع هو نفسه في عرش القسطنطينية وثانياً : لأن إمارة آدن كما سبق كانت مشغولة بحروبها مع البندقية ورووس .

وعندئذ لجأ كاتنا كوزيناس إلى العثمانيين فعرض على أورخان أن يزوجه لابنته تيودورا في نظير مساعدة حربية . وتمت الموافقة على هذه الصفقة وعبرت جيوش أورخان إلى أوروبا واشتركت في إخضاع ساحل البحر الأسود — وفي ١٣٤٦ سقطت القسطنطينية في يد كاتنا كوزيناس وأرغمت أنا على قبوله هو وزوجته إيرين واشتراهما في الحكم معها وعلى أن تتصاهر الأسرتان ، فتزوجت هيلين ابنة كاتنا كوزيناس من يوحنا ابن أنا . وبذلك أصبح على العرش ملكان هما يوحنا كاتنا كوزيناس ويوحنا باليولوجاس وثلاث ملكات هن أنا وهيلين وإيرين وخمسة حكام لبقية تافهة من إمبراطورية مضمحلة ! ولا شك أن هذه النتيجة أرضت أورخان إلى حد بعيد . فلقد أصبح الآن زوجاً لابنة إمبراطور وعديلاً لإمبراطور آخر وعلاوة على ذلك فزوجته تيودورا كانت حفيدة لقيصر البغار . غير أن كاتنا كوزيناس سرعان ما أحس بالخطر الذي يهدد دولته من دعوة العثمانيين إلى أوروبا فطلب من البابا كلمنت في ١٣٤٧ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥٣ أن يوحد ملوك أوروبا لحملة صليبية ضد العثمانيين .

\*\*\*

وفيما بين ١٣٤٨ و ١٣٥٣ نزل بالعالم المسيحي الشرقي ثلاثة أحداث كان من

نتائجها إن زادت الدولة البيزنطية ضعفاً على ضعفها وإن تمكن العثمانيون من تثبيت أقدامهم في أوروبا ولم يكن لأورخان دخل مباشر في هذه الأحداث ولكن مما لا شك فيه أنه تمكن من استغلالها إلى حد بعيد .

أولى هذه الأحداث كان الوباء الذي ظهر أولاً في بحر Euxine وانتشر في أوروبا وكان ضرره بالغاً ففى إيطاليا بلغت نسبة الوفيات من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من عدد السكان وكان من نتائجه أن انتشر الرعب في نفوس الناس وشغلهم عما يصيب الإمبراطورية البيزنطية في الشرق من تدهور واضمحلال ثم إن انتشار الوباء في الغرب كان سبباً في قطع خطوط المواصلات بين الغرب والحوض الشرقي للبحر الأبيض ، ولم تعد المواصلات إلى حالتها الأولى إلا بعد أن كان أورخان قد ثبتت أقدامه في مقدونيا وترافيا . وعلى ذلك فيمكن القول بأن أهم نتائج الوباء من وجهة نظر العثمانيين كان القضاء على احتمال خروج حملة صليبية من الغرب لإنقاذ الإمبراطورية البيزنطية في الوقت الذي كان أورخان يحتل ترافيا . فكان الوباء كان أهم حلفاء أورخان في بسط نفوذه في أوروبا . وعلاوة على ذلك فإن الوباء نفسه بدأ يدخل الإمبراطورية البيزنطية ، فدخل القسطنطينية في سنة ١٣٤٧ ثم أخذ يغزو سواحل شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى من وقت لآخر خلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر . فبين ١٣٤٨ — ١٥٤١ حدث ما يقرب من تسعة أوبئة في هذه المناطق ، وهي نفس الفترة التي كان الهجوم العثماني على أملاك الدولة البيزنطية في أوروبا قد بلغ أشده .

وثاني هذه الأحداث كان النزاع التجاري بين جنوة والبندقية الذي انتهى بالحرب ثم بانتصار البندقية في ١٣٥٣ . وكان نزاعاً حول البقاء فكلاهما جمهوريتان تعيشان على التجارة وحدها لذلك تميز النزاع بحدته وعنفه حتى إنه ليشبه بالنزاع بين أثينا وإسبرطة . وكان من نتائجه أن شغلت كلا من البندقية وجنوة عن تقدم العثمانيين مع أن البندقية بالذات كانت مدركة تمام الإدراك للخطر العثماني الذي يهدد مصير الدولة البيزنطية — ولجأت جنوة لإبان هذا النزاع إلى عقد تحالف مع أورخان وقام أورخان بتقديم مساعدة قيمة وإن كانت في النهاية لم تغير من نتيجة الحرب — وأهمية هذا بالنسبة لأورخان أن القوى السياسية في الجنوب الشرقي لأوروبا بدأت تعترف بالدولة العثمانية كقوة تستطيع أن تتدخل في المشاكل الأوروبية وتلعب دوراً



في توازن القوى هناك . وكان من نتيجة هذا أيضاً أن بدأ أورخان يتعرف على قوة هذه الدول الحربية واكتسبت جيوشه خبرة قيمة في حربها في أراضي أوربية حقيقة أن دخول الجيوش العثمانية في أوروبا حتى ذلك الوقت لم يكن له صفة الدوام ولكنه كان بمثابة مقدمات لاستقرار دائم هناك .

والحدث الثالث هو تجدد النزاع بين يوحنا باليولوجاس وكانتا كوزيناس واعتمد باليولوجاس على الصرب وبلغاريا ، فلم يكن أمام كانتا كوزيناس مفر من طلب النجدة من أورخان . وحتى يكسب مساعدة أورخان اضطر إلى بيع بعض أملاك الكنائس في القسطنطينية كما وعد أورخان بقلعة في تراقيا كل هذا في نظير ٣٠ ألف جندي عثماني — ولقد أثمرت مساعدة أورخان الحربية فانتصر كانتا كوزيناس على باليولوجاس واستطاع في سنة ١٣٥٣ أن يسترد أملاكه التي كان باليولوجاس قد استولى عليها وأن يصبح الحاكم الوحيد في الدولة — غير أنه في نشوة الفرح بالنصر نسي أورخان الذي كان له الفضل في إرجاعه للعرش ، ونسى أيضاً أموراً أخرى أهمها أنه كان بمثابة المضيف الذي دعى ضيوفه العثمانيين إلى أوروبا ليشاهدوا وديان تراقيا ومقدونيا الخصيبة وأنه أصبح من المتعذر عليه إخراج هؤلاء الضيوف من داره الآن واحتل العثمانيون القلعة التي كان كانتا كوزيناس قد وعدهم بها في تراقيا ، على أنه حدث عقب هذا مباشرة أن زلزالاً أتلّف جزءاً من أسوار مدينة غاليمولي فانتهر سليمان بن أورخان هذه الفرصة وأسرع باحتلالها بحجة إصلاح ما تلف من سورها واستدعى على جناح السرعة إلى غاليمولي جماعات من العثمانيين من شبه جزيرة آسيا الصغرى للاستقرار هناك ثم اتبع احتلاله لغاليمولي باحتلال ملاقرا وبولار (مفتاح شبه الجزيرة) والسهل الأوربي المطل على بحر مرمرية حتى رودستو .

كان من نتيجة احتلال العثمانيين لهذه المنطقة أن بدأ الناس في القسطنطينية يلقبون تبعه هذه على سياسة كانتا كوزيناس الذي بدأ بتسليم أرض مسيحية إلى المسلمين العثمانيين وزاد في حرج كانتا كوزيناس أن بطريق القسطنطينية أثار مسألة بيع الإمبراطور أملاك الكنائس لإرضاء أورخان . وأحس كانتا كوزيناس بحرج مركزه فعرض على أورخان تسليم القلعة في تراقيا في نظير عشرة آلاف دينار وسحب جيوشه من غاليمولي : ورضى أورخان بتسليم القلعة لأنه كان

يعلم جيداً أن في إمكانه استرجاعها في أي وقت بنفس السهولة التي احتلها بها — أما فيما يتعلق بغاليمولي فقد أجاب أورخان بأنه لا يستطيع أن يسلم ما منحه الله أليست هي إرادة الله التي فتحت أبواب غاليمولي للعثمانيين .

أصبح واضحاً أمام كانتا كوزيناس أنه لا يستطيع استرداد أملاكه من أورخان إلا بالقوة فأرسل إلى الصرب وبلغاريا يطلب منهم المساعدة ولكن طلبه قوبل بالرفض وكان لرفض الصرب وبلغاريا الأثر الأكبر في حرج موقف كانتا كوزيناس . أمام الشعب البيزنطي الذي نادى يوحنا باليولوجاس إمبراطوراً وانتهت ثورة القسطنطينية بتنازل كانتا كوزيناس وتوحيج باليولوجاس في سنة ١٣٥٨ .

ولكن مجيء باليولوجاس لم يؤد إلى تغيير في وضع العثمانيين في تراقيا وحول بحر مرمرية إذ سرعان ما وجد الإمبراطور الجديد نفسه تحت رحمة أورخان وليس أدل على هذا من حادثة اختطاف خليل بن أورخان . فلقد أسر هذا الابن ونقل إلى قونية في سنة ١٣٥٧ واعتبر أورخان عديله مسؤولاً عن هذا وهدده إذا لم يقيم في الحال بإتقاده . واستجاب يوحنا لرغبة أورخان فحاصره قونية في العام التالي ولما لم يستطع استخلاص خليل أسرع في مقابلة أورخان في أسكوتاري في ١٣٥٩ واقترح أن يقوم هو بدفع نصف الفدية لاستخلاص خليل كما عقد معاهدة مع أورخان أساسها الاعتراف بمركز العثمانيين في تراقيا واشترط أورخان أن يزوج يوحنا ابنته البالغة عشر سنوات لخليل — ولم يتقرر في هذا الاحتفال الرائع مصير ابنة يوحنا فحسب بل مصير الإمبراطورية البيزنطية كلها وجملة القول أن يوحنا باليولوجاس لم يكن أحسن حالا من كانتا كوزيناس فإذا كان كانتا كوزيناس قد استدعى العثمانيين إلى أوروبا فإن يوحنا قد قبل بقاءهم هناك دون أية مقاومة .

\*\*\*

من أهم المشاكل التي واجهها العثمانيون في فتوحاتهم في أوروبا كانت مشكلة الرعايا المسيحيين ، وكان مركز هؤلاء في الدولة العثمانية يختلف كل الاختلاف عن مركز المسيحية في بيلينيا وغيرها من المناطق التي ضمها العثمانيون إلى دولتهم في آسيا الصغرى — فالمسيحيون في آسيا الصغرى كانوا قد تعودوا على



الأتراك والمسلمين لمدة من الزمن تقرب من قرنين وألفوا الحياة معهم ووجدوا الأتراك في هذه المناطق لا يسيطر عليهم التعصب الديني فاستراحوا لهم وأقبلوا على الانضمام إلى دولتهم وإلى جانب هذا كله كانوا بعيدين عن مركز المسيحية الشرقية في القسطنطينية وأقل تعرضاً لضغطها ونفوذها. أما مسيحيو البلقان فكان موقفهم مختلفاً. فدخلهم في الدولة العثمانية كان فجأة، لم يعرفوا سادتهم الجدد من قبل بل ولم يعرفوا الإسلام ولذلك أدرك مراد الذي جاء بعد أورخان أن عليه أن يواجه هذه المشكلة بأسلوب مخالف للأسلوب الذي واجه به عثمان وأورخان المسيحيين في آسيا الصغرى — كان أسلوب أسلافه هو أن يترك لهؤلاء المسيحيين اختيار الدين الإسلامي والجنسية العثمانية وكان واضحاً أن هذا الأسلوب لم يندمجدياً فيما يتعلق بمسيحيي البلقان — كان أمام أورخان ريتان.

أولاً: المذابح العامة لهؤلاء المسيحيين فيقضى عليهم ويطلب من آسيا الصغرى عناصر عثمانية لتحل محلها — ولكن كان يقوم أمام هذه الوسيلة صعبتان أولاً أن العثمانيين حتى ذلك الوقت لم تكن لهم الكثرة العادية التي تستطيع أن تملأ الفراغ الذي تحدثه المذابح العامة وثانياً أن سد الفراغ حتى وإن كان ممكناً سيكون على حساب أملاكه في آسيا الصغرى ولم تكن مركز الدولة العثمانية في الأناضول قوياً بدرجة كافية.

ثانياً: تحويل المسيحيين إلى الإسلام بالقوة عن طريق الاضطهاد والعنف والتعذيب وإحراق الكنائس وإلى غير كل هذا، ولا شك أن هذا أيضاً كانت له خطورته فغناه دون شك إثارة شعور العالم المسيحي الشرقي والغربي وقد يؤدي إلى حملة صليبية وخلق دافع يوحد صفوف العالم المسيحي الشرقي والغربي ضد الخطر الإسلامي والبلاتين العثمانيون أعقل من أن يخلقوا بأنفسهم هذا الدافع وجد أورخان<sup>(١)</sup> الحل في تحويل الأسرى إلى عبيد. هذا من ناحية ثم إنشاء النظام المعروف بالانكشارية فتحويل الأسرى إلى عبيد لا شك سيساعد على حل مشكلة كانت تعانها الأمة العثمانية وهي العنصر النسائي بها. وكما ذكرنا العثمانيون حين نزولوا بآسيا الصغرى كان هذا العنصر نادراً بينهم والواقع أنهم ظلوا طوال القرن الرابع عشر يعانون هذه المشكلة ووجد مراد أن الحل في جعل الأسرى عبيداً إلا إذا اعتنقوا الإسلام — أي عبيد بمعنى أنه يمكن استخدامهم في الزراعة أو بيعهم في الأسواق — ساعد

(١) في بعض المراجع أن صاحب هذه الفكرة هو مراد خليفه أورخان.

هذان دون شك على أن عددًا لا بأس به فضل الدخول في الإسلام ومن ناحية فإن أرامل الجند وبناتهم كانوا بمثابة أدوات لزيادة الجنس العثماني — وهذه ظاهرة هامة للأمة العثمانية ففي المائة سنة بين مراد أو محمد الثاني دخل في الجنس العثماني دماء كثيرة جداً. صرب وبلغار ويونان وإيطاليون وألبانيون وروس وجر وأرمينيون وعرب ومغول وفرس حتى إن الأمة العثمانية تعتبر من هذه الناحية أغنى شعوب العالم في الدم ولا يكاد يعادلها في هذا العصر الحديث إلا الولايات المتحدة وكندا.

[أما الانكشارية (النظام الجديد) فهي بالحراس المملوكي أو السلطاني ومعناه الجنود الجدد، من العبيد الذين انقطعت صلتهم بعائلاتهم وتربوا على خدمة رجل واحد وهو الحاكم — الملاحظ أنها ليست فسكرة جديدة فهي إلى إحداها تقليد لنظام المماليك إنما السلاطين العثمانيون الأوائل قصدوا بها كما سبق الإشارة زيادة عدد الأمة العثمانية من ناحية ومن ناحية أخرى إيجاد حلقة متينة بين السلطان وهذه المناطق الخاضعة للحكم العثماني وعلى ذلك فالنظرية التي نادى بها بعض المؤرخين من أن الانكشارية قد أنشئت بقصد اتخاذها أداة للغزو والفتح في أوروبا ليست صحيحة. والدليل على هذا أن عدد الانكشارية في عهد مراد لم يزد عن ألف جندي وفي عهد محمد الفاتح بلغ ١٢٠٠ جندي وأخيراً ١٢ ألف في عهد سليمان القانوني حين بلغت الدولة العثمانية أوج عظمتها واتساعها. ثم من ناحية أخرى نجد أن الانكشارية لم تلعب أي دور في الخلاف الذي نشأ بين أولاد بيلازيد أما حين نقارن هذا العدد في عهد سليمان بعدد الانكشارية في عهد محمود الثاني نجد أنه بلغ في عهد هذا السلطان ١٤٠٠٠٠. لذلك يجب أن نخرج من هذه الأرقام بفكرة معينة هي أن الانكشارية في عهد فتوحات الدولة العثمانية وغزوها لأوروبا في الشرق أي في عهد توسعها بصفة عامة لم يكن عددها كبيراً بحيث يعزى إليها الفضل في الفتح والتوسع العثماني وبالتالي لا يعقل أن السلاطين العثمانيين قد أنشأوا هذا النظام وقصدوا منه استخدامهم في الفتح وبالتالي ليس للانكشارية من فضل في بناء الدولة العثمانية — إنما زيادة عددهم حتى أصبحوا قوة حربية فعالة في عهد السلطان محمود الثاني وهو عهد ضعف الإمبراطورية معناه أن الانكشارية كانت سلاحاً للدفاع عن الإمبراطورية والمحافظة عليها من الانهيار



فالانكشارية إذن لعبت دوراً معيناً في تاريخ الإمبراطورية العثمانية ولكنه كان دور المحافظة على الإمبراطورية والإبقاء عليها ولم يكن دور البناء .  
[ ويقوم نظام الانكشارية كما وضعه أورخان على أن المناطق المسيحية التي غزاها العثمانيون لا يعفى أبناؤها من الخدمة العسكرية نظير الجزية — أي احتفظ العثمانيون بحقوقهم في اختيار العبيد من المناطق المسيحية ، يربهم السلطان على الإسلام وينخرطوا في سلك الحرس السلطاني ويتبعوا السلطان تبعية مباشرة وهو الذي يدفع لهم رواتبهم حسب نظام معين . ولقد كتب المؤرخون الأوربيون كثيراً عن هذا النظام ونعتوه بأبشع الصفات منهم مثلاً المؤرخ الفرنسي Lavallée في كتابه « Histoire de Turquie Vol. I » إنها أبشع جزية من اللحم الإنساني يفرضها منتصر على قوم مهزومين وهي تبرر الكراهية التي يحملها الأوربيون للعثمانيين خلال القرن ولتضاف إلى هذا أن العثمانيين بهذه الطريقة الغربية في التجنيد قد أوجدوا في نفس الوقت الوسائل لسلب الشعوب المسيحية من أقوى عناصرها ولمضاعفة عدد جنودهم دون أن يسلحوا الشعوب المقهودة على أمرها .

دعنا نحال هذا الرأي — أما قول لافليه بأن الانكشارية قد ضاعفت من قوة العثمانيين العسكرية فقد أثبتنا خطأه — وأما ادعاؤه أن العثمانيين منعوا وصول الأسلحة إلى أيدي الشعوب المقهورة فهو أيضاً غير صحيح فكما سنرى مرادوييبيد قد أشركوا هذه العناصر المسيحية بقيادة أمراء مسيحيين معهم في الحرب . أما إشارته إلى الإنسانية في نزع هؤلاء الصليبية المسيحيين من أوطانهم وأمماتهم وسلبهم ديونهم فهو لا شك صحيح إنما للحكم عليه يجب ألا نستند إلى مقاييس ومعايير القرن العشرين إنما نقارنها بمقاييس ومعايير القرن الرابع عشر فهل كان نظام الانكشارية أبشع مما فعله الأسبان بالمسلمين في أسبانيا أو ما فعله الإنجليز في الفرنسيين والاسكتلنديين أو ما كان يفعله الإيطاليون ببعضهم البعض .

المشكلة الثانية التي واجهت مراد كانت رد فعل الفتوحات العثمانية في تراقيا العالم الأوربي — بسقوط ديمونيك وأدرنة وفيليبوليس خضعت كل تراقيا لنفوذ مراد . ويسقط الأخيرة عقد يوحنا باليولوحاس مع مراد معاهدة في سنة ١٣٦٣ اعترف فيها بامتلاك مراد لهذه المنطقة وتعهد بعدم استردادها سواء منفرداً أو بالاشتراك مع الصرب . كما تعهد أيضاً بمساعدة مراد ضد أعدائه في الأناضول

على أن سقوط تراقيا أثار شعور العالم المسيحي الشرقي والغربي فجعلهما أكثر إدراكاً للخطر الذي يهدد المسيحية من جراء الزحف العثماني فقامت محاولات لتوحيد الصفوف لرد العثمانيين إلى آسيا الصغرى . القوة المدافعة ضد دخول العثمانيين في أوروبا لم تكن الدولة البيزنطية نفسها ، أي لم يكن من المنتظر على الإطلاق أن تقف جيوش الدولة البيزنطية وأباطرتها في سبيل التقدم العثماني بل كانت القوة التي تصدت للعثمانيين هي الدولة الأخرى التي كانت بدورها تسعى إلى السيطرة على أملاك الدولة البيزنطية — ولذلك قامت محاولات في عهد مراد لإيقاف زحف العثمانيين ومن هذه المحاولات تلك التي قام بها Urosh قرال الصرب فبحريض البابا أوربان الخامس اشتركت الصرب مع أمراء ولاشيا والبوسنة ولويس ملك المجر لاستخلاص أدرنة من مراد — وانتهت هذه الحملة الصليبية الأولى ضد العثمانيين بانتصارهم في موقعة مارينزا وهزم الصليبيون هزيمة منكرة .

وكان من أهم أسباب فشلها امتناع الأهالي اليونانيين عن مساعدة الصليبيين بل إن بعض المؤرخين يدعى أن يوحنا ساعد بالفعل جيوش الدولة العثمانية — والواقع أن البابا أوربان أو خليفته جريجوري الحادي عشر لم يكن يلتهب حماسة لإنقاذ العالم المسيحي من خطر المسلمين . والواقع أن هم البابوات كان إخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذ البابوية وتحويل ما كان يروه هرطقة في العالم المسيحي الشرقي إلى الكاثوليكية واتخاذ الخطر العثماني كذريعة يتذرعون بها للتدخل في شؤون الكنيسة الشرقية . وكان المسيحيون الشرقيون يعلمون هذا فوقفوا من هذه الحملات الصليبية موقفاً معادياً مما سبب فشلها ولو قدر لهذه الخلافات أن تلقى تأييد البيزنطيين لتغير وجه تاريخ الشرق الأدنى كله إذ لاشك أن موقف العثمانيين في أوروبا في أواخر القرن الرابع عشر كان ضعيفاً . ولم يكن الأمر قد استتب لهم بعد وكان من السهل — لو صدقت النية وتنامى مسيحيو الشرق والغرب الخلاف بينهم — رد العثمانيين إلى آسيا الصغرى — نحن لا نريد أن نقلل من شأن قوة العثمانيين الحربية ولا من عبقرية السلاطين العثمانيين الأوائل السياسية والعسكرية ولكن يجب أن نقرر مع هذا أن الخلاف بين المسيحيين الشرقيين والغربيين كان من أكبر العوامل التي ساعدت العثمانيين على تقدمهم في البلقان — فمسيحيو ( م — ٣ الدولة العثمانية )



الشرق نظروا بعين الشك للحملات الصليبية الآتية من الغرب والبابوات بدورهم رموا من وراء هذه الحملات إلى إخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذهم.

ويجب ألا نلقي التبعة كلها على البابوات فهؤلاء لم يعبروا إلا عن اتجاه عام في الغرب نحو العالم المسيحي الشرقى — بترارك الشاعر الإيطالي مثلاً كان راضياً عن سياسة البابا أوربان في اتخاذ الخطر العثماني ذريعة للتدخل في شئون الكنيسة الشرقية والقضاء على هرطقة الشرق المسيحي ، يقول : « العثمانيين ليسوا إلا مجرد أعداء لنا أما اليونانيون فهم أكثر من كونهم أعداء ... العثمانيون يكرهوننا ويخشوننا وبأسنا إلى حد ما أما اليونانيون فهم يكرهوننا ويخشوننا بكل جوارحهم » — وكما فشل أمراء الغرب والشرق في إيقاف زحف الأتراك أو في طردهم إلى آسيا الصغرى ، كذلك فشل أمراء الشرق في أن يتحدوا ضد العثمانيين — والواقع أن دول البلقان في القرن الرابع عشر أى الدولة البيزنطية والصرب والمجر وبلغاريا كانت تكره بعضها البعض أكثر من كراهيتها للعثمانيين ، وأكثر من هذا أن النزاع الذى قام في بلغاريا بعد وفاة إسكندر بين أبنائه وفى الصرب بين خلفاء ستيفن دوشان ، قد منح العثمانيين فرصة لا تقدر لبسط نفوذهم فى أنحاء البلقان — فالخلاف بين أبناء إسكندر ممكن مراداً من الاستيلاء على جنوب بلغاريا ، والخلاف بين خلفاء ستيفن دوشان ممكنه من الاستيلاء على مقدونيا والصرب الشرقية إلى شرق نهر غاردار . وعلى ذلك نجد الموقف فى البلقان فى ١٣٧٢ على النحو التالى : من الناحية الشرقية استولى العثمانيون على تراقيا وجنوب بلغاريا وأصبح حكام بلغاريا الشمالية يدينون لمراد بالتبعية — ومن الناحية الغربية استولى العثمانيون على مقدونيا والصرب الشرقية ويدين لمراد بالولاء الصرب الغربية بالتبعية أيضاً هذا علاوة عن تبعية يوحنا باليولوحاس لإمبراطور الدولة البيزنطية . وبين ١٣٧٠ و ١٣٨٦ شغل مراد بالاستيلاء على ثلاث مدن على جانب كبير من الأهمية أهمها مدينة نيش مفتاح الطريق إلى ألبانيا وساحل دلماشيا .

— على أن سقوط نيش سرعان ما أثار الذعر فى قلوب أمراء الصرب الغربية ولا سيما الأمير لازار الذى تمكن من أن يضم إليه عدداً كبيراً من أمراء الصرب وأمير البوسنة وخرج بجيش كبير كان من نصيبه الانتصار على العثمانيين فى Plochnik — ولم يكن لهذا الانتصار من نتيجة أكثر من أنه أرجأ المشروع العثماني لاحتلال البوسنة — كما لم يشأ مراد أن يقوم مباذرة بجيوشه للإنتقام من الأزار وحلفائه بل فضل الانتظار لأنه كان يعلم جيداً أن هذا التحالف نصيبه الفشل كما فشل غيره من أحلاف هذه الدول البلقانية — بل رأى أن يقوم أولاً بغزو وسط بلغاريا الشمال حيث كان يحكم Sisman أحد أبناء إسكندر حتى يشل بلغاريا الشمالية عن مساعدة الحلف الصربي الذى يتزعمه لازار وبعد أن تم له إخضاع بلغاريا وأمن شر سيسمان البلغاري وترك في نفس الوقت الفرصة للحلفاء ليتخلفوا مع بعضهم البعض ، زحف بجيوشه يساعده بعض أمراء الصرب المعادين للأزار والتقى مع جيوش الحلف الصربي فى واقعة قوصوه المشهورة وهى الواقعة التى فقدت الصرب فيها استقلالها حتى القرن التاسع عشر كما قتل مراد فى هذه الواقعة وانتقم بيازيد بن مراد وخليفته لأبيه بقتله أعيان الصرب بعد المعركة مباشرة .

وكان بيازيد بصفة عامة أكثر من أبيه كرهاً للمسيحية وأقل منه تعصباً للإسلام — وكانت سياسة بيازيد شرقية بمعنى أنه فضل الاتجاه بفتوحاته فى شبه جزيرة آسيا الصغرى بعد أن أمن حدوده الغربية . وكان من شواهد هذا الاتجاه الشرقى محاولة إقامة تحالف بينه وبين السلطان برقوق أحد سلاطين دولة المماليك فى مصر كما أرسل إلى الخليفة العباسى المتوكل فى القاهرة يطلب منه أن يخلع عليه لقلب سلطان الروم — وحتى يؤمن حدوده الغربية عمل بيازيد على إقامة علاقات ودية مع Stephen Bulcovitz ابن ووريث لازار . وكان غرضه من هذا أن يتخذ من البقية الباقية من دولة الصرب حليفاً له فى حروبه فى آسيا الصغرى كما أراد أن يقيم من هذه الدولة دولة حاضرة بين أملاكه فى البلقان وبين دولة المجر التى كان يخشى من انتهازها فرصة تغيبه فى آسيا الصغرى فتغير على الأملاك العثمانية هناك . وكان من مظاهر هذه الصداقة بين ستيفن وبيازيد أن رد بيازيد إلى ستيفن كل الميزات والحقوق التى كان يتمتع بها لازار كملك على الصرب كما وعده بمنح الصرب نصف الغنيمة التى تخرج بها كل من الدوليتين فى حربهما المنتظرة فى آسيا الصغرى ، كما وافق ستيفن على أن يقوم بدفع جزية سنوية لبيازيد وأن يتولى بنفسه قيادة



فرقة من فرق الجيش العثماني - وتزوج بيازيد ابنة ستيفن ( ولقد استفاد بيازيد كثيراً من هذا التحالف حين برهن الصربيون على إخلاصهم لبيازيد في حروبه مع المجر ) - بعد هذا التحالف بدأ بيازيد يتوجه لغزو آسيا الصغرى .

\* \* \*

سبقنا الإشارة إلى أن الدولة العثمانية في تكوينها الأول كانت أوربية، وقلنا إن هذا الاتجاه الأوربي هو الذي مكناها من النمو وأنها لم تكن حتى عهد بيازيد أقوى الدول الإسلامية في آسيا الصغرى وأنه لو قدر لها الاتجاه جنوباً وشرقاً لما كان في إمكانها أن تنمو هذا النمو السريع . وكانت هذه الحقيقة هي التي تفسر اتجاه العثمانيين في بدء نشاطهم للفتوح في البلقان واتخاذ أدرنة في عهد مراد عاصمة لهم - وليس معنى هذا أنه لم يحدث احتكاك بين الدولة العثمانية والدويلات التركية الإسلامية في آسيا الصغرى فتوسع الدولة العثمانية ونموها في البلقان جعل هذه الدويلات تخشى جانبها وتتطلع بعين القلق إلى نزاعها معها . وفي الستينات من القرن الرابع عشر أي في عهد مراد ظهر هذا الاحتكاك بين مراد وأمير قيرمیان وأدرك الأخير أن ليس من الحكمة المجازفة بحرب مع الدولة العثمانية الناشئة القوية والسكي يحتفظ باستقلاله وكبريائه في نفس الوقت وافق على أن يزوج ابنته لبيازيد بن مراد .

وكان معنى هذا أن مراد قد حصل بزواج ابنته على أجزاء من هذه الإمارة بدلا من الحصول عليها بالحرب . وكانت هذه الأجزاء هي الشمالية والغربية من إمارة قيرمیان وكان أهم مدنها مدينة كوتاهية وهي ذات موقع استراتيجي فريد . وكان احتلال العثمانيين لسكوتاهية ضربة قوية لإمارتي تسكا وحامد . ولما أدرك أمير حامد عبث مقاومة العثمانيين قام ببيع بعض أجزاء من دولته المطلقة على ولايات تسكا وقيرمیان وقرمان إلى مراد في ١٣٧٧ . وبهذا ضمت بعض المناطق الهامة إلى الدولة العثمانية . وكان أهمها مدينة عك شهر وهي تقع على حدود إمارة قرمان . وفي ١٣٧٨ قام مراد بأول عمل حربي ضد الإمارات التركية في آسيا الصغرى فغزا إمارة تسكا ولما لم يقض على أجزائها المطلقة على البحر الأبيض المتوسط - وفي السنوات الثلاث التالية قضى مراد همه في هضم وتنظيم الأجزاء التي ضمها من الإمارات الثلاث قيرمیان وحامد وتسكا - ويجب أن نلاحظ أنه لم يقض عليها تماماً كما أن إمارات ثلاث غيرها وهي صاروخان وآدن ومنتش لم يمسها العثمانيون .

بعد . ولم يكن قبل ١٣٨٧ حين اعتقد مراد أنه من القوة بحيث أصبح في إمكانه منازلة إمارة قرمان - وكانت تربطه بأمير قرمان علاء الدين أوامر المصاهرة . وكانت دولة قرمان أقوى الدول في الأناضول - وكانت على عكس ما صوره المؤرخون العثمانيون وأخذها عنهم المؤرخون الأوربيون - مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية - إذ أن هؤلاء يصورون النزاع بين مراد وعلاء الدين على أنه ثورة قام بها علاء الدين - والواقع غير ذلك فكما سبق لم يكن مراد حتى سنة ١٣٨٧ قد استولى تماماً على إمارتي تسكا وحامد وكلاهما يقع على الحدود الغربية لإمارة قرمان - ولم يكن علاء الدين أو من سبقه في إمارة قرمان يعترف لآل عثمان بزعامة الدول الإسلامية في آسيا الصغرى بل لم يكن ينظر إلى الأمير العثماني حتى على أنه Primus inter pares بين الولاة المسلمين في الأناضول كما أن زواج علاء الدين من ابنة مراد - كان حقيقة أول اعتراف من إمارة قرمان بقوة الإمارة العثمانية - ولكن لم يتبعه طبعاً تبعية القرمانيين لبيت عثمان . وكان هذا الاعتراف نتيجة لتوسع الدولة العثمانية في البلقان -

في سنة ١٣٨٧ قام مراد بحمله ضد إمارة قرمان مستعيناً بحلفائه من البلقان مثل يوحنا باليول وجاس الذي أرسل إليه فرقا يونانية ولا زار قرال الصرب الذي أرسل إليه فرقا صربية وهزم علاء الدين في موقعة قريبة من قونية ولم يتبع النصر الاستيلاء على الإمارة أو حتى أسر علاء الدين إذ سرعان ما عفا مراد عنه وأرجعه إلى إمارته . ويمل المؤرخون العثمانيون هذا بتدخل زوجة علاء الدين وابنة مراد وتوسطها - والواقع أن عفو مراد يخالف ما عرف عنه من الحزم والشدة ، والمرجح أن السبب في العفو أن انتصار العثمانيين لم يكن حاسماً ولا بد أن مراد الذي أخضع لنفوذه البيزنطيين والبلغار والصرب عجز عن إخضاع عدوه في الأناضول .

كان هذا هو الموقف حين تولى بيازيد الإمارة العثمانية وعزم على توجيه فتوحاته إلى الأناضول ذلك التوجيه الذي أدى في النهاية إلى سقوطه - وكانت أولى الإمارات التي غزاها بيازيد إمارة آدن وصاروخان ومنتش وكانت هذه تطل على بحر إيجة وهي الإمارات التي كانت دائماً في نزاع مع العناصر التجارية اللاتينية ولا سيما جنوة - وكانت هذه الإمارات التركية تتميز بطابع تجاري أكثر منه حربي مثل قرمان أو قيرمیان ، وكان نزاعها أيضاً مع العناصر اللاتينية قد أضعفها ولذلك سهل على بيازيد القضاء عليها واحتلال أملاكها . ثم كان معنى



استيلاء بيازيد على هذه الإمارات أن الإمارة العثمانية أصبحت تطل على بحر إيجة وبذلك خلقت نقطة نزاع جديدة للاحتكاك بين الإمارة العثمانية من ناحية وبين البندقية وجنوة من ناحية أخرى. كما استدعى ظهور العثمانيين على بحر إيجة تسكين بحرية عثمانية ولو أن البحرية العثمانية لم تتم وتسكن في خلال عهد بيازيد إلا أننا نستطيع أن نؤرخ عهد بيازيد على أنه بدء إحساس الإمارة العثمانية بالحاجة إلى أسطول بحري.

وفي جنوب هذه الإمارات الثلاث استولى بيازيد على أضاليا Adalia وكانت هذه آخر مدينة في إمارة تكافا ١٣٩١ وكان هذا أول ظهورهم على البحر الأبيض المتوسط — بعد هذا اتجه بيازيد إلى إمارة قرمان حيث كان يتولى الحكم علاء الدين واستعان بيازيد في حملته هذه بحلفائه المسيحيين ومنهم مانيويل باليولوجاس . وغزا بيازيد قرمان وحاصر قونية واستمر الحصار بعض الزمن ولكن بيازيد كان قلقا على ما يحدث في أوروبا كما كانت خطوط مواصلاته الطويلة لا تبشر بانتصار سريع ولذلك نراه يوافق على عقد الصلح مع علاء الدين أساسه أن ينسحب بيازيد من قونية على أن يستبق العثمانيون في أيديهم مدينتي عك وشيرو عك سيرابوقة في الشمال الغربي من إمارة قرمان .

وعلى أساس هذا الاتفاق رجع بيازيد إلى بلغاريا حيث قام أول نزاع بينه وبين سيجسموند ملك المجر — ولكن علاء الدين انتهر بيازيد في بلغاريا ووطد العزم على طرد العثمانيين من إمارته والاستيلاء على بعض أملاكهم في الأناضول — وتمكن بالفعل من استخلاص عك شهر واتجه نحو بروسه — فما كان من بيازيد إلا أن أسرع بجيشه إلى آسيا الصغرى ( وهذا هو السبب في تسمية معاصريه له بالصاعقة بلدرم ) وكان عائداً بعد انتصاره من بلغاريا ومعه حلفاؤه من الإغريق والصرب والبلغار — وأسرع علاء الدين بعرض الصلح على أساس الاتفاقية السابقة بينهما ولكن بيازيد لم يكن يدرك أن الاتفاق مع علاء الدين لا طائل من ورائه فحسب بل إن الفرصة أصبحت مواتية للقضاء على إمارة قرمان نهائياً فعلاء الدين قد وفر على بيازيد مشقة الرحيل إلى قرمان وتوسيع خطوط مواصلاته بأن حضر بنفسه إلى بروسه — ولذلك رفض الصلح وانتهى الأمر بهزيمة علاء الدين وقتله وسقطت قرمان في يد العثمانيين — على أن سقوط الإمارة وعاصمتها ( قونية ) واحتلال العثمانيين لهذه العاصمة بعض الوقت لم يكن معناه تحويل هذه الإمارة إلى بقعة

عثمانية وهذا هو رأى الأستاذ جيبونز ويستدل على أن الاحتلال العثماني لقرمان كان سطحياً بعودة الأسرة الحاكمة هناك مباشرة إلى الحكم بعد دخول تيمورلنك في آسيا الصغرى — ومع أن هذه العودة لم تسلب الإمارة القرمانية القوة التي تميزت بها قبل دخول العثمانيين ومع أنها لم تعد عاملاً سياسياً فعالاً في آسيا الصغرى إلا أنها استمرت على الرغم من هذا حتى بعد سقوط القسطنطينية — أي بعد سبعين سنة على انتصاره — تقاوم سيطرة العثمانيين الكاملة على آسيا الصغرى . بعد هذا استولى بيازيد على إمارتين هما إمارة برهان الدين وكانت إمارة في شمال شرقي قرمان على طول نهر هاليز وتضم قيصرية وسيواس والإمارة الثانية هي كستاموني وكانت هذه تقف حائلاً بين الإمارة العثمانية في آسيا الصغرى والبحر الأسود ، وبالإستيلاء على أهم مدن هذه الإمارة وهي سينوبي تمكن العثمانيون من الحصول على ميناء هام جداً على البحر الأسود . وبهذا أصبح بيازيد سيد الأناضول ولكنه كان سيداً بالاسم فقط إذ لم يكن العثمانيون قد هضموا بعد هذه المناطق الآسيوية المفتوحة وكما تدل حوادث النزاع بين تيمور وبيازيد كان سكان هذه المناطق لازالوا موافين لأسراتها الحاكمة .

أما في البلقان فالقوى السياسية هناك بدأت إما تتلاشى نهائياً أو تتقلص وتدخل في زمرة الإمارات العثمانية سواء بالتسعية أو كخلفاء — رأينا هذا يحدث في عهد مراد فيما يتعلق بالدولة البيزنطية وبلغاريا والصرب — إنما الدولة الوحيدة في أوروبا الشرقية التي كان في استطاعتها حتى ذلك الوقت الوقوف أمام العثمانيين هي مملكة المجر بل كان في إمكانها أن تجمع حولها الدول الغربية لحركة مشتركة ضد الأتراك في البلقان — ثم كانت لاشك تدرك المصير الذي يتهدها من جراء التقدم العثماني المستمر في أوروبا — ولذلك قام سيجسموند في ١٣٩٢ بحملة لاحتلال بلغاريا حتى وصل إلى نيكوبوليس ولكن سرعان ما أدرك قوة العثمانيين الحربية فتجنب الاصطدام بالجيش العثماني وانسحب من بلغاريا .

فهم سيجسموند منذ هذه الحملة أن المجر لا تستطيع القيام بحملة ضد العثمانيين دون مساعدة من الغرب المسيحي وقضى بضعة سنوات يعمل لجمع شمل الدول الغربية



حواله للقيام بحرب صليبية — وبينما كان هو مشغولاً بالمراسلات مع الدول الغربية قام بيازيد باحتلال بلغاريا ونقد الاتفاق الذي كان بين مراد وسجسموند وبذلك فقدت بلغاريا استقلالها كما فقدت الكنيسة البلغارية استقلالها أيضاً ذلك لأن العثمانيين في عهد محمد الفاتح حين شرعوا ما يعرف بالحكم الذاتي للعناصر المسيحية في الإمبراطورية اعتبروا البلغاريين في الملة اليونانية . وفي هذا الوقت كان سجسموند يجمع حوله فرسان فرنسا وألمانيا وإنجلترا وأسكتلندة للقيام بالحملة الصليبية التي انتهت بواقعة نيكوبوليس الشهيرة — وهذه الحملة الصليبية التي كان مركزها باريس هامة من الناحية التاريخية فهي تعتبر نهاية العصور الوسطى بحق أي نهاية تلك الحملات الصليبية التي اصطبغت بصبغة الفروسية واشترك الطبقة الأرستقراطية الغربية مدفوعة بعامل الشرف والدين . ثم أهمية هذه الحملة الصليبية ترجع إلى كونها علمانية وليست دينية سواء في أصولها وأهدافها .

فتأثير البابوية ودعاة الدين فيها كان ضئيلاً جداً — البابوية من ناحية كانت تعاني من الانقسام الذي أدى إلى قيام بابا في أفينيون تحت سيطرة فرنسا وآخر منافس له في روما — فبابا روما بونيفاس كان نفوذه لا يذكر في البلاط الفرنسي عند شارل السادس ولم تحدث كتاباته إلى هذا الملك في ١٣٩٤ أثراً كذلك لم يكن لمنافسة بندكت الثالث عشر ( وهو البابا في أفينيون ) أي تأثير على دوق برجنديا الذي كان يتحكم في الملك المعنوه شارل السادس . وعلى ذلك فالدور الذي لعبته البابوية في هذا المجال كان تافها للغاية — كذلك لم تؤد نداءات دعاة الحملة من رجال الدين إلى تأثير يذكر في أوروبا — من هؤلاء الدعاة كان فيليب دي ميزيير الذي أخذ ينادي في باريس بحملة صليبية لاستخلاص الأراضي المقدسة وكانت دعوته التي قام بها في ولكن الفكرة أو الدعوة لم تلق بباريس منذ سنة ١٣٧٨ تنصب على تدريب الأطفال تدريباً حربياً ودينياً ، وأنشأ فرقاً منهم لاستخلاص الأراضي المقدسة . نجاحاً فعهد الحروب الصليبية كان قد مضى وفي ١٣٩٠ كانت الدعوة قد فشلت نهائياً — على أنها في الواقع أفادت العثمانيين إذ حولت أذهان أولئك الذين استجابوا لها عن الخطر الحقيقي لأوروبا إلى حلم لا طائل تحته — وحقيقة الأمر أن عهد

العصور الوسطى كان قد انقضى وانقضت معه كل مظاهره فلم يعد في إمكان الكنيسة السيطرة على أوروبا وتحريكها كما تشاء — ولذلك يحق لنا أن نذكر أن محركي حملة نيكوبوليس والذين قاموا بها كانوا علمانيين وأن ليس لها غرض أو تأييد ديني .

لابد لنا الآن أن نبحث في القوى العلمانية التي اشتركت في حملة نيكوبوليس الصليبية ؟

البندقية — وكانت هذه جمهورية تجارية تحس إحساساً قوياً بخطر العثمانيين وتخشى أن تؤدي سيطرة العثمانيين في البلقان إلى تهديد مصالحها التجارية — وكانت مصالحها حتى ذلك الوقت مهددة في نقطتين أولاً ساحل دلماشيا وثانياً الجزر الأيونية القريبة من آسيا الصغرى في بحر إيجه وثالثاً مصالحها التجارية في القسطنطينية وعلى طول سواحل بحر مرمره — ولما كان النفوذ العثماني لم يستتب بعد على ساحل بحر إيجه في آسيا الصغرى أو سواحل دلماشيا كانت البندقية أشد قلقاً على مصالحها التجارية في القسطنطينية وعلى طول ساحل بحر مرمره .

والملاحظ أن سياسة البندقية الخارجية كان يحركها عامل واحد فقط هو مصالحها التجارية ولذلك فقد تميزت سياستها الخارجية بخلوها من المبادئ والخطوط الثابتة المحددة وتميزت كذلك بالتقليب فهي لا تمنع من الاشتراك في حملة صليبية ضد العثمانيين إذا كان في هذا ما يضمن المحافظة على مصالحها التجارية في البلقان وفي نفس الوقت نجدها مستعدة لمهادنة العثمانيين إذا أبقى هؤلاء على هذه المصالح — وبالجمله فإن البندقية بموقفها المتقلب المزعزع وبأنانيتها تتحمل قبل غيرها لوم العالم المسيحي في فشله في دفع الخطر الإسلامي عن أوروبا — مثال هذا التقلب السياسي موقفها من هذه الحملة الصليبية .

بعد موقعة قوصوه مباشرة ووفاة مراد أرسل مجلس شيوخ سفيراً بشأن الامتيازات التجارية في الأملاك العثمانية — وأعطيت له التعليمات بأن يترث



حتى يرى من يخلف مراداً فإذا كان المراد ابنان فعليه الاتصال بالاثني عشر دون أن يعلم أى واحد منهما بشأن اتصاله بالآخر ويحاول أن يعبر لهما معاً عن أمل البندقية في الحصول على امتيازاتها التجارية .

ولما وصلت الأخبار إلى مجلس شيوخ باعقلاء بيازيد العرش أسرع في إرسال الهدايا إليه محاولاً تجديد الامتيازات التي منحها البندقية في أواخر عهد مراد — وتعهده بيازيد بالفعل بحماية تجارة البندقية ولكنه لم يعط البنادقة ضمانات كافية لهذه الحماية . ولكن احتلال العثمانيين لساحل آسيا الصغرى بعد زوال إمارة صاروخان وآدن ومنتش ألقى الرعب في قلوب البنادقة الذين بدءوا يخشون على أملاكهم في كريت — ولذلك نجد البندقية توطد العزم على التحالف مع سيجسموند ضد العثمانيين . وكانت مساعدة البندقية تنحصر في وقوف الأسطول البندقي في بحر مرمر — ومع هذا فهناك ما يدعو إلى الشك في أن البندقية قد قامت بالفعل بنصيبها في الحملة أو أنها كانت مخرصة في هذا التعاون فالأسطول البندقي لم يقم بأقل واجباته وهو منع العثمانيين من العبور إلى أوروبا أو العكس .

ولاشك أن البندقية كانت تدرك أن الحملة الصليبية سيكون مصيرها الفشل ولاشك أيضاً أنها لم تكن راغبة أن تسيء علاقاتها ببيازيد — بل هناك من المؤرخين من يظن أن البندقية كانت تخشى من نفوذ المجر في البلقان .

أما جنوة فكان كل همها هو منع البندقية من الحصول على امتيازات عثمانية لذلك كانت سياستها تشبه سياسة البندقية بالنسبة للحملة الصليبية فأرسلت إلى بيازيد الهدايا والتهاني بمناسبة اعتلائه العرش مذكرة إياه بالصدقة التي كانت بين والده وجنوة وفي نفس الوقت تسرع في تقوية أسطولها في بحر إيجه والقسطنطينية .

والمساعدة الحقيقية التي تلقاها سيجسموند كانت من فرنسا — وكان البلاط الفرنسي منذ ١٣٨٤ قد تذبذبه إلى تقدم العثمانيين الباهر في أوروبا — وتأثر شارل السادس إلى حد كبير لما قيل عن العثمانيين وأطماعهم سيماً وأن الرواة أشاروا إلى أن مراد قد أعلن أنه يفوى الاستيلاء على فرنسا بعد أن يقضى على النمسا — ومن المهم أن نعرف الأفكار التي شاعت في فرنسا في ذلك الوقت عن مراد حتى نتمكن أفكار فرسان فرنسا الذين اشتركوا في هذه الحملة الصليبية عن الإمارة العثمانية — فذكرت السفارة التي جاءت من الأراضي المقدسة أنهم لا يعرفون عن مراد أكثر من أنه تابع لملك الفرس ثم قالوا عن

أخلافه أنه كان صاحب فطنة وبصيرة يخشى الله حسب تقاليد الأتراك الخرافية — إنسانياً في معاملاته للمقهورين ، فلم يكن يفرض عليهم إلا فروضاً بسيطة ولم يطردهم من أراضيهم طالما وجد عندهم الرغبة في الطاعة ودفع جزية سنوية مهما كانت صغيرة وكان يحافظ على وعوده كما سمح لهم بالعيش في ظل قوانينه وتشريعاته — وكان لديه المترجمون والجواسيس في أوروبا ليطلعوه على أحوال الملوك وسياساتهم — وأنه قد أبلغ الحجاج أنه يعزم الحجى إلى فرنسا بعد أن ينفذ يديه من النمسا — ويقال إن شارل السادس أهاجه هذا التقرير وأنه كان شغوفاً إلى فض النزاع بينه وبين إنجلترا حتى يتفرغ لبيازيد — ولسكن شارل سرعان ما فقد توازنه العقلي ووقع تحت سيطرة عمه دوق برجندى — ومع هذا ظل شارل السادس يحترق شوقاً لمنازلة العثمانيين وكان لعواطفه هذه أثر لا شك في تنفيذ مشروع الحملة — أما فيليب صاحب برجندى فكان من أكثر الناس اهتماماً بشأن الحملة — ولم يكن الباعث على هذا الاهتمام أى رغبة حقيقية صادقة في التدخل في شؤون البلقان أو حتى في إنفاذ القسطنطينية من الخطر الإسلامي — فخرّوج النبلاء الفرنسيين في الحملة كان سيقوى من سيطرته على شارل السادس —

ومن ناحية أخرى كان فيليب يحلم بتكوين دولة جديدة في أوروبا مركزها دوقية برجندى وكان يطمح في الحصول على لكسمبرج التي كانت خطوة هامة في سبيل ضم برجندى إلى الأراضي الوطنية لخلق مملكة فيليب الجديدة — وكان هذا الضم يستلزم اتفاقاً مع إمبراطور ألمانيا فنولوس ولكن هذا الإمبراطور كان مركزه مزعزعا وكان شقيقاً لسيجموند ولذلك رأى فيليب في حالة عزل فنولوس أن سيجسموند ستؤول إليه السلطة في ألمانيا وبوهيميا — ولذلك نرى فيليب يرسل إلى سيجسموند يعاهده بإرسال المساعدة التي كان على رأسها أكبر أبنائه جون قالوا — كذلك أرسلت المساعدات إلى سيجسموند من إنجلترا والأراضي الواطئة وسافوى ولبارديا وجميع أجزاء ألمانيا وإنجلترا وأسكتلندة — وزحفت كل هذه الجموع إلى بلغاريا واحتلوا وكان احتلالها سهلاً لا شبهة بنزعة حربية ، وبينما كانت هذه الجموع الأوربية تزحف في بلغاريا كانت جيوش سيجسموند تخترق الصرب حتى التقى بالجمعان في نيكوبوليس — وكان من رأى الفرنسيين الزحف لمقابلة بيازيد ، ولما كانت معلوماتهم الجغرافية ضئيلة للغاية



فقد ظنوا أن بيازيد في مصر يجمع حوله جيشاً كبيراً من أنحاء العالم الإسلامي للوقوف زحف الصليبيين المنتصرين . Froissort المؤرخ المعاصر للحملة يقول : « إن بيازيد كان في القاهرة في بابلون مع السلطان للحصول على رجال وأنه ترك السلطان في القاهرة وعسكر بجيوشه في الإسكندرية ودمشق وأنه بناء على أمر خليفة بغداد وآسيا الصغرى الذي كان نفوذه يصل حتى الفرس وطرسرس تسلم بيازيد مجموعة من العرب والكفار وأن في جيشه أناس من التتر والفرس وسوريا والإسكندرية ومن بلاد ثانية يسكنها الكفار » .

والواقع أن بيازيد لم يكن يعلم عن هذه البلاد النائية وعن الخليفة والسكان أكثر مما لا يعرفه فراسورت نفسه . فالعثمانيون لم يعقدوا في عهد بيازيد أو من سبقه أحلافاً من أى نوع مع الإمارات الإسلامية سواء في آسيا الصغرى أو خارج آسيا الصغرى للقيام بأى حركة مشتركة ضد المسيحيين — بل لا نعرف أن العثمانيين حتى عصر بيازيد قد حاولوا الانتفاع من إمارات آسيا الصغرى ضد الدول الأوروبية ولكن الذى نعرفه هو العكس ، فالإمارات الأوروبية الخليفة له مثل الدولة البيزنطية والعرب وبلغاريا حاربت معه ضد أعدائه من المسلمين في آسيا الصغرى — والعنصر الغربى والفارسى والمصرى كان نادراً في جيش بيازيد — ولكن جيوش بيازيد كانت تتكون من المحاربين العثمانيين علاوة على حلفائه الأوربيين — وتقدم هذا بجيشه حتى وصل نيكوبوليس — فلما عرف الصليبيون خبر وصوله قام الخلاف بين صفوفهم — كان سيجسموند يريد الانتظار حتى يقوم بيازيد بالهجوم وأن يتصدى المجرىون لهجوم المنشأة أما الفرسان فيكونون خط الدفاع الثانى — ولكن الفرسان ظنوا أن سيجسموند يرمى من وراء هذا إلى الانفراد بشرف هزيمة بيازيد فخالفوه في رأيه وانتهى أمرهم بأن تقدموا وحدهم إلى الموقعة التى هزموا فيها هزيمة منكراً واسرع سيجسموند لإغاثتهم ولكن نصيبه كان الهزيمة أيضاً — وأسر بيازيد النبلاء وعمل فيهم القتل إلا من كان أصغر من عشرين سنة وهكذا انتهت آخر حملة صليبية — وأرسل بيازيد خبر انتصاره من الموقعة إلى قاضى بروسة ثم أرسل من أدرنة إلى أمراء آسيا المسلمين كما أرسل إلى سلطان مصر الأخبار مع بعض الأسرى كهدية .

\* \* \*

على أنه حدث في ١٤٠٢ في الشرق الأدنى ما جعل الدولة العثمانية تنصرف تماماً لفترة من الوقت عن البلقان ومشكلاته وتحشد كل جنودها وجنود حلفائها لتواجه التغير الجديد الذى أصاب الجزء الشرقى من الشرق الأدنى وأصبح يهدد كيان الدولة العثمانية نفسها — هذا الخطر هو إغارة تيمورلنك — وكان تيمور ملوكاً على دولة خراسان وعاصمته سمرقند — تولى العرش في ١٣٦٩ — وإبان الثلاثين سنة التى كان فيها مراد وبيازيد مشغولين بتكوين إمبراطوريتهم في البلقان كان تيمور يبسط سلطانه على العالم الإسلامى — فسقط تحت نفوذه بلاد فارس وأرمينية والعراق ومنطقة الاستبس فيما بين قروين والبحر الأسود وروسيا فيما بين نهر الفولجا والدون والدينبر كما سقطت سواحل المحيط الهندى والخليج الفارسى وشمال غربى الهند .

للأستاذ A . Toynbee في كتابه Stuby of Pistory رأى معين في إمبراطورية تيمورلنك جدير بالذكر : فهو يرى أولاً أن دوله تيمورلنك دولة من دول الانتحار العسكرى ومعنى هذا أنها اضطغت بصيغة واحدة فقط هى الصيغة العسكرية . لم تصطبغ بالصيغة التنظيمية الإدارية ولم تحاول في أى مرحلة من مراحل نموها هضم الأملاك المضافة إليها — فقد كانت هذه الإضافات سريعة وتكوين الإمبراطورية نفسه كان سريعاً جداً بحيث إن عوامل الهدم فيها سارت جنباً إلى جنب مع عوامل البناء — ثم هو يرى أن اتجاه تيمورلنك نحو جنوب غربى آسيا كان اتجاهاً خاطئاً وأن الأجدر به كان الالتجاء والمضى في منطقة الاستبس لنشر الإسلام في روسيا ووسط آسيا سيما وأن القبائل البدوية المسلمة على حدود هذه المنطقة كانت بالفعل تدفع الإسلام تدريجياً إلى هذه المناطق . ولكن تيمورلنك بدلاً من الاتجاه نحو منطقة الاستبس اتجه اتجاه عكسياً نحو جنوب غرب آسيا وأنزل بهذه المنطقة أو البقعة من العالم الإسلامى من الاضطراب والخراب ما كانت في غير حاجة إليه ، فقضى على الأوضاع السياسية فى هذه البقعة وعطل بالفعل نمو هذه المناطق السياسى لفترة من الزمن وأكثر من ذلك أن تقلص إمبراطوريته السريع وهو تقلص طبعى راجع إلى طبيعة الإمبراطورية الحربى أدى إلى إيجاد نوع من الفراغ السياسى والاجتماعى في جنوب غرب آسيا مما جذب في مطلع القرن السادس عشر الصفويين والعثمانيين إلى الاصطدام في هذه المنطقة وبالتالى إلى انقسام



العالم الإيراني . ونقول إن النزاع بين الصفويين والعثمانيين أدى إلى انقسام العالم الإيراني لأن Toynbee يعتقد أن آسيا الصغرى كانت جزءاً من هذا العالم الإيراني وأن النزاع الصفوي العثماني قسم العالم الإيراني إلى قسمين عالم عثماني وآخر صفوي . وسنعرض لهذا الرأي عند الكلام عن النزاع في القرن السادس عشر .

\* \* \*

وكانت الحدود بين العراق وآسيا الصغرى هي منطقة الاحتكاك بين بيازيد و تيمور — فقد سبقت الإشارة إلى استيلاء بيازيد على سيفاس وكان من الطبيعي أن يتقدم بيازيد بفتوحاته شرق سيفاس إلى أعلى الفرات إنما كان يعترض طريقه في هذا التقدم إمارة خربوت وكان يحكمها أمير تركاني اسمه قره يوسف — وكان بين قره يوسف وبين تيمور صلات قوية إذ أن هذا الأمير التركاني كان يتولى إرشاد تيمور في حملته هذه في أرمينية فاستنجد قره يوسف بتيمور ليعينه ضد بيازيد ولكن العثمانيين لم يمهلوه إذ سرعان ما أسر وقبض عليه — وكان هذا هو السبب المباشر في النزاع . على أن تيمور كان قد استقبل قبل ذلك أمراء الإمارات التركية غير العثمانية في آسيا الصغرى الهاربين من وجه بيازيد والذين بشو إلى تيمور شكائاتهم من بيازيد واستيلائه على إماراتهم ولكن تيمور لم يتخذ في ذلك الوقت موقفاً عادياً من بيازيد لانشغاله في فتوحاته في مناطق أخرى حتى كان سقوط قره يوسف فبعث إلى بيازيد يطلب إليه تسليم قره يوسف ويتوعده بالحرب إذا هو لم يستجيب إلى طلبه . ولكن بيازيد لم يعجب بما في هذه الرسالة بل أرسل إلى تيمور يدعوه إلى القتال . وليس من السهل تفسير موقف بيازيد ؟ فمن المؤكد أنه كان يدرك تماماً قوة تيمور العسكرية . جيبون يرى أن مستشاري بيازيد كانوا يرجحون عدم احتمال غزو تيمور لآسيا الصغرى — وقد يكون هذا صحيحاً إنما من الثابت على كل حال أن عبقرية بيازيد السياسية والحربية التي أظهرها بوضوح في البلقان فارقت في نزاعه مع تيمور .

ولما أدرك تيمور أن بيازيد لم يستجيب لطلباته بدأ بالزحف نحو سيفاس حيث كان يتولى الحكم هناك سليمان بن بيازيد وأرسل هذا إلى أبيه في تساليا

يطلب إليه النجدة ولما لم يستجب بيازيد إلى نداءه عمل على تقوية تحصينات سيفاس والانسحاب بقواته إلى شمالها الغربي — وفي أغسطس ١٤٠٠ سقطت سيفاس في يد تيمور وأعمل القتل في رعاياها المسيحيين — ومن المهم دراسة زحف تيمور لأنه يوضح لنا أن تيمور لم يكن يقصد من هذا الزحف ضم آسيا الصغرى إلى إمبراطوريته وإسقاط الإمبراطورية العثمانية وإنما كان مقصده تأديب بيازيد فبعد سقوط سيفاس بدلا من أن يتجه تيمور غرباً إلى آسيا الصغرى نراه يذسحب إلى الفرات ويقضى ما يقرب من ثمانية عشر شهراً في حملاته المعروفة في جنوب العراق والشام ويقضى شتاء ١٤٠٢ على حدود آسيا —

وظهور تيمور لنك في جنوب غرب آسيا واحتمال اصطدامه بالعثمانيين استرعى انتباه العالم المسيحي الأوربي فوجدت الأفكار التي سادت أيضاً في أوروبا إبان غارة المغول الأولى في القرن الرابع عشر وهي محاولة لاستغلال هذه القوى العسكرية بتحويلها إلى المسيحية والانتفاع منها من ناحية في تجنب خطرها وفي تحطيم القوى الإسلامية المجاورة لهذا العالم المسيحي . فتبادلت جنوة مع تيمور المراسلات والسفراء وعرضت عليه ضرورة تحطيم الدولة العثمانية كما أرسل ملك قشتالة السفراء إلى تيمور — وبتحريض من أحد الرهبان الدومينيكان الذي كان يحاول تحويل تيمور لنك إلى المسيحية أرسل تيمور إلى شارل السادس ملك فرنسا يعرض عليه تقسيم العالم بينهما — ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ، أولاً لأن تيمور لم يتحول عن الإسلام وثانياً كما سبقت الإشارة أن غارته على آسيا الصغرى لم يقصد منها إدخال هذه البقع في إمبراطوريته أو إسقاط البيت العثماني .

والغريب أن سقوط سيفاس في ١٤٠٠ لم يذبه بيازيد إلى خطر تيمور لنك فلم يستعد له مع أنه كانت لديه فرصة كبيرة فيما بين ١٤٠٠ — ١٤٠٢ لمواجهة هذا الخطر — ويدعى المؤرخون العثمانيون أن سقوط سيفاس كان ضربة قوية لبيازيد ، إذا صح هذا فلا بد أن هذه الصدمة أفقدته إلى حد كبير توازنه العقلي فدخله الغرور والثقة بالنفس الحالية من تقدير حقيق إمكاناته — وزحف تيمور على طول نهر إرميك ليتجنب المرتفعات في شرق آسيا الصغرى وألتقى ببيازيد في معركة أنقرة يولية ١٤٠٢ — ولنبحث الآن في الأخطاء التي ارتكبها بيازيد استعداداً لهذه المعركة ؟



أولاً — لم يكن هناك في الواقع ما يدعو بيازيد إلى الخروج لملاقاة تيمور فقد كان من الممكن له أن يتحصن غرب أنقرة بدلا من أن يرهق نفسه وجيشه تحت شمس يولية المحرقة لملاقاة تيمور ، فهذا العمل أجهد جيشه — وحتى مع ذلك لم يحسن اختيار الموقع المناسب لمقابلته ، كان يجب أن يترك تيمور ليستنفد بعض قواه في سقوط أنقرة نفسها ثم يقابله بجيشه وراء أنقرة مباشرة ولكن بيازيد لم يقبل هذا بل فضل وهو فيما كان عليه من اضطراب وتوقع للكارثة أن تكون المعركة أمام أنقرة ، وفي اضطرابه وبلبلته العقلية ارتكب خطأ استراتيجيا جسيما وهو ما كان يريده تيمور .

ثانياً — من أخطاء بيازيد أنه وضع مقدمه جيشه من عناصر التتر — وكانت عادة العثمانيين كما حدث في موقعة نيكوبوليس في الحرب هي جعل المقدمة من العناصر غير النظامية المقصود منها في الواقع إتعاب العدو واستنفاد مقدار من قوة دفعه الأولى — ولكن بيازيد لم يقدر أن جيوش تيمور كانت من التتر وأن من السهل جداً على هذه العناصر التترية في جيشه الهروب إلى أتباعهم في الجيش المعادي إذا كانوا في المقدمة وهو ما حدث بالضبط إبان المعركة .

ثالثاً — الخطأ الثالث الذي ارتكبه بيازيد كان في قيامه هو بالهجوم بدلا من الانتظار حتى يقوم تيمور نفسه بالهجوم . فالملحوظ دائماً في المعارك الحربية أن العثمانيين يجيدون الدفاع عن الهجوم وقد رأينا هذا في موقعة نيكوبوليس — والواقع أنه لم يكن في جيش بيازيد نفسه خطأ معيناً يدعو إلى الهزيمة فهو نفس الجيش الذي كون به إمبراطورية عثمانية ، ففيما عدا العناصر التترية في المقدمة كانت كل وحدات الجيش مخصصة في ولائها له واعتادت الحرب مع بعضها بنظام وشجاعة ولا تقل بأي حال عن جنود تيمور إن لم تزد عنها شجاعة ونظاماً — الميمنة كانت تحت قيادة ستيفن لازار وهو حليف مخلص لبيازيد وكانت الميمنة تتكون في أغلبها من وحدات أوربية — في الميسرة كانت الوحدات الأناضولية بقيادة سليمان شلي أكبر أبناء بيازيد — نفسه كان في القلب تحيط به الانكشارية كما كان معه أبناءه مصطفى وعيسى وموسى — أما المؤخرة

فكانت بقيادة ابنه محمد — بدأت المعركة بتقدم العناصر التترية من جيش بيازيد وهذه كانت تكون الربيع أو ما يزيد من مجموع قواته ، وسرعان ما لجأت هذه المقدمة إلى الهروب إلى معسكر تيمور — ولما فشل بيازيد في إرجاع المقدمة عن الانضمام إلى تيمور أصدر أمره للميسرة بالهجوم — ولكن المعركة كانت نتائجها قد تحددت منذ بدئها ، فشلت الميسرة وأخذ بيازيد في التراجع خطوة فخطوة كما تمكن الأعداء من هزيمة الميسرة والميمنة وتبعهما وقطع خط الرجعة على القلب — وظل بيازيد في تواجعه حتى صمد للدفاع على ربوة عالية ولكن جموع التتر تكاثرت عليه وفشلت محاولته في الهرب وأسر . وبعد موقعة أنقرة اجتاحت جموع التتر آسيا الصغرى تريد اللحاق بسليمان ولكن هذا تمكن من عبور بحر مرمرية إلى البلقان —

ما هي أعمال تيمور في آسيا الصغرى بعد موقعة أنقرة ؟ أولاً غزا أهم مدن الدولة العثمانية في الأناضول ونهبها ومنها بروسة ونيقية وغيرها ثم حاصر أزمير ولم يستطع فرسان رودس المسيحيون الدفاع عنها فأخلوها لتيمور الذي أعمل فيها النهب والسلب كما أنه أرجع الأمراء الأتراك غير العثمانيين إلى إماراتهم كإمارة قرماي وتسكوا ومنتش وآدن وصاروخان وغيرها . والملاحظ أن وجود تيمور في أملاك الدولة العثمانية في آسيا الصغرى ضاعف من أمل العالم المسيحي الغربي منه والشرق من حيث إمكانية تحويله إلى المسيحية والاستفادة منه في القضاء على الدولة العثمانية أو على الأقل ظن البعض أن تيمور سيخلف الدولة العثمانية ولذلك حاول ملوك وأمراء العالم المسيحي التقرب إليه أكثر بكثير من محاولاتهم قبل أنقرة — فهنرى الرابع ملك إنجلترا كتب إلى تيمور يعرض عليه اعتناق المسيحية حتى يصبح زعيم العالم المسيحي — أما عما نويل باليولوجاس إمبراطور القسطنطينية فإنه أسرع في طرد العثمانيين من القسطنطينية وأغلق دار القضاء العثماني هناك كما أرسل سفارة إلى تيمور يعرض عليه أن يدفع الجزية التي كان يدفعها لبيازيد — والواقع أن أمراء العالم المسيحي لم يفهموا الغرض الحقيقي من دخول تيمور لآسيا الصغرى — كما قلنا لم يكن الغرض هو هدم الدولة العثمانية والقضاء على البيت العثماني إنما إعطاؤه درساً قاسياً حتى يعدل عن سياسة التوسع شرقاً على حدود آسيا الصغرى — والواقع أيضاً أن تيمور كما سبقنا الإشارة لم تكن له سياسة معينة من فتوحاته هذه .



أى لم يكن يسعى إلى تكوين إمبراطورية عالمية وتنظيم هذه الإمبراطورية. حقيقة غزا وفتح مناطق واسعة ولكنه لم يحاول تنظيم هذه الفتوحات وإدماجها في بعضها ولذلك وصفت إمبراطوريته بحق بأنها دولة من دول الانتحار العسكرى .

لذلك نرى تيمور ينسحب من آسيا الصغرى إلى عاصمته سمرقند — وفي أثناء العودة توفي بيازيد في أسره — على أنه من الغريب حقيقة أن اليونان أو البنادقة أو الجنويين لم يحاولوا الاستفادة مما أصاب الدولة العثمانية للقيام بحركة لطرد العثمانيين من البلقان — بل لم يحاولوا الاستفادة من الحرب الأهلية التي قامت بين أبناء بيازيد لمدة عشر سنوات في نزاعهم حول العرش — بل الثابت أن البنادقة وأهل جنوة ظلوا على علاقاتهم الودية مع سليمان بينما كان تيمور لا يزال في آسيا الصغرى — لقد مرت الحقبة التي غزا فيها تيمور آسيا الصغرى والتي قام النزاع فيها بين أبناء بيازيد دون تدخل خارجى وبدون تمرد العناصر المسيحية في البلقان حتى يصل السلطان محمد الأول في ١٤١٣ إلى العرش وتنتهى هذه الحقبة وتعود الدولة مرة أخرى إلى توسعها غرباً وشرقاً — يستدل الأستاذ جيبونز من هذه الحقيقة على أن الدولة العثمانية كانت في نهاية عهد بيازيد وطيدة الأركان ثابتة الدعائم ، فإذا كانت نيكوبوليس قد دلت على أن العثمانيين يستطيعون الدفاع عما كسبوه في أوروبا فإن أنقرة قد دلت أيضاً على أنهم قد ثبتوا أقدامهم بقوة في البلقان وشمال غرب آسيا كدولة وكأمة بحيث لم يعد من السهل القضاء عليهم .

الأستاذ Finlay مؤرخ اليونان في العصور الوسطى والحديثة .

يعزو قوة العثمانيين وأسباب فتوحاتهم وسيطرتهم إلى ثلاثة عوامل — فيقول أولاً إن غزو العثمانيين لآسيا الصغرى الغربية والبلقان آخر غزو إسلامى عرف في التاريخ للغرب المسيحي بل آخر احتلال لجماعات بدائية لشعوب تفوقها عدداً وحضارة — ويرى أن الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج ثلاث :

أولاً : إن العثمانيين كانوا يفوقون المسيحيين معنوياً وحرياً — ويدخل في الناحية المعنوية الناحية الدينية أيضاً أى أن خمس العثمانيين اقضيتهم ودينهم كان يفوق خمس المسيحيين الشرقيين .

ثانياً : تعدد الأجناس وتباينها للمنطقة الممتدة بين الإديرياتيك والبحر الأسود والدانوب وبحر إيجه .

ثالثاً : الانهيار الذى أصاب الإمبراطورية البيزنطية مادياً والغنى اليونانى معنوياً .

المؤرخ الإنجليزي Toynbee في كتابه Turkey له رأى خاص بطبيعة الدولة العثمانية يعتقد أنه سبب قوتها فهو يعتبرها دولة من الدول القبلية Nomadic Emptre أى قامت على أكناف القبائل البدوية التي نزحت من منطقة الاستبس كدولة المغول في جنوب غرب آسيا أو المغول في الهند أو الهون أو الآفار وخضعت جميعها في طبيعة تكوينها لظاهرة واحدة وهى تطبيق الحياة البدائية لأوطانها الأصلية في البيئة الجديدة . حياة الاستبس تتطلب من هذه القبائل نظاماً دقيقاً وقيادة من نوع فريد وطاعة لهذه القيادة ووضع للخطط للانتقال من مكان لآخر . ثم يرى أيضاً أن عناصر هذه الحياة ثلاث : الراعى والماشية وكلب الماشية التي يحرسها . ويرى توينبي أن هذه القبائل حين اضطرت إلى هجرة أوطانها زاحفة غرباً حتى استقر بها المقام في المناطق الأهلة بالسكان لم تكن تعرف من التنظيم لحياتها غير ما وهبته إياها الطبيعة في الاستبس ومن هنا كان التنظيم الدقيق للدولة العثمانية والولاء للراعى أو السلطان ومن هنا كانت فكرة الحكم عندهم تنحصر في ثلاثة عناصر : الشعوب المحكومة والسلطان أو البلاط والانكشارية ( الجيش ) ويرى توينبي



أن الإمبراطوريات القبلية الأخرى فشلت بينما نجحت الإمبراطورية العثمانية لسبب هام وهو أن العثمانيين كانوا أكثر إدراكاً لضرورة بذل الجهد مدفوعين في ذلك بحب البقاء لأنهم أقلية ضئيلة جاءت لتحكم أكثرية متحضرة ولكن تويني يرى أيضاً أن هذه العناصر التي كانت سبباً في قوة الإمبراطورية العثمانية هي أيضاً عوامل هدمها ، أولاً لأن النظام المنقول من الاستبس والذي يلائم فقط طبيعة الحياة هناك لأنه أكثر النظام اقتصاداً بل ربما النظام الوحيد الذي تسمح به الحياة هناك لا يمكن أن يلائم الحياة في مناطق أهله بالسكان والمدن والحياة المستقرة سواء اقتصادياً أو اجتماعياً (ثانياً) إنه يقوم على اعتبار الجماعات البشرية كقطيع من الأغنام والجماعات الإنسانية ولا سيما تلك التي وصلت إلى نوع من التحضر لا بد رافضة هذه المعاملة . ولذلك يرى تويني أن هذا النظام ولو أنه هو السبب في نمو الدولة العثمانية إلا أنه أيضاً السبب في سقوطها ابتداء من ١٧٧٤ .

\* \* \*

وبوفاة بيلازيد ينتهى القرن الرابع عشر من تاريخ الدولة العثمانية . وهي فترة على جانب كبير من الأهمية شاهدة بده تكوين العثمانيين كأمة ودولة فإذا كان عثمان وأورخان قد خلقا من الجماعات العثمانية البدائية أمة دولة فلا شك أن مراد وبيلازيد جعلتا من هذه الدولة نواة لإمبراطورية مترامية الأطراف . وعلينا أن نلاحظ عن هذه الفترة العوامل التي ساعدت على هذا التكوين إلى جانب مجهودات هؤلاء السلاطين الأوائل . هذه العوامل بإيجاز هي . التكوين الأوربي للدولة والأمة العثمانية فكما رأينا أن الإمارة العثمانية نشأت في أراض مسيحية ونمت واتسعت على حساب الدول المسيحية سواء في آسيا أو البلقان كما اتخذت من هذه البقاع المسيحية القوة العسكرية لها سواء عن طريق تجنيد مباشر للمسيحيين أو عن طريق المساعدة أو المعونة العسكرية التي كان يقدمها الحلفاء المسيحيون في البلقان . ولاحظنا أيضاً أنه إبان هذا التكوين ( إما كدولة أو كنواة للإمبراطورية ) أن العثمانيين فهموا فهماً جيداً الأوضاع السياسية في البلقان والنزاع بين شعوب البلقان وأمرائه ذلك النزاع الذي كان يقف حائلاً دون الوحدة البلقانية على أساس مسيحي ولاحظنا أيضاً أن العثمانيين استفادوا كل الفائدة من هذا النزاع البلقاني ليس فقط في القرن الرابع عشر بل طوال تاريخ الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب البلقانية في أوائل القرن العشرين . ثم

لاحظنا أيضاً أن من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل العالم المسيحي في صد تيار العثمانيين المندفع هو الانقسام بين العالم المسيحي الشرق والغرب . وهذا الانقسام كان من شأنه أن يجعل الغرض الحقيقي لمجهودات المسيحيين الغربيين في الشرق الأدنى ليس موجهاً ضد العثمانيين المسلمين بل ضد المسيحيين الشرقيين وإخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذ البابوية ، وكان من شأن هذا الانقسام أيضاً أن المسيحيين الشرقيين أدركوا نوايا العالم المسيحي الغربي تماماً وكرهوها وعملوا على فشلها بامتناعهم عن مساعدة الغربيين مساعدة فعالة ضد العثمانيين .

وجملة القول إذاً أن ظروف العالم المسيحي الأوربي عامة وما كان يعانيه من انقسام وظروف البلقان خاصة وما كان يعانيه هذا من انقسام أيضاً ، هذان العاملان كانا من أهم أسباب نجاح تكوين الدولة العثمانية ونواة الإمبراطورية العثمانية . أما تكوينها كأمة فهو أيضاً يقوم على مسيحي البلقان أكثر بكثير من مسلم آسيا الصغرى — حقيقة لقد ساعد العثمانيين كثيراً على تحويل عدد كبير من المسيحيين ولا سيما في آسيا الصغرى ضعف الصلة الروحية بينهم وبين الكنيسة في القسطنطينية والانهيار المعنوي الذي أصاب المسيحيين نتيجة للانهيار الذي أصاب الدولة البيزنطية نفسها ولكن يجب أيضاً أن نسلم بأن سياسة العثمانيين الدينية إزاء هؤلاء المسيحيين كانت من العوامل المشجعة لهم على الانخراط في سلك القومية العثمانية والدخول في الإسلام ، ثم كان من سياسة العثمانيين إزاء هذه العناصر المسيحية في آسيا الصغرى كتحريضهم بين الدخول في الإسلام أو الرحيل أو نظام الانكشارية في البلقان ، كانت كل هذه السياسات من شأنها أن تزيد في عدد العثمانيين كأمة وإن جعلت لهذه الأمة من المميزات والخصائص ما يميزها عن غيرها كتعدد الأجناس وتفاوت الدماء فيها حتى في البيت الحاكم نفسه بحيث إننا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون إلى هذا الحكم إنه بابتداء القرن الثامن عشر مثلاً لم يكن هناك دم عثماني بمعنى الكلمة — ثم علينا أن نلاحظ أيضاً عن هذه الفترة الهامة من تاريخ الدولة العثمانية التغير الذي أصاب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المجتمع العثماني — فبدلاً من الأنظمة البسيطة الخاصة بالمجتمعات البدائية سواء في الحياة الاقتصادية أو علاقات الناس الاجتماعية كمركز



المرأة في المجتمع مثلاً بما وصفه ابن بطوطة في زيارته لعهد أورخان نرى العثمانيين قد أخذوا في هضم الأنظمة البيزنطية أو الفارسية كما سيأتي عند الكلام عن النظم العثمانية ويأخذ المجتمع البدائي البسيط في التحول إلى مجتمع متطور في كل مظاهر حياته .

\* \* \*

تبدأ الدولة العثمانية ١٤٠٢ - ١٤١٣ الحقبة الأولى من القرن الخامس عشر بفترة من الركود توقف فيها الفتح العثماني في البلقان وكان هذا الركود نتيجة أولاً لغارة تيمور من ناحية والنزاع الذي قام بين أبناء بيازيد على العرش والذي انتهى بغلبة محمد أصغر أبناء بيازيد وتولية العرش في سنة ١٤١٣ . وليس من الواجب المبالغة في تقدير أهمية هذه الفترة في تاريخ الدولة . فمن حيث غارة تيمور نلاحظ أنها انحصرت في الأملاك العثمانية في آسيا الصغرى ، حقيقة أنها أرجعت الإمارات التركية غير العثمانية مرة أخرى إلى الوجود ولكن يجب ألا ننسى أن الحكم العثماني في هذه المناطق كما سبق الإشارة لم يكن مستتباً ولم يكن السلاطين قد هضموا بعد هذه البقاع وصبغوها بالصبغة العثمانية ، ثم يجب ألا ننسى أنها لم تكن في ذلك الوقت تكون جزءاً هاماً من الدولة العثمانية — بل بقى قلب الدولة العثمانية سليماً لم تمتد إليه يد التلف أو الثورة سواء من ناحية تيمور أو العناصر المسيحية في البلقان — الأثر الوحيد الذي تركته هذه النكسة هو تأجيل الفتوحات العثمانية عامة وسقوط القسطنطينية بالذات لفترة من الزمان .

بعد أن تغلب محمد على منافسة إخوته أدرك بشاق فكره أن مهمته ليست الغزو والتوسع بل الاستقرار لتقوية الدولة وتنظيمها حتى تسترجع قوتها فبذل مجهوداً كبيراً في المنشآت العامة كترميم أسوار المدن وبناء المساجد ولا سيما مسجده المعروف باسم المسجد الأخضر في بروسه ، كما قضى على الحركات الثورية التي هددت كيان الدولة ولا سيما حركة الشيخ بدر الدين ، وكان هذا فقيهاً من فقهاء الشرع وكانت حركته في بادئ أمرها حركة صوفية كغيرها من حركات الدراويش التي اجتاحت آسيا الصغرى ولكنها سرعان ما اتخذت لها طابعاً اجتماعياً فأخذ الشيخ بدر الدين ينادي بإلغاء الملكية ولقيت الدعوة نجاحاً ولا سيما في الأناضول حيث كان الفلاحون في حاله يرثى لها بسبب النظام الإقطاعي .

السائد هناك ولكن السلطان محمد قضى على هذه الحركة وهرب بدر الدين إلى البلقان وتشتتت جموعه ثم قبض عليه وأعدم . كما كانت سياسة السلطان محمد الأول فيما يتعلق بحيرانه سياسة سلمية للغاية فعمل على تحسين العلاقات بينه وبين الإمبراطور عما نوبل لإمبراطورية الدولة البيزنطية أولاً بمساعدته ضد أخيه موسى حين حاول هذا أن يفتح القسطنطينية وثانياً بأن سلم له بعض البقاع على البحر الأسود وبعض القلاع في تساليا ، كما عمل في نفس الوقت على إقامة أو أصر الصداقة بينه وبين أمراء الصرب دلماشيا وألبانيا وعقد اتفاقاً مع البندقية على أساس احترام امتيازاتهم ومصالحهم التجارية في الأملاك العثمانية . أما في آسيا الصغرى فلقد كان من نتيجة ضعف النفوذ العثماني هناك كآثر من آثار غارة تيمور أن قام أمير قرمان يحاول غزو الأراضي العثمانية هناك واضطر محمد إلى محاربته مع أنه انتصر على خصمه إلا أنه لم يشأ أن يتبع سياسة عدائية مع هؤلاء الأمراء الأتراك في آسيا الصغرى واكتفى بولائهم وطاعتهم وترك الخليفة مراد الثاني مهمة القضاء على هذه الإمارات وبالفعل قضى عليها مراد عدا إمارة قرمان التي تظل تعاكس امتداد النفوذ العثماني في آسيا الصغرى حتى بعد سقوط القسطنطينية .

تعود الدولة العثمانية مرة أخرى إلى فتوحاتها في البلقان في عهد مراد الثاني الذي تولى العرش سنة ١٤٢١ فاستولى على سالونيك عنوة عام ١٤٣٠ ودمرها تدميراً مهولاً — ولكن تصدى لهذا التوسع العثماني في البلقان الأمير يوحنا هينادى الترنسفال والتفت حوله العناصر المجرية والبوليفية من التي كانت تحس بالخطر العثماني كما أعلن البابا ترحيبه بجهاه هينادى — ولم يكن في إمكان يوحنا هينادى وأتباعه إحراز النصر على مراد لولا ثورة إسكندر بك الألباني على العثمانيين مما اضطر مراد إلى طلب الصلح في سنة ١٤٤٤ وعقد الصلح بالفعل مع هينادى لمدة عشر سنوات ، ولكن البابا لم يوافق على الصلح على اعتبار أن العهود التي قطعت لغير المؤمنين لا تلزم أصحابها فأخذ يحرض المجرين على تجديد النزاع مع العثمانيين واستجاب هينادى إلى نداء البابا فسعى إلى تجديد النزاع مع العثمانيين بأن زحف بجيوشه على الأملاك العثمانية في البلقان حتى وصل إلى ورنه ( ١٤٤٤ ) وفي هذه الموقعة دارت



الدائرة على هنيادى وكان نصر العثمانيين يرجع إلى حمق ملك المجر فلاديسلاف الذى لم يكن قد تجاوز العشرين والذى كان يحقد على هنيادى وانتصاراته فى بدء المعركة فبرح المكان المعين له وقتل فى هجوم شنه على الانكشارية . وحكم هنيادى بلاد المجر بعد مصرع الملك فلاديسلاف باسم ابنه القاصر ولكنه لم يحاول أن يغسل عار سابقه إلا بعد أربع سنوات — ففى ١٤٤٨ سار إلى بلاد الصرب والتقى بمراد فى سهل قوصوه ولم يمض يومان حتى انحاز أهل الأفلاق بعد معركة حامية إلى العثمانيين — ثم إن هنيادى حاول أن يشق طريقه عبر الدانوب فوقع فى أيدي أعدائه الصرب واضطر إلى أن يعقد صلحاً لم تكن شروطه فى مصلحته البتة ، وتوفى هنيادى فى ١٤٥١ .

بعد وفاة مراد الثانى يتولى العرش محمد الفاتح لأنه فتح المدينة الشرقية للإسلام بعد أن استعصت على المسلمين قرونا عدة منذ عهد الأمويين . وحكم محمد الفاتح ثلاثين سنة ١٤٥١ — ١٤٨١ وأهم ما يميز حكمه أنه دفع بالدولة العثمانية دفعة قوية نحو التوسع الخارجى حتى أصبحت أعظم دولة فى شرق البحر الأبيض المتوسط فجعل بذلك من صراعها مع القوات الغربية والشرقية وراء الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط . وغنى عن القول أن الدولة البيزنطية كانت قد وصلت إلى حالة بالغة من الإعياء والانهار فى ذلك الوقت وأن نفوذ الأباطرة لم يتعد مدينة القسطنطينية ومنطقة ضيقة حولها . وجاء ضعف الدولة البيزنطية كما سبق الإشارة نتيجة لنزاعها المستمر مع الغرب والشرق والخلافات الداخلية فيها وطبيعة النظم الخاضعة لها الدولة ولذلك لم يكن يخشى جانب هذه الدولة إطلاقاً ؛ ولكن على الرغم من هذا كانت القسطنطينية موقعاً استراتيجياً هاماً جداً يستطيع العثمانيون أن يستفيدوا منه ثم كانت المدينة مركز المسيحية الشرقية والمقل الأخير للمسيحية فى شرق أوروبا فكان لسقوطها أثر أدبى بالغ — وبالإضافة إلى هذا يجب ألا ننسى الدور الذى لعبه ويستطيع أن يلعبه أباطرة الدولة البيزنطية من تحريضهم للثائرين على الحكم العثمانى فى البلقان — لهذه الأسباب عول محمد على الاستيلاء عليها فاستعد لذلك منذ توليه العرش

فبقى قلعة على الضفة الغربية للبسفور كما بنى قلعة على الضفة الشرقية أيضاً وحاصر القسطنطينية بحرا من ناحية البسفور واسكن ناحية القرن الذهبى كانت لانتبال مفتوحة لتموين المدينة ، وعندئذ لجأ محمد إلى نقل سفنه برا ليجاصرها من ناحية القرن الذهبى أيضاً ونجح فى ذلك وأخذ يضرب المدينة بمدفعه ليل نهار وقاومت المدينة مقاومة عنيفة ساعدها على ذلك دون شك موقعها الحربى الفريد وشجاعة إمبراطورها قسطنطين — وكان قسطنطين رائداً حقاً فى دفاعه عن عرشه ودينه ويكفيه فخراً أنه قتل إبان المعركة الأخيرة للدفاع عن هذه المدينة المقدسة .

حاول قسطنطين أن يثير اهتمام العالم المسيحى الغربى لمساعدته عن طريق السفارات والمراسلات ولكن لم تلق نداءاته استجابة حقيقية . حقيقة ساعدته البندقية بحرباً كما انخرط فى سلك جنوده المدافعين عدد كبير من الصليبيين ولكن فكرة الحروب الصليبية فى حد ذاتها كانت قد اندثرت تماماً فى أوروبا الغربية فى ذلك الوقت . أما البابا فرحب بمساعدة قسطنطين على شرط أن تخضع الكنيسة الشرقية للبابوية ، وعلى الرغم من موافقة الإمبراطور وإعلانه لموافقته إلا أن هذا الإعلان لم يأت بالنتيجة المرجوة فلا البابا ساعد القسطنطينية ولا رضى اليونانيون أن يفقدوا استقلال كنيستهم ثم استسلمت المدينة للعثمانيين والإسلام . وكانت المدينة مركزاً لجاليات مسيحية متعددة وكان هناك حتى غلطة وكان يسكنه الجنوبيون ، وكان هناك حتى الفناز وكان يسكنه الإغريق ثم كان هناك حتى خر للندافة وهكذا . ولقد أخذ السلطان محمد فى تنظيم المدينة فأعطى لكل جالية الحكم الذاتى فى المسائل الدينية وهو التقسيم الذى يعرف بالملل ، لكل ملّة رئيسها الدينى ورجالها الذين يتولون أمور الدين والعبادة الخاصة بهذه الجالية كما يتولون الفصل فى العلاقات الشخصية بين أتباعها . وكان من أنشط هذه الجاليات « الفنازية » وهم من عنصر إغريقى اشتهر بمهارته فى شئون التجارة والإدارة ومعرفة واسعة باللغات الأجنبية وبشئون البحر واستخدمهم العثمانيون فى إدارة الدولة وفى أسطولها البحرى بل استخدموهم أيضاً فى علاقة الدولة الخارجية بالدول الأوروبية حتى عظم شأنهم فى الدولة فى القرن الثامن عشر . كما عمل السلطان محمد على تعمير المدينة ببناء المدارس والمساجد والوكالات



وكان من أشهر أبنائه المسجد الذي شيده فوق قبر الصحابي أبو أيوب الأنصاري الذي قتل أثناء حصار المسلمين للقسطنطينية في عهد الأمويين ، كما حول كنيسة أيا صوفيا إلى مسجد .

لم تكن القسطنطينية هي الفتح الوحيد في عهد محمد ففى عهده أيضاً بدأت مقدمات النزاع بين الدولة العثمانية وبين القوى الواقعة وراء البلقان غرباً و وراء آسيا الصغرى شرقاً — فمن ناحية الغرب بدأ النزاع بين الدولة العثمانية والبنديقية وكانت البنديقية قد هالها ما وصل إليه نفوذ العثمانيين في البلقان وما قد يتمخض عنه هذا النفوذ من ضياع امتيازاتها التجارية في هذا الجزء من العالم . فكانت نقطة الاحتكاك في شبه جزيرة المورة وفي رودس — فقد أزعج البنادقة سقوط القسطنطينية فلجأوا إلى مهادنة السلطان محمد بأن عقدوا معه في سنة ١٤٥٤ اتفاقية تعهد فيها السلطان العثماني بحماية مصالحهم وامتيازاتهم التجارية في البلقان — ولكن فتوحات السلطان في شبه جزيرة المورة وسقوط أثينا في قبضة العثمانيين سنة ١٤٦٠ أثار البنادقة ودفعهم إلى إعلان النزاع السافر مع العثمانيين ولكن اجتياح العثمانيين لساحل دلماشيا بحبر البنادقة على الصلح في سنة ١٤٧٦ . وسرى في القرن السادس عشر أن النزاع يستمر بين البنادقة والأتراك حول المورة ورودس ويكون في النهاية من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار هذه الجمهورية . أما في الشرق فقد أزال محمد المملكة المسيحية الصغيرة في الشمال مملكة طرابزون وأطل بذلك على الإمارات التركمانية والمغولية التي تكونت في جنوب غرب آسيا على أثر انهيار إمبراطورية تيمور لنك .

[ وكان أهم هذه الإمارات إمارة ديار بكر وأوزون حسن خان التركمان المعروفين باسم آق قيونلي — وكان يقسم زعامة التركمان قبيلتان الأولى قبيلة أوزون حسن وهذا والثانية قبيلة تركمانية أخرى يطلق عليها قرة قيونلي وكانت هذه القبيلة شيعية في حين أخذ أوزون حسن وعشيرته بمذهب السنة ، وانتهى أمر النزاع بين القبيلتين بانتصار أوزون حسن وعندئذ أخذ هذا الأمير التركماني في توسيع رقعة إماراته فضم إليها فارس والجزيرة الفراتية — وكان البنادقة قد بعثوا منذ سنة ١٤٦٣ برسول إلى أوزون حسن ابتغاء عقد تحالف معه ضد

العثمانيين وفي سنة ١٤٧١ رجع الرسول إلى البندقية يصحبه سفير تركاني — وفي السنة نفسها بعث البنادقة سفيراً إلى فارس صحبه سفير أوزون حسن وستة مدافع ضخمة وستمائه بندقية وعتاد حربي ويحرسها مائتان من القناصة مع ضباطهم ولكنه توقف عن متابعة السير عنه قبرص بسبب الاضطراب الذي كان سائداً في البحر الأبيض المتوسط نتيجة للنزاع بين البندقية والدولة العثمانية . وفي سنة ١٤٧٢ وجه أوزون حسن جيشاً من ديار بكر إلى الأراضي العثمانية وبعد أن تمردت بين العثمانيين والتركمان مذكرات ترايدت لهبتها شدة وعنفاً مع الأيام لم ير السلطان محمد بدا من أن يقصد بنفسه إلى آسيا الصغرى في ١٤٧٣ وفي أعلى الفرات التقى الجيشان ودارت الدائرة على جيوش أوزون حسن ولكن محمداً لم يتعقب أوزون حسن بسبب مصاعب المسالك والطرق — وسعى البنادقة جهدهم إلى إغراء أوزون حسن بشن هجوم جديد على العثمانيين ولكن دون جدوى فلقد شغل أوزون حسن بإخماد ثورة أخيه وابنه ثم بتنظيم شؤون الدولة في فارس والعراق من جديد حتى توفي عام ١٤٧٨ فانهارت دولته من أساسها شأن كل الدولة البربرية الأخرى — وعلى ذلك يمكن القول إن ينور النزاع بين الدول العثمانية وما وراء آسيا الصغرى من دول إسلامية حول السيادة على الجزء الإسلامي من الشرق الأدنى وبين الدول العثمانية الغربية والبنديقية حول السيادة على البحر الأبيض المتوسط — وهي أهم ما يميز تاريخ الدولة العثمانية في القرن السادس عشر — وكان قد بدأ بالفعل إبان عهد محمد الفاتح — كما يتميز القرن السادس عشر بوصول أنظمة الحكم العثماني إلى أقصى مراحل رقيها .

وتولى عرش الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر سليم الأول وسليمان — أما الفترة بين وفاة محمد وتولية سليم فقد تولى فيها العرش السلطان بيازيد الثاني بعد فترة من النزاع بينه وبين أخيه جم — ويبدو أن السلطان محمد نفسه قد أوصى بأن يخلفه ابنه الأصغر جم الذي كان يقيم في قونية بوصفة حاكماً على قرمان ، ولقد حاول كبير الوزراء أن يجعل في تنصيب جم هذا عن طريق كتمان خبر الوفاة فترة من الزمان ولكنه خططه ما لبثت أن انكشفت الانكشارية فهاجموا القلعة في اسكودار حتى دخل المدينة بيازيداً كبير الأمراء سناً وكان حتى ذلك الوقت حاكماً على أماسيا فاضطر إلى أن يغفر للانكشارية فظائع شغبهم ويزيد في



أعطيتهم زيادة صارت منذ اليوم عرفاً ثابتاً يطليون إنفاذه كلما تولى الحكم سلطان جديد — وكان جم في بروسة قد اعترف به سلطاناً واقترح على بيازيد تقسيم الإمبراطورية إلى شطرين أوربي وآسيوي ولكن بيازيد رفض الاقتراح وهاجمه في بروسة ففرجم إلى سلطان المماليك قايتباي في مصر . ومن هناك فر إلى رودس حيث حاول أن يتحالف مع فرسان مندريس يوحنا والدول الغربية ضد أخيه — ولكن الفرسان عقدوا صلحاً ملائماً مع بيازيد وفرضوا عليه إتاوة لقاء الحجر على جم . وفي سنة ١٤٨٨ أسلموه إلى البابا أنوسنت الثامن الذي كان يعتزم القيام بحملة صليبية ضد العثمانيين ثم أسلمه خلفه إسكندر السادس إلى ملك فرنسا شارل الثامن الذي حاصر رومة بين أواخر ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ولكنه توفي في نابولي سنة ١٤٩٥ .

وبعد هذه الحرب الأهلية بين جم وبيازيد تفرغ بيازيد لشئون دولته وكان مسالماً بطبعه فلم يلجأ إلى مد الأملالك العثمانية شرقاً أو غرباً بل انصرف إلى سياسة التعمير كإصلاح الطرق والجسور ، على أن أعظم آثار بيازيد العمرانية ذلك المسجد الذي يحمل اسمه والذي شيده ما بين سنة ١٤٩٧ ١٥٠٣ في إستانبول . غير أن أيام بيازيد الأخيرة تميزت بالصراع العنيف الذي نشب بين أبنائه المتنازعين على العرش وهو بعد على قيد الحياة — ذلك أن بيازيد اصطفى لخلافته ابنه أحمد أحب أولاده إليه بل لقد أظهر الرغبة في التنازل له عن العرش فلم يسكن من ابنه سليم إلا أن طالب بأن تسند إليه أمور إحدى الولايات العثمانية في أوربا بدلاً من طرابزون . وكان سليم وهو أصغر سناً من أحمد يهدف من وراء ذلك إلى أن يحول دون ارتقاء أخيه عرشه السلطنة — ولكن بيازيد هزم ابنه سليم في ١٥١١ بما اضطره إلى الفرار إلى خان القرم ، وحاول أحمد أن ينصب نفسه سلطاناً في إستانبول ولكن الانكشارية أكرهته على العودة إلى آسيا . وفي ١٥١٢ ظهر سليم أمام أبواب إستانبول فاستقبلته الانكشارية استقبالا حماسياً ثم إنه أكره أباه على التنازل عن العرش وسرعان ما توفي بعد أن دس له السم بتحويل من ابنه — أما أحمد فقد هزم في أوائل سنة ١٥١٣ وقتل وفر ابنه مراد إلى فارس وكان من العوامل التي أدت إلى النزاع بين الدولة العثمانية والصفوية في فارس .

### ثالثاً — نظم الحكم في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر

مصادر نظم الحكم العثماني . استمد العثمانيون نظم حكمهم وتشريعاتهم من مصادر عدة :

١ — في مقدمة هذه المصادر البيئة الأصلية في وسط آسيا ويميل بعض المؤرخين إلى تأكيد هذا المصدر وتفضيله عن غيره بل أوعزوا المظاهر العامة في حياة المجتمع العثماني في الشرق الأدنى إليه . ولقد سبق لنا الكلام عن نظرية توينبي في هذه الناحية ولسنا في حاجة الآن إلى الكلام عنها مؤرخ آخر من الذين يؤكدون هذه الناحية Leon Cahun ( مقدمة في تاريخ آسيا : الأتراك والمغول ) فهو يفسر تاريخ المجتمع العثماني وتطور هذا المجتمع على أساس التنظيم القبلي في بيئة الأتراك الأصلية في هذه البيئة نجد الارتباط بين الأتراك ليس قائماً على علاقة اندم إنما على رغبة في السعي وراء الرزق الأمر الذي تقتضيه ظروف بيئة الاستبس ثم التجمع بالذات حول زعيم قوى نشط يفرض البحث عن الرزق ممثلاً في النهب والسلب . فإذا توقف هذا الغرض أو الهدف بدأت سلطة الزعيم تتداعى ويتفكك الارتباط . ومع ما قد يتعرض له هذا الاتجاه بين المؤرخين من نقد ، فلا شك أن علينا أن نسلم بأن العثمانيين استمدوا من بيئتهم الأصلية بعض الأسس الهامة في حياتهم وتشريعاتهم في مجتمعهم الجديد في الشرق الأدنى من هذه الأسس اللغة نفسها فقد ظلت اللغة تركية مع تغيير الحروف التي استخدمت لها فكانت الحروف أولاً صينية ثم أصبحت عربية وأخيراً انتهى بها الأمر إلى اللاتينية .

يضاف إلى هنا أن اللغة دخلت عليها ألفاظ أجنبية كثيرة سواء يونانية أو فارسية أو عربية وإن كانت هذه الألفاظ قد تغيرت في طريقة النطق بها فراجع ذلك أن النطق الأصلي لم يكن يناسب الأتراك .

٢ — الميل الطبيعي إلى الحرب والغزو واتخاذ أنسب الطرق والوسائل .



التحقيقها الأمر الذى يفسر لنا إلى حد كبير انتصارات العثمانيين ثم يفسر لنا أيضاً الطابع الحربى الذى تميزت بها دولتهم .

٣ — القدرة والميل الطبيعى إلى الحكم يصحبهما استعداد طبيعى لتقبل الأوضاع الجديدة والعمل بها وهذا يفسر لنا أيضاً نجاح السلاطين العثمانيين فى حكم إمبراطورية مترامية الأطراف متباينة الشعوب والثقافات مع العلم بأن جميع هذه الشعوب المحكومة كانت أكثر من العثمانيين أنفسهم ثقافة .

٤ — عنصر التحفظ الجامد كظاهرة واضحة فى حياة الجماعات البدائية وهو يتمثل فى الرضاء عن الأوضاع الموجودة التى اطمأنوا إليها وعدم السعى إلى تغييرها وهذا العنصر الهام مسئول إلى حد كبير بالاشتراك مع التشريع الإسلامى للدولة عن جمودها ووقوفها عن التطور والنمو .

٥ — لما كانت العلاقة بين الأتراك فى بيئتهم الأصلية غير قائمة على الدم بل الرغبة فى الالتفاف حول الرؤساء بقصد البحث وراء الطعام فإن هذه الظاهرة جعلت الأمة العثمانية غير جامدة فى تقبلها للعناصر الخارجية وبالتالى كانت عاملاً هاماً فى هذا التكوين الغريب للمجتمع العثمانى الذى دخلته عناصر كثيرة راضية فى الالتفاف حول رئيس الدولة أو السلطان .

المصدر الثانى : ولا شك فى أن العثمانيين استمدوا من الحضارة الفارسية والنظم الفارسية الشئ الكثير كتبجيل واحترام الملوك والنفرة بين رجال البلاط ورجال الإدارة العاديين وتقسيم الوزارة إلى خمسة أقسام ومجلس الدولة واللامركزية فى حكم المقاطعات وضريبة الرأس لغير المسلمين واستقلال أصحاب الديانات غير المسلمة فى نوع من التنظيم الداخلى الخاص بها وهى التى أطلق عليها العثمانيون « الملل » ومدى تأثر العثمانيين بالنظم الفارسية والطريق الذى وصل عنه هذا التأثير من الأمور التى يختلف حولها المؤرخون . Hammer لا شك يبالغ حين يرى أن كل النظم العثمانية إذا تتبعناها نجدتها فى النهاية تنتهى إلى أصول فارسية — ثم يختلف المؤرخون مرة ثانية حول الطريق الذى وصلت إليه هذه النظم للعثمانيين جيبونز يرى أن الدولة العثمانية قد ورثت الدولة البيزنطية

فى كل مظاهر حياتها حتى ما أخذته العثمانيون عن الفرس جاء عن طريق القسطنطينية البعض الآخر من أمثال : Wittke ( The Rise of the Ottoman Power ) يرى أن الدولة العثمانية ورثت الدولة السلجوقية وبذلك أخذت ما كانت هذه قد اقتبسته من فارس — بينما يذهب مؤرخون آخرون إلى المبالغة فيدعون أن ما أخذته العثمانيون عن الفرس كان عن طريق العرب .

ومهما يكن من أمر فالشئ الذى يتجاهله المؤرخون هو أن الحضارة الفارسية كانت قد انتشرت فى ربوع الشرق الأدنى كله وتأثرت بها كل الدول التى كانت تحكم هذه المنطقة سياسياً فانتقلت معدلة إلى العرب ثم انتقلت من العرب إلى الدولة السلجوقية والدولة البيزنطية وكلاهما كان يتحكم سياسياً فى آسيا الصغرى ثم إلى العثمانيين حين ابتلع هؤلاء هاتين الدولتين وسيطروا على الشرق الأدنى كله . ومع هذا فهناك زاوية أخرى انتقلت منها الحضارة الفارسية إلى العثمانيين وهى الدولة العباسية الثانية حين حل الفرس والأتراك محل العرب فى مناصب الدولة الإدارية والحربية واتصل الأتراك بالفرس فى داخل الدولة فى ذلك الوقت وكان الفرس أكثر تقدماً من الأتراك فى كل مظاهر الثقافة فكان من الطبيعى أن تنتقل هذه المظاهر إلى الأتراك ولا سيما فى ناحية الأدب والشعر .

المصدر الثالث : العرب . لقد خلف العرب للعثمانيين نظاماً دينياً واجتماعياً كاملاً مستمداً من الشريعة الإسلامية وإن كان هذا النظام بمرور الزمن قد جمد تماماً وأصبح لا يخدم حاجات المجتمع العثمانى فى مراحله المتأخرة . وكان يتولى الإشراف على هذا النظام الدينى الهيئة الإسلامية وهى التى تتكون من المفتى ( شيخ الإسلام ) وعدد من المفتيين والفقهاء ومشايخ الطرق وخطباء المساجد وغيرهم ، وكانت هذه الهيئة تتولى الإشراف على الناحية القضائية والتعليمية فى الدولة — كما أعطى العرب العثمانيين حروف اللغة وبمجموعة هائلة من الألفاظ والمصطلحات العربية . وكانت هذه الهيئة تستمد دخلها من أرض الدولة « الأوقاف » والواقع أن هذه الهيئة فى الدولة العثمانية ، بل فى كل أنحاء العالم الإسلامى آلت إلى قوة رجعية خطيرة ساعدت بالاشتراك مع



ما طبع عليه العثمانيون من التحفظ والتمسك بالتقاليد إلى مقاومة كل الحركات التقدمية في المجتمع العثماني . ناحية أخرى أخذها الأتراك العثمانيون عن العرب وهى شراء العبيد وتربيتهم والاعتماد عليهم في تسيير أمور الدولة حربياً وإدارياً . فند أوائل القرن التاسع أخذ الخلفاء العباسيون يشترون العبيد من الأتراك الصغار ويربونهم في بغداد تربية عسكرية لتولى مناصب الجيش والإدارة المحلية الأمر الذى انتهى باستحواذهم في النهاية على السلطة المركزية في الدولة الإسلامية . هذه الطريقة في بناء الدولة أى شراء العبيد وتدريبهم في قصور الخلفاء والحكام من الأمور التى اقتبسها العثمانيون في بناء دولتهم ، الفارق الوحيد كان فى أن العثمانيين استخدموا أبناء المسيحيين بدل الأتراك .

ثم علينا أن نذكر الدور الذى لعبته الدولة السلجوقية فى عملية الاقتباس أو الأخذ هذه فإليها يرجع الفضل فى انتقال هذه النظم سواء العربية أو الفارسية إلى آسيا الصغرى وبهذا وقفوا كدامل التسليم والتسليم بين الحضارة العربية والفارسية من ناحية وبين الدولة العثمانية مع إضافة بعض النواحي التى ابتكرها السلاجقة أنفسهم كمسك الدفاتر والولع ببناء الجوامع والخانات الخاصة بطرق القوافل كما أنهم كانوا سبباً فى ظهور عدد كبير من الطرق الدينية من التى شاعت فى الدولة العثمانية .

المصدر الخامس : إذا كان النظام القضائى والتعليمى قد استمد من الإسلام وإذا كان النظام الإدارى والحربى قد استمد من الفرس والسلاجقة وإذا كانت مقومات الشخصية العثمانية كاللغة والعادات والأدب والدين قد استمدت من هذين المصدرين : إلى جانب البيئة الأصلية فإذا تبقى للبيزنطيين من تأثير ؟ الواقع أن تأثير البيزنطيين يظهر فى الناحية الإدارية . فكثير من النظم الإدارية العثمانية الإمبراطورية أو المحلية — والضرائب والبلاط ولا سيما مظاهر العظمة والأبهة ووضع الأجانب تحت نظام معين وتمتعهم بامتيازات معينة فى النظام الإقطاعى فى الدولة — كل هذا أخذها العثمانيون عن البيزنطيين — وربما استمد العثمانيون منهم أيضاً حب الهدايا والرشوة .

\*\*\*

#### النظام الزراعى :

أهم ما يميز الحياة الزراعية فى الدولة العثمانية ( أى فى أناضولى

وروملى أن هذه البقاع بسبب صعوبة المواصلات ووعورة المسالك وبحكم تضاريسها ومناخها كانت تكون وحدات اقتصادية منفصلة ، والمقصود من هذا أن إنتاجها كان للاستهلاك المحلى سواء فى الصناعة أو الزراعة — ومع هذا فيمكن القول بصفة إجمالية إن المناطق الجبلية اقتصرت على الرعى بينما سادت الزراعة فى البقاع القريبة من الثغور وطرق المواصلات .

وكانت الأرض مقسمة من حيث الملكية إلى نوعين : أراضى ملك للدولة وهى التى يطلق عليها « ميرى » أو أراضى موقوفة القرض دىنى كالإتفاق على جامع أو مدرسة أو غير ذلك ويطلق على هذه « وقف » . وهذا التحديد مقصور على الأراضى المزروعة أو التى ترعى فيها الماشية وكذلك الغابات أما البساتين أو حقوق الكرومات أو الأراضى التى يبنى عليها الفلاحون منازلهم فى القرى فكانت الملكية الخاصة سائدة فيها . ولكن الأراضى الميرى تقسم بدورها إلى أراضى تابعة للسلطان مباشرة يطلق عليها الأراضى السلطانية أو منح أعطيت لأفراد الأسرة الملكية أو إقطاعات حرية ويطلق على ملاك هذه المنح والإقطاعات أصحاب أرض . كذلك قسمت أراضى الوقف بحسب الغرض الموقوف عليه الربيع . أما الفلاح وكان يطلق عليه « الرعية » فكان يتولى زراعة هذه الأراضى أو رعى الماشية فيها فى نظير التزامات معينة نحو صاحب الأرض وهى تنحصر فى زراعتها جيداً وفى بعض الإتاوات والضرائب التى أن عليه يسدها بانتظام لصاحب الأرض كما أطلق على حق انتفاع الفلاح بالأرض « تصرف » ويرى بعض المؤرخين أن السبب الرئيسى فى عدم تقرير حق الملكية للأرض فى الدولة العثمانية هو حرص السلاطين على ألا تؤدى هذه الملكية عن طريق الوراثة فى أجيال متعاقبة إلى توزيع الأرض إلى قطع صغيرة يصعب إدارتها ، ومع هذا فقد كان حق « المتصرف » شبه وراثى فطالما أن الفلاح كان يدفع الضرائب التى عليه فإن حق التصرف يؤول إلى ابنه دون أن يدفع هذا الابن إتاوة عند وراثة التصرف أما إذا لم يكن له ولد فالموقف يختلف إذ لا يعطى التصرف إلى البنت أو الأخ أو الأخت أو لأب أو الأم ( حسب هذا الترتيب ) إلا إذا دفعوا حلواناً يطلق عليه فى المصطلح التركى « طابو » . ويقدر هذا الحلوان حسب علاقة الوارث بصاحب التصرف فيقل إذا قربت ( م — • الدولة العثمانية )



الصلة ويريد إذا بعدت . أما إذا لم يكن هناك أحد يرث التصرف من الذين سبق ذكرهم فن حق صاحب الأرض أن يمنح الأرض لغير عائلة الفلاح الميت أما وراثة التصرف من المرأة فمقصود على أبنائها الذكور . وأخيراً ليس لصاحب الأرض الحق في منح التصرف لأي إنسان خارج القرية إلا إذا عرضه على جميع سكانها فرفضوه . وكانت الحياة الاقتصادية في أي تصرف معين قائمة على أساس العمل الجماعي لأسرة الرعية بمعنى أن الفلاح كان يشترك مع أسرته في زرع الأرض والعناية بها ولذلك جعل من حق الأبناء مهما كان عددهم وراثة التصرف عن أبيهم جملة فيما بينهم كما جعل من حق الأخوة أن يمنحوا أحدهم إذا أراد أن يتنازل عن نصيبه في التصرف إلى شخص خارج الأسرة وواضح إذا أن الغرض من هذا التشريع :

أولاً : تجنب انقسام أو تفكك التصرفات المختلفة وبقائها متماسكة .  
ثانياً : تجنب وقوع الفلاح تحت رحمة صاحب الأرض [أما الالتزامات على الفلاح فكانت تنحصر في :

( ١ ) زراعة الأرض التي له فيها حتى التصرف زراعة جيدة .  
( ب ) دفع ضرائب معينة .

( حـ ) الحصول على موافقة صاحب الأرض في حالة بيع تصرفه أو إجراء أي تعديل فيه . وكانت الضرائب تنقسم إلى نوعين : النوع الأول وهو الذي يفرض على الفلاح نفسه والنوع الأول ينقسم إلى نوعين آخرين :

١ — الضرائب التي تفرض على الرعي .

٢ — الضرائب التي تفرض على الزراعة .

وأهم ضرائب الرعي ضريبة الغنم ويطلق عليها ( عديتي أغنام ) وهي تتناسب مع عدد الأغنام التي يسرحها الرعية . أما أهم ضرائب الزراعة فكانت .

١ — العشور وكان يطلق عليه « خراجي مقاسمة » وهي ضريبة نوعية يقدرها جامعو الضرائب وقت الحصاد . وهؤلاء كانوا ملتزمين في حالة الأملاك

الأميرية أو متولين في حالة الأوقاف وكانت هذه العشور تختلف من منطقة إلى أخرى .

٢ — الرسم وكانت متنوعة منها ما يفرض على حقول الكروم وبساتين الفواكه والخضراوات إذا كانت على أرض ميرى أو وقف . وهناك رسوم تفرض على الطاحونة بل وعلى منازل الفلاحين لأن الطاحونة أو المنزل ولو أنهما من الأملاك الخاصة إلا أنهما ينفيا على أرض ميرى أو وقف وبذلك خضعا للرسوم . ومن هذه الرسوم أيضاً « معرفة أقبجة » أي المال المعروف وهو عبارة عن الرسوم التي يدفعها الرعية لصاحب الأرض إذا أراد بيع تصرفه . ومع أن الدولة قصدت من التشريع الخاص بالتصرف ألا يقع الفلاح تحت رحمة صاحب الأرض إلا أن النظام الزراعي كان به من نواحي الضعف ما يمكن صاحب الأرض من الاستبداد بالرعية إذ جعل له من حق جمع الضرائب على أملاك الفلاح الخاصة ولم تتول الخزنة نفسها جمعها ومعنى هذا أن الأملاك الخاصة بالفلاح دخلت هي الأخرى في اختصاص صاحب الأرض . وعلاوة على ذلك فإن الفلاح إذا لم يسدد القروض الخاصة بتصرفه فن حق صاحب الأرض أن يتدخل في أملاكه الخاصة ليعطى منها ما فشل الفلاح في دفعه [وأهم طبقات أصحاب الأرض هم السباهية وكانوا أكثر أصحاب الأرض اتصالاً بالفلاح .

أولاً : لأن الوراثة في السباهية نفسها كانت للأبناء والتصرف كما سبقت الإشارة كان مستمراً في عائلات الفلاحين ولذلك ظلت الصلة قوية بين عائلة صاحب الملك والفلاح بمرور الزمن .

ثانياً : في بعض الحالات كان بعض السباهية يقتصمون الأرض بينهم وبين الفلاحين ويمدون الفلاحين بالماشية والحبوب ويقتصمون معهم المحصول . [ويحسن بنا هنا أن نشير إلى النظام الإقطاعي الذي اقتبسه العثمانيون من الدولة البيزنطية - فقد كان السلاطين العثمانيون الأوائل يمنحون جنودهم الذين أبلاؤا بلاء



## الهيئة الحاكمة في الدولة العثمانية :

تميزت الهيئة الحاكمة في الدول العثمانية بعدة صفات خاصة بها أهمها :

١ — الطابع الحربى — فكما سبقت الإشارة جزء كبير من هذا الطابع راجع إلى طبيعة العثمانيين الحربية المستمدة من بيئتهم الأصلية ولكن الموقع الجغرافى لهذه الدولة ساعد دون شك على ظهور هذا الطابع ونموه كما أكسب الدولة العثمانية صفة خاصة بها مستقلة عن التأثير الفارسى والعربى — فنذ ظهور الإسلام كان أهم وأعظم ملوك دار الحرب ممثلاً فى إمبراطور الدولة البيزنطية ، ومنذ القرن الأول الهجرى والاستيلاء على القسطنطينية حلم من أحلام الحكام المسلمين فى الشرق الأدنى . فلما أخذت الدولة العثمانية فى ابتلاع أملاك هذه الدولة تدريجياً وفى النهاية الاستيلاء على عاصمة الدولة نفسها كان من الطبيعى بل من السهل أن تحدث الدولة الزائلة فى الدولة الناشئة أثرها . وكان تقبل الدولة الناشئة لهذا التأثير أمراً غير عسير ذلك لأن الاحتكاك الطويل بين العالم الإسلامى والدولة البيزنطية قرب فى الواقع بينهما بل طبع الدولة البيزنطية فى أكثر من مظهر من مظاهر حياتها بطابع شرقى كما جاء هذا التأثير الشرقى فى الدولة البيزنطية على يد العنصر الأرمنى الذى عاش على حافة العالم الإسلامى والبيزنطى ولذلك كان تأثير الدولة البيزنطية فى الدولة العثمانية أمراً ممكناً كما كان عظيم الشأن — ومع أن هذا التأثير ظهر بشكل واضح جداً بعد سقوط القسطنطينية إلا أن هذا لا يعنى أن التأثير لم يكن موجوداً قبل ذلك ، فالدولة العثمانية كما سبقت الإشارة تكونت فى نشأتها الأولى على أملاك بيزنطية ، وهذه الحقيقة فى حد ذاتها كافية للدلالة على أن عامل التأثير من جانب هذه الدولة كان مصاحباً لنشأة الدولة العثمانية منذ البداية ويتضح هذا التأثير بصفة خاصة فى البيروقراطية التى تميزت بها الدولة البيزنطية والعثمانية معاً ، كما يتضح أيضاً فى فكرة القانون نفسها وفى الاعتراف بالعرف كعامل هام فى تسيير أمور الدولة . ومع هذا فلا يجب المبالغة فى هذا التأثير البيزنطى فكما سبق كانت الدولة البيزنطية نفسها قد اتجهت اتجاهاً شرقياً بحكم الاتصال القوى والطويل بينها وبين العالم الفارسى

حسناً فى الحرب إقطاعات صغيرة يطلق عليها « تيار » وهى عبارة عن قطعة من الأرض تغل صاحبها ما يقرب من ٣٠٠٠ أقيجة وكان على صاحب الإقطاع أن يقدم للدولة فى نظير هذا الإقطاع عدداً من الفرسان يتراوح بين اثنين وأربعة فإذا أراد السلطان مكافأة أكثر من هذا منحه إقطاعاً أكبر يطلق عليه « زعامت » . ويبلغ دخله مائة ألف أقيجة وكان عليه أن يقدم للدولة فارساً عن كل خمسة آلاف أقيجة . فإذا أراد السلطان مرة أخرى مكافأة صاحب الإقطاع زيادة عن ذلك منحه ما أطلق عليه « خاص » وهو إقطاع أعظم من الزعامت من ناحية المساحة ومن ناحية الامتياز لأنه لا يخضع لتفتيش الدفتردار المكلف بمراقبة الإقطاعات — والخاص لم يكن يمنح لغير الولاة المحليين . وكان الإقطاعيون العسكريون ينتظمون فى الولاة على النحو التالى :

أولاً : أقلهم مرتبة الضباط الذين أطلق عليهم سوباشى ومهمتهم فى حالة السلم حكم المدن الصغيرة وتحت تصرفهم بعض الانكشارية أو العزب ( المدفعية ) لإقرار الأمن فى المدينة .

ثانياً : يليهم مرتبة « آلاى بك » ، أى « أمير آلاى » وهؤلاء مهمتهم فى حالة السلم أن يكونوا على استعداد مع ما يتراوح بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ جندي للاستدعاء فى وقت الحاجة .

ثالثاً : ثم فوق هؤلاء سنجق بك وهؤلاء السناجقة يقومون بحكم المدن الهامة ولهم سلطة على عدد كبير من المدن الصغيرة الأخرى .

رابعاً : وفى شبه جزيرة البلقان كان يوجد من أطلق عليه « بكربك » وكانت سلطته فوق سلطة السناجق فى مناطقهم وكان له زميل فى الأناضول . وكان بكربك الخاص برومى يقيم فى القسطنطينية أما بكربك الأناضولى فكان يقيم أولاً فى أنقرة حتى ١٤٥١ ثم انتقل إلى كوتاهية .



الإسلامي . إنما هناك نتيجة أهم من هذه جاءت لتكوين الدولة العثمانية تكويناً أورياً على حساب الدولة البيزنطية — فخلال التاريخ الإسلامي . كانت هناك ثلاث جهات لدار الإسلام .

أولاً : الفتوحات العربية الأصلية .

ثانياً : غزوات الدولة الغزنوية في الهند .

ثالثاً : دخول الأتراك السلاجقة في آسيا الصغرى .

ولذلك فظهور الدولة العثمانية في هذا الجزء من الشرق الأدنى شكلها بشكل خاص مميز لها وهو الوقوع على حافة جهة من جهات دار الحرب من ناحية ودار الإسلام من ناحية أخرى وأكثر من هذا أن الدولة بحكم الظروف السياسية في آسيا الصغرى في ذلك الوقت اتجهت بفتوحاتها إلى قلب دار الحرب وكان معنى هذا الاتجاه أن الدولة العثمانية لا بد وأن تكون حربية في تكوينها .

ثانياً : الاستبدادية — تتميز الهيئة الحاكمة العثمانية بالاستبداد ولكنه استبداد مقيد وقد يبدو أن هناك تناقضاً في اللفاظ حين نقول استبداداً مقيداً ولكن الواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك استبداد مطلق في أي مجتمع من المجتمعات — فالتاريخ لا يعرف بلداً كانت فيه إرادة فرد بالذات مطاعة من الجميع وباستمرار وفي كل زاوية من زوايا هذه الحياة ثم إن أي مجتمع مهما كانت مرحلته الحضارية لا بد وأن له تقاليد واتجاهات وميولاً من نوع ما تسيطر على حياته الاقتصادية والفكرية بل ربما شكلت الأوضاع السياسية داخله . لقد كانت قيود استبداد الهيئة الحاكمة في الدولة العثمانية تتمثل في الشريعة الإسلامية وهذه كانت فوق إرادة السلطان لا يستطيع أن يمسها بسوء وإلا تعرض للعزل — ولقد اقتسمت الشريعة الإسلامية مع هذه الهيئة الحاكمة ولاء العثمانيين في الدولة وتمثلت هي الأخرى فيما أطلق عليه الهيئة الإسلامية وكان لها كيانه الاقتصادي وحقوقها التي كانت تتشابه أحياناً مع حقوق الهيئة الحاكمة ، فالإعدام لا بد من موافقتها عليه وكذلك إعلان الحرب بل كان من نصيبها مشاركة الهيئة الحاكمة في جزء كبير من إيرادات الدولة وجمع الضرائب بل أكثر من هذا أنها تدخلت في تنظيم أحوال الرعايا غير المسلمين في الدولة . ومن هذه القيود التشريعات والقوانين التي

وضعها السلاطين السابقون ، فالسلطان حقيقة قد يتجاهل نوعاً معيناً من التشريع أو يعدله ولكنه لا يستطيع أن يضرب عرض الحائط بالقوانين المدنية الموضوعية كلها ومن هذه القيود أيضاً التقاليد فالشعب العثماني من أشد الشعوب تمسكاً بتقاليده . ولما كانت هذه الاستبدادية ممثلة في السلطان العثماني فيحسن أن نعرض للنظرية السياسية الخاصة بالسلطنة في العالم الإسلامي في ذلك الوقت . فلقد ورثت السلطنة العثمانية ما يقرب من تسعمائة عام من التاريخ الإسلامي تطورت خلالها الفكرة الإسلامية في الملكية وتأثرت أثناء تطورها بحكم الرسول وبالتقاليد العربية والفارسية القديمة ونظريات أفلاطون وأرسطو وفقهاء السنة مضافاً إلى كل هذا ضروريات الحكم والإدارة . وخلفت كل هذه المؤثرات أثراً معيناً في مجموعة الأفكار التي أحاطت بفكرة الملكية وإن لم تغير من جوهرها الأصلي .

كانت الحكومة التي أنشأها الرسول حلقة انتقال بين القبيلة العربية والملكية بمعناها الصحيح . فالعمل الرئيسي للحكومة في بلاد العرب كما تمثلت في شيوخ القبائل هو جسم النزاع عن طريق التوسط وتطبيق القانون العرفي للقبيلة . ولم تكن لهم السلطة التنفيذية في الحرب أو السلم أو قوة التشريع . أما الرسول فكان أساس الحكم عنده العمل القضائي إلى جانب السلطة التشريعية وكان التشريع مستمداً في حالته بصفة خاصة من مركزه كني إلى جانب القرآن — وفي عهده لأول مرة في المجتمع العربي اتحدت السلطة التنفيذية والقضائية معاً ثم انتقل هذا الاتحاد إلى من جاء بعده من رؤساء المجتمع الإسلامي — أما السلطة التشريعية فقد سلبت بطبيعة الحال من يد هؤلاء الرؤساء أو الحكام وتركزت في القانون الإسلامي الذي حل محل القانون العرفي للقبيلة وحتى حق التفسير لهذا القانون سحب من يد هؤلاء الرؤساء أو الحكام وانتقل إلى يد عدد من العلماء . وفي منتصف القرن الثامن حين تأسست الدولة العباسية في العراق أصبح التقسيم تقليدياً على الرغم من محاولة بعض خلفاء الدولة العباسية سحب حق التفسير من العلماء وفشلهم . ولكن قام خلفاء الدولة بتأكيد سلطتهم التنفيذية والقضائية : الأولى عن طريق تركيز الحكومة في أيديهم والثانية بتعيينهم القضاء في جميع أنحاء الدولة وإحياء تقليد فارسي قديم وهو إنشاء مجالس قضائية منتظمة للنظر في المظالم . وفي هذه الفترة تكونت



نظرية الخلافة التي حددت بشكل نهائي وجهة النظر السننية في العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

وتنحصر هذه النظرية في أن الخليفة أو الإمام ليس إلا ممثلاً أو حامياً حمى القانون المقدس وأن منصبه مقدس لا يمكن الاستغناء عنه وكما أن القانون المقدس واحد لا يمكن تقسيمه فكذلك الخلافة وكما أن القانون ملزم للجميع دون مناقشة أو اعتراض فكذلك الولاء للخليفة والطاعة لأوامره اللهم إلا إذا كانت هذه الأوامر مخالفة للقانون المقدس نفسه .

وتنص هذه النظرية على أن الخليفة يجب أن يكون ذكراً من الأحرار بالغاً محتفظاً بقواه الجثمانية، على درجة معينة من التقوى والمعرفة قادراً على تسيير دفة الأمور وقيادة الحرب . أما الجزء الخاص بهذه النظرية الذي ينادى بأن تكون الخلافة في القرشيين فهو من وضع القرشيين أنفسهم لاحتكار هذا المنصب ولم يكن راضياً عنه عدد كبير من المشرعين المسلمين . أخيراً كان من المسلم به حسب هذه النظرية أن الخليفة يستحق العزل إذا اتهم بالفسق أو الإلحاد ولكن الفقهاء الذين وضعوا هذه النظرية كانوا يدركون هذه الحقيقة وهو أنه ليست هناك سلطة تستطيع عزل الخليفة في المجتمع الإسلامي وأن الفتوى بمفردها دون قوة حربية وراءها ليست لها قيمة فكان لابد لهم من أن يقرروا العزل بالقوة ، وعلى ذلك فالخلافة كانت في الواقع استبدادية مقيدة تقيدها من الناحية النظرية الشريعة وخضوع الخليفة لها وتمشيها في إدارته وأعماله وحكمه عامة مع أحكامها ، وتقيدها من الناحية العملية الثورة المسلحة . هذه النظرية في الخلافة مرت بمرحلتين هامتين قبل أن تصل في وضعها النهائي للعثمانيين .

المرحلة الأولى : وهي تشمل العصر العباسي الثاني حتى سقوط الخلافة العباسية وتعديلت فيها نظرية الخلافة حتى وصلت الصيغة النهائية التي وضعها الغزالي ، ولقد حدث هذا التعديل نتيجة لعاملين هامين .

أولاً : التأثير الفارسي للمبادئ الملكية في نظرية الخلافة وجاء هذا التأثير عن طريق التقاليد الفارسية في الحكم التي تسربت إلى الدولة العباسية وظهرت واضحة

في كتابات رجل مثل نظام الملك في كتابه سياسية تامة . وتنادى هذه التقاليد بأن السلطة الزمنية ، حاجة اجتماعية وأن ليس هناك وسيلة خلافاً للمحافظة على النظام الاجتماعي -- وعلى ذلك فنصب الملكية مقدس واحترام الحاكم جزء من الدين ، والملك كقاض أعلى وكحاكم بأمره يجب أن تكون أهم مميزات العدل والكرم

ثانياً : وفي منتصف القرن العاشر كانت الخلافة قد فقدت سلطتها الزمنية وواجه المشرعون موقفاً شاذاً كان معناه إما الاعتراف بأن الخلافة لم يعد لها وجود أو تعديل نظريتهم دون إلغائها . وللهروب من المشكلة وجدت النظرية التي تقبل أن يفوض الخليفة حكماً ليحكموا باسمه وبذلك أصبح مشروعاً قيام بعض الأفراد بالقوة للوصول إلى الحكم مع استمرار الإقرار بأن الخليفة مصدر السلطة -- هؤلاء الحكام الزمونيون هم الذين أطلق عليهم السلاطين وحكمهم « السلطنة » . وبهذا تهيأ الجو للخطوة الأخيرة . فالسلطنة إذن فرضت نفسها فرضاً على المشرعين المسلمين وقبلوها -- بغرض إنقاذ العالم الإسلامي من التفسك -- على أنها أمر مشروع وعلى أنها خاضعة من الناحية النظرية لسلطة الخلافة ، كما حلت السلطنة محل الخلافة في أعمالها والتزاماتها . وأصبحت المسألة تنحصر في أن الحقوق المكتسبة بالقوة إن هي إلا حقوق مشروعة تستطيع أن تشرح لإمامة سليمة غير مطعون فيها -- فلما سقطت الخلافة العباسية في ١٢٥٨ لم تكن هناك حاجة لتغيير هذه النظرية كما أن قيام « ظل الخلافة » في القاهرة لم يغير من جوهر المسألة خصوصاً وأن عدداً قليلاً جداً من الفقهاء المسلمين كانوا يعترفون بها .

المرحلة الثانية : على أن نظرية الغزالي هذه سرعان ما عدلت في العالم التركي بما يناسب حاجة هذا المجتمع السني إلى إمامة . فوجد من العلماء السنيين في الدولة العثمانية ولا سيما الدواني من ينادى بنظرية جديدة تأثرت إلى حد كبير بنظرية أفلاطون . وهي تقوم على اعتبار أن الحاكم شخص مميز ومقدس وأن عليه أن يقود الناس إلى الكمال ويحقق لهم نظاماً صالحاً . هذا الشخص كما يقول الدواني هو الذي يطلق عليه الفلاسفة الحاكم المطلق والمحدثون ( الفلاسفة المسلمون ) يسمونه الإمام ومنصبه الإمامة -- فالسلطة حسب هذه النظرية هبة



مقدسة أعطيت لشخص مختار والحكومة إما أن تكون خيرة أو شريرة فالحكومة الخيرة هي التي تنظر إلى رعاياها على أنهم أتباعها وأصدقائها وتعمل لصالحهم وهي الإمامة والحكومة الشريرة هي حكومة القوة التي تعامل رعاياها كعبيد وعلى ذلك فكل حاكم غير عادل ينفذ الشريعة يستحق لقب وحقوق والتزامات الخليفة . وبهذا المعنى والمدلول استعمل لفظ الخلافة في العالم العثماني . ولم يكن الدواني وحده مخترع هذه النظرية فقد وجد قبله بمدة طويلة تقرب من ٢٠٠ سنة لقب الخلافة واستعمل لدى عدد كبير من الحكام المسلمين بما فيهم السلاطين العثمانيين . ولكن الفضل يرجع للدواني في أنه صاغها في صيغتها النهائية في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . والدليل على أن الدواني لم يخترع هذه النظرية أن رجلاً آخر مثل ابن خلدون وهو مالكي وفي الجانب الآخر من العالم الإسلامي وصل إلى نتيجة مشابهة لنظرية الدواني . وهكذا أصبحت السلطة والخلافة اصطلاحين يقوم أحدهما مقام الآخر تماماً . ولكن مع هذا يجب ملاحظة أن السلطان العثماني لم يشر إليه أو يخاطب بلقب إمام أو خليفة في الوسائل الرسمية في ذلك الوقت — وكان كتاب القرن السابع عشر والثامن عشر يقولون عن القسطنطينية « دار الخلافة ودار السلطنة » والسلطان يلقب « بسلطان » أو « بادی شاه » وحتى في ١٨١٣ حين أخذت ثورة الوهابيين وفتح محمد علي المدينة ومكة باسم السلطان العثماني جاء في الصيغة الرسمية للخطب « السلطان خادم الحرمين » إن الفكرة التي كانت تعتبر السلاطين العثمانيين خلفاء العالم الإسلامي على غرار خلفاء المدينة أو دمشق أو بغداد لم تجد لها تأييداً من كبار العلماء المسلمين حتى القرن الثامن عشر .

ثالثاً : العبودية — كانت الهيئة الحاكمة العثمانية بأكملها من أصغرها إلى الوزير عدا أفراد الأسرة المالكة عبيد السلطان يطلق على الواحد منهم كلمة ( قول ) وهنا تبدو استبدادية السلطان بمعناها الصحيح إذ كان له التصرف في أرواح وممتلكات هؤلاء العبيد . وعلى ذلك فلا يمكن لفرد أن يدخل الهيئة الحاكمة إلا عن طريق العبودية ، الذي كان مفتوحاً فقط لعبيد المسيحيين من سن عشرة إلى عشرين وكان أمام السلطان أربعة طرق للحصول على عبيده :

أولاً : بالأسر      ثانياً : بالشراء

ثالثاً : الهدايا      رابعاً : الضريبة

وأهم هذه الطرق وأكثرها اعتباراً في الدولة العثمانية كان بطبيعة الحال الضريبة . وبمرور الزمن انحصرت الطرق الأربعة في طريقتين وهما الأسر والضريبة ذلك لأن العبيد الذين يشتريهم السلطان أو يقدموا له كهدايا كانوا في الغالب من أسرى الحرب أو جلبهم بصفة غير قانونية العملاء الموكل لهم بجمع ضريبة العبيد .

ويختلف الباحث حول تقدير عدد العبيد المجلوب في السنة ، ولكن يكاد يكون من الثابت أن هذا العدد بلغ في القرن السادس عشر ثلاثمائة صبي — ويتميز هذا النظام بثلاث ميزات :

أولاً : أنه كان فريداً في نوعه — إذ يعتبر أغرب وأوسع تجربة عملت في التاريخ ولها نظيرها من الناحية النظرية في جمهورية أفلاطون ومن الناحية العملية في النظام المملوكي في مصر ولكنها اختلفت عن نظرية أفلاطون في أنها لم تكن محصورة في الاستقرائية الهيكلية كما كانت أوسع مدى وتطبيقاً من نظام المماليك في مصر وهي إلى جانب هذا تتميز بعنصر ديمقراطي من نوع خاص بها لا يعرفه التاريخ — قد تفخر الولايات المتحدة أن بعض فلاحها قد وصلوا إلى كرسي الرئاسة في الجمهورية ولكنهم وصلوا إلى هذا المركز بعد جهاد طويل مضى وليس عن طريق نظام موضوع بدقة لهذا الغرض — وقد تفخر الكنيسة الكاثوليكية بأن بعض البابوات كانوا أفلاحيين ولكننا لانعرف أنها اختارت لمنصب الرئاسة هذا أحداً من دين أو عقيدة مخالفة . أما النظام العثماني الحالك فقد وضع عمداً بشكل يسمح للعبيد — الذين جلبتهم الدولة مختارة — وتوصلهم إلى منصب الوزارة وتزويجهم من أميرات — أي أنها أحضرت هؤلاء العبيد المسيحيين ليحكموا دولة إسلامية —

ثانياً : ومع هذا فيجب أن نقرر أن هذا النظام كان يتضمن أيضاً إهمالاً للعاطفة الإنسانية وعدم الاعتراف بحق الآباء في تربية أطفالهم حسب دينهم وقوانينهم .

ثالثاً : أن هذا النظام أخرج إلى العالم رجالاً على جانب كبير من الكفاية والموهبة نجحوا تماماً في خدمة الدولة العثمانية — وكانت هذه الضريبة تجمع في



العادة مرة كل أربع سنوات أو وقت الحاجة ، من المناطق المسيحية في الإمبراطورية وشبه جزيرة البلقان والمجر والساحل الغربى لآسيا الصغرى والسواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأسود ولكن أقوى العبيد كانوا يجلبون من العناصر الألبانية . والشعوب السلافية في جنوب أوروبا — وكان السلطان يرسل وكلاء إلى هذه المناطق ويخصص لكل وكيل العدد الذى عليه إحضاره للسلطان ولم يكن هناك قانون معين للطريقة التى يجمع بها الأطفال — كان كل من هؤلاء الوكلاء ينزل في المنطقة المخصصة له فيطلب من قسيس القرية أو المنطقة قائمة بأسماء الأطفال الذين قام بتعميدهم والذين تنحصر أعمارهم بين ١٢ - ٢٠ سنة ويجمعهم ويختار منهم أقواهم وبذا تنقطع الصلة إلى الأبد بين هؤلاء الأطفال وبين آبائهم .

وكان الوكيل في العادة بعد أن ينزل القرية يحصل لنفسه على بعض الصبية بصفة غير قانونية لبيعهم — ثم يحمل معه هؤلاء الصبية جميعهم إلى العاصمة .

\*\*\*

ومن الممكن تقسيم الهيئة الحاكمة إلى :

أولاً : الجيش      ثانياً : البلاط      ثالثاً : الحكومة

أولاً : الجيش ؛ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أى شئ آخر شأنها في ذلك شأن الشعوب التركية في موطنها الأصلية ولدت وعاشت على الحرب والغزو — كانت المهمة الأولى للحكومة الغزو والمهمة الثانية الحكم — وبدأت المهمة الثانية تحتل مكان الصدارة منذ عهد محمد الفاتح ومع ذلك فلمهتمان ارتباطاً ببعض أشد ارتباط حتى منتصف القرن السادس عشر — فكانت الحرب تحرك معها الحكومة بأسرها إلى جبهة القتال وحتى بعض القضاة كانوا يؤخذون إلى ميدان القتال — كانت الحكومة والجيش وجهين مختلفين لعملية واحدة أحدهما مهمته خارجية والآخر داخلية — كبار موظفى الدولة هم في نفس الوقت قواد الجيش — ولا يهمننا من شأن الجيش إلا بقدر علاقته بالحكومة — وكانت أهم قوات الجيش الواحدات النظامية وهذه كانت تنقسم إلى الانكشارية ( المشاة ) أو سباهية السلطان وهم الفرسان أو الخيالة — وكان إلى جانبها وحدات تابعة خاصة بالمدفعية أو المواصلات ومع أن جنود السباهية لم يتلقوا من السلطان رواتب معينة أى لم يكونوا عبيداً

بمعنى الكلمة إلا أن ضباطهم كانوا من عبيد السلطان . وبجانب هذه الفرق النظامية كانت هناك بعض الوحدات غير النظامية في مرتبة أقل وأهمها أقينجى والغرب .

١ — الانكشارية ، ليس من المعروف بالدقة متى وكيف بدأ نظام الانكشارية في الدولة العثمانية فالمؤرخون العثمانيون أنفسهم تتضارب آراؤهم حول هذا الموضوع . والثابت أن الفتوحات الأولى للعثمانيين تمت على يد مسلمين متحمسين وكانت أول قوة لدى السلاطين العثمانيين هي التى أطلق عليها يايا أو بيادة وهذه كانت إقطاعية ومقصورة على الأناضول ولكن يعيب هذه البيادة أنها كانت صعبة الانقياد وكان من الصعب بحكم أنها إقطاعية وأفرادها من المشاة استخدامها في عمليات بعيدة عن إقطاعياتها . فكان من الطبع أن يفكر السلاطين العثمانيون في إبدالهم بفرق أخرى متى سنحت الفرصة — ولقد سنحت الفرصة بالفعل في الربع الثالث من القرن الرابع عشر ذلك أن الغزوات الأولى للعثمانيين في أوروبا مكنت السلاطين من الحصول على عدد كبير من الأسرى وهؤلاء أصبحوا عبيداً بحكم الأسر وكانت رغبة السلطان العثماني في ذلك الوقت اختيار أقوياء البنية منهم كأجناد ولكن الصعوبة جاءت من ناحية الشرع الإسلامى إذ من أهم مبادئه أن للمسلمين وحدهم الحق في حمل السلاح ولذلك تعين على الدولة أن تكره التصارى الذين اختيروا لتأليف هذا الجيش الجديد على الدخول في الدين الإسلامى فإذا جمع الصبية أو الغلمان دربوا تدريباً جثمانياً وعقلياً حتى تظهر مواهبهم ثم يقسموا إلى :

أولاً : أحسنهم في الجسم والعقل وبصفة خاصة في العقل يختارون ويطلق عليهم ( أ. و. ج. أو غلان ) وهؤلاء يتلقوا نوع خاص من التدريب في القصور الإمبراطورية في بروسة وأدرنة أو في مدارس سلطانية خاصة في غلطة أو إستانبول نفسها — وهؤلاء في النهاية الذين يستخدمون في مناصب البلاط أو القصر حسب قدراتهم ومواهبهم كما يختار منهم أيضاً أصحاب المناصب الإدارية الرفيعة في الحكومة .

ثانياً : أما الباقون من « القولاوى » ( العبيد ) فكانهم الجيش ويطلق



عليهم « مجمي أو غلان » (الصنية الغرباء) وهؤلاء كانوا يدرّبون تدريبا مختلفا عن تدريب السابقين يمتاز بالناحية العسكرية والحشونة وقلة الدراية بحياة القصور . وأغلب هؤلاء كان مصيرهم إلى المشاة هي وحدات الانكشارية ويطلق على هذه الوحدات أو جاق وكان هذا يتكون من ١٦٥ أورطة ( كل أورطة تكون عشرة رجال ) يقوم على قيادتها كلها ينتشرى أغاس أو أغا الانكشارية . وكان مركزه في الدولة العثمانية هام جداً لأنه قائد أقوى وحدات الدولة المحاربة ولأنه كان يقوم بمنصب رئيس الشرطة في إستانبول . وفي القرن السادس عشر كانت الانكشارية لا تكون أكثر من ربع القوات العثمانية المحاربة ولم تكن أهميتها بجانب الأهمية العددية لها لتظهر إلا من ناحية أو ناحيتين .

أولاً : بحكم تدريبها تدريباً جثمانياً كبيراً بالنسبة لتربيتهم العقلية ، وبحكم حالة الركون التي كانوا عليها في فترات السلم ، لهذا كله كانت الانكشارية من الأدوات المخربة في الدولة . فكثيراً ما قاموا بثورات محلية الغرض منها النهب والسرقة كما كانوا ينفذون المدن إذا دخلوها فانهجن وعاثوا فيها فساداً مخالفين بذلك شروط التسليم — وكانوا يحسون بأن وفاة أحد السلاطين يعطيهم فرصة للمنادة ببعض المطالب قبل مجيء سلطان آخر على العرش ، فألحوا في طلب الهبات السخية كلما ارتقى العرش سلطان جديد . على أن أبرز أخطار الانكشارية انحصرت في أنهم تسببوا في إيقاف بعض الفتوحات العثمانية فأكرهوا السلطان سليم الأول فعلا على أن يقطع أثناء الحرب الفارسية رأس الصدر الأعظم ورأس قاضي العسكر ورأس قائدهم نفسه بل اضطروه إلى الانسحاب من فارس . ثانياً . بسبب نفوذهم في تولية السلاطين — لم يكن هناك قانون معين لوراثة السلطنة العثمانية فلا الشريعة ولا القوانين وضعت أمثال هذه القوانين — ولكن كان من التقاليد الأساسية في الدولة العثمانية أن أميراً من البيت العثماني هو الذي يجب أن يحكم كما كان من الأسس أيضاً أن ابن السلطان يجب أن يخلف والده — وهذا القانون تغير في ١٦١٧ حين أصبح أكبر أفراد الأسرة المالكة من الذكور هو الوارث . إنما قبل ذلك لم يكن لابن الأكبر للسلطان الحق في خلافة والده على العرش ولذلك فقد كان من حق السلطان أن يختار من يخلفه من أبنائه غير مقيد في هذا الاختيار . وكانت هناك علامات كثيرة للدلالة على من يخلف الأب في السلطة كأن يوكل

لهذا الابن بالذات أهم مناصب الدولة وأقربها للعاصمة — وسن السلطان محمد الثاني قانونه المعروف الذي يقضى بأن من حق الابن الذي يصل إلى العرش أن يقتل إخوته ، وكان لهذا القانون أسوأ الأثر في أحوال الدولة . فكل ابن من هؤلاء الأبناء كان يعلم أن مصيره إما العرش أو الموت ولذلك كان الابن إذا عين في منصب بعيد عن العاصمة وعرف المصير الذي ينتظره يبدأ في الثورة ضد والده لتغيير هذا الوضع — ولقد تركت هذه العلاقات الشاذة بين السلاطين وأبنائهم أو بين هؤلاء الأبناء بعضهم بعضاً ثغرة واسعة لتلعب الانكشارية دوراً خطيراً في الانقلابات — رأينا هذا الدور فيما يتعلق بسليم حين أراد بيازيد أن يخلفه ابنه حشمت على العرش ، كذلك لعبت الانكشارية دوراً رئيسياً في مصرع مصطفى بيازيد أحد أبناء سليمان وانتهت هذه الأزيمة بأن تولى السلطان سليم الثاني العرش بعد سليمان — وهنا تبدو خطورة تدخل الانكشارية فلو قدر للدولة العثمانية أن يتولى العرش فيها مصطفى أو بيازيد وهما من أقوى أبناء سليمان وأكثرهم نشاطاً وموهبة بدلا من السكير سليم الثاني لكان من المحتمل أن يتغير مصير لبنان وفيينا (١) — ثم كان من العوامل التي ساعدت على زيادة الفساد في صفوف الانكشارية أن الدولة حوالى نهاية القرن السادس عشر سمحت لأفراد الانكشارية بالزواج وكان من نتائج هذا الإجراء أن أصبح الانتماء إلى جيش الانكشارية وراثياً بصرف النظر عن المقدرة العسكرية . وأحس سلاطين الدولة العثمانية في القرن السادس عشر بخطورة الانكشارية فحاولوا أن يضعفوا من شوكتهم عن طريق تفريقهم وتوزيعهم على حاميات الحدود — ففي ١٥٨١ مثلاً لم يكن يعسكر منهم في إستانبول ذاتها غير أربعة آلاف .

٢ — السباهية . كانت السباهية بمثابة الفرسان النظاميين في الجيش العثماني وتطلق بهذا المعنى العام وإن كان لها معنى خاص فيما يتعلق بالسباهية الإقطاعية أي أن لفظ أو كلمة السباهية كانت تشمل :

السباهية الإقطاعية التي سبق لنا الكلام عنها والتي كانت مهمتها تقديم عدد من الفرسان للسلطان حسب إقطاعيتهم كما كان من مهمتها جمع ضرائب الدولة وحكم المدن والمقاطعات .

(١) لياتو هي المعركة البحرية التي تعهد انهيان البحر العثمانية في البحر الأبيض وفيها هي المعركة التي توقفت عندها الفتوحات العثمانية في أوروبا .



وإلى جانب هذا توجد وحدة تتبع السباهية بالمعنى العام ويطلق عليها سلحدار أى حملة السلاح وهؤلاء كانت مهمتهم تقديم من أربعة إلى خمسة فرسان وهم أقل مرتبة من السباهية الإقطاعية .

ثم يلي ذلك علوف أجنى أى الفرق المأجورة وهذه تقسم إلى فرقتين فرقة اليسار وفرقة اليمين .

ثم الغرباء وهم أقل منها مرتبة وهى تختار من المسلمين فى الولايات العثمانية الإسلامية — ويقدر عدد السباهية بالمعنى العام فى منتصف القرن السادس عشر حوالى ٤٠ أو ٥٠ ألف فارس — وفى أثناء الحرب كانت تشتبك فى حماية السلطان فتقف الانكشارية فى المقدمة والسباهية الإقطاعية فى اليمين والسلحدار فى اليسار بينما تقف كل من علوف أجنى والغرباء فى الخلف .

٣ — الفرق غير النظامية — إلى جانب الانكشارية والسباهية كانت توجد فرق غير نظامية أهمها الأكنجى أو (الفرسان) والعزب (المشاة) — أما الأكنجى فبلغ عددها فى منتصف القرن السادس عشر حوالى ٣٠ ألفاً فى زمن السلم وكان مركز معسكراتهم على حدود الولايات الأوربية يعيشون على ما يخرجون به من غارات . ولم يكن لهم رواتب معينة فى أثناء السلم أو الحرب وكان بعضهم يخدم فى الحاميات والآخر فى الأسطول وكان العزب والأكنجى تسكون مقدمات الجيش لاستنفاد قوى العدو وكانت هذه أخطر وحدات الجيش العثمانى بالنسبة للعدو أو البلاد المفتوحة لما تحدث من التخريب والتدمير ، كما أنها كانت عظمى الفائدة فى فتح المدن عنوة وفى فك الحصار . وإلى جانب العزب والأكنجى كان هناك الكرد وهؤلاء كانوا على الحدود الفارسية ويبلغ عددهم حوالى ٣٠ ألفاً .

ولقد عرف عن الجيش العثمانى بسالة جنوده والطاعة والنظام ونظافة المعسكرات واحتمال المصاعب والرغبة فى الحرب وضبط النفس وقت الشدة وغير كل هذا مما كتبه عنه الرحالة والساسة الأوربيون والمعاصرون وإلى جانب هذه الميزات كان الجيش العثمانى من الناحية العامة يتميز بالوحدة وتظهر هذه الوحدة بشكل واضح فى القيادة بمعنى أن قائد الجيش العثمانى هو السلطان ولا قائد غيره ، هو الذى يقود الجيش فتتلف حوله الهيئة الحاكمة بل بعض أفراد الهيئة الإسلامية

والانكشارية والسباهية للدفاع عنه وتظهر هذه الوحدة أيضاً فى أن الجيش العثمانى بهذا الوضع غير قابل للتجزئة لافى القيادة ولا فى صفوفه أى ليس للإمبراطورية غير جيش واحد وكان لهذا عيبه الخطير خصوصاً حين اتسعت رقعة الإمبراطورية إذ كان معنى انشغال السلطان العثمانى مثلاً فى الجهة الشرقية أمام فارس أو مصر أن الجهة الغربية خالية تماماً من جيش يستطيع أن يقف أمام النمسا مثلاً .

### الأسطول :

لم ترث الدولة العثمانية أى نوع من التقاليد البحرية سواء من بيوتهم الأصلية أو من غيرها من الأتراك الذى نزلوا بالشرق الأوسط . فالدولة السلجوقية الكبرى والدولة السلجوقية فى قونية بسطتا نفوذهما عن طريق الحروب البرية وحتى المناطق الساحلية فتحوها من ناحية البر . ومع هذا فبعض الدويلات التركية التى تكونت فى آسيا الصغرى — فى نفس الوقت الذى تكونت فيه الإمارة العثمانية — كانت على سواحل آسيا الصغرى مثل إمارة آدن — ولكن الإمارة العثمانية بالذات بحكم موقعها الجغرافى فى بادى الأمر لم يكن لها حاجة إلى قوة بحرية — وحتى أثناء حملاتهم فى شبه جزيرة البلقان كان العثمانيون يعتمدون على مراكب يستأجرونها من اليونان . وكانت هذه الفتوحات فى أغلبها على حساب إمبراطورية العرب وهذه أملاكها برية ولذلك فقد تمكن العثمانيون من إسقاط هذه الدولة دون حاجة إلى قوة بحرية على النحو الذى غزوا به الأفلاق والبغدان والمجر . إنما الدولة التى احتاج العثمانيون إلى بحرية فى محاربتها كانت الدولة البيزنطية نفسها على ضعفها البحرى والبندقية وجنوة — وكل من هاتين الدولتين الأخيرتين كان لها أسطول بحرى قوى يرجع تاريخه إلى الحروب الصليبية التى مكنت لهما التجارة فى البحر الأبيض المتوسط الشرقى أو الليفانت ، وكانت قوة البندقية وجنوة تنحصر فى أسطولهما . لهذا كله كان من اللازم للسلطان العثمانى بناء أسطول بحرى فى حربهم مع هاتين الجمهوريتين وللاحتفاظ من ناحية أخرى بأملاكها التى فتحتها . أما الدولة البيزنطية فكان أسطولها قد اضمحل شأنه شأن كل أجهزة الدولة . وأما جنوة فكانت حليفة بيت باليولوجاس الدائم فى نزاعه مع الصليبيين (م ٦ — الدولة العثمانية)



فإنما وقعت البندقية في صف الصليبيين وأدى النزاع بين الجمهوريتين إلى اضمحلال بحرية جنوة ، وعلى ذلك فحين ظهرت البحرية العثمانية في الليفانت لم يكن منافسها الخطير الأسطول البينظلي أو الجنوي بل الأسطول البندقى وحده . ولذلك فمن الممكن القول بأن الأسطول العثماني قد بنى خصيصاً لمحاربة البندقية — وكان أول من أنشأ نواة الأسطول العثماني الحربي السلطان مراد الثاني ليطرد البنادقة من بعض الأملاك الساحلية في شبه جزيرة البلقان . ولم تتجه أنظار العثمانيين إلى فكرة الأسطول قبل مراد لأن أملاكهم على الرغم من سعتها كانت في الواقع تشمل عدداً قليلاً جداً من المدن الساحلية . فلما سقطت في أيديهم الدويلات التركية غير العثمانية في عهد بيلازيد الأول اتجهت أنظارهم إلى أهمية الأسطول ولكن عطل مشروع إنشائه غارة تيمورلنك ، وكان من الطبيعي أن يفكر مراد الثاني الذي أتى بعد هذه الغارة في إنشاء الأسطول

ومن الممكن تقسيم تاريخ الأسطول العثماني منذ نشأته حتى منتصف القرن السادس عشر إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى من سقوط القسطنطينية حتى أواخر القرن الخامس عشر . وكان أبرز خواص هذه الفترة تحويل البحر الأسود إلى بحيرة عثمانية — وقد حدث هذا أولاً بتدمير ولاية طرابزون . وهذه الولاية تأسست أولاً على يد أسرة كمنيتة بعد طردهم من القسطنطينية على يد الصليبيين وظلت بعد ذلك مستقلة عن أسرة باليولوجاس .

وثانياً : بإخضاع خانات القرم وملاحقاتها — كما تتميز هذه الفترة بأن نشاط الأسطول انحصر في المناطق الساحلية في البلقان والجزر المحيطة بها .

أما المرحلة الثانية فتبدأ في عهد السلطان سليم الأول ؛ فإن حروبه مع الصفويين في فارس والممالك في مصر ، كان يخشى أن يؤدي انشغاله في هذه الحروب إلى قيام أعدائه في الجبهة الغربية بهجوم دون أن يكون مستعداً لهم بحرباً . لذلك أصدر أوامره المشددة إلى ضباط البحرية بعدم الالتحام مع العدو وأخذ في نفس الوقت

يجهز لبناء سفن أكبر وأقوى مما عرفه الأسطول العثماني في تاريخه الأول . وكان من شواهد هذا أن نقل مركز قيادة الأسطول من غاليبولي إلى العاصمة ، كما أنشأ ترسانة هناك لصنع سفن قوية ومتينة . وتبدأ هذه الفترة باستيلاء العثمانيين على جزيرة رودس وانتزاعها من فرسان القديس يوحنا ( ١٥٢٢ ) وكان هؤلاء يعيشون مادياً وروحياً على أعمال القرصنة ضد المراكب والممتلكات الإسلامية وتستمر الفترة طوال عهد سليمان وفترة من عهد سليم الثاني . وكانت أبرز شخصية في حياة الأسطول في هذه الفترة خير الدين الذي عرفه الأوربيون باسم بربروسه فهو بحق بطل الأسطول العثماني — كان خير الدين من القراصنة الذين عملوا لحسابهم الخاص في البحر الأبيض المتوسط بادئ الأمر . وتمكن من إخضاع الجزائر لنفسه ، فلما طلب المساعدة من السلطان سليمان عينه هذا بكلر بك على هذه الولاية التي ضمت إلى الإمبراطورية منذ ذلك الوقت — وعلى هذا النحو بدأ شمال أفريقية يخضع للدولة العثمانية إذ استولى بربروسه على تونس وتبعه استيلاء أحد حلفائه في قيادة الأسطول على طرابلس — ثم استدعى بربروسه إلى إسطنبول وعهد إليه ببناء السفن وتنظيم الأسطول — وإبان قبضته بربروسه خضعت آخر الجزر الأيحية للسلطان العثماني كما حدث أيضاً ذلك التحالف بين فرنسا والدولة العثمانية في الوقت الذي كانت فرنسا تحارب فيه أسبانيا . فأرسل بربروسه لمساعدة الفرنسيين في حصار نيس ( ١٥٤٣ ) وقضى كثيراً من مجهوده ووقته حتى وفاته ( ١٥٤٦ ) في مهاجمة أملاك ملك أسبانيا في إيطاليا من ناحية البحر . والفضل يرجع إلى نفوذ بربروسه في ذلك التحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا . وبما أن هذا التحالف انتهى بالامتيازات فمن الممكن القول أيضاً بأن بربروسه يرجع إليه الفضل في تلك الامتيازات التي نظمت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية لفترة طويلة جداً من الزمن — وتنتهي هذه الفترة بسقوط قبرص في عهد سليم الثاني . وقعة لبانتو التي فقد فيها الأسطول العثماني نصف سفنه الحربية .

ولقد بلغ عدد سفن الأسطول في عهد سليمان حوالي ثلاثمائة وكان الإشراف على بناء السفن في أغلب الحالات في أيدي البنادقة وكان الصناعات والعمال في العادة من اليونان الذين لم تكن خدمتهم في دور الصناعة تنسم بطابع الدوام فهي



تأثر بأحكام الحاجة ومقتضيات الظروف مما أضعف الصناعة وأضر بها — وكان الملاحون في العادة من النصارى الطليان أو اليونان الفارين طمعاً في المغنم الوافرة التي كانوا يحصلون عليها في خدمة الأسطول العثماني — وكان هناك بين الملاحين عنصر آخر أقل جدارة بأن يعتمد عليه من هؤلاء ، وأعني البحارة العبيد الذين كان يشد وثاقهم إلى السفينة . وكانت آفات الأسطول العثماني ثلاث :

أولاً : كان يعوزه ذلك العمود الفقري الذي مكن للأساطيل اللاتينية المعادية في البحر وأمدّها بقوة فائقة أعني بحرية تجارية قوية .

ثانياً : فقدان روح الأمانة في الإدارة وهي آفة قدر لها أن تستمر جيلاً بعد جيل .

ثالثاً : قلة الخبرة في القبطانات الذين تولوا قيادة الأسطول بعد خير الدين .

### السلطان العثماني :

كانت الهيئة الحاكمة بأسرها عبيد السلطان العثماني ، تمتع هؤلاء العبيد بعدد كبير من الامتيازات . والحكومة ميزتهم عن رعايا السلطان وجعلتهم يحتلون في المجتمع العثماني المسكنة التي كان يحتلها النبلاء أو الأشراف في المجتمع الغربي — ومع هذا فقد تميز النبلاء في الغرب عن نبلاء الدولة العثمانية .

أولاً : في نوع العمل .

وثانياً : في الامتيازات والحقوق ، فالنبلاء في المجتمع الغربي كانوا فرساناً بينما أغلب عبيد السلطان كانوا في الانكشارية أي المشاة — والنبلاء في الغرب كانوا يتوارثون الحقوق والامتيازات بينما لم تكن وراثية الامتيازات والحقوق من الأسس التي كانت يعمل بها في الهيئة الحاكمة العثمانية . وأهم امتيازات هؤلاء النبلاء العثمانيين كان الإعفاء من الضرائب ولقد نتج هذا الإعفاء من كونهم عبيداً — فليس من مصلحة السلطان أن يجبي ضرائب من قوم يقوم هو بمهمة الصرف عليهم ، مضافاً إلى هذا أن مهمتهم خدمة السلطان بكل قواهم

على أنه حدث في عهد السلطان سليمان أن وزيره الأكبر رستم أعاد سابقة كانت في عهد بيلازيد الأول وهي فرض ضريبة على وظائف الدولة الكبرى ولكن هذا التقليد الذي بدأه رستم تطور إلى بيع الوظائف الحكومية نفسها . ولقد أدت هذه البدعة الجديدة إلى إلحاق أكبر الضرر بالهيئة الحاكمة وكانت سبباً من أسباب سقوط الدولة العثمانية فأصبح السلطان يتناول رسوماً معينة في نظير منح الوظيفة لأصحابها واتخذت هذه الرسوم شكل نظام دقيق فيما بعد ، وكان من أضرارها :

أولاً : أن أخذ أصحاب الوظائف بعد توليهم وظائفهم يقسون على رعايا الدولة مسلمين ومسيحيين ليحصلوا منهم على ما دفعوه للسلطان قبل توليهم الوظيفة .

وثانياً : انصرف هؤلاء عن عملهم سواء في الجيش أو الإدارة أو خلافه إلى مشاكلكم الخاصة وبذلك فقد نظام الهيئة الحاكمة أهم عناصر قوته وهو الانصراف عن كل مسؤولية سوى خدمة السلطان .

وكان من مميزات النبلاء العثمانيين طريقة المحاكمة — في أول الأمر كان هؤلاء يحاكمون أمام المحاكم الإسلامية أي على يد قضاة مسلمين ، تعلموا تعليماً مختلفاً كل الاختلاف عن تعليم الهيئة الحاكمة بل ويذهبون إلى هيئة غير الهيئة الحاكمة ونقصدها الهيئة الإسلامية — ولقد كان هذا الوضع خلل سنخه أفراد هذه الهيئة الحاكمة وانتهى هذا السخط في عهد بيلازيد الثاني بأن أنشأ هذا السلطان محاكم خاصة لعبيده أفراد الهيئة الحاكمة يمثل القضاة فيها بعض أعضائها . ولقد كان لهذا الامتياز أثر كبير في تأكيد الخلاف بين الهيئة الإسلامية والهيئة الحاكمة من ناحية وفي فصل « القولاري » عن بقية رعايا السلطان في الدولة العثمانية من ناحية أخرى وأصبح هؤلاء يكونون قومية قائمة بذاتها — ولقد أدت هذه الامتيازات إلى حقد المسلمين في المجتمع العثماني وعدم رضائهم ورأوا فيه ظمناً بالنسبة لهم ، فهم أحفاد أولئك الذين أراقوا دماءهم في سبيل الدين والدولة ، ومع ذلك فقد كان محرماً عليهم دخول تلك الهيئة التي احتكرت مناصب الدولة في الجيش والحكومة والبلاط ورأوا أبناء المسيحيين يحصلون



على هذه الوظائف والامتيازات، لا يدفعون الضرائب ولا يخضعون لقضاة الهيئة الإسلامية مثلهم وكان هذا الحسد من جانب المسلمين من الأسباب التي أدت أيضاً إلى سقوط الدولة.

سبق القول أن من أهم أوجه الخلاف بين النبلاء في الغرب ونبلاء الدولة العثمانية أن نبلاء الغرب كانوا يرثون امتيازاتهم وحقوقهم أما نبلاء الدولة العثمانية فلم يعرفوا حق الوراثة في وظائفهم وليس معنى هذا أنه لم توجد شواذ لهذه القاعدة، فبعض الأسر كانت تتولى منصاً معيناً لفترة طويلة من الزمن — من أمثلة هذه الأسر أسرة قره خليل التي تولت منصب الوزير الأعظم لما يقرب من قرن وأسرة ميخائيل ذى الذقن المدببة تولت منصب قائد الأفنجي لأجيال طويلة — ومع هذا أى بصرف النظر عن هذه الشواذ القليلة لم تعرف الدولة العثمانية مبدأ وراثة الوظائف — ومن ناحية أخرى وجد في الإسلام تقليد يقول باعتبار سلالة النبي من النبلاء وهم الذين يطلق عليهم الأشراف أو الأسياد ولكن العثمانيين لم يحترموا هذا التقليد ولم يعيروه اهتماماً كبيراً. إن العثمانيين لا يعرفون نبلاء خارج الوظائف الحكومية والخدمة العامة (وفي الغالب استمدوا هذا التقليد من بدستهم الأصلية عن طريق الصين) أى أن النظام النبيلي في الدولة العثمانية كان وظيفياً فردياً أو شخصياً وليس له صفة وراثية.

إلى أكبر مظهر لمنافاة هذا النظام لمبدأ الوراثة أن الأب كان يقف حائلاً أمام ابنه في الدخول في الهيئة الحاكمة — ومع هذا فالقولارى لم تكن الطبقة الوحيدة التي تمتعت بالامتيازات الوظيفية والفردية فأعضاء الهيئة الإسلامية كذلك كانوا معفيين من الضرائب تنفق عليهم الدولة، لهم يد غير مقيدة في الجانب الآخر من تشريع الدولة — بل أكثر من ذلك أنه كان لهم امتيازات تفوق امتياز اقولارى وهو أن أملاكهم لم تكن خاضعة للمصادرة — وعدم إقرار مبدأ الوراثة كان يتناسب تماماً مع نظام القولارى ذلك لأن الغرض من هذا النظام ألا ينشغل أفرادُه بمسائل المعيشة أو مسؤولية الأسرة أو بأى شئ.

آخر سوى خدمة السلطان بكل قواه الجثمانية والعقلية سواء في الجيش أو البلاط أو الإدارة الحكومية، زد على ذلك أن حياته ومستقبله متوقف على خدمة السلطان ورضائه عليه — وكان في هذا خدمة جلية للدولة العثمانية أو بمعنى أصح للسلطان العثماني فحال دون تجمع الثروة والقوة في يد أسرة واحدة وكما حال دون تضخم سلطة معينة في وظائف الدولة المركزية أو حكومات المقاطعات — فأى بكربك أو سنجق لا يستطيع أن يثور على الباب العالي إذ ليس له سند من عائلة أو ثروة أو نفوذ في خروجه على السلطان فهو يحكم في بلد كغريب أو أجنبي ويستمد سلطته من السلطان مباشرة بل وحياته مركزة في هذه السلطة وحدها — وعلى ذلك فمسير الدولة العثمانية اختلف لهذا السبب عن مصير دولة شمران أو السلاجقة — فهما وصلت إليه الدولة من اضمحلال وضعف ومهما كان مصيرها فلم يكن من المنتظر كما حدث بالفعل أن ينتهى أمر الدولة إلى الانقسام إلى دول صغيرة مستقلة على يد حكام الولايات — ومع هذا فقد وقف أمام سلامة الدولة التي حكمها مبدأ عدم الوراثة عاملان عملاً باستمرار على هدم هذا المبدأ — العامل الأول كان تفضيل المحسوبية على الكفاءة، وأحدث هذا اضطراباً في نظام الترقية — والثاني رغبة المحرومين من الامتيازات في الحصول عليها، وهذا واضح في فتح الهيئة الحاكمة لأبناء الموظفين وغيرهم من المسلمين. سليم الأول كان حريصاً جداً على تجنب هاتين الآفتين ولكن حدث في عهد سليمان أن بدأت هاتان الآفتان تعملان في الدولة فأخذت ابتداء من عهده بعض وظائف الدولة تباع أى أصبح المال والمحسوبية لا الكفاءة السبيل الموصل إلى الوظيفة والترقية — وفي عهده أيضاً سمح لأبناء الانكشارية بالانضمام إلى صفوف العجم أو غلان ولم ينقض جيل على حكمه حتى فتحت الانكشارية والسباهية للمسلمين.

في المراحل الأولى لتاريخ الدولة العثمانية لم تكن هناك تفرقة واضحة بين الحكومة والبلاط وإنما جاءت هذه التفرقة بنمو النظم العثمانية واتخاذها شكلها الهائى — وكانت قوة أحدهما على حساب الآخر وتحكمها في أمور الدولة يتوقف



دائماً على الظروف السياسية التي تمر فيها الدولة وعلى شخصية السلطان العثماني نفسه — ومع هذا يمكن القول كقاعدة عامة أن الحكومة كان لها الكلمة العليا في شؤون الدولة وقت الفتوحات والتوسع أى في القرون التي كانت الإمبراطورية العثمانية تسير نحو أوج عظمتها. ولكن لما ركبت الحروب وانكشفت الدولة وبدأ الاضمحلال يتسرب إليها علت كلمة البلاط على حساب الحكومة وأصبح المسيطر في شؤونها — ويمكن القول أيضاً أنه منذ عهد السلطان محمد الثاني بدأ يتضح الفصل بين الحكومة والبلاط ففي عهده كانت الحكومة هي المسيطرة بطبيعة الحال واستمر الفصل واستمرت سيطرة الحكومة حتى بلغا أقصى مراحل الوضوح والسيطرة في عهد سليمان، ومع هذا فقد ظهر في عهد سليمان في هذه الناحية كما ظهر في النواحي الأخرى بوادر الانقلاب الذي شاهده الدولة العثمانية بعد سليمان والذي سيطر فيه البلاط على الحكومة. ففي عهد سليمان مثلاً كان الدور الذي لعبته ركسلانة زوجة سليمان في قتل مصطفى ابن زوجة سليمان الأولى وبيازيد ابنها ليتولى ابنها المفضل لديها سليم. والواقع أن هناك عاملين ساعدا على وضوح هذا الوضع :

أولاً : اختلاف شكل البلاط العثماني وطبيعته عن البلاط الأوروبي في المجتمع الغربي — في بلاط الغرب ظهرت النساء في الحفلات الخاصة باللهو أو الأعياد أو غيرها من المناسبات الهامة — ولكن خلت حفلات البلاط العثماني من العنصر النسائي تماماً. فمن الثابت أنه حتى منتصف عهد السلطان سليمان خلا قصره الكبير الذي كان يقضى فيه أغلب أوقاته من النساء، فأسرته كانت تسكن في مكان آخر في حراسة جيدة وراء أسوار محكمة حيث لا يسمح لأحد بالدخول هناك سوى السلطان نفسه — وعلى ذلك نجد أن الملتفين حول الملك كانوا منقسمين إلى مجموعتي الرجال ومجموعة النساء وأن السلطان هو وحده حلقة الربط بين الاثنين — هذا الوضع ساعد دون شك على أن يأخذ البلاط العثماني صفة الانزواء وأن يستعد عن رجال الحكومة .

ثانياً : يضاف إلى هذا أن السلاطين العثمانيين سعوا وراء تحقيق مبدأ قدسية

السلطان بعد السلطان محمد الثاني فمنعوا جلوس أحد على مواعدهم ، وعملوا على تجنب أن يكون رجال الحكم والإدارة من المشتركين معهم في لهوهم حتى لا يقلل هذا الاشتراك من هيبة السلطان — ولذا اضطر الملك إلى جعل رفقاته في لهوهم ومسراته من الغلمان والنساء والأغوات — وأصبح اتصال رجال الحكم به اتصالاً حدياً خاصة فقط بأمور الدولة — ويمكن تقسيم البلاط العثماني إلى ثلاثة أقسام أولاً : الخدمة الخارجية وهذه تكون من عجم أو غلمان .

ثانياً : الخدمة الداخلية ويقوم بها الأغوات البيض .

ثالثاً : الحريم ويقوم بها الأغوات السود والنساء .

الحريم : كان الحريم في عهد سليمان في شبه عزلة عن بقية الخاصة السلطانية ولذلك فالمعلومات عنه قليلة كذلك تأثيره أيضاً في تسير أمور الدولة لا يكاد يذكر الدور الهام الذي لعبه الحريم كان بعد سليمان حين انتقل الحريم إلى القصر الرئيسي وأصبح السلاطين يقضون أغلب أوقاتهم بين الحريم — وليس معنى أن الحريم لم يكن له أى نفوذ على السلطان سليمان — وبأقرب بعدهما في المرتبة بقية الزوجات وكانت لكل من السيدتين المفضلتين جناح خاص وعدد من الخدم النساء برأسهن سيده يطلق عليها « كيا » — أما الحريم عامة فيقوم بحراسته وخدمته ما يقرب من أربعين وأكثر من الأغوات السود يرأسهم ما يطلق عليه « آغا الكزلى » أى آغا البنات وكان عظيم الشأن وناظراً لأوقاف دينية كبيرة .

الخدمة الداخلية : المقصود هنا الخدمة الداخلية في القصر السلطاني نفسه (١) يقوم بالخدمة فيها كما سبق القول الأغوات البيض ورؤسهم « آغا الكابو » أى حارس الباب وكان ناظراً أيضاً لأوقاف دينية وله مركز كبير إذ كان له حق محادثة السلطان حين يريد . وكانت الخدمة الداخلية تقسم إلى خمس قاعات أو حجرة يطلق عليها أودة منها الأودة الداخلية للسلطان ويقوم بالخدمة فيها ٢٩ من الخدم ويرأسهم أوده باسى أو رئيس الإدارة الداخلية ومنهم السلحدار أى حامل سلاح السلطان ، شرابدار أى حامل كأس السلطان . الحجرة الثانية كانت الخزنة ويرأسها خرنذار باش . وحجرة الثالثة كيلا راداسى ويرأسها كيلا راجى باش وهو يقوم بإعداد الخبز والفطائر والجملة المطبخ أما الحجرتان الأخيرتان فخاصتان بتعليم الخدم .

(١) اعتمدنا بصفة أساسية في هذه المواضع على كتاب أنظمة الحكم العثماني في عهد سليمان العظيم للمؤلف ليياد .



الخدمة الخارجية — وهي متفرعة متشعبة بحيث لا يتسع المقام هنا للكلام عنها بالتفصيل ويسكفى أن نذكر أنها تشمل خدمة السلطان خارج داخلية القصر وتمثل في الحرس السلطاني وحرس القصر وجماعة العلماء المتصلين بالسلطان وخدمة الإسطبل وخيمة السلطان .

## الحكومة العثمانية

للحكومة العثمانية خطوط عامة تسعى إلى السير فيها والعمل على تحقيقها منها احتفاظها بسلطانها على رعاياها عن طريق الحكم المحلي والقوانين والتشريعات ومنها التعامل مع الدول الأجنبية سياسياً وحربياً إن اقتضى الأمر — يضاف إلى هذه فيما يتعلق بالقرن السادس عشر زيادة أملاك الدولة وزيادة عدد رعاياها لصالحها السنى على حساب المسيحيين في أوروبا والشيعة في الشرق — ولم يكن ضمن هذه الخطوط الرئيسية إصلاح الزراعة أو الصناعة أو المنشآت العامة أو العمل على معاملة الأهالي المحكومين معاملة حسنة فكل هذه الاعتبارات لم تصنعها الحكومة في القرن السادس عشر سواء في ذلك التركية أو الغربية في المحل الأول وإنما جاءت إذا حادت على الإطلاق كضرورة من الضروريات اللازمة للحكومة لتسهيل عليها مهمة الحكم وهذه المهمة أى مهمة الحكم إلى جانب مهمة التوسع قد بذلت كل الجهود نحوهما السر في نظام العبيد في الدولة ولذا جاءت مهمة الحكومة العثمانية منحصرة في :

أولاً : التشريع الخاص بالهيئة الحاكم والدولة .

ثانياً : الإدارة .

ثالثاً : جمع المال اللازم للهيئة الحاكمة لتؤدي مهمة الحكم

رابعاً : إعداد كتابة كل القوانين والتشريعات الخاصة بتسيير أمور الحكم .

خامساً : خصم النزاع بين الراعي العثمانيين .

أولاً : التشريع — كما سبق كان السلطان العثماني رئيس الدولة المستبد ؛ هو قائد الجيش ورئيس الحكومة ورئيس الهيئة الإسلامية ورئيس الملل المختلفة في الدولة وحكام المقاطعات — استعد هذه السلطة الاستبدادية من البيئة الأصلية التركية حيث الطاعة التامة للرئيس أو القائد ومن كونه إمام المسلمين في مجتمع إسلامي واسكن هذا الوضع الأخير أى احتلاله لمنصب الإمامة كان في نفس الوقت

يحد من سلطته أو استبداديته كمشروع في الدولة . فالقانون في الدولة العثمانية كان مستمداً من :

أولاً : الشريعة .

ثانياً : القوانين وهي قرارات السلطان المكتوبة .

ثالثاً : العادة .

رابعاً : العرف أو إرادة السلطان الحاكم وهذا العرف إذا كتب يصبح قانوناً أى أن العرف مرحلة أولية للقانون قد يتطور إلى قانون وقد لا يتطور والشريعة كانت مستمدة من القرآن ومن تقاليد الرسول سواء ظاهر في أحاديثه أو أعماله ومن أعمال الخلفاء الأوائل وتفسيرات علماء الشريعة الأوائل — جمعها وفسرها أول هؤلاء العلماء السنين أبو حنيفة الذي انتمى إلى مذهبه جميع الأتراك العثمانيين وتلى أبو حنيفة عدد من علماء السنة الذين أضافوا إلى كتابته حتى أحس السلطان محمد الثاني بالحاجة إلى إعداد جديد للشريعة فقام بهذا الإعداد خسرو باشا في ١٤٧٠ — على أن الحاجة زادت مرة أخرى إلى إعداد آخر شامل حين فتح العثمانيون مناطق إسلامية في سوريا ومصر والحجاز فوكل سليمان إلى الشيخ إبراهيم الحلبي مهمة إعدادها وبالفعل أتم هذا الشريعة في ١٥٤٩ في كتاب أسماه ملتقى البحار الذي أصبح منذ ذلك الوقت أساس القانون العثماني حتى عهد الإصلاحات في القرن التاسع عشر . والشريعة أوسع مدى من فكرة القانون عند الغرب إذ هي لا تتناول حكومة الدولة وحدها بل وتشمل أيضاً تنظيم حياة الأفراد الاجتماعية والخلقية والدينية . على أن هذه الشريعة تعرضت لأزمة لسببين .

أولاً : اتساع المجتمع الأصلي البسيط إلى قوة عالمية ضخمة لها مصالحها وعلاقاتها المعقدة .

ثانياً : أنه كان من المسلم به أن الشريعة لا يجب أن تمسها يد التغيير رغم الظروف الجديدة حقيقة لقد اجتهد العلماء كما شاهدنا مثلاً في فكرة أو نظرية الخلافة والسلطنة ولكن المهمة كانت أشق كثيراً من أن تحل بمثل هذه الجهود . ولذلك أضحي من الضروري على الحكام والسلاطين في المجتمع الإسلامي أن يكملوا الشريعة بعدد من القوانين الموضوعية . ولكن علينا أن نلاحظ أن هذه القوانين لم يكن يسمح



لها بمخالفة الشريعة التي يجب أن تظل هي أساس القانون العثماني كله — إنما مست هذه القوانين الموضوعة النواحي التي لم تعالجها الشريعة من قبل .

كان السلاطين العثمانيون يصدرون تشريعاتهم في مثل فرمانات ولكن بمرور الزمن اقتبسوا كلمة إغريقية وهي قانون ، وكانت القوانين تعالج المسائل الخاصة بالحرب والمسائل المالية والإقطاعية والمجرمين والبوليس والاحتفالات . وكل هذه المسائل عالجتها الشريعة إلى حد ما عدا قانون الإقطاع وقانون المراسيم (الاحتفالات) وفي هذين الميدانين كانت يد السلطان مطلقة وكان السلطان يصدر قوانين منفصلة — أي حسب الظروف التي توجب صدورها ولكن إذا جمعت مجموعة من هذه القوانين أطلق عليها قانون نامة أو كتاب القانون .

ثانياً : الإدارة المركزية في الإمبراطورية العثمانية كانت نفس الإدارة الحاكمة في الدول الإسلامية السابقة مع شيء من التعديل ونجد نظيرها في الدولة العباسية — وإدارة الدولة نفسها متأثرة بنظم الدولة الساسانية — وهذا النظم معدل عن طريق الدولة الغزنوية والسلاجقة . يشبه الأستاذ Gibb هذه الإدارة بالمثلث على رأس هذا المثلث نائب الملك الذي يطلق عليه الوزير أو « الوزير » كما يطلق عليه بالتركية . وفي كل زاوية من زوايق القاعدة توجد إدارة هامة جداً ؛ الأولى خاصة بالمراسلات وكتابة الوثائق وإصدار الأوامر والتشريعات والثانية خاصة باستلام الدخل وصرفه .

والإدارتان تتبعان الوزير . ومنصب الوزير معروف في تاريخ الإسلام الأول والمظنون أنه أخذ عن الدولة الساسانية . وفي عهد السلاطين العثمانيين الأوائل لم يكن يطلق على صاحب هذا المنصب لقب وزير بل لقب بيرفان وهو اصطلاح فارسي أخذته الدولة العثمانية عن سلاجقة قونية — أما لقب وزير فكان يطلق على القائد الحربي وكان البيرفان يتمتع بما يتمتع به الشاغل لمنصب وزارة التفويض لا التنفيذ في الحكومات الإسلامية السابقة أي أنه لم يكن منفذاً لأوامر السلطان بل كانت لديه الفرصة للتصرف بوحى من نفسه في حدود السلطة المخولة له من السلطان . والسبب في هذا أي في كون البيرفان في العهد الأول للسلطنة العثمانية من وزراء التفويض أن السلاطين العثمانيين الأوائل كانوا دائماً في شغل

تام بحروبهم . فلما شسكت وجمعت القوانين في عهد السلطان محمد الفاتح أطلق على بيرفان لقب وزير أو الوزير الأعظم . وحتى فتح القسطنطينية كان منصب الوزير الأعظم يشغله مسلمون أحرار — وكان ممن تولى الوزارات في هذه الفترة — أي قبل فتح القسطنطينية — في عهد السلطان أورخان علاء الدين وأسرة جاندرا إلى شغلت هذا المنصب في فترات متعددة بعد أورخان حتى فتح القسطنطينية ولكن السلطان محمد الفاتح بدأ تقليداً استمر بعده وهو اختيار الوزير الأعظم من عبيده — كما أن جميع وزراء الدولة منذ فتح القسطنطينية حتى أواخر عهد سليمان القانوني كانوا وزراء تنفيذ — ولكن حدث في أواخر عهد سليمان بسبب نزواء السلطان عن مباشرة أعمال الدولة إلى عزلة نسبية أن أصبح الوزير الذي أصبح يطلق عليه منذ ذلك الوقت الصدر الأعظم — المحرك للدولة — وكان لهذا أضراره :

أولاً : لأن هؤلاء الوزراء لم تكن لهم المقدرة التي كانت للسلاطين العثمانيين وخصوصاً بعد أن تصدع نظام الهيئة الحاكمة .

وثانياً : أن مركزه كان مخفوقاً بالخطر لأن السلطان في عزله أصبح تحت رحمة الحريم والأغوات ومؤامرتهم وبعض هذه المؤامرات كانت توجه ضد الصدر الأعظم . فالصدر الأعظم (١) محمد صوقلى استغل نفوذه استغلالاً شائناً — كان يطمع في إثناء طريق ثروته فضاغف من موارده عن الرشوة حتى بلغت أرقاماً خالية . فكان على باشوات الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم كل سنة بالهدايا ويقال إن باشا القاهرة كان يدفع ما يزيد على مائة ألف دينار بنديقي سنوياً إلى صوقلى هذا — وكان يقبل الهدايا والهبات من الدول الأجنبية . وفي ١٥٧٣ اشترت منه البندقية صلحاً مقابل مقدار كبير من المال — وطبيعياً

(١) الباب العالي — نشأت هذه التسمية في ١٦٥٤ حين منح السلطان محمد الرابع وزيره الأعظم درويش باشا — وكان الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم حتى ذلك الوقت يسكن في منزل صغير هو وأسرته — محل إقامة رسمي له ولأسرته وفيه تدار أعمال الدولة الخاصة بالوزير بل القصر السلطاني الذي كان يلجأ إليه الوزير الأعظم من قبل لإدارة الأعمال وسمى السكن الجديد بابي عالي ( أحياناً باب الباشا ) .



أن يكون الصدر الأعظم مثلاً سيئاً لموظفي الدولة في فروع الإدارة المختلفة — ومن المظنون أن مقتله جاء بإيعاز الحريم .

ومن الأسماء الالامعة التي تولت هذا المنصب في عصر السلطان سليمان رستم زوج ابنة سليمان وإبراهيم وكان في أوائل عهد سليمان — وفي أواخر أيامه ترك سليمان كل شيء في يد علي ومحمد من أسرة صوقللي .

وإلى جانب الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم كان هناك بعض الوزراء لم يكن عددهم ثابتاً ولكن في عهد سليمان كانوا في العادة أربعاً — وهؤلاء لم يكن لهم مسؤولية دائمة أكثر من كونهم أعضاء مهمين في الديوان الذي سيأتي ذكره . وكان كل وزير يمنح لقب الباشا كما كان دخله كبيراً — ومع أن الوزير الأعظم كان يمثل السلطان المطلق فلم يكن له سلطة مباشرة على الهيئة الإسلامية أو البلاط ، ولكن فيما عدا هذا كانت له الكلمة العليا وكان يشرف على جميع التعيينات في الجيش أو الإدارة المحلية أو إدارة المقاطعات بل يتولى قيادة الجيش إذا شاءت الظروف . وكانت علامة التفويض من السلطان أن يمنحه السلطان خاتمه فإذا استرجع الخاتم كان معناه عزل الوزير الأعظم — وكان هذا الوزير يتمتع بامتيازات وحقوق واسعة جداً أبرز ما فيها أن على كل موظف في الدولة كبر أو صغر — عدا شيخ الإسلام — أن يقبل طرف رداء الوزير الأعظم حين دخوله .

الإدارة المالية : كان يقوم بإدارة الشؤون المالية في الدولة دفترداران أحدهما يقيم في روميل والآخر في أناضوا . يساعدهما اثنان أقل مرتبة منهما أحدهما في حلب والآخر في البلاد الدانوبية . وكان للدفتردارين حقوق وامتيازات كثيرة ودخل كبير ولهما حق مقابلة السلطان لاستشارته في الشؤون المالية الخاصة بالدولة .

كانت الإدارة المالية تنقسم إلى خمسة وعشرين قسماً عليها أقلام ، وكان السلطان محمد هو واضع هذا النظام . ويرأس كل من هذه الأقسام

« خوجا » وبين هؤلاء والدفتردارين حلقة يمثلها عدد من الموظفين أهمهم روزنامچيان أو القائمون برصد الحسابات .

ويحسن بنا أن نشير هنا في لمحة عاجلة إلى نظام الضرائب . فلقد استمد العثمانيون نظام ضرائبهم وبالتالي مصادر دخل الدولة من أصول متعددة . أهمها الأصل الإسلامي الذي يفرض الضريبة على الزراعة وحدها ممثلة في العشور والخراج ( والخراج في الغالب ضريبة تقدير تتراوح بين العشر ونصف المحصول ) وضريبة الجزية وهذه كانت تفرض على غير المسلمين من الذكور البالغين — ثم مصدر آخر للتشريع المالي العثماني جاء من الدولة البيزنطية والسلاجقة وهو في نظام الإقطاع . وكانت إقطاعات كبيرة ملك للدولة وهي التي يطلق عليها الميرى وكانت مصدراً من مصادر الدخل في الدولة العثمانية — يضاف إلى هذا النظم التي كانت موجودة بالفعل في الأراضي التي فتحها العثمانيون شرقاً وغرباً وهذه وإن عدلها العثمانيون فإنهم لم يلغوها ، وعلى ذلك فإن أهم ما تميز به نظام الضرائب العثماني تعدده وتنوعه فهناك ضرائب على الزراعة وهناك ضرائب على الرأس وضرائب على التجارة والمناجم والأسواق وغير كل هذا كثير . بل يتميز النظام بتنوعه من سنجقية إلى أخرى وقرية إلى أخرى كما يتميز باختلاف الطرق في جمعها . وكل هذا التعقد لا يمكننا من دراسته تفصيلاً في هذه المناسبة وإن كان يجدر بنا أن نضع بعض الملاحظات الخاصة به :

أولاً : نظام الالتزام في جميع الضرائب — حتى عهد محمد الفاتح كانت إدارة المالية تقوم بجمع الضرائب مباشرة ولكن كان لهذا النظام عيوبه فاضطرت إلى العمل بنظام الالتزام حتى تضمن لنفسها حقها في الضرائب . فضرائب المناطق الكبيرة كانت توكل لبعض ضباط القولاارى وهؤلاء لا يقومون بجمعها ولكن يبيعون حقهم إلى غيرهم وهؤلاء يبيعونها إلى غيرهم وهكذا حتى تصل في النهاية في شكل أقسام صغيرة إلى أيدي المسيحيين واليهود الذين كانوا يتعسفون مع رعايا الدولة المساكين .

ثانياً : تميز النظام الضرائبي العثماني بالتحفظ فلم يغير السلاطين العثمانيون نظام ضرائبهم بمرور الزمن مع أنه ثبت عدم ملائمته للظروف الجديدة .



ثم كان معنى التحنظ أيضاً أن دخل الدولة لا يزيد لعدم تغيير نظام الضرائب بل لقد كان من المعقول أن يأخذ دخل الدولة في النقصان ، فقيمة العملة النقدية أخذت تقل بمرور الزمن من ناحية والمعاهدات أو اتفاقيات الامتيازات كانت دائماً في صالح الدول الأجنبية بحيث لم تعد الضرائب الجمركية مصدراً كبيراً في دخل الدولة — وعلى ذلك فمن الممكن القول أن دخل الدولة كان ثابتاً في الغالب إن لم يكن آخذاً في النقصان .

ثالثاً : مصدر هام من مصادر الدولة كان الغنينة التي تشمل العبيد . وكان للسلطان خمسة والغنينة كلها على كل حال كانت تخصص للهيئة الإسلامية ولا شك أن هذا المصدر كان هاماً حتى أواخر عهد سليمان لأن كل هذه الفترة كانت فترة فتوحات — كما كانت الغنينة تؤخذ من المناطق التي تقع فيها الثورات كعقاب للشوار . يضاف إلى هذا المصدر الأملاك المصادرة وأملاك القولاى الذين لم يخلقوا أبناء ليرثوا أباءهم .

رابعاً : كان أهم أوجه الصرف في الدولة الأسطول والبلاط — بعض الكتاب الغربيين يلاحظ أن السلطان العثماني لم تكن مصاريفه في أوقات الحرب لتزيد كثيراً عن مصاريف السلم . وهذا صحيح فيما يتعلق بالجيش ، فالجيش العثماني واحد في زمن السلم والحرب والسلطان ينفق عليه في وقت السلم بنفس الشكل الذي ينفق في زمن الحرب أى أن الجيش العثماني لم يكن كجيوش دول الغربية له شكل مختلف في وقت السلم عنه في الحرب . ولكن لا يجب المبالغة في هذه الحقيقة إذ لا شك أن السلطان العثماني كان عليه دائماً إمداد الجيش بأسلحة وحيوانات بدل التي تستهلك أو تهلك في الحرب كما أن الانكشارية والسباهية كانت تتمتع عادة ببعض الهدايا السلطانية لإرضائها — يضاف إلى هذا أن عملية تموين الجنود وهم في ميدان القتال كانت تكلف الدولة أكثر من تموينهم وهم في ثكناتهم إبان السلم — إنما الأسطول العثماني كان يمتص جزءاً كبيراً من دخل الدولة على الرغم من الغنائم التي كان يحصل عليها بإغارانه ولا سيما في شمال أفريقيا ، كذلك كانت عظمة البلاط العثماني أيام سليمان وما اتسم به من بذخ وإسراف يمتص جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة — وكانت هذه النفقات الباهظة سواء على الأسطول أو

البلاط من الأمور التي خلقت حاجة سليمان إلى المال فاضطر إلى الالتجاء إلى موظفيه ليساعدوه في الحصول على المال ومن هنا نشأ التقاليد الذي يقضى بأن يدفع إليه هؤلاء الموظفون بعض المال وقت تعيينهم وكان لهذا التقاليد نتائج كما رأينا .

ثالثاً : النشنجى أو المستشار . وهذه الإدارة يطلق عليها المستشارية وهي تضم عدداً من الموظفين أبرزهم الرئيس أفندى (أو رئيس الكتاب) الذي تبرز أهمية منصبه في القرن الثامن عشر فيصبح بمثابة وزير الخارجية ، ومنهم حكيم وهو نائب الوزير الأعظم — على أن أهم شخصية في هذه الإدارة النشنجى أو المستشار . وكان مهمته وضع إمضاء السلطان على الفرمانات والوثائق وكان مسؤولاً عن دقة وقانونية الصيغة التي تكتب بها الأوراق الرسمية والقوانين ولكن منصب النشنجى بدأ في الأفول وحل محله الرئيس أفندى في رئاسة المستشارية لسببين : السبب الأول أن انزواء السلطان العثماني في الحريم قلل أو قطع من الصلة الشخصية بين النشنجى والسلطان وبذلك قلت قيمة النشنجى — والسبب الآخر هو دخول الدولة العثمانية في علاقات دبلوماسية قوية مع الدول الأوروبية جعلت الحاجة ماسة إلى من يتولى شؤون هذه العلاقات الخارجية الهامة — وكان الوزير الأعظم في بادئ الأمر يتولى هذه الناحية ولكن لما كثرت العمل عليه تخلى عنها للرئيس أفندى وبذلك بدأ الرئيس أفندى يحتل مركز النشنجى .

الديوان — ما دام قانون الدولة موضوع ومحدد وما دام أى نوع من التشريع الجديد يرتكز حول السلطان نفسه ، فالتشاور إذن وتبادل الآراء لا يجد له مجالاً سوى في الناحية الإدارية والقضائية ولهذين الغرضين فقط أى ليس للغرض التشريعى وجد الديوان في الدولة العثمانية — وكان الديوان يعقد اجتماعات لساعات طويلة في أربعة أيام من كل أسبوع ( السبت — الأحد — الاثنين — والثلاثاء ) طول السنة عدا شهر رمضان . وهو يشمل أكبر موظفي الهيئة الحاكمة إلى جانب تمثيلة عن طريق اثنين للهيئة الإسلامية — فالديوان لم يكن بمثابة المجلس الإدارى الأعلى بل أيضاً المحكمة العليا في الدولة — وعلى ذلك فالديوان لم يكن جزءاً من الهيئة الحاكمة ولكن همزة الوصل بين الهيئة الحاكمة والإسلامية ويجمع بينهما وحدة على رأسها السلطان نفسه وكان



السلطان العثماني قبل عهد سليمان يحضر جلسات الديوان ولكن سليمان لم يتبع هذه القاعدة وبعض المؤرخين يعدون هذا سبباً من أسباب انهيار الإمبراطورية — على أن سليمان كان يكتفي بأن يستمع إلى ما يجري في المجلس عن طريق نافذة تطل على حجرة الاجتماع .

الهيئة الإسلامية : الهيئة الإسلامية تختلف في طبيعتها وتكوينها عن أي تنظيم ديني مسيحي في الغرب فالإسلام لا يعترف بنظام الكهنوت أو الأرستقراطية الدينية أو القساوسة ولكن الهيئة الإسلامية العثمانية كانت على الرغم من هذا تشمل جماعات من التي عرفت في الغرب . وتشمل الهيئة الإسلامية جميع المسلمين في الإمبراطورية العثمانية خارج الهيئة الحاكمة من الذين كانوا أكثر شأناً من المسلمين العاديين وكان لها نظام تعليمي خاص كما كانت تتكون في شكل هرمي على رأس هذا الشكل الهرمي يجلس السلطان العثماني الذي كان يعين من يتولى أهم مناصب الهيئة الإسلامية ويشرف على دخلها المالي ويعين المشرفين على هذا الدخل . وأهم خلاف بين هذه الهيئة الإسلامية والهيئة الحاكمة أن الهيئة الإسلامية كانت تستمد أعضائها من الأسر الإسلامية بينما تستمد الهيئة الحاكمة أعضائها من المسيحيين ولذلك اختلفت الهيئتان تماماً وكان لهذا أثره في ظهور المنافسة التي أضرت في النهاية بالدولة — وتنقسم الهيئة الإسلامية إلى ثلاث فئات هامة :

١ — فئة الإداريين الدينيين .

٢ — فئة المفتين .

٣ — فئة القضاة ويطلق على الفئة الثانية والفئة الثالثة معاً هيئة العلماء .

والفئة الأولى لم يكن لها نفوذ كبير كما لم يكن تعليمها عالياً وهذه الفئة تنقسم بدورها إلى خمس طوائف :

( أ ) الشيوخ ( الوعاظ )

( ب ) الخطباء وهم الذين يقومون بخطبة الجمعة .

( ج ) الأئمة وهم الذين يقومون بالصلاة يومياً .

( د ) المؤذن .

( هـ ) القائم الذي يتولى الإشراف على المسجد .

ويدخل في هذه الفئة أيضاً الأسياد وهم الأشراف وهؤلاء لم يكونوا أعضاء في هيئة العلماء بمعنى الكلمة إلا إذا دخلوا المدارس التعليمية الخاصة بالهيئة إنما كانوا يستمدون مركزهم من انتسابهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام وهؤلاء وحدهم هم الذين يحق لهم التمتع بالعمامة الخضراء وكان عددهم كبيراً وكان بعضهم أدعياء كما ارتبطت ببعضهم السمعة السيئة . والواقع أنهم وحدهم كانوا يمثلون الوراثة في الامتيازات في الدولة العثمانية ( إلا أن هذه الامتيازات كانت شخصية أو فردية أكثر منها مالية كتمتعهم بعدم الخضوع للعقاب الشديد كما كانت لهم محاكمهم الخاصة ) . أهم الشخصيات في هؤلاء الأشراف كان أمير العلم الذي كان يحمل علم السلطان ونقيب الأشراف أي رئيسهم وهذا كان يحتل مكانة سامية في نظام الهيئة الإسلامية تفوق في حفلات الأعياد مقام المفتي نفسه ومنصب نقيب الأشراف كان يعينه السلطان لمدى الحياة وكان مقره العاصمة وكان تحته عددهم الموظفين كما كان يرأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف كما كانت له سلطة مطلقة على هؤلاء الأشراف .

إلى هؤلاء أيضاً ينتمي الدراويش وهم ليسوا أعضاء في هيئة العلماء وينقسمون إلى طرق كثيرة أهمها أربعة في القرن السادس عشر وكان لهم سلطة كبيرة على جماهير الناس وكان عدد منهم أمناء ولكن أغلبهم كانوا متسكعين ولصوصاً متجولين .

ثانياً : كانت هناك هيئة العلماء وأعضاء هذه الهيئة من الذين أكملوا دراستهم للقانون وتولوا مناصب قضائية أو مناصب الإفتاء أما المفتون فكانوا يعينون في المدن الهامة في صفة القاضي كانوا بمثابة مستشارين لبكر بك أو السناجق ويبلغ عددهم ما يقرب من مائتين وكانوا يعينون لمدى الحياة ومهمتهم الإفتاء في الأمور الدينية على مبدأ أبي حنيفة وتسمى هذه الاستشارات الفتاوى وفي المدن العادية كان المفتي يأتي في المرتبة بعد القاضي إلا في القسطنطينية نفسها حيث كان مركز المفتي في القسطنطينية خطيراً جداً وأطلق عليه منذ عهد محمد الثاني لقب شيخ الإسلام وكان من حقه تعيين جميع المفتين في الإمبراطورية كما كان تحت



تصرفه لإدارة أطلق عليها فتوة خانة التي أنشأها السلطان سليمان وكان مركزه عظيماً في الدولة بحكم أنه يمثل الشريعة الإسلامية وهذه كانت فوق السلطان نفسه وقيل إن السلطان بيازيد الثاني كان من عادته أن يقف ليستقبل المفتي ويمنحه معقداً أعلى من معقده ولم يكن المفتي على الرغم من هذا سلطة زمنية أو دوراً هاماً في شؤون الدولة فهو لا يظهر نشاطه إلا إذا طلب منه ذلك وكان له وحده الحق في إعلان الحرب وفي إرسال الوعاظ يخطبون في الناس ويعلمون أن الحرب واجب على المسلمين جميعاً كما كان السلطان يستشير في مدى مطابقة القوانين الوضعية مع الشريعة على أن أهم نقط القوة في مركز المفتي شيخ الإسلام أنه هو وحده الذي يستطيع أن يقرر أن السلطان قد انحرف عن تطبيق الشريعة الإسلامية ويجب عزله وبالاختصار فعلى الرغم من أن المفتي كان لا يستطيع الادعاء بأن له قدرة مقدسة على عمل التشريعات والقوانين الخاصة بالعقيدة إلا أنه كان بمثابة السلطة النهائية في تفسير هذه الشريعة .

٣ — القضاء : وهؤلاء كانوا يتولون المحاكم للنظر في جميع القضايا سواء كانت خاصة بالجرائم أو القضايا المدنية وسواء كانت من اختصاص الشريعة أو القوانين أو العرف أو غيرها وهؤلاء القضاة لم يكن لهم سلطة قضائية على جميع أفراد الدولة فالقولاري أو الأسباط والأشراف والملل كانت لهم محاكمهم الخاصة بهم كما أن القضايا الخاصة بإدارة الأوقاف كانت لها محاكم خاصة بها أيضاً وعلى ذلك فالقضاة في الهيئة الإسلامية كانوا يقومون بالنظر في القضايا التي تتعلق بالشريعة بين المسلمين أو بين المسلمين والمسيحيين إلا إذا كان المسلم ينتمي إلى القولاري أو الأشراف . كذلك يشمل اختصاصهم جزءاً كبيراً من القضايا التي تقع خارج نطاق الشريعة الإسلامية . وكان القضاة يعينون في المدن للنظر في القضايا الخاصة بالمدينة والمنطقة التي حولها .

كانت الهيئة الإسلامية تعيش على الأوقاف وهذه بلغت مساحتها ما يقرب من ثلث أراضي الدولة المزروعة وأغلب أوقاف الهيئة الإسلامية كانت منحة من السلطان العثماني وبعضها كان أوقافاً من أفراد ويقوم بالإشراف عليها متولى وناظر وقف . وكانت هناك ثلاثة أنواع من الوقف .

( أ ) أوقاف منتظمة على المساجد .

( ب ) أوقاف لأبواب الخير .

( ج ) أوقاف المساجد من النوع غير المنتظم أي استغلال أموال الوقف نفسها .

ويدخل في النوع الثاني لإنشاء المدارس والمكتبات والمستشفيات وغير ذلك . ومن هذه الأوقاف كان يستمد أفراد الهيئة الإسلامية الرسمية دخلهم فيما عدا القضاء الذين كانوا يستمدون جزءاً كبيراً من دخلهم من الرسوم والغرامات وكانت الدولة تشرف على الوقف وتقوم بجمعه ثم تتولى إنفاقه على أعضاء الهيئة الإسلامية كل بحسب مقامه في الهيئة — ويضاف إلى هذا ما سبق أن ذكرناه من أن هذه الهيئة كانت معونة من الضرائب وعدم مصادرة أملاكها وكان لها نظاماً تعليمياً دقيقاً ينقسم إلى ثلاثة أنواع : المدارس الأولية التي أطلق عليها المكاتب ويلي هذا المدارس المتوسطة ثم المدارس العالية أو ما يعادلها الجامعات . وفي المكاتب كان الطلاب يتلقون القراءة والكتابة بالعربية والقرآن وفي المدارس المتوسطة — كان الطلبة يدرسون المنطق وما وراء الطبيعة وشيئاً من الفيلولوجيا والهندسة ثم المدارس العليا يتعمق الطلبة في العلوم التي تتصل بالقرآن والشريعة الإسلامية كالحديث والفقه كما كانوا يدرسون القانون الوضعي — ولم تكن الدراسة محددة بسنوات ثابتة إنما تتوقف على مقدرة الطالب . وعلى كل حال فالمتخرجون من المدارس المتوسطة كان يحق لهم التدريس في المدارس الأولية وفي تولى الوظائف الدينية كخطباء المساجد والوعاظ وغير ذلك أما الذين يودون تكملة تعليمهم فلا بد لهم من التعليم في المدارس العالية وكان يمتحنهم في نهاية التعليم العالي شيخ الإسلام فإذا نجح الطالب أطلق عليه ( ملازم ) وهؤلاء كان يحق لهم التدريس في المدارس الوسطى — أما إذا شاء بعض المتخرجين أن يطمحوا إلى مناصب القضاء أو الإفتاء فعليه مواصلة دراستهم فيما يشبه عندنا اليوم الدراسات العليا وهي تنتهي عادة في سن بين ٣٠ — ٤٠ سنة .



## رابعاً - الفتوحات العثمانية في الشرق العربي

في عهد سليم الأول أي في أوائل القرن السادس عشر حدث انقلاب في استراتيجية الدولة العثمانية فتوقف الزحف الغربي أو كاد واتجهت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً في قلب الشرق العربي .

والدولة العثمانية قبل هذا الاتجاه الشرقي كانت إمبراطورية متكاملة تكونت كما رأينا أساساً في أوروبا . وفي البلقان كان مركز الثقل عاصمة الدولة . وليست الصبغة البلقانية في الدولة العثمانية مقصورة على هذه الحقائق السابقة بل من أبناء الأوربيين تتكون الانكشارية خلاصة الجيش العثماني . كما أن أصحاب المناصب الكبرى في الدولة كانوا من أصول أوروبية أيضاً . ذلك أن الممتازين من أبناء المسحيين الذين جمعوا في ضريبة الدم كانوا يوجهون نحو تربية ثقافية علمية وفنية لإعدادهم لتولي مناصب الدولة .

توقف الاتجاه العثماني في أوروبا وبدأت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً . فما تفسير هذا الاتجاه ؟

والمؤرخون يختلفون في تفسير هذه الظاهرة . البعض يعتقد أن الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر وإنه كان عليها في أوائل القرن السادس عشر البحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع . حقيقة أن الفتوحات العثمانية لم تنقطع تماماً في الجهة الغربية ولكن لا ريب في أن مركز الثقل في التوسع العثماني قد انتقل نهائياً من الغرب إلى الشرق منذ أوائل القرن السادس عشر حتى إنه يمكن القول بأن موقف الدولة العثمانية في الجهة الغربية كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجوماً . وهذا الرأي يتفق مع المنطق التاريخي فلكل دولة مدى معين في التوسع ودولة مركزها القسطنطينية من المعقول أن يقف مدافعاً عند المجر أما الفريق الآخر من المؤرخين فيعتقد أنه حتى ولو صحت وجهة النظر الخاصة بمدى التوسع العثماني في الغرب فإن الأحداث التي دارت داخل الشرق العربي أو حوله في أوائل القرن السادس عشر هي التي جذبت الدولة العثمانية إلى الدخول في ميدان الشرق العربي .

غير أن أصحاب هذا الرأي يختلفون فيما بينهم حول تفسير المقصود بأحداث الشرق العربي . فبعضهم يرى أن سياسة الدولة الصفوية في إيران من محاولة بسط المذهب الشيعي في العراق وآسيا الصغرى هي التي دفعت الدولة العثمانية إلى الخروج إلى الشرق العربي لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة والعالم السني بصفة عامة . ويبرز المؤرخ أنرولد توينبي في مقدمة أصحاب هذا الرأي . والبعض الآخر يرى أن المقصود بأحداث الشرق العربي هو الزحف الأوربي أو البرتغالي على حدود الشرق العربي ومنافذه البحرية ، وأن خروج العثمانيين إلى هذه المناطق كان يقصد به الوصول إلى حدود ومنافذ الشرق العربي قبل البرتغاليين وحماية الشرق الأدنى الإسلامي من الخطر البرتغالي .

الرأي الأول إذاً يفسر الاتجاه العثماني الجديد من زاوية الموقف في شرق أوروبا والرأي الثاني من زاوية أحداث الشرق العربي الخاصة أو المحلية — والرأي الثالث يربط بين هذا الاتجاه الجديد في الدولة العثمانية وبين الأحداث العالمية الدولية التي أخذت بدورها تؤثر في مناطق الشرق الأوسط .

والواقع أننا لا نرى ما يمنع من أن تكون هذه العوامل جميعها مسئولة مسئولة مشتركة عن الاتجاه الشرقي للدولة العثمانية . ومهما يكن من أمر فنستطيع أن نقرر من البداية أن الفتح العثماني للشرق العربي قد تمخض عن أربع نتائج هامة .

أولاً : أنه خلق في الشرق الأوسط وحدة سياسية بعد تفككه بسقوط الدولة العباسية حوالى منتصف القرن الثالث عشر وهي الوحدة التي تتخذها نقطة البداية في تاريخ الشرق الأدنى الحديث . كانت وحدة راكمة منعزلة فلم يعد الشرق الأدنى محور النشاط العالمي في السياسة أولاً اقتصاداً ولم يعد يتصل عن قرب أو بعد بالأحداث العالمية بل دخل في عزلة سياسية واقتصادية وفكرية استمرت حتى مطلع القرن التاسع عشر وكانت حياته تسير وفق أحداث محلية خاصة به .

ورغم ذلك فهذه الوحدة قد أكسبت مناطق الشرق الأدنى نوعاً من الاستقرار النسبي كان في أشد الحاجة إليه منذ القرن الثاني عشر .

ثانياً : أن الفتح العثماني قد أنقذ العالم السني في آسيا الصغرى والشام ومصر والعراق إلى حد ما من السيطرة الشيعية وحصر هذه السيطرة داخل إيران وحدها .



ثالثاً : أنه وإن لم يتمكن من طرد النفوذ البرتغالي من مياه المحيط الهندي إلا أنه استطاع أن يوقف توغله في البحار العربية وبالتالي أنقذ الشرق العربي من الخطر الأوربي .

كان الشرق الأدنى قبيل دخول العثمانيين مباشرة مقسماً إلى قسمين كبيرين : ( ١ ) القسم الغربي ويشمل : إيران والعراق وهو القسم الذي تلقى الإغارات المغولية الأولى وعانى الكثير من الخراب والفوضى والاضطراب .

( ب ) القسم الشرقي ويشمل : مصر والشام وهو الذي نجا من هذه الإغارات بفضل الدول المملوكية .

أما القسم الغربي فقد قامت فيه على أنقاض الدولة المغولية الأولى في فارس والعراق إمارات مغولية وتركانية حتى استطاعت الإمارة الصفوية في إيران أن تكون منه في أوائل القرن السادس عشر وحدة سياسية على أساس ديني .

أما دولة المماليك فكانت رغم ضخامتها قد وصلت إلى حالة من الإعياء الشديد . وإعياؤها راجع إلى عوامل خارجية وداخلية . في مقدمة العوامل الخارجية الانقلاب التجاري العالمي الذي تم على يد البرتغال وتحولات بواسطته التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن مصر والبحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح وعبثاً حاولت الدولة المملوكية إيقاف هذا التحول فبسطت نفوذها في البحر الأحمر وعلى اليمن ، ودخلت في حرب بحرية مع الدولة البرتغالية كان نصيبها فيها الهزيمة والتراجع . ولقد حرم هذا التحول التجاري مصر من مصدر مالي هام كما لم تعد مصر بسببه سوقاً تجارياً عالمياً . فالتحول التجاري كان السبب في الأزمة التجارية التي عانت من جرائها مصر منذ أوائل القرن السادس عشر .

وساعد على وطأتها الإرهاق الشديد الواقع على عاتق الطبقات المنتجة من أهل الفلاحة وأصحاب الأصناف . ذلك أن حروب الدولة المملوكية المستمرة استنزمت فرض المغارم الصارخة التي كانت موضع استياء المصريين المعاصرين (١)

(١) انظر

Stripling

The ottoman Turks and the Arabs, ( 11 — 1514 )

الفصل الأول عن التحول التجاري وأثره في الشرق العربي .

أما الدولة الصفوية في إيران فقد نشأت أولاً كحركة دينية وسط الاضطراب الذي عم إيران والعراق عقب سقوط دولة المغول الكبرى والحركة تنسب إلى الشيخ صفى الدين الذي كان يقيم في أردبيل من أعمال أذربيجان وكانت هذه الحركة في نشأتها صوفية كبقية الحركات الصوفية التي اجتاحت هذه المناطق ولكنها لم تتخذ الدعوة الشيعية إلا ابتداء من مشيخة «خوجه على» وإبان إغارة تيمور لنك على الشرق اتصل تيمور بخوجه على هذا وأوقف عليه أردبيل له ولأعقابيه من بعده . وتمركزت الحركة هناك . ثم أخذت في الانتشار حتى إذا ما وصلت مشيخة الحركة لجنيد أخذ هذا يعمل على تحويلها من حركة دينية إلى حركة سياسية متخذة القوة أداة للنشرها وارتبط جنيد بأواصر المصاهرة بأسرة أوزون حسن واكتسب بهذا الزواج قوة كبيرة . ثم خلفه «حيدر» منظم قوات الصفويين العسكرية واتخذ لهم لباساً للرأس وهو تاج أحمر ذا اثنتي عشر ذؤابة كناية عن الاثني عشر إماماً ولهذا أطلق عليهم العثمانيون قزل باش أى الرؤوس الحمراء . وفي سنة ١٤٨٨ قتل حيدر في إحدى المعارك المحلية وخلفه إسماعيل الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية .

وقد حكم إسماعيل إيران من ١٥٠٠ إلى ١٥٢٤ وكان يرمى إلى خلق دولة شيعية موحدة في إيران فأخذ يعمل على إخضاع أجزائها المنفرقة واستعان في الوصول إلى ذلك بعناصر من الأتراك من الأناضول وسورية . واستولى على تبريز واتخذها عاصمة له ، كما اتخذ التشيع مذهباً رسمياً للدولة .

والبعض يعزو إلى إسماعيل فكرة إقامة دولة قومية في إيران أى دولة تقوم على العنصر الإيراني فقط . ولا شك أن إسماعيل قد خلق دولة موحدة سياسياً ذات مذهب ديني رسمي ولكن من الصعب أن نصنع عليه وعلى دولته صبغة القومية . فسلالة الصفويين خليط من الدم العربي والتركي والإيراني . كما أنها كانت تعتمد أساساً على الأجناد الأتراك

تطلع إسماعيل إلى حوله من مناطق كجالات لدعوته وكان لا بد للعراق أن يجذب أنظاره فهو مجال التوسع في الغرب كما أن ظروف العراق السياسية وما أحاط بها من اضطراب كان مشجعاً للتوسع الصفوي ، والعراق إلى جانب هذا مجال اقتصادي ففي الجزيرة الفراتية أرض زراعية جيدة والعراق مركز تجاري هام لأنه يطل على الخليج الفارسي غير أن للعراق أهمية خاصة بالنسبة للأسرة الصفوية فالعراق مركز الشيعة وبه الكثير من تراث الشيعة مثل مقابر أئمتهم وهي التي يطلق عليها المزارات



وفي سنة ١٥٠٨ تم لإسماعيل فتح العراق ودخل بغداد واتبع في العراق سياسة بسط المذهب الشيعي وهي السياسة التي كان يطبقها في إيران واعتمد في ذلك على بقايا الشيعة هناك. ولا شك أنه نجح في ذلك ولكنه نجح غير مطلق خصوصاً بعد أن فتح العثمانيون العراق بعد ذلك فعملوا على رفعة المذهب السني وبذلك أصبح العراق حتى الوقت الحاضر موزعاً توزيعاً متوازناً بين السنة والشيعة.

على هذا النحو تآخمت الإمبراطورية الصفوية في حدودها من ناحية العراق الإمبراطورية العثمانية خصوصاً بعد أن قضت كل من الدولتين على الدول التركانية الصغيرة التي نشأت كنتيجة لانتهيار دولة أوزون حسن. ولم تكن هذه الحدود مضبوطة بحيث تمنع الاشتباك بين الدولتين. كما كان يسكنها عناصر مختلفة من أكراد وتركمان وعرب وأتراك. وهؤلاء كانوا يتأرجحون في ولائهم للدولتين فكانت مشاكل الحدود من العوامل التي لا بد من أن تؤدي إلى قيام الحرب بينهما.

أخذ إسماعيل يعمل على إثارة العثمانيين بطرق شتى فأصبحت فارس ملجأاً للفارسيين من وجهه السلاطين العثمانيين كذلك أخذ الصفويون يبدون دعوتهم في الأناضول معتمدين على الأقليات الصفوية المنتشرة هناك للقيام بثورة ضد الحكم العثماني السني. ولقد ثار الشيعة بالفعل في السنة الأخيرة لحكم بيازيد الثاني بزعامة رجل يسمى شاه قولي اعتماداً على تأييد أصحاب الأمر في فارس ولكن سليمان أخذ الفتنة وشرع في تنفيذ سياسة الاضطهاد ضد الشيعة المقيمين في الدولة العثمانية ففرقهم في الولايات العثمانية الأوربية. ورد إسماعيل على ذلك بإقامة مذابح عامة ضد السنة في بلاده. ثم قام للأخذ بالتأثير لإخوانه في المذهب مهاجماً آسيا الصغرى. وفي سهل جالديران ١٥١٤ التقى سليم وإسماعيل في معركة دارت الدائرة فيها على الصفويين وتقدم سليم في إيران فوصل تبريز واستولى على أموال الشاه وكنوزه ونسائه وفر إسماعيل إلى الداخل

وهنا واجهت سليم مشكلة شائكة هل يتبع إسماعيل داخل إيران أم يكتفي بما أحرزه من انتصار؟

وما يروى في هذا المجال أن الانكشارية اضطرت سليمان إلى الرجوع دون تعقب إسماعيل ولكن لا ريب أيضاً في أن سليماً كان يقدر صعوبة وخطورة هذا التعقب ووعورة المسالك ولذلك قرر الانسحاب. وقد كسب العثمانيون بهذا الفتح:

أولاً: تأمين حدودهم الشرقية باستيلائهم على شمال العراق وديار بكر وجزء من أذربيجان. وكان هذا ممهداً لتسكلمة فتح العراق كله في عهد سليمان خليفة سليم ثانياً: ومن نتائج جالديران أيضاً أنها بدأت حقبة من الزمن لتطاحن الدولة الفارسية والدولة العثمانية، أو تطاحن الشيعة والسنة.

أما آسيا الصغرى فخرخت بسنتها. وأما العراق فتوازنت فيها القوة وأما إيران فظلت على شيعيتها وأصبحت بذلك أكبر دولة إسلامية ممثلة لهذا المذهب حتى يومنا هذا.

ثالثاً: أن فترة الخلاف بين الدولة العثمانية والفارسية قد فتحت على مصراعها من الناحية السياسية. وهو خلاف يستمر من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين حين حددت الحدود في هذه المنطقة.

والمرشح أنفولد توينبي Toynbee نظرية حول النزاع بين الدول العثمانية والدولة الفارسية أسماها انقسام العالم الإيراني فحتى ذلك الوقت أي حتى نشوب النزاع بين الدولتين كانت آسيا الصغرى والعراق وإيران تكون عالماً إيرانياً واحداً تسوده الثقافة الإيرانية أو الاتجاهات الثقافية الإيرانية.

وفي داخل هذا العالم الإيراني كان المذهب السني يعيش في سلام جنباً إلى جنب مع المذهب الشيعي ولكن حركة الشاه إسماعيل الصفوي في بث المذهب الشيعي عنوة أو بالقوة في آسيا الصغرى أثار السنة في آسيا الصغرى كما أثار الدولة العثمانية فقام النزاع بين الدولتين السنية والشيعة وهذا النزاع قسم العالم الإيراني الموحد في ثقافته وفي اتجاهاته الفكرية إلى عالمين متنافرين أشد النفور عالم شيعي صفوي وعالم عثماني سني وبذلك يتحمل الشاه إسماعيل الصفوي من وجهة نظر توينبي مسؤولية انقسام العالم الإيراني ثم يستمر توينبي في شرح نظريته فيرى أن الموقف العسكري بعد موقعة جالديران كان مانعاً أو راكداً فهو لم يؤد إلى انهيار إحدى الدولتين واتضح لهما أن سقوط أحدهما سقوطاً مباشراً أمر متعذر وأن الموقف يتطلب محاصرة العدو بالاستيلاء على البلاد المحيطة به وبمعنى آخر أن النزاع بين الدولتين من الصعب أن يتخذ مجاه داخل إيران نفسها، أو آسيا الصغرى نفسها بل يجب أن يحدث في المناطق التي تقع بينهما وفي كسب مجالات في هذه المناطق وبذلك يعتبر Tynbee أن استيلاء العثمانيين على سوريا ومصر ما هو إلا حلقة من حلقات الصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية.



ولسنا بحاجة هنا إلى أن نسترجع ما قلناه عن نظرية توينبي من أنه يعتقد أن وجود قوتين في الطرفين الشرقى والغربى من الشرق الأدنى يحيل بالضرورة مناطق الشرق العربى ميداناً للنزاع السياسى والعسكرى بين هاتين الدولتين . وعلى ما فى رأى توينبي من وجاهة إلا أنه يتجاهل وجود سياسة أو اتجاه عثمانى قائم بذاته نحو الشرق العربى فى سوريا ومصر . فنحن نعتقد أن الفتح العثمانى فى الشرق العربى لم يكن إلا جزءاً من عملية السيطرة العثمانية على العالم الإسلامى كله ولا يمكن أن تتم هذه السيطرة دون إخضاع مصر مركز الخلافة السنية والحجاز مركز الحرمين الشريفين .

ثم إن رأى توينبي يتجاهل عامل التسابق بين العثمانيين ودولة البرتغال حول الوصول إلى مفاتيح البحار العربية فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، وهو تسابق استدعى استيلاء العثمانيين على البلاد العربية المطلة على هذين البحرين .

### الفتح العثمانى للعالم :

ماذا كانت العلاقات بين سلطنة المماليك والدولة العثمانية تلك التى انتهت بالحرب بينهما ؟

حين نشأت الدولة العثمانية وفى الوقت الذى كانت فيه عاصمتها « بروسه » لم يستتر وجودها انتباه دولة المماليك ثم سرعان ما اتسعت الدولة العثمانية وابتلعت آسيا الصغرى ، فاقتربت حدودها من حدود سلطنة المماليك فى أعلى بلاد الشام وأوجد هذا نقطة للاحتكاك بين الدولتين . ثم إن خروج العثمانيين إلى البحر الأبيض خلق نقطة أخرى للاحتكاك بسبب سيطرة المماليك النسبية فى هذا البحر .

ولقد وجد من البداية اتجاهان فى العلاقات العثمانية المملوكية : اتجاه التحالف والتعاون بين الدولتين مبعثه الأخطار التى تعرض لها الشرق الأوسط الإسلامى من الشرق أو الغرب ممثلاً أولاً فى إغارة تيمورلنك ولكن هزيمة بيازيد فى أنقرة عطلت فكرة التحالف . ثم ظهرت هذه الفكرة حين ظهر الخطر البرتغالى على حدود الشرق الأوسط واشتبك سلطنة المماليك فى جرب مع البرتغاليين لإعادة الطريق التجارى إلى البحر الأحمر . فطلب الغورى مساعدة السلطان بيازيد الثانى وبذلت المساعدة فى شكل أخشاب لبناء الأسطول المملوكى كما حدث

بالفعل اشتباك بين السفن المصرية العثمانية من ناحية وسفن فرسان القديس يوحنا بقيادة قائد برتغالى بالقرب من مياه الإسكندرية فى سنة ١٥١٠ .

كذلك يلاحظ فى سبيل هذا الاتجاه الودى تلقى القاهرة أنباء انتصارات العثمانيين فى أوربا بابتهاج وسرور باعتبارها انتصاراً للإسلام وبصفة خاصة نبأ سقوط القسطنطينية حين احتفل السلطان إينال فى القاهرة احتفالاً رسمياً بهذا الحدث . وفى نفس الوقت وجد اتجاه آخر للنزاع بين الدولتين حول الحدود فى أعلى الشام من ناحية والسيطرة فى البحر الأبيض من ناحية أخرى . فلقد ألقى العثمانيين استيلاء المماليك فى عهد السلطان بارسباى سنة ١٤٢٤ على جزيرة قبرص .

كذلك حدث نزاع على الحدود فى عهد بيازيد الثانى زاد من حدته التجاه الأمير جم منافس بيازيد فى العرش إلى مصر فى عهد السلطان قايتباى فأساء ذلك السلطان العثمانى فنشبت الحرب بين بيازيد وقاتباى فى سنة ١٤٨٥ وأغار العثمانيون على طرسوس . إلا أن قايتباى هزمهم ف عقد الصلح بين الفريقين فى سنة ١٤٩١ .

والواقع أن اتجاه الخلاف هذا لم يتطور فى جميع مراحل إلى نزاع عنيف فلما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين كان على الغورى أن يتخذ موقفاً معيناً من النزاع الصفوى العثمانى ولم يكن موقف الغورى صريحاً أو حاسماً فلا هو ناصر الصفويين صراحة وتدخل تدخلا مباشراً ليرجح كفة الصفويين ولا هو من ناحية أخرى استطاع أن يكسب ثقة العثمانيين وبهذا يعتبر الغورى مسؤولاً إلى حد ما عن قيام الحرب بين الدولة العثمانية والدولة المملوكية .

والحقيقة أنه يجب أن نلتمس للرجل العذر فى موقفه هذا فهو لم يكن يستطيع أن يتحالف صراحة مع الصفويين فهم شيعة ومصر مركز الخلافة السنية العباسية . وكان لسلطنة المماليك فى أعلى الشام وعلى الحدود المشتركة بين الدول الثلاث الصفوية والعثمانية والمملوكية إمارة مملوكية صغيرة تسمى إمارة « دولة ذو الغادر » وحاكمها « علاء الدين » . وكان موقف هذه الإمارة من النزاع العثمانى الصفوى عدائياً بالنسبة للعثمانيين وكان هذا بإيعاز من الغورى إذ كانت العلاقات قد ساءت بالفعل بين الدولتين . فالغورى أجاز الأمراء العثمانيين الفارين من وجه سليم . ورد سليم هذا بأن أغلق أسواق الرقيق فى وجه المماليك وهى ضريبة قاصمة لأن النظام المملوكى يستمد كياناً من أسواق العبيد



أو الوقيق . ورد الغورى على هذا بأن منع وصول بعض الهدايا المرسله من الهند إلى القسطنطينية .

فلما نشبت الحرب بين الصفويين والعثمانيين وخرج سليم بجيشه إلى فارس أسرع علاء الدين بتحسين إمارته ، كما رفض تقديم المؤن اللازمة للجيش العثماني فطلب بذلك تقدمه بعض الوقت فلما انتهى سليم من غزو فارس أزال هذه الدولة المملوكية في طريق عودته إلى القسطنطينية — واعتبر ذلك عملاً عدائياً صريحاً موجهاً نحو الدولة المملوكية .

ولكن حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين . إنما من الطبيعي أن يشعر الغورى بتخرج الموقف فخرج بجيوشه إلى الشام وتقدم إلى حلب في أوائل صيف سنة ١٥١٦ . وكان الموقف في جبهة المماليك خطيراً عظيماً الخطورة .

ومبعث هذه الخطورة هي خيانة خير بك نائب الشام الذى كان يتبادل هو والسلاطان سليم المراسلات سرّاً .

ثم يبدو أن الغورى لم يكن يفرق بين أصدقائه وأعدائه ، ففى نفس الوقت الذى كان يثق فيه بخير بك كان سيباى نائب الشام (وهو لقب حاكم دمشق) تعوزه ثقة الغورى وكان سيباى فى الحقيقة الرجل الذى يستطيع أن ينقذ دولة المماليك من محتتها هذه .

كانت خطة سيباى أن يقوم الغورى بتطهير صفوفه من الخونة أمثال خير بك — وكان سيباى على علم بخائنته — ثم يعود الغورى إلى مصر ويتولى سيباى قيادة جيش المماليك ومواجهة العثمانيين مع أعوانه من نواب الشام . غير أن الغورى كان يشك فى نوايا سيباى ويعتقد بغير حق أن سيباى يطمع فى سلطنة المماليك .

وكم ألع سيباى على الغورى ولكن السلطان الغورى كان يصم أذنيه دائماً عن نصائحه وكاد سيباى أن ينجح فى ذلك إبان وجود الغورى فى حلب فى حضرة السلطان والأمراء المماليك قام سيباى فجأة وأمسك بتلابيب خير بك وجره بين يدي السلطان الغورى وقال «يامولانا السلطان إذا أردت الله أن ينصرك على عدوك فاقتل هذا الخائن» وتردد الغورى وتدخل جان بردى الغزالي نائب حماه وأقنع الغورى بأن مقتل خير بك سيؤدى إلى تفرقة كلمة المماليك فى وقت يواجهون فيه عدواً مشتركاً .

وابن أياس المؤرخ المصرى المعاصر وصاحب كتاب «بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج ٣» يتهم جان بردى الغزالي نفسه بالخيانة ويقول إنه كان هو الآخر على اتصال سرى مع العثمانيين .

والثابت على كل حال أن جان برى انضم علانية إلى جانب العثمانيين عقب انهزام المماليك فى الشام .

\* \* \*

بعد خروج الغورى من حلب تبادل الرسائل مع السلطان سليم ولكن أهان كل منهما رسل الآخر وأصبحت الحرب واقعة لا محالة . واشتبك الجيشان عند مرج دابق فى أغسطس سنة ١٥١٦ .

وكانت ميمنة وميسرة الغورى من «القرانصة» وهم المماليك القدامى قبل سلطنة الغورى . أما فى القلب فقد وقف الغورى مع مماليك الخاصة وكان يطلق عليهم «الجلبان» .

وكان الخلاف شديداً بين القرانصة والجلبان . وفى المرحلة الأولى للمعركة استطاع فرسان المماليك الشجعان أن يحرزوا نصراً جزئياً . إنما لم يمتد هذا النصر كثيراً لانسحاب خير بك وجان بردى الغزالي من الميمنة والميسرة بعد أن أشاعا الفوضى فى صفوف الجيش بادعائهما أن الغورى يركز الهجوم على الميمنة رغبة منه فى التخلص من القرانصة والإبقاء على جلبنه .

كما أن المدفعية العثمانية وهو السلاح الذى امتاز به العثمانيون على المماليك أوقعت بالجيش المملوكى . فاضطرب نظامه وحاول الغورى أن يقوم بالهجوم بجلبنه ولكن تراحم عليه الأمراء المماليك وأنهموه أن الدائرة قد دارت عليه وأن عليه أن يهرب بنفسه .

وهنا يدرك الغورى الحقيقة المفجعة ألا وهي خيانة بعض الأمراء المماليك فأسقط فى يده وطالب بعض الماء وأحضر له الماء فى كوب من الذهب فشرب قليلاً ثم مال إلى جانبه وسقط ميتاً .

وتوغل العثمانيون جنوباً يتعقبون فلول المماليك فسقطت المدن السورية تباعاً فاستولى السلطان سليم على حلب وحماه وحمص ووصل إلى دمشق وخطب باسمه فى صلاة الجمعة هناك . ووفد عليه الكثير من أمراء الشام يقدمون فروض الطاعة والولاء فأمنهم وثبتهم فى أملاكهم .



## فتح مصر

لم يكن سليماً يريد الزحف إلى مصر إنما كان يأمل في أن تؤدي معركة مرج دابق إلى سقوط سلطة المماليك نهائياً في قبضته فأرسل إلى طومان باي « نائب الغيبة » كتاباً شديداً للهجة يهدده فيه ويطلب إليه الاعتراف بالسيادة العثمانية وبأن يكون نائبه في حكم مصر حتى مدينة غزة . ولكن طومان باي رفض هذا العرض .

ولم يكن طومان باي قد اشترك في معركة مرج دابق بل لم يخرج مع الغوري في حملته إلى الشام إذ بقي في مصر ينوب عن الغوري إبان غيبته في الشام .

وعرف عن طومان باي الشجاعة والذكاء والعدل . وكان الخلاف شديداً في صفوف المماليك عقب موقعة مرج دابق حول من يتخلف الغوري فالقراصة وقع اختيارهم على طومان باي ولكن الجلبان رفضوا هذا الاختيار ، وتمسكوا بابن الغوري الذي كان لا يزال طفلاً صغيراً .

والحقيقة أن طومان باي كان زاهداً في السلطنة فهناك الخلاف في صفوف المماليك بين القراصة والجلبان وخزانة الدولة خاوية فقد أخذ الغوري معه أمواله وكنوزه ولكن طومان باي اضطر إلى قبول السلطنة تحت إصرار المماليك .

وكان طومان باي يعلم أن مقاومة العثمانيين لن تجدي ويعرف تماماً المصير الذي ينتظره هو ودولته ولكنه رغم هذا كان يشعر في أعماقه أنه قد قدر له أن يحمل لواء المقاومة المملوكية حتى النهاية رافضاً كل العروض التي قدمها له سليم .

لقد بذل طومان باي إبان سلطنته التي لم تدم أكثر من ثلاثة شهور كل ما في وسعه لتنظيم قواته للدفاع فاشترى قدرًا من البنادق والمدافع من البندقية وأقام خط دفاع عند الصالحية لعرقلة الزحف العثماني .

غير أن العثمانيين بعد استيلائهم على غزة تجنبوا خط دفاع الصالحية وانحرفوا جنوباً واختاروا صحراء سيناء ودخلوا الدلتا حتى بليس ثم فوجيء بهم طومان باي عند الريدانية ( بين المطرية والجبل الأحمر ) في يناير سنة ١٥١٧ .

وقامت المعركة وانتهت بهزيمة طومان باي . ثم دخل العثمانيون القاهرة .

وحاول طومان باي استرداد المدينة وحدث قتال عنيف في شوارع العاصمة ظفر طومان باي ببعض الانتصارات المحلية المؤقتة ولكن النتيجة الهائلة كانت الهزيمة له والانتصار لسليم . ثم حاول وقف القتال فعرض على طومان باي حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية ولكن طومان باي رفض العرض واستمرت المناوشات . كان مركز طومان باي في الجزيرة وما حولها ثم تمكنت القوات العثمانية من عبور النيل واشتبكت مع طومان باي في معركة فاصلة انتهت بهزيمته وهربه إلى الدلتا والتجائه إلى أحد زعماء العربان في مديرية البحيرة فسلمه هذا إلى العثمانيين . واستقبله سليم استقبالا طيباً وكان معجباً بفرط شجاعته وذكائه وحادثه طويلاً في شؤون مصر وإدارتها .

وتقول الرواية إن سليماً كان يريد الإبقاء على حياة طومان باي لولا أن خيربك وجان بردى الغزالي أو غرا صدره عليه فأمر بشنقه . وفي اليوم الذي اختير لقتله قادره إلى باب زويلة في حراسة شديدة سائراً على قدميه وخرج الناس للفرجة . وكان طومان باي يلقي عليها السلام في طريقه وكانت الناس تبكي حتى إذا ما وصل إلى باب زويلة طلب من حوله أن يقرأوا عليه الفاتحة ثم قرأ هو الفاتحة بصوت مرتفع فلما انتهى من قراءتها التفت إلى المشاعلي (الجلاد) وقال له في صوت هادي « اعمل شغلك » .

على هذا النحو يصف لنا المؤرخ المعاصر ابن إياس مصرع طومان باي في الجزء الثالث نهاية دولة المماليك تلك الدولة التي طالما دافعت بسيوفها ودمائها عن عزة الإسلام والتي طالما دافعت عن الشرق الإسلامي أخطاراً محققة كادت تؤدي به وهكذا كانت نهاية سلطنة المماليك نهاية مجيدة كما كانت حياتها سواء بسواء .

بقى سليم في مصر بعض الوقت ليدرس أحوالها بنفسه فأحسن استقبال سفراء البندقية وعقد معهم معاهدة تمنحهم نفس الامتيازات التي تمتعوا بها في عهد المماليك وهي امتيازات تجارية بطبيعة الحال . وهذه المعاهدة هي النموذج الذي وضعت على أساسه معاهدات الدول العثمانية مع الدول الأخرى حول الامتيازات الأجنبية في مصر . (١)

(١) انظر « مختصر تاريخ مصر »

E, Combe . precis de l'histoire d'Egypte T. III

عن المعاهدة مع البندقية

( م ٨ - الدولة العثمانية )



ومن أعمال سليم وهو في القاهرة عفو عن البقية الباقية من المماليك فأصدر أمره بعدم التعرض لهم ولمتمسكاتهم وباستمرار صرف مرتباتهم كما جرت العادة ليحتفظ بهم كعنصر هام في إدارة البلاد .

وقبل أن نتابع حديثنا عن امتداد النفوذ العثماني إلى الحجاز والبحر الأحمر واليمن والعراق يحسن أن نقف قليلاً لتعاجل مسألة كانت دائماً موضع خلاف بين المؤرخين يضيئون فيها الكثير من الوقت والفكر ولا يصلون إلى نتيجة حاسمة ألا وهي مسألة تنازل المتوكل للسلطان سليم عند الخلافة . وهي المسألة التي يتفرع منها موضع شرعية الخلافة العثمانية .

\*\*\*

مسألة الخلافة العثمانية : بعد سقوط مصر في يد العثمانيين سنة ١٥١٧ أو بمعنى أدق بعد وفاة آخر الخلفاء العباسيين في مصر سنة ١٥٤٣ انتقلت الخلافة إلى آل عثمان واستمرت في آل عثمان حتى سنة ١٩٢٤ رغم أن السلطنة ألغيت أو سقطت في سنة ١٩٢٢ وحلت محلها الجمهورية التركية الحديثة وصفت أملاك الدولة العثمانية في معاهدات الصلح .

ورغم زوال السلطنة العثمانية فقد أبقى كمال أتاتورك رئيس الجمهورية التركية الحديثة على الخلافة مراعاة لشعور المسلمين في أنحاء العالم ولاسيما مسلمو الهند الذين كانوا يتطلعون إلى الخلافة باعتبارها الملاذ من سيطرة الدولة الغربية .

نعم إن أتاتورك كان حريصاً على عدم إثارة شعور الأتراك أنفسهم حتى لا يؤدي زوال الخلافة إلى انقلاب على يد رجال الدين . ثم سرعان ما أثبتت الخلافة أن بقاءها يضر بالجمهورية التركية الحديثة . فمن المحتمل أن تصبح مركزاً للمؤامرات ضد الجمهورية أو على الأقل يتوزع ولاء الناس في تركيا بين الخلافة والجمهورية .

نعم إن وجود الخلافة يتعارض مع التيار الغربي الجارف الذي كانت تسير فيه تركيا الحديثة . وأخيراً اعتقد حكام تركيا الحديثة أن وجود الخلافة قد يوقع الجمهورية التركية في مشاكل خارجية ، فالعالم الإسلامي كان واقعاً تحت حكم أو نفوذ دولة أوربية وكفاح هذه الشعوب الإسلامية ضد الدول الأوربية كان يتطلب بطبيعة الحال تدخل الخلافة الإسلامية لتأييد هذه الشعوب الأمر الذي قد يجر تركيا إلى الدخول في مشاكل مع الدول الأوربية .

ولهذه الأسباب جميعاً ألغيت الخلافة العثمانية في سنة ١٩٢٤ وأصبح العالم لأول مرة في حياته يعيش بدون خلافة .

ثم ظهرت محاولات عدة لإحياء الخلافة الإسلامية بعد ذلك ، كان منها محاولة الملك حسين ملك الحجاز وزعيم البيت الهاشمي قتل قبلاً بلقب خليفة . ولكن محاولته باءت بالفشل عندما فشل مشروع إنشاء دولة عربية كبرى برئاسته بعد أن تدخلت عنه الدول الأوربية ولا سيما إنجلترا . ثم خرج هو نفسه من الحجاز على يد الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان حتى ذلك الوقت ملكاً على نجد .

وكان من هذه المحاولات أيضاً محاولة الملك فؤاد الأول ملك مصر وهذه المحاولة التي سببت الأزمة بين السراي وحزب الأحرار الدستوريين في سنة ١٩٢٤ حين نشر أحد رجال هذا الحزب وهو الأستاذ علي عبد الرازق كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وفي فيه وجود الخلافة كأساس من أسس الحكم الإسلامي .

ولعل هذه المحاولة كانت هي السبب أيضاً في سوء العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية لسنوات عدة . والأمر الذي لا شك فيه أن ظهور القومية في محيط البلاد الإسلامية العربية قد جعل من المتعذر وجود نظام إسلامي عام شامل كالخلافة والقومية من حيث كونها فكرة ونظام سياسي تتعارض أساساً مع الخلافة من حيث كونها فكرة ونظام سياسي .

ولنسأل ما هي قصة انتقال الخلافة إلى العثمانيين ؟

حين خرج السلطان الغوري لمقابلة سليم في الشام اصطحب معه الخليفة العباسي في مصر وهو المتوكل على الله . كما اصطحب معه قضاة المذاهب الأربعة وعدداً كبيراً من أرباب الطرق الصوفية ثم تركهم في حلب قبل خروجه إلى موقعة مرج دابق ، فلما هزم الغوري ودخل سليم حلب قابل الخليفة المتوكل ولم يحفل به كثيراً ثم اصطحبه معه إلى مصر .

وفي هذه الفترة كان الاختيار قد وقع على السلطان طومان باي ليخلف الغوري ولما كان التقليد يجري بأن يمنح الخليفة السلطان تعويضاً شرعياً بالحكم فقد وجد طومان باي والد المتوكل وكان هو نفسه خليفة قبل المتوكل — ثم تنازل عن الخلافة لابنه الأكبر — واسمه المستمسك . وجد فيه طومان باي من يعطيه التفويض الشرعي



والمتوكل سليم الخليفة المتوكل بعد ذلك في الوساطة بينه وبين طومان باي لإقناعه بقبول حكم مصر تحت السيادة العثمانية .

ولكن فشلت وساطة المتوكل ، ثم حدث أن أسبغ سليم إبان وجوده في مصر بعض المكانة على المتوكل ، كما منحه بعض النفوذ . ولكن المتوكل استغل هذا النفوذ أسوأ استغلال ، وشعر سليم بسلوك المتوكل المشين فضمه إلى زمرة المسافرين من المصريين إلى إستانبول ، وهم بعض القضاة والعلماء والأعيان وأصحاب الحرف والأمراء . وعاش المتوكل في إستانبول حياة ملوها الاستهتار والمجون والتسكالب على جمع المال وجمع الجوارى حتى اضطر سليم إلى حبسه . وظل المتوكل في حبسه حتى توفي سليم وخلفه سليمان فأفرج عنه وأعادته إلى مصر .

ولعب المتوكل دوراً خطيراً في سنة ١٦٢٣ حيث ثار أحد باشوات مصر وهو أحمد باشا على السلطنة العثمانية بغية الانفصال بحكم مصر فطلب من المتوكل مبايعته فلم يتردد ورغم أن السلطنة العثمانية قضت على هذه الثورة إلا أنها لم تلحق بالمتوكل سوءاً واستمر هذا في نزاع لا ينقطع مع أهله وعشيرته حول الأوقاف والأموال حتى توفي سنة ١٥٤٣ فوات حزن أن يحس أحد بانهاء الخلافة العباسية من الوجود .

والمؤرخون المسلمون المصريون المعاصرون للفتح العثماني لا يذكرون شيئاً البتة عن حدوث تنازل من الخليفة المتوكل للسلطان سليم بالخلافة .

كان أول من ادعى حدوث هذا التنازل هو المؤرخ الروماني دسوسون Dhosson في كتابه الذي كتبه بالفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر تحت عنوان:

Tableau générale de l'Empire ottoman

فقد ادعى أن سليماً أخذ من المتوكل تنازلاً بالخلافة كما أنه ادعى أنه أخذ منه شعائر الخلافة التي كانت مردعة في القاهرة وهي بركة النبي صلى الله عليه وسلم وبعض شعيرات من لحيته وسيف عمر . ومنذ ذلك الوقت انتقلت الخلافة إلى العثمانيين في رأى هذا المؤرخ .

وهذه الشعائر موجودة حتى الآن في إستانبول ولا ريب في أنها نقلت أيام سليم . ولكن الحقيقة أن مجرد نقلها لا يعنى أن حادثة التنازل قد حدثت بالفعل سيما وأن المؤرخين المعاصرين لا يذكرون عنها شيئاً . يضاف إلى ذلك أن سليماً في رسائله التي كان يكتبها إلى ابنه سليمان عن قنوحاته في مصر والشام لم يذكر شيئاً فيها عن حادثة التنازل .

ثم إن اللقب الذي كان سليم يعتز به بعد فتحه لمصر هو « خام الحرمين الشريفين » وهو لقب كان يستعمله السلاطين المماليك بحكم تبعية الحجاز لهم فورثه سليم بعد فتحه لمصر وسيادته على الحجاز .

بل إن لقب خليفة لم يكن جديداً على السلطان سليم فاستعمله الكثير من السلاطين والملوك المسلمين قبل سليم وبعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد .

غير أن سلاطين الدولة العثمانية لم يهتموا بلقب الخليفة اهتماماً خاصاً ضمن ألقابهم المتعددة حتى أواخر القرن الثامن عشر ، فلقد جاء اهتمام السلاطين العثمانيين بالخلافة وبنائها كيدها والتشبث بها ضمن ألقابهم ومحاولة استغلالها نتيجة لتطور ظروف الدولة السياسية .

فمنذ أواخر القرن الثامن عشر والدولة العثمانية تواجه دولاً أوربية تقتطع منها باستمرار بقعاً إسلامية ولذلك فقد كان تمسك السلاطين العثمانيين بالخلافة أمراً يجعل لهم الحق في فرض سلطة روحية على المسلمين جميعاً حتى الداخلين منهم تحت سلطان دولة مسيحية .

ظهر هذا الاتجاه أول ما ظهر في معاهدة كتشك قينارجة سنة ١٧٧٤ وهي المعاهدة التي استولت روسيا بمقتضاها على بلاد القرم وهي بلاد إسلامية ، فنصت المعاهدة على جعل هؤلاء المسلمين تحت السيادة الروحية للسلطان بمعنى أن السلطان العثماني من حقه أن يعين القضاة والمفتي في هذه البلاد .

وكذلك نجد شيئاً من هذا القبيل في معاهدة الدولة العثمانية مع النمسا سنة ١٩٠٨ بشأن مسلمي «البوسنة» ، ومع إيطاليا بعد أن استولت على طرابلس عام ١٩١١ . وفي عهد السلطان عبد الحميد ( ١٨٧٦ - ١٩٠٨ ) جد من العوامل ما جعل السلطنة العثمانية تمعن في سياسة استغلال الخلافة وتفخيم هيبتها والتزاماتها ؛ فإلى جانب اعتداءات الدول الأوربية المستمرة على أملاك الدولة العثمانية من الخارج ، واجهت السلطنة العثمانية في عهد عبد الحميد خطراً داخلياً نابعاً من الشرق الأوسط ألا وهو ظهور الحركات الوطنية وبالذات حركة الاتحاد والترقي ، وهي حركة الأحرار في تركيا الذين كان من رأيهم أن الأمل الوحيد في إنقاذ الدولة العثمانية هو إصلاح نظام الحكم فيها والحد من استبداد السلطنة وذلك بتزويد الدولة بدستور على غرار دساتير الدول الأوربية الحديثة . وكان زعيم هذه الحركة مدحت باشا الذي يسمى «أبو الأتراك الأحرار» .



ولقد نجحت الحركة بأدى الأمر فوضع دستور بالفعل ولكن السلطان عبد الحميد بنزعه الاستبدادية سرعان ما قضى على الدستور وشرد الأحرار وعلى رأسهم مدحت باشا وتمسك بحقوق الخلافة على أساس أن الخلافة كنظام يجعله مسئولاً أمام الله لا أمام الشعب كما يرى أصحاب الدعوات الدستورية . والخلافة على كل حال تضيء على صاحبها نوعاً من القداسة وتجعله في مأمن من النقد والتجريح . ونجح السلطان عبد الحميد في ذلك إلى حد كبير وساعده على ذلك ظهور الحركة الإسلامية التي كانت يتزعمها السيد جمال الدين الأفغاني والتي كانت ترمي إلى توحيد قوى العالم الإسلامي لمواجهة الضغط الأوربي فكان من الطبيعي أن تلتف هذه الدعوة حول الخلافة العثمانية باعتبارها أقوى الدول الإسلامية قاطبة في ذلك الوقت .

هذا على الرغم من أن حركة الجامعة الإسلامية لم تنتج في مهمتها الرئيسية في حماية العالم الإسلامي من الخطر الأوربي فاستمرت اعتداءات الدول الأوربية على أجزاء العالم الإسلامي فاحتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ واحتل الإنجليز مصر في السنة التالية . واعتدى الفرنسيون والأسبان على مراكش واحتلت إيطاليا طرابلس .

ومن ناحية أخرى لم يؤدي تمسك السلطان عبد الحميد بالخلافة إلى نجاحه آخر الأمر ضد حركة الأحرار في تركيا إذ قامت ثورة سنة ١٩٠٨ بقيادتهم وخلع السلطان عبد الحميد وصدر الدستور العثماني ، وتولى حزب الاتحاد والترقي الحكم غير أنه حدث قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة أن انقست الحركة الوطنية العثمانية إلى حركتين :

١ : الحركة الطورانية : وهي حركة تركية بحته تقوم دعوتها على اعتبار أن الأتراك عنصر نقي ممتاز يكون قومية على غرار القوميات الأخرى . ولقد دعم زعماء هذه الحركة وجهة نظرهم بأساليب علمية دخلها الكثير من التضليل والتلفيق شأنها شأن الحركات الوطنية الجنسية القائمة على أساس جنسي كالنازية الألمانية . وهدف هذه الحركة تكوين دولة تركية خالصة تضم الأجناس التركية المبعثرة وكان من نتيجتها الإساءة إلى الشعور القومي لدى القوميات غير التركية داخل الدولة العثمانية وخاصة العرب والأرمن .

٢ : كما نما التيار القومي داخل الدولة العثمانية وهو التيار الذي لعب دوراً هاماً في انهيار الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى وكان يهدف إلى تكوين دولة عربية كبرى .

فظهرت الحركة الطورانية من ناحية والحركة العربية القومية من ناحية أخرى يحدد بداية انفصال عرى الوحدة الإسلامية في الشرق الأوسط .

ولم يقدر للتيار العربي القومي الداعي إلى تكوين وحدة عربية النجاح بعد الحرب العالمية الأولى لأن الدول الأوربية في بسط نفوذها في الشرق العربي كانت تسير على قاعدتي التفيت والسيطرة . فقسم الشرق العربي بين فرنسا وإنجلترا فدخلت سورية ولبنان في النفوذ الفرنسي ودخلت العراق وشرق الأردن وفلسطين في النفوذ البريطاني .

ثم تظهر علامات الوحدة العربية في الأفق بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لنمو الوعي الوطني العربي ولتدهور النفوذ الغربي وتتمثل هذه العلامات في جامعة الدول العربية ، وما يليها من مشروعات .

أما التيار التركي فقد انتهى بإقامة دولة تركية قومية اتخذت لها اتجاهها أوربياً جارفاً وولت ظهرها للعالم العربي وفقدت كل اهتمام به وبمشاكله اللهم ما كان يتعلق بمشروعات الدفاع التي تعرض عليها الدول الغربية ضد الاتحاد السوفيتي كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى مثل ميثاق سعد آباد ، وكما حدث بعد الحرب العالمية الثانية في حلف بغداد الذي كان يضم تركيا والعراق وإيران وباكستان إلى جانب إنجلترا ، والله ما كان يتعلق بمسائل الحدود المشتركة كمشكلة الإسكندرونة بين تركيا وسورية .

وبصرف النظر عن هذين العاملين لم يعد هناك أي اهتمام سياسي مشترك بين البلدان العربية وتركيا بل على العكس ربما كان إمعان تركيا في تيارها الغربي قد جعل منها بالفعل قوة معادية للشعوب العربية . وسنعرض تفصيلاً للحركات الوطنية في الشرق الأدنى فيما بعد .



## سقوط الحجاز في يد العثمانيين

نعود إلى الكلام عن امتداد النفوذ العثماني في شبه جزيرة العرب والعراق.

فلقد سبق القول بأن الاتجاه العثماني نحو الشرق العربي كان يرجع إلى عوامل ثلاث :

أولاً : التوقف النسبي للتوسع العثماني في أوروبا .

ثانياً : ثورة الشاه إسماعيل الصفوي .

ثالثاً : خروج البرتغال إلى المحيط الهندي .

وهذا العامل الثالث هو بلا ريب أقوى العوامل جميعاً في تفسير الزحف العثماني في الحجاز واليمن والعراق ، ولنتتبع تطور هذا العامل .

تحولت التجارة العالمية بين الشرق والغرب إلى الطريق حول أفريقيا على يد البرتغال ، الدولة الصغيرة المطلة على المحيط الأطلسي . وهي دولة بحرية بطبيعتها تخلصت من حكم المسلمين في القرن الرابع عشر . ثم أدركت أن توسعها لا يمكن بسبب صغرها أن يكون في شبه الجزيرة إنما لابد أن يكون توسعاً بحرياً .

فعرفت البرتغال في أواخر القرن الرابع عشر نهضة ملاحية كبرى . ثم إن هذا الاتجاه البحري تحدد بمامل آخر هام هو تعقب البرتغاليين المسلمين في شمال أفريقيا بعد طردهم من الأندلس . فامتد النفوذ البرتغالي في أواخر القرن الخامس عشر على طول الساحل الأفريقي بفضل رجال مثل بار تليو دياز .

وفي مطلع القرن السادس عشر يستمر الزحف البرتغالي حتى يصل إلى الهند وكان فاسكو دي جاما أول من وصل إلى هذه المناطق . بدأت بعد ذلك حملات برتغالية عسكرية أدت إلى إنشاء مراكز تجارية برتغالية مسلحة في الهند وكان من أشهر هذه الحملات حملة كبرال وحملة الميدا وحملة ألبوكيرك .

وكانت سياسة البرتغال في المحيط الهندي بحرية احتكارية أي تقوم على إنشاء مراكز

تجارية مسلحة على طول الساحل الغربي للهند وفي جزر المحيط الهندي بينما يقوم الأسطول البرتغالي بفرض السياسة الاحتكارية بالقوة أي عدم السماح لغير السفن المصرح بها من البرتغاليين بالمتاجرة في هذه المياه . وكانت هذه السياسة الاحتكارية تتطلب :

أولاً : الاستيلاء على عدن لتتمكن القوة البرتغالية من السيطرة على مدخل البحر الأحمر على الأقل .

ثانياً : الاستيلاء على جزيرة هرمز لتتمكن البرتغاليون من الخليج الفارسي .

ثالثاً : السيطرة على جوا وديو وغيرهما مما أطلق عليها الجيوب البرتغالية لضمان السيطرة على ساحل الهند نفسه .

ولذلك قام ألبوكيرك في سنة ١٥٠٦ بالاستيلاء على سوق قطره الجزيرة التي تتحكم إلى حد ما في باب المندب عند مدخل البحر الأحمر فحصنها واتخذ منها مركزاً بحرياً . ولو أنه يجب أن نقرر أن البرتغاليين فشلوا في السيطرة على مدخل البحر الأحمر لأن عدن كانت لا تزال في يد المسلمين .

ثم توجه ألبوكيرك نحو الخليج الفارسي فأعمل هذا السفاح الحرق في المدن المطلة على الساحل الشرقي الجنوبي لشبه جزيرة بلاد العرب حتى مسقط .

وكانت مشيخة مسقط تابعة لمملكة هرمز وهي مشيخة كبيرة تمتد جنوباً حتى عدن أو قرب عدن وتمتد في الداخل إلى مسافة بعيدة . وهناك لقي ألبوكيرك مقاومة عنيفة فحرق المدينة بمنائها وجامعها . أما الأسرى من الرجال والنساء ففقطع أنوفهم وآذانهم واستمر على هذا النحو حتى وصل إلى جزيرة هرمز نفسها .

وكانت هرمز قد استعدت لملاقاته فوقف أسطول مسلح في الميناء بينما جمعت قوة من الفرسان على الشاطئ وكان ملك المدينة صغيراً يدعى سيف الدين .

وقامت معركة بحرية انتهت بانتصار ألبوكيرك وقبول ملك هرمز أن يظل حاكماً



تحت السيادة البرتغالية (١).

كانت سلطنة هرمز تخضع أصلاً لنوع من السيادة الإيرانية تمثلت في دفع الجزية لشاه إيران.

ولكن ألبوكيرك أمر بقطع هذه الجزية. فأرسلت إيران مبعوثين لمفاوضة ألبوكيرك حول تقسيم النفوذ في هذه المنطقة، وهى المفاوضات التى انتهت فيما بعد في سنة ١٥٤٥ بتوقيع معاهدة بين إيران والبرتغال سلمت فيها إيران بالسيطرة البرتغالية على هرمز بينما تعهدت البرتغال من ناحيتها بمساعدة إيران في الاستيلاء على البحرين.

وكانت أهم نصوص هذه المعاهدة ما يتعلق بتحالف الدولتين ضد الدولة العثمانية. هكذا سيطر البرتغاليون في الخليج الفارسي وهكذا انهارت القوى الإسلامية المقاومة في الهند والخليج الفارسي وبقيت الآمال معقودة على مقاومة سلطنة المماليك.

\*\*\*

كان موقف سلطنة المماليك في هذا الصراع ضعيفاً نسبياً. فدولة المماليك دولة برية بينما دولة البرتغال بحرية، والصراع يأخذ مكانه في البحار ولذلك فقد كان على السلطان المملوكي أن يبذل قصارى جهده في بناء أسطول حربى يستطيع به الصمود أمام البرتغاليين في المحيط الهندي.

كان الغورى في حاجة إلى الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول وإلى الخبراء والفنيين في شئون الملاحة. وقدمت له دولة البندقية — التى كانت تعاني هى الأخرى من الانقلاب التجارى — الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول.

فبدأ الغورى فعلاً في بناء أسطوله سنة ١٥٠٦ في ترسانة السويس، وتم بناء الأسطول في سنة ١٥٠٨، فأبحر إلى المحيط الهندي بقصد تحطيم الحصار البحرى البرتغالى وذلك بالتعاون مع القوى الوطنية في الهند التى كانت تقاوم النفوذ البرتغالى تحت زعامة ملك قاليقوت.

Wilson : The Persian Gulf

Ch. VIII . The Coming of the Portuguse.

(١) انظر

واستطاع الأسطول المملوكي أن يحرك انتصارات مبدئية ولكنه هزم هزيمة ساحقة في أوائل سنة ١٥٠٩ في معركة ديو.

وحاول الغورى بعد ذلك بناء أسطول جديد، فأعاد الاتصال بالبندقية يطلب المساعدة ولكن البندقية كانت قد استسلمت للأوضاع الجديدة وأخذت تفكر في مشروع تجارى جديد ويدور حول استخدام الطريق البرى من إيران إلى تركيا.

وأرسلت البندقية بعثة دبلوماسية إلى إيران لمفاوضة شاه إيران حول هذا المشروع. ولكن الدولة العثمانية علمت بأنباءها فقبضت على رسل البندقية وهم في طريقهم إلى إيران.

كما فشلت محاولة الغورى في الاتصال بالشاه إسماعيل الصفوى لأن البرتغاليين كانوا قد سبقوه إلى ذلك.

ولم يكن أمام الغورى سوى الدولة العثمانية. وبالفعل قدمت الدولة العثمانية في عهد بيلازيد الثانى لدولة المماليك الأخشاب اللازمة لبناء ثلاثين مركباً حربياً كما أمدتها بثلاثمائة مدفع. ولكن فرسان القديس يوحنا الذين كانت لهم السيطرة في جزيرة رودس استولوا على المراكب وهى في طريقها إلى مصر.

عندئذ حدد الغورى سياسته الحربية ضد البرتغاليين باتخاذ اليمن قاعدة ارتكاز في الحرب الدفاعية ضد البرتغال في المحيط الهندي ولضمان السيطرة في البحر الأحمر فأرسل حملة بقيادة الأمير حسين الكرى، وتولى قيادة الأسطول المملوكي الرئيس سلمان وهو أحد البحارة العثمانيين الذين دخلوا في خدمة المماليك.

وسار الأسطول إلى زيلع ثم استولى عليها ثم حط في قران. وكان يحكم اليمن في ذلك الوقت أسرة بنى طاهر وكان سلطانها عامر بن عبد الوهاب.

وكان يتنازع دولة بنى طاهر في اليمن طائفة الإمامية الزيدية ومركزها صنعاء حيث كان يحكم الإمام شرف الدين. فطلب الإمام شرف الدين من المماليك التحالف ضد دولة بنى طاهر.

وكان المماليك قد طلبوا من السلطان عامر السماح لهم بالنزول في اليمن ليتمكنوا من محاربة البرتغاليين ولكن السلطان عامر رفض طلبهم فما كان من المماليك إلا أن نزولوا



عنوة في اليمن وهزموا جيوش بني طاهر ودخل حسين الكردي زبيد وأعمل أسكر المماليك الحرق والنهب ثلاثة أيام . كما صادر حسين الكردي ما كان في حوزة التجار والفقهاء وفرض مالا على أهل زبيد .

وقام الأسطول المصري بمحاصرة عدن . وقاومت المدينة ونزل المماليك بالفعل في عدن وحدثت مناوشات كادت أن تنتهي بسقوط المدينة ولكن النجيدات من جنود السلطان عامر وصلت في الوقت المناسب لتشد أزر المحاصرين وبذلك فشل استيلاء المماليك على عدن فانسحبت قواتهم ورفعوا حصارهم . وكان فشل الاستيلاء على عدن صدمة قاصمة لمشروعات مصر في المحيط الهندي فلم بعد في استطاعة الأسطول المملوكي القيام بعمليات حربية ذات قيمة في المحيط .

وسنرى فيما بعد أن هذه السياسة أى اتخاذ عدن قاعدة الارتكاز في مقاومة النفوذ البرتغالي في المحيط الهندي والبحر الأحمر سيعمل بها العثمانيون بعد استيلائهم على سلطنة المماليك .

حين فشل المماليك في عدن عادوا بفكرة جديدة فخواها الاقتصار على حماية مدخل البحر الأحمر بما لديهم من قوات في اليمن ، ولذلك نرى حسين الكردي بعد فشله أمام عدن ينسحب إلى جدة تاركا في اليمن برسباى وإسكندر ورمضان وهم كبار القادة الجراكسة ليقيموا الحسم المملوكي في القطاع المصري في اليمن ولو أن هؤلاء الثلاثة شغلوا بالاستيلاء على أموال السلطان عامر بن عبد الوهاب بعد قتله فامتلات اليمن كلها بالمذابح والمظالم والمصادرات .

وكان حسين الكردي يعتقد بضرورة إنشاء خط دفاع ثان في جدة اعتقاداً منه بأن دخول البرتغاليين في البحر الأحمر وتوغلهم شمالاً كان أمراً قريب الاحتمال والحقيقة التي لا ريب فيها أن النفوذ البرتغالي كان قد بدأ يزداد في خطورته في البحر الأحمر . فقد اتصل البرتغاليون بدولة مسيحية كبيرة في البحر الأحمر وهي الحبشة بقصد التعاون بين البلدين ضد القوى الإسلامية .

وكانت الحبشة من جانبها تتطلع إلى مساعدة دولة مسيحية أوربية لتعينها في حروبها ضد الدويلات الإسلامية المجاورة لها وأهمها مملكة عادل ومملكة آفات ،

وهما مملكتان إسلاميتان مجاورتان للحبشة وكانت الحروب بين هاتين الدولتين وبين الحبشة مستمرة طوال القرن الخامس عشر كتب في أغلب مراحلها للمسلمين الانتصار الساحق وهكذا دخل هذا الصراع المحلي بين الحبشة والقوى الإسلامية في أفريقية الشرقية في نطاق الصراع الهائل بين البرتغال والدول الإسلامية في الشرق الأدنى .

وتبادلت الحبشة مع البرتغال المراسلات والبعثات الدبلوماسية كان من أهمها بعثة ماثيو سنة ١٥٢٠ . فقد أرسلته الحبشة إلى ألبوكيرك وأرسله ألبوكيرك إلى البرتغال فقابل ملك البرتغال وعرض عليه التحالف بين الحبشة والبرتغال .

ومن المهم أن نذكر أن مملكة الحبشة هيلين في كتابها إلى ملك البرتغال كانت تؤكد لإخلاص الأحباش للكاثوليكية . كما أنارت على الملك بإرسال إرسالية كاثوليكية إلى الحبشة .

والواقع أن هذه كانت حركة بارعة من جانبها إما لمحاولة لسلخ كنيسة الحبشة عن كنيسة مصر وربطها بكنيسة روما كجزء من الاتجاه العام في ربط مصير الحبشة بالمسيحية الأوربية ، وكان هذا أمراً بعيد الاحتمال ، أو أنها كانت مناورة منها لتشجيع ملك البرتغال على التحالف . وعلى كل حال فهذا يفسر حقيقة هامة في تاريخ الحبشة أو بمعنى أدق في تاريخ العلاقات البرتغالية الحبشية التي توطدت بعد ذلك هذه الحقيقة هي أن البرتغال في تحالفها مع الحبشة كان يحدوها بشكل قوى الأمل في تحويل الحبشة إلى المذهب الكاثوليكي . والحية التي لاقاها هذا الأمل هي السبب الرئيسي في سوء العلاقات بين البلدين في النصف الأول من القرن السابع عشر وبالتالي في طرد البرتغاليين من الحبشة على يد الأحباش أنفسهم .

ولقد عرج ماثيو على روما حيث قابل البابا ليو العاشر ويقال إن البابا لم يحسن مقابله ثم عاد ماثيو إلى مصرع في سنة ١٥١٧ في الوقت الذي كانت دولة المماليك تلفظ أنفاسها الأخيرة .

وهكذا نرى أن التحالف بين الحبشة والبرتغال لم يتحقق بعد من الناحية العملية .



في عهد المماليك إنما كانت المفاوضات لاتزال دائرة بين الطرفين . ومع ذلك فقد ترددت في هذه الآونة شائعات عن مشروعات كثيرة حبشية برتغالية كان بعضها خيالي ، كمشروع لتغيير مجرى نهر النيل من الحبشة لمنع وصوله إلى مصر ، ونزول البرتغاليين في ينبع ميناء المدينة ومهاجمتهم لها ونهب قبر الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقد رد الغوري على هذا بأن هدد بتدمير أماكن المسيحيين المقدسة في فلسطين كما قام رئيس دير سانت كاترين بإيعاز من الغوري برحلة إلى أوروبا ، فاتصل بالبابا وحاول تحريضه لمنع البرتغاليين من الإطمان في سياسة الاستفزاز الديني للمسلمين على أساس أن هذا سيعود بالضرر على المسيحيين الشرقيين أنفسهم .

كذلك كان من دلائل ازدياد الخطر البرتغالي في البحر الأحمر محاولة البوكيرك الاستيلاء على عدن في سنة ١٥١٣ ولو أنه فشل في هذه المحاولة .

ثم قامت حملة بقيادة Lopo Soares « لبوسوريز » للاستيلاء على جدة نفسها وكان الموقف في جدة ملائماً للبرتغاليين ، ذلك أن حسين الكردي بعد أن بنى سوراً ضخماً حول جده لحمايتها من إغارات البرتغاليين دخل في نزاع حاد مع الرئيس سلمان . غير أن حملة سوريز فشلت في جنوب البحر الأحمر بعد أن تعرضت لريح عاتية .

وعلى ذلك فمن الممكن تلخيص الموقف في الشرق العربي في ذلك الوقت بما يلي :  
أولاً : انهيار تام في تجارة المنطقة .

ثانياً : تفوق برتغالي ساحق في الخليج الفارسي .

ثالثاً : لم ينجح البرتغاليون في الدخول إلى البحر الأحمر . ولكن تحالفهم مع الحبشة كان بمثابة نذير للخطر البرتغالي في هذا البحر .

\* \* \*

وورثت الدولة العثمانية تركة الدولة المملوكية المثقلة بالمسؤوليات وفي مقدمتها الخطر البرتغالي الذي يهدد البحر الأحمر ، فسارت الدولة العثمانية بصفة عامة في نفس الخطط التي كانت تسير عليها الدولة المملوكية في مواجهتها للخطر البرتغالي ، وذلك ببسط نفوذها في الحجاز واليمن باعتبار هذين البلدين قواعد ارتكاز لمحاربة النفوذ البرتغالي ليس فقط في البحر الأحمر بل كذلك في المحيط الهندي .

ولقد تلى سقوط مصر في أيدي العثمانيين أن سقط الحجاز في يدهم سقوطاً تلقائياً . فالحجاز كان يتبع مصر تبعية تلقائية كذلك ، وهي تبعية تمثل دراسة طريفة في العلاقات بين البلدين .

ففي أغلب مراحل تاريخ العصور الوسطى كان لمصر نوع من السيادة على الحجاز ترجع أساساً إلى أن الحجاز كان منطقة حيوية بالنسبة لمصر سواء من الناحية الدفاعية أو من الناحية الهجومية فمن الثابت أن كل سياسة دفاعية أو هجومية للدول القائمة في مصر تتخذ مجراها في شمال البحر الأحمر وجنوب بلاد الشام .

غير أن لسيادة مصر التاريخية على الحجاز عوامل أخرى إلى جانب الاعتبارات العسكرية . فمصر مركز هام لقوافل الحج الوافدة من المغرب العربي ومن أواسط أفريقيا . فهذه كلها تتجمع في مصر وتخرج إلى الحجاز في حراسة الحكومة القائمة في مصر .

هذا إلى أنه كان في مصر الكثير من الأوقاف المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين والحجاز نفسه بلاد فقيرة حتى إنه يمكن القول أنه كان يعيش على قوافل الحج ولا سيما القافلة المصرية .

ولذلك فتبعية الحجاز لمصر أو سيادة مصر على الحجاز بعيدة كل البعد عن أن تكون نوعاً من السيطرة المفروضة إنما هي سيادة تسكف الدولة القائمة في مصر أكثر بكثير مما تسكف الحجاز .

ثم إن الدولة القائمة في مصر حريصة أشد الحرص على هذه السيادة حتى يدخل تحت نفوذها الحرمين الشريفين فتكسب بذلك مكانة خاصة في نظر العالم الإسلامي .

فالحجاز لهذه الأسباب لا يرتبط بدولة معينة أو بسلطنة معينة في مصر إنما يرتبط بمصر ذاتها بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها — وهذا هو المقصود بالتبعية التلقائية .

فلما سقطت دولة المماليك في يد العثمانيين كان من الطبيعي أن يتبع ذلك سقوط الحجاز .



يضاف إلى هذا أن سلماً كان حريصاً على بسط نفوذه على العالم السني كله والحجاز يتمتع بأهمية خاصة في هذا العالم ثم إن للحجاز أهمية خطيرة لمنع تسرب النفوذ البرتغالي في البحر الأحمر .

\* \* \*

لم تكن السيادة المملوكية على الحجاز تمثل حكماً مباشراً بل كانت تقوم على نظام الشرافة وهو منصب يتولاه أشراف مكة الذين ينتسبون إلى الرسول .

وتتنازع حول هذا المنصب الأسر الشريفية . والأشراف يحكمون باسم السلطان في مصر فيقيمون شعائر التبعية الاسمية أو الشكلية .

ولم يكن الشريف يختار من القاهرة بل يختاره كبار الأشراف من بينهم في الحجاز ويطلبون إلى سلطان مصر تثبيتته في منصبه وتمتد سلطة شريف مكة إلى أراضي الحجاز كله وعليه أن يعمل على تأمين قوافل الحج الوافدة من بقاع العالم الإسلامي المختلفة فهناك قافلة الشام من الشمال، وقافلة مصر من الشمال غالباً ومن البحر الأحمر أحياناً ، ثم قافلة الجنوب من اليمن وأخيراً قافلة العراق وإيران .

وتأمين الحج هو دون شك أخطر مسؤوليات شريف مكة وأصعبها جميعاً . ولذلك كانت علاقات شريف مكة بالقبائل العربية القاطنة على طول طرق القوافل من أهم أعمال شريف مكة . ولم يكن لدى شريف مكة قوات عسكرية كبيرة منظمة ليعتمد عليها إنما كان في الغالب يعتمد على عصبيته الخاصة .

وكانت العلاقة بين أشراف مكة والسلطان الغوري في أواخر أيام دولة المماليك سيئة فقد أغضب هؤلاء الأشراف فشل المماليك في إيقاف التحول التجاري لأن هذا معناه حرمان جدة من مصدر مالي هام .

ولذلك بدأت السيادة المملوكية على الحجاز تضعف في أواخر أيام الغوري . حقيقة استطاع حسين الكردي عقب عودته من اليمن أن يعيد النفوذ المملوكي إلى حد ما في الحجاز ولكن سرعان ما نشب النزاع بينه وبين الرئيس سلمان فترك سلمان الحجاز وتوجه إلى مصر .

ثم تلى ذلك مباشرة سقوط دولة المماليك ودخول سليم القاهرة فوجد بعض القضاة ورجال الدين والعلم من الحجاز وكان الغوري قد اعتقلهم بعد الاضطرابات التي حدثت في الحجاز ضد الحكم المصري فأفرج سليم عنهم فأشاروا عليه بأن يكتب إلى شريف مكة الشريف بركات يدعوه إلى قبول السيادة العثمانية وإعلان الدعوة لسليم . وتعهدوا له بأن يكتبوا للشريف بركات في هذا المعنى .

وبالفعل أثمرت هذه الحركة . ذلك أن الشريف بركات وجد من الحكمة قبول السيادة العثمانية . فهو يواجه الخطر البرتغالي . وفي حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبيرة . وعلى كل حال فالحجاز يجب أن يكون مسالماً مع الدولة الحاكمة في مصر ليستفيد من الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين وفقراء مكة والمدينة ثم إن دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية لن يغير من نظام الحكم القائم في الحجاز نفسه بل ربما يؤدي إلى تقوية مركز الشريف بركات أمام خصومه في الشرافة (١)

وقبل الشريف بركات العرض العثماني وأرسل ابنه ويدعى « أبو نمو » إلى القاهرة حاملاً للسلطان سليم تهاني أبيه ومفاتيح الحرمين الشريفين وهذه كانت دائماً إقراراً بالسيادة .

ولقد أكرم وفادة « أبي نمو » وأعطاه تفويضاً بحكم والده والتخلص من حسين الكردي واحتفلت مكة بعودة أبي نمو وقرأ التفويض على الناس وخطب باسم سليم وقبض على حسين الكردي وقتلوه غرقاً .

دخلت الحجاز دخولا سلمياً في نطاق السيادة العثمانية واحتفظ بنظام الشرافة كما كان أيام سلطنة المماليك مع إنشاء صنجقية عثمانية في جدة يتولاها أحد الحكام أو الأمراء العثمانيين ( تسمى أحياناً صنجقية الحبش ) ،

(١) انظر

Gerald de Gaurey : Rulers of Mecca  
Crichton . History of Arabia V. , 2  
( م — ٩ الدولة العثمانية )



وكان من أبرز النتائج السيادة العثمانية على الحجاز ظهور العثمانيين في البحر الأحمر ومحاولتهم السيطرة عليه ودفع الخطر البرتغالي عنه .

ولنتحدد من البداية أهداف السياسة العثمانية في البحر الأحمر :

نحن نعتقد أن هذه السياسة كانت تقوم على أساس واحد هو إنقاذ البحر الأحمر من الخطر البرتغالي الزاحف من المحيط الهندي ، وليس على أساس إحياء تجارة الشرق في البحر الأحمر ومصر .  
يدلنا على ذلك أمران هامين :

أولاً : أن الدولة العثمانية حين خرجت إلى البحر الأحمر وإلى الصراع ضد البرتغاليين لم تحاول أبداً أن تكون من القوت الإسلامية المبعثرة في المحيط الهندي جبهة موحدة تعمل في نظام وتناسق . وقد يرد على هذا بأن العثمانيين نزلوا متأخرين إلى المحيط الهندي بعض الوقت بعد أن كان البرتغاليون قد بسطوا نفوذهم هناك . وقد يقال أيضاً إن الدولة العثمانية قد شغلت نفسها بميادين حربية متعددة .

١ - جبهة المجر ضد النمسا .

٢ - جبهة شمال أفريقية ضد أسبانيا .

٣ - جبهة العراق ضد إيران .

وبهذا لم تستطع التفرع للنزاع البرتغالي . وكل هذا صحيح ولكنه لا يمنع من أن السياسة العثمانية لم تبين أصلاً على أساس إحياء تجارة الشرق .

ثانياً : أن الدولة العثمانية قد فرضت تقليداً جديداً يقضى بمنع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر .

لقد سار العثمانيون في البحر الأحمر على نفس السياسة الحربية التي سار عليها المماليك وهي اتخاذ اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة قاعدة الارتكاز ضد البرتغاليين في المحيط الهندي والسيطرة في البحر الأحمر .

ثم يضاف إلى هذا في حالة العثمانيين محاولة إدخال النفوذ العثماني في الخليج الفارسي من قاعدة اليمن لتوجيه الضربات من هناك إلى إيران نفسها .

فقد اتضح للعثمانيين أن الأراضي الجبلية في منطقة الحدود بين الدولتين قد جعلت من الصعب الانتصار أو هزيمة إيران من هذه الناحية . وهذا الكلام في الحقيقة جرم من رأى المؤرخ Toynbee القائل بأن السياسة العثمانية الحربية بعد معركة جالديران كانت محاصرة إيران وليس الاستيلاء المباشر عليها .

\* \* \*

### الفتح العثماني لليمن:

كان دخول اليمن بآدي الأمر تحت السيادة العثمانية سلبيا كالحجاز ، إذ أرسل السلطان سليم حاكماً سلطانياً إلى إسكندر الجركسى بأن يكون والياً على اليمن فأطاع وتزياً بزي الأروام ( الأتراك ) وصارت الخطبة باسم السلطان سليم وسمى هو باسم إسكندر المخضرم لأنه تولى في عهدين متلاحقين ، عهد الجراكسة المماليك وعهد العثمانيين .

كانت الحالة في اليمن سيئة للغاية بسبب سياسة المماليك الجائرة كما أن النزاع لم يهدأ بين القواد الجراكسة أنفسهم فتمسكن كمال الرومى أحد هؤلاء القواد من قتل إسكندر المخضرم وأخذ مكانه .

ثم قام فريق آخر فقتل كمال الرومى ووضع إسكندر بك القرمانى مكانه وفي ذلك الوقت سافر الرئيس سلمان من مصر إلى جدة وعرض على سنجقها الأمير حسين الرومى أن يرسل حملة إلى اليمن لتوطيد دعائم الحكم العثماني هناك وإقرار السلام والدفاع عن المراكب الإسلامية التي كانت تتعرض بشدة لهجوم الأسطول البرتغالي . وخرج الاثنان إلى اليمن . ورفض إسكندر القرمانى الخضوع لطاعتها فقامت الحرب وهزم إسكندر ودخل الأمير حسين الرومى زبيد سنة ١٥٢٣ .  
ولكن الخلاف نشب بين حسين الرومى والرئيس سلمان فهرب سلمان إلى مصر



وأوغر صدر الباشا العثماني في مصر على الرومي وحرصه على إرسال حملة يتولى هو أى سلمان قيادتها ليعيد النفوذ العثماني إلى مصر .

وخرجت حملة بقيادة الرئيس سلمان ولكن قبل وصولها إلى اليمن كان حسين الرومي قد مات ، وخلفه مصطفى الرومي ونشبت المعارك بين مصطفى الرومي والرئيس سلمان وانتهت بهزيمة الرومي في سنة ١٥٣٧ . ولكن سلمان قتل على يد رجال خير الدين . فقام أحد أتباع الرئيس سلمان بقتل خير الدين .

كل هذا واختراق البرتغاليين للبحر الأحمر وتهديدهم لموانيه يسير على قدم وساق فترك مصطفى بن بيرم اليمن في يد أحد أصحابه وسار هو إلى كمران لبناء قلعة فيها ليدفع بها خطر الإفرنج ، ثم سرعان ما قام مصطفى بن بيرم بمن معه من كمران إلى الهند وانضم إلى صفوف الوطنيين هناك .

\* \* \*

والواقع أن حملة سلمان باشا الخادم في سنة ١٥٣٨ هي أول حملة رئيسية إلى اليمن وهي تعتبر بداية المجهود العثماني الحقيقي في هذا الميدان . كانت حملة كبيرة تتألف من ثمانين سفينة تم بناؤها في مصر . وكان سليمان هذا قد تجاوز الثمانين من عمره سفاكاً للدماء ضعيف العقل عديم الرأي .

وصلت الحملة إلى عدن التي كانت في حوزة عامر بن داود الطاهري وكان قد أضنته الحرب مع الإمام شرف الدين . فلما سمع بوصول حملة سليمان باشا الخادم أرسل إليه يستنصره على الإمام ويعدده بالمساعدة ضد البرتغاليين ، كما فتح أبواب عدن أمام العثمانيين .

ولكن ما كادت القوات العثمانية تدخل عدن حتى قام الجند بالنهب والسلب في المدينة كما أظهر سليمان باشا ما طبعت عليه نفسه من الغدر والخيانة فقتل عامراً .

وكان فتح العثمانيين لعدن غدرآ نقطة سوداء في تاريخهم وسيئاً مباشراً لتدهور الوحدة الإسلامية في هذه البقاع . وتلى سقوط عدن أن خرج سليمان باشا

بأسطوله إلى الهند لمساعدة المسلمين هناك فاستولى على عدد كبير من السفن البرتغالية في الطريق واستطاع بالتعاون مع القوات الإسلامية في الهند أن يضرب الحصار على قلعة ديو .

وكادت القلعة أن تسقط في يد العثمانيين لولا وصول أسطول برتغالي شد من أزر البرتغاليين المحاصرين . ثم إن المسلمين الهنود كان قد وصلتهم أنباء غدر سليمان باشا وخيائته في عدن فخافوا أن يغدر بهم إذا تم له النصر فتخلوا عنه .

وعاد سليمان باشا يجر أذيال الخيبة إلى اليمن فحاول أن يستدرج الإمام شرف الدين من مقر مركز الإمامية الزيدية ولكنه فشل فعاد إلى مصر .

وكانت أهم نتائج حملة سليمان باشا هي سقوط عدن في يد العثمانيين . ولكن ثمن هذا كان غالياً فقد كان طعنة قاتلة لسمعة العثمانيين ووصمة ساءة قضت على كل أمل في قيام تحالف بينهم وبين القوى الإسلامية في المحيط الهندي .

وحاولت الدولة العثمانية في سنة ١٥٥١ أن تغير من سياستها في اليمن فتزِيل مالحق بالحكم العثماني هناك من سمعة سيئة فعمدت مصطفى باشا النشار والياً على اليمن على أساس التفاهم مع الإمامية الزيدية . ونجح مصطفى باشا في مهمته وتمتع اليمن بحالة من الاستقرار لسبع سنوات على الأقل تولى الحكم في أغلب هذه الفترة أزدمر . وخلال هذه الفترة تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم على الساحل الشرقي الأفريقي ساعدهم على ذلك قيام الخلاف في الحبشة ، إذ انقسمت الحبشة إلى قسمين : قسم يؤيد الكنيسة الغربية وآخر يؤيد الكنيسة الشرقية . ودخلت الحبشة في حرب أهلية طويلة استمرت حتى أوائل القرن السابع عشر .

ورحب العثمانيون بهذا الانقسام فتوجه جيش عثماني إلى سواكن ومصوع في سنة ١٥٥٧ واستولى عليهما ، ولكن العثمانيين لم يحاولوا أن يستفيدوا كثيراً من حالة الحبشة المضطربة فاحتفوا ببسط نوع من السيادة على الساحل دون التوغل في الداخل .

وفي عهد الملك فاسيليداس Fasilidas ملك الحبشة عقد مع الباشوات العثمانيين معاهدة للتخالف بإغلاق الموانئ الحبشية في وجه البرتغاليين . كما استطاع العثمانيون



خلال هذه الفترة الهادئة من حكمهم في اليمن أن يقوموا بحملات بحرية إلى الخليج الفارسي بقيادة قائد عثماني اسمه بيري ريس .

فأبحر سنة ١٥٥٣ من السويس إلى عدن وتزود هناك بما يحتاج إليه ثم سار إلى مسقط وهزم أسطولا برتغالياً صغيراً واستولى على مسقط . ثم أبحر إلى هرمز وضرب عليها الحصار ، ولكن وصلته أنباء عن وصول أسطول برتغالي ، كما هبت عاصفة عاتية فقتلت الجزء الأكبر من أسطوله ، فما كان من بيري ريس إلا أن رفع الحصار وعاد إلى مصر يحمل معه ما جمعه من أموال في الخليج الفارسي .

فلما وصل إلى مصر كان السلطان العثماني قد أرسل أمراً بقتله لانتهاكه بالخيانة . ثم تلى ذلك أن كلف السلطان مراد باشا ترك ولاية مصر والذهاب إلى الخليج الفارسي لجمع بقايا أسطول بيري ريس . ونزل مراد بالبصرة وأبحر على أسطول عثماني من هناك إلى هرمز والتقى بأسطول برتغالي وهزم مراد سنة ١٥٥٣ وعاد خائباً إلى القسطنطينية .

ثم أمر السلطان سيدي علي أحد القواد العثمانيين بالقيام بحملة مشابهة لنفس الغرض وفي الخليج الفارسي هاجم سيدي علي أساطيل برتغالية في سنة ١٥٥٤ ، وكان نصيبه الهزيمة والعودة الخائبة . ويبدو أن العثمانيين بعد سنة ١٥٥٤ كانوا قد تخلوا عن سياسة شن الحرب ضد البرتغاليين في المحيط الهندي وضد إيران في الخليج الفارسي . وتحدد أهمية اليمن لدى العثمانيين بعد سنة ١٥٥٤ بالدفاع فقط عن البحر الأحمر .

\*\*\*

أما داخل اليمن نفسه فسرعان ما عاد الحكم العثماني إلى سيرته السيئة وتجدد النزاع بين الزيدية والعثمانيين فتمكن الزيدية من طردهم من عدن وأغلب بقاع اليمن ، فسارعت الدولة بإرسال حملة كبرى لإعادة فتح اليمن بقيادة سنان باشا سنتي ١٥٦٨ و ١٥٦٩ ويسمى هذا الفتح العثماني الثاني لليمن .

واستولى سنان باشا على عدن وتلى ذلك دخوله في حرب ضروس مع الزيدية .

متنفذت كل جهودهم حتى وصل الطرفان أخيراً إلى صلح يقضي بأن يحكم الإمام المطهر لإمام الزيدية في ذلك الوقت باسم السلطان العثماني ثم سافر سنان باشا إلى إسطنبول .

ولكن سرعان ما نشب النزاع مرة أخرى بين الفريقين واستمر فترة طويلة من الزمن . وكانت حرباً مائة حتى انتهت إمامة الزيدية إلى المؤيد بالله محمد بن القاسم الذي حارب الباشا العثماني أحمد فضلي . فانتصر المؤيد وفشلت القوات العثمانية في مقاومته فاستولى الإمام على صنعاء وتعز وعدن . وما زال يتعقب فلول العثمانيين حتى أخرجهم من اليمن كله عام ١٦٣٦ .

ومن ثم قامت الدولة القاسمية الزيدية في اليمن . إنما حدث هذا بعد أن كان البرتغاليون قد أخرجوا أيضاً من الحبشة على يد الأحباش أنفسهم وبعد أن انتهزت إمبراطوريتهم في الشرق وبعد أن اكتفت الدولة العثمانية بالسيطرة في البحر الأحمر دون محاولة الخروج منه إلى المحيط الهندي .

\*\*\*

### الفتح العثماني للعراق

أما عن دخول العراق في الحكم العثماني ، فقد سبق الكلام عن النزاع بين الشاه إسماعيل الصفوي وسليم حول العراق ذلك النزاع الذي انتهى في سنة ١٥١٤ بهزيمة الشاه وعدم تعقب سليم له في إيران واكتفاء الدولة العثمانية بسياسة محاصرة الدولة الفارسية دون الاستيلاء المباشر عليها .

ورغم حملة سليم لم يخضع العراق كله للحكم العثماني فقد خضع شماله فقط في الموصل وديار بكر . وحتى في هذه المناطق لم يكن الحكم العثماني مستقراً كل الاستقرار .

أما العراق الأوسط والجنوبي فقد ظل في يد الإيرانيين . كان حاكم بغداد يعين من قبل الشاه الإيراني ويبدو أن ضعف النفوذ الإيراني في العراق الأوسط كان مشجعاً على قيام النزاع حول منصب حاكم بغداد الذي كان يطلق عليه الخان . وفي هذا النزاع بطبيعة الحال يميل كل فريق من المتنازعين إلى العمل للحصول على



تأييد إحدى الدولتين الكبيرتين فقام أحد الطامعين في حكم بغداد واسمه ذو الفقار بمهاجمة خان العراق وقتله وأعلن نفسه حاكماً .

ولما كان يخشى من انتقام الشاه طهما سب الذي خلف والده الشاه إسماعيل في سنة ١٥٢٤ فقد أرسل إلى السلطان العثماني سليمان يرجوه في تبعيته ومنحه الحماية . ومن ناحية أخرى قام الشاه طهما سب في سنة ١٥٣٠ بالهجوم على بغداد محاولاً استرجاعها فلم يتمكن بسبب دفاع ذو الفقار الباسل عن المدينة .

ولكن الخيانة نجحت حيث فشل السلاح . ذلك أن الشاه الصفوي أغرى إخوة ذى الفقار بخيانة أخيههم ونجحت جيوش الشاه في اقتحام بغداد وقتل ذى الفقار وانتهت مدة حكمه القصيرة وسلمت مدينة بغداد إلى محمد خان لحساب الشاه الإيراني (١) .

ومن ناحية أخرى تذرع السلطان سليمان بما كان يصله من ذى الفقار وأتباعه يطلبون النجدة فأخذ يستعد استعداداً كبيراً لإيفادة حملة لإنقاذ العراق ، وكانت أبناء هذه الحملة العثمانية تصل البلاط الإيراني فتحدث ذعراً كبيراً . ولعل هذا هو السبب الذي جعل شاه إيران يعجل بالاستيلاء على بغداد .

ومن ناحية أخرى فقط اتصل الشاه الإيراني بملك المجر لمفاوضته في التعاون المشترك ضد العدو . وأجاب السلطان سليمان على هذا بأن أعدم الأسرى الإيرانيين الذين كانوا معتقلين داخل الدولة العثمانية وأصبح من المقرر قيامه بحملة على العراق .

غير أن الجيوش التي أعدها لذلك سبقت إلى المجر ، وبقي العراق تحت الحكم الإيراني . ولم يكن معنى هذا أكثر من تأجيل الحرب بين الدولتين لعدة سنوات فقط . ثم جاءت حوادث الحدود بعد ذلك لتسكون الأسباب المباشرة لقيام الحرب .

وقد كانت قبائل الأكراد على الحدود بين الدولتين تتأرجح في ولائها نحو دولة أو أخرى فحدث أن أعلن خان تفليس الذي كان خاضعاً من قبل للنفوذ التركي ولاءه

Longrigg : Four Centuries of Modern Iraq

(١) انظر

ترجمة جعفر خياط .

أو عبد الرازق الحسنى تاريخ العراق السياسي - ١

للإيرانيين . وقام حكام الولايات التركية المجاورة باقتحام تفليس واسكنهم فسلوا في إخضاع خانها أمام مقاومته العنيدة .

واعتبرت الدولة العثمانية هذا الفشل إهانة تتطلب تدخل السلطنة نفسها بجيوشها . هذا بالإضافة إلى أن السنة في العراق كانت ترسل إلى السلطان سليمان تتضرع لإنقاذها من الحكم الشيعي .

وفي أواخر خريف سنة ١٥٣٣ قام السلطان سليمان ومعه الصدر الأعظم إبراهيم باشا بحملة كبرى على العراق استولت عليه ودخلت بغداد . غير أن الحملة أرهقت الجيوش العثمانية إرهاقاً شديداً حتى اضطرت سليمان إلى البقاء بضعة شهور في بغداد ليربح قواته من ناحية ولينظم أحوال الولاية الجديدة من ناحية أخرى .

ولقد كان سليمان حريصاً أشد الحرص في سياسته الدينية حتى لا يسيء إلى مشاعر الشيعة باعتباره سلطاناً سنياً . فخرج من بغداد في رحلة في أنحاء العراق ليزور الكثير من أضرحة الشيعة . ثم أوقف مقاطعات مغلة للمقاصد الدينية الشيعية والسنية على السواء ولم يشغله من الواجبات أكثر مما شغله التعرف على موقع قبر أبي حنيفة وإعادة بناضريه ، وكان الإيرانيون من الشيعة قد هدموا القبة والضريح ودرسوا الرفات نفسه . ثم زار سليمان العتبات المقدسة في الفرات الأوسط . وكانت المناطق حول كربلاء تغمرها مياه الفيضان في الربيع دون أن تسلم العتبات المقدسة نفسها منه ، فبنى سداً على المدينة لوقايتها من الفيضان يسمى بالسليمانية .

ثم وسع التربة المعروفة بالحسينية لكي تأتي بالماء باستمرار فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح وبعد أن زار سليمان قبر الإمام علي في النجف عاد إلى بغداد .

ويلاحظ أن سياسة سليمان في إرضاء الشيعة لم تلهمه عن إرضاء السنة كذلك ، فالعراق موزع توزيعاً يكاد يكون متساوياً بين الشيعة والسنة .

وقبل مغادرة سليمان للعراق خف الشيخ العربي الذي كان يحكم البصرة فبعث ولده « راشد » يحمل المفاتيح ووسائل الخضوع إلى السلطان . فألحقت البصرة على هذا النحو بالامتلاكات العثمانية وأصبحت إياها عثمانية . وعين راشد نفسه فيها على أن تكون تابعة لباشوية بغداد .



كما جعل سليمان حاكم ديار بكر السابق أول وال عثماني في بغداد كما خضعت غالبية مناطق العراق لنظام الوحدات الإقطاعية للجنود الذين أظهروا الكفاية في الحملة الأخيرة .

\*\*\*

لم يمه الفتح العثماني للعراق في عهد سليمان النزاع الإيراني العثماني حول هذه البلاد . فالعراق عادت إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك في يد الإيرانيين . وكان كذلك في سنة ١٦١٣ نتيجة للفتنة التي وقعت بين والي بغداد يوسف باشا ورئيس الشرطة بكر أغا الصوباشي . إذ ثار الصوباشي على الباشا العثماني في سنة ١٦١٩ وأعلن نفسه حاكماً على بغداد . فأصدرت الحكومة العثمانية أمراً إلى حافظ أحمد باشا والي ديار بكر بأن يسير إلى بغداد ويقضى على الفتنة هناك . فلما أحس الصوباشي بذلك داخله الخوف وكتب إلى الشاه عباس شاه إيران بعد طهمااسب ليأخذ بناصره . فأنفذ الشاه المدد اللازم .

وكان حافظ باشا والي ديار بكر قد أسرع من قبل إلى بغداد فوجدها محصنة والأمراض تفتك بالأهلين ففضل أن يصالح حقناً للدماء من جهة وليحفظ كرامة الدولة العثمانية من جهة أخرى على أن يتولى الصوباشي إمالة بغداد .

ورضى الصوباشي بذلك . وعاد حافظ باشا بحميشه إلى ديار بكر . ثم كتب الصوباشي إلى الشاه الإيراني يخبره بما تم ويرجوه سحب جنوده . إذا كان الجيش الصفوي قد دخل العراق . فلما وصل الشاه كتاب الصوباشي غضب أشد الغضب وزحف على بغداد فألقى الحصار عليها واستسلمت سنة ١٦٢٣ فقبض على الصوباشي وقتل وعاد العراق إلى الحكم الإيراني .

ولقد استمر العراق تابعاً للدولة الصفوية حتى سنة ١٦٣٨ حين جهز السلطان العثماني مراد حملة كبرى زحف بها على العراق وحاصر بغداد واستولى عليها فعاد العراق مرة أخرى إلى الحكم العثماني .

وكانت آخر محاولات إيران للاستيلاء على العراق بعد سقوط الدولة الصفوية في سنة ١٧١٢ حين قام نادر شاه الذي يحتل حكمه فترة انتقال بين الأسرة الصفوية والأسرة القاجارية في إيران والذي يعتبر أعظم ملوك إيران الفاتحين ، قام

هذا الشاه في سنة ١٧٣٣ بحملة على العراق وكادت بغداد أن تسقط لولا وصول نجدات عثمانية في الساعات الأخيرة فأفلتت بغداد من نادر شاه . وتعتبر المعركة الحربية بين نادر شاه وحملة الإنقاذ العثمانية بقيادة طوبال عثمان من أهم المعارك في تاريخ العراق .

ورغم هزيمة الجيش الإيراني فقد تجددت الحرب مرة أخرى في عهد نادر شاه واستمرت بينه وبين الباشوات العثمانيين من سنة ١٧٤٣ حتى توفي نادر شاه في سنة ١٧٤٧ فعقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيران حول الحدود التقليدية مع دخول العراق في نطاق الإمبراطورية العثمانية . وكان هذا الصلح هو نهاية الصراع الإيراني العثماني حول العراق .



النفوذ العثماني إلا في القرن التاسع عشر . فعمان ، والبحرين ، والكويت لم تخضع حتى اسماً للحكم العثماني الأول .

لا ريب إذن أن هذه الحدود الشرقية كانت أضعف حدود الدولة العثمانية . وبسبب من هذا تعرضت لضغط النفوذ الأوروبي البرتغالي فالهولندي فالإنجليزي فالروسي .

\* \* \*

ولا ريب في أن الفتوحات العثمانية في الشرق الأدنى قد أثرت تأثيراً بالغاً في الدولة العثمانية نفسها كما أن هذه الفتوحات أثرت بدورها في حياة مجتمعات الشرق الأدنى .

فالفتوحات العثمانية قد صبغت الدولة العثمانية بصبغة شرقية بدخول بلاد إسلامية عريقة في إسلاميتها وعروبيتها داخل نطاق الدولة العثمانية .

أما عن الأثر العثماني في حياة الشرق الأوسط فإن أول ما يلاحظ عنه أن العثمانيين استطاعوا أن يدفعوا عن الشرق الأدنى الاستعمار الغربي حتى أواخر القرن الثامن عشر .

ولكن خوف العثمانيين من خطر الاستعمار الغربي المائل على حدود مناطق الشرق الأدنى الشرقية منذ بداية القرن السادس عشر جعلهم يمعنون في سياسة الحذر والاحتياط فأحاطوا الشرق الأدنى بسياسات منيع وحالوا بينه وبين العالم الخارجي ، فلم تعد أحداث الشرق الأوسط خلال العصر العثماني الأول تتصل من قريب أو بعيد بالأحداث الدولية أو العالمية إنما كانت تسير حياته وفق أحداث محلية كالنزاع بين الحاميات العثمانية داخل الإيالات ( الولايات ) أو بين العناصر العثمانية والقوى المحلية كالنزاع بين الزيدية والباشوات العثمانيين في اليمن أو بين المماليك والباشوات العثمانيين في مصر ، أو بين المتأولة والمعنيين والشهابيين من ناحية والعمانيين من ناحية أخرى في الشام ، أو بين قبائل الأكراد والباشوات العثمانيين في العراق .

ولم تكن عزلة الشرق الأوسط خلال هذا العصر العثماني الأول سياسية واقتصادية فحسب بل كانت حضارية أيضاً . فلم يصل الشرق الأوسط عنصر واحد من العناصر المكونة للحضارة الغربية والتي كانت تسير بخطى سريعة في طريق التقدم فيما بين القرن السادس عشر وأواخر القرن الثامن عشر .

## خامساً - الحكم العثماني للشرق العربي

لقد كونت الفتوحات العثمانية من الشرق الأدنى وحدة سياسية خاضعة للنفوذ العثماني من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين . وتاريخ الشرق الأدنى تحت الحكم العثماني ينقسم إلى عصرين :

أولاً : العصر العثماني الأول - ويبدأ من الفتح العثماني وينتهي بنهاية القرن الثامن عشر .

ثانياً : العصر العثماني : يشمل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

أما العصر الأول فهو عبارة عن تاريخ الأنظمة العثمانية وما أصابها من تدهور وإفلاس وما حدث من هزات في الشرق العربي نتيجة لهذا التدهور

أما العصر الثاني فهو عبارة عن الاتجاهات الجديدة التي قامت على أنقاض الأنظمة العثمانية ، والتي انبثقت إماماً من الولايات الإسلامية الداخلة في نطاق وحدة الشرق الأوسط كحركة محمد علي في مصر ، والحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر أو الاتجاهات القومية العربية أو التركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولما أنها زحفت من خارج الشرق الأدنى ككية كزحف الاستعمار الغربي ونموه الشرق الأدنى .

ولنحاول أولاً أن ندرس أهم معالم هذه الوحدة السياسية خلال العصر العثماني الأول .

\* \* \*

يدخل في نطاق هذه الوحدة السياسية الكبرى شبه جزيرة الأناضول والعراق والشام ومصر والحجاز واليمن وبعض النفوذ على الساحل الشرقي لأفريقية . وهي وحدة متجانسة متكاملة حدودها فاصلة قوية باستثناء الحدود الشرقية فهي معرصة أو مكشوفة . فرغم سقوط العراق في يد العثمانيين ، إلا أن ساحل العراق المطل على الخليج الفارسي لم يستقر فيه النفوذ العثماني كل الاستقرار . كذلك النشاط الغربي لهذا الخليج المطل على شبه جزيرة بلاد العرب ، فلم يصل إليه



وكان مما ساعد على تأكيد هذه العزلة شعور من الشك والريبة في البلاد الإسلامية إزاء الفرنجة ونحو كل ما هو أوروبى ، وهو شعور نما واستقر إبان الحروب الصليبية .

### خصائص الحكم العثمانى فى العصر الأول

أول ما يميز به الحكم العثمانى فى الشرق الأوسط فى العصر العثمانى الأول أنه كان حكماً غير مباشر . قد يكون مركزياً ولكنه غير شامل . ففكرة الحكم عند العثمانيين بسيطة للغاية ؛ وهى أن للدولة وظائف محدودة لا يجب أن تتعداها ، وهى :

أولاً : الدفاع عن ولايات الدولة أو ممتلكاتها ومهاجمة البلاد المجاورة . وهذه مهمة تقع على عاتق الجيش .

ثانياً : ثم للجيش وظيفة أخرى هامة هى حفظ الأمن فى الداخل ثم تحصيل الأموال الأميرية أى الضرائب وتوزيعها فى وجوهها المختلفة وهذا يستلزم إنشاء إدارة مالية .

ثالثاً : الفصل فى الخصومات بين الناس وهذا يستلزم إقامة نظام قضائى .

رابعاً : أما فيما عدا هذه الوظائف الثلاث من مسائل عامة كالصحة والتعليم فقد كانت الدولة العثمانية تعتبرها خارج نطاق مسؤوليتها فتركها للأفراد والهيئات والجماعات . ويرتبط بهذا المفهوم لوظيفة الدولة عند العثمانيين حقيقة هامة هى أن الحكم العثمانى كان قليل التأثير فى حياة المجتمعات الإسلامية فى الشرق الأدنى . فاحتفظت هذه المجتمعات بثقافتها المحلية وتقاليدها بل وبالكثير من أنظمة الحكم التى كانت موجودة فيها بالفعل قبل الفتح العثمانى .

ورغم أن الحكم العثمانى فى الشرق الأدنى كان غير مباشر إلا أنه كان يتفاوت فى هذا من بلد إلى آخر .

فى الولايات الجبلية أو البعيدة عن قلب الدولة أولها ظروف خاصة عند

الفتح العثمانى ، لم يكن الحكم العثمانى فيها إلا سطحياً أو اسمياً بمعنى أن الدولة لم تكن ترسل حكاماً عثمانيين إنما تعترف فقط بوجود رياسة معينة قد تكون قبلية أو عسكرية أو إقطاعية تحكم باسم السلطان وتؤدى للدولة قدر معيناً من الجزية كل سنة ومثال هذه البلاد : أجزاء من شبه جزيرة بلاد العرب أو الجهات الجبلية مثل كردستان ولبنان وبعض أجزاء سريرية .

وهناك نوع آخر من الحكم العثمانى فى الشرق الأدنى أكثر مركزية وإن كان غير مباشر بصفة عامة . يتمثل هذا فى الباشويات كباشوية دمشق وبغداد والقاهرة . وحتى فى هذه الولايات كانت السلطنة العثمانية تعمل دائماً على الحد من نفوذ ممثليها .

ثانياً : تميز الحكم العثمانى أيضاً بأنه حكم عسكري بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثمانى أداة الحكم فى الولايات . فالجيش أداة للحرب وأداة للحكم معاً . ففى بعض مناطق الشرق الأدنى كالعراق مثلاً خضع لنظام الوحدات الإقطاعية بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضاً لزراعتها أو الاستقرار فيها تسمى زعامة أو تيمار وهؤلاء بدورهم يوزعون مالدبيهم من أراضى زراعية على أتباعهم فى نظير خدمة يقدمونها عند حروب السلطان .

وسلاطين الدولة العثمانية رحبوا بهذا النظام الإقطاعى لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض وضمموا من جهة أخرى الحصول فى أوقات الحرب على قوات لازمة دون تكاليف تذكر لأن صاحب الإقطاع كان يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده وهذا يفسر لماذا طبق نظام الإقطاع على فرق الفرسان فى الجيش العثمانى دون المشاة .

ثم إن هذا النظام كان يغنى الدولة عن دفع مرتبات للجنود أوقات السلم ومع ذلك فقد كان لهذا النظام الإقطاعى عيوبه .

ذلك لأن العهد الإقطاعى كان يتضمن اشتراطات معينة . فالإقطاعى حتى فى وقت الحرب يؤدى خدمته العسكرية لمدة محدودة ( ٤٠ يوماً مثلاً ) . فإذا انتهت هذه المدة تحق له العودة إلى أرضه رغم استمرار الحرب ثم إن الإقطاعى فى أيام السلم كان يميل عادة إلى الكسل فيهمل تدريبه ويتقاعد عندما يدعى للحرب وتغلب إذا نزعه الفلاحة على نزعة الحرب وعدم الرغبة فى ترك أرضه .



لأما في غير المناطق الخاضعة للنظام الإقطاعي العسكري والتي لا تعرف الزعامة أو التمييز كما ياله مصر وبغداد والبصرة فقد عرفت الحاميات (الأوجاقات). وهذه تتكون من عسكريين محترفين تدفع لهم الدولة مرتباتهم. ولم يكن عمل هذه الحاميات مقصوراً على الحرب بل كانت تشترك في إدارة البلاد اشتراكاً فعالاً وهذا أمر واضح كل الوضوح في حالة الحاميات العثمانية في مصر بالذات.

هذا بالإضافة إلى أن غلة الأرض كانت محبوسة على مراتب الأجناد أي أفراد هذه الحاميات ومعنى هذا أن النظام الزراعي كان هو الآخر إلى جانب النظام الإداري مرتبطاً أو وثق الارتباط بنظام الحاميات العثمانية داخل بعض الإيالات.

ثالثاً: يمتاز الحكم العثماني في الشرق الأدنى بالرجعية. فالنظم الحكومية كانت توجه مباشرة إلى الإبقاء على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني، كما بقيت مجموعة القوانين التي وضعت في عهد سليم وسليمان أساساً لسلطين الدولة العثمانية بعد ذلك.

فالدولة العثمانية لم تكن ترحب كثيراً بأي تجديد في نظم الحكم السائدة وهذه الحقيقة كانت تشل يد ممثلي الدولة. فأصحاب الأفكار الجديدة من هؤلاء الممثلين لا يجوزون رضا السلطنة بل ربما يكونون موضع ريبهم وسخطهم.

رابعاً: إذا تركنا النظريات السياسية الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان والعقد الاجتماعي جانباً ونظرنا إلى الحكم العثماني في الشرق الأوسط من جهة نظر الاعتبارات التي اهتمت بها العثمانيون في وضع نظمهم فإننا نجد أن نظام الحكم العثماني في الشرق الأوسط بصفة عامة كان عملياً للغاية ولم يكن ظالماً أو عنيفاً. فالعثمانيون قد قبلوا التقسيم الذي كان شائعاً في المجتمعات الإسلامية إلى طبقات: رجال السيف ورجال العلم والتجارة وأصحاب الحرف أهل الذمة والعبيد.

وكانت القاعدة أن كل إيالة تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانة الدولة قدر ما معقولاً جداً من الجزية ولذلك لم يكن التشريع الضرائبي العثماني مرهقاً لرعايا الدولة. فالسلطين العثمانيون أدركوا أن الضرائب البسيطة وأساليب الإدارة البسيطة في صالح كل من الحكام والمحكومين. فإذا قورنت الضرائب التي دفعها الفلاحون

والتجار في مصر والشام سلطنة المماليك وفي العراق أيام الحكم الإيراني بما دفعوه أيام الحكم العثماني لوجدنا أن الضرائب أيام الدولة العثمانية كانت أخف وطأة ولهذا سبب واضح. فقد خفت الحروب في الشرق الأدنى بعد أن ابتلعت الدول العثمانية المنطقة بأسرها: فخفضت المنشآت العسكرية إلى مستوى حاميات صغيرة للمحافظة على الأمن وبذلك لم تعد هناك حاجة ماسة إلى إرهاب الطوائف المنتجة من الفلاحين والتجار بالضرائب أو المغارم لغرض الحرب.

خامساً: وأخيراً فإن الحكم العثماني قد ساعد على تقوية أو على تأكيد الحياة الدينية لسكان الشرق الأوسط، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية أساساً لحكمها. ثم هناك القوانين الوضعية ولكن هذه القوانين الوضعية كانت تتعلق بالتفصيلات دون المبادئ.

هذه كلها تعكس الجوانب الطيبة من الحكم العثماني في الشرق الأدنى. غير أن هناك مظاهر أخرى لهذا الحكم تعكس الفلسفة السياسية الفارسية التي تؤديها تجربة الإمبراطورية. فقد كانت الفكرة الأساسية في هذه الفلسفة هنا عدم الثقة والشك في ممثلي السلطنة، فالأصل أن ينوب عن السلطان في حكم ممتلكاته وإلى أو باشا. والأصل أن يجمع الباشا في يده السلطتين العسكرية والمدنية، فهو مسئول عن أحوال الولاية وعن تطبيق نظمها وعن جميع الضرائب، وإنما جاءت فكرة عدم الثقة في ممثل السلطان في الحد من سلطته فقد كان منصب والي أو الباشا محاطاً بجواسيس السلطنة وعيونها، وفي القرن الثامن عشر خططت السلطنة خطوة هامة في سبيل الحد من سلطة الباشا في الإيالات بأن جعلت منصبه لعام واحد حتى لا تكون لديه فرصة كافية لوضع الخطط والمشروعات لتحقيق أطماع خاصة.

ويلاحظ على الاتجاه للحد من سلطنة والي أن السلطنة انتزعت منه من الناحية العملية الكثير من اختصاصاته. فالإدارة المالية كانت في يد الدفتردار وهو يعين من القسطنطينية أي لا دخل للباشا العثماني في تعيينه. ثم إن بقية النواحي الإدارية غير المالية كانت تقع من الناحية العملية في يد السكتخدا أو السكتخيا وهو وكيل الباشا العثماني ويعين من القسطنطينية أيضاً.



ومع أن الباشا العثماني يملك من وجهة النظر الإسلامية السلطنة القضائية باعتباره ممثل السلطان إلا أن قاضي القضاة الحنفى كان يرسل من القسطنطينية .

غير أن أهم القوى التي كانت تحد من سلطة الباشا العثماني تمثلت في الأوجاقات أو الحاميات العثمانية . ولكل أوجاق قائد هو « الأغا » ثم نائب قائد هو الكنخيا . ولكل أوجاق دفتر دار ثم هيئة ضباط الأوجاق . وهؤلاء جميعاً لا يعينهم الباشا إنما يثبتهم في مناصبهم وكانت سلطة الباشا على هذه الأوجاقات محدودة للغاية فالقوانين تحدد لكل واجباته وحقوقه ثم إن بعض هذه الأوجات وبالذات في حلب ودمشق تكون جزءاً من الجيوش السلطانية أى المتابعة مباشرة للسلطان للولايات . وهذه كانت تحت إمرة ضباط يعينهم السلطان .

وفي حالة مصر — التي كانت تختلف عن الولايات الآسيوية لأنها تكون إيالة واحدة — كان للأوجاقات مركز أخطر لاشتراكها في الديوان الذى كان يتألف من بعض العلماء وكبار موظفى الدولة والأعيان ورجال الدين وكان لها نفوذ كبير يحد من سلطة الباشا العثماني .

مثل هذا النظام المتوازن في حكم إيالات الشرق الأوسط كان يتوقف في بقاءه على مدى قوة إشراف السلطنة عليه وعلى شخصية كل من الباشا والدفتر دار ومن الطبيعي أن يحدث خلل في هذا النظام من وقت لآخر ومن إيالة لأخرى .

وتاريخ الولايات العثمانية في الشرق الأوسط في القرنين السادس عشر والسابع عشر حافل بتفاصيل مملعة عن النزاع بين حزب وآخر أو تعدى الهيئات المحلية على الحكومة المركزية . ولكن رغم هذا فإن الإدارة العثمانية المالية كانت أمينة إلى حد معقول . كما أن الفلاحين لم يعانون من حكم دول قبل وبعد العثمانيين .

وكان مما ساعد على بقاء هذا النظام رغم ما شابهه من عنف ، الفكرة التي كانت سائدة عن المسلمين في ذلك الوقت عن السلطة والسلطة . في نظر المعاصرين تتطلب القوة المسحوبة بشيء من العنف والبطش

فالمرح المسيحي ميخائيل الدمشقي يقول في تاريخ حوادث الشام ولبنان « إن »

عبد الرؤوف باشا كان معتدلاً محباً للسلام وبسبب إفراطه في عدله كانت الناس في دمشق تتناول عليه .

كما يقول المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتي في كلامه عن العلاقة بين الملتزم والفلاحين : « إذ التزم بهم ذو رحمة ازدروه في أعينهم واستهانوا به وبخدمته وما طلوه في الخراج وسموه بأسماء النساء وتمتوا زوال التزامه وولاية غيره من الجبارين الذين لا يخافون ربهم ولا يرحمهم لينالوا بذلك أغراضهم بوصول الأذى لبعضهم ، وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً لا يتمكنونهم أيضاً من ظلم فلاحهم لأنهم لم يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم في ضمها ما أحبوا . »

وكلام الجبرتي يشير إلى حقيقتين هامتين جداً تساعدان على فهم الإدارة العثمانية .

الحقيقة الأولى : أن بعض الأفراد ولا سيما من موظفى الدولة كانوا يستفيدون من وقوع الظلم على الرعية ومن انعدام مقاييس معينة للعدالة . وذلك حسب قول الجبرتي . وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً لا يتمكنونهم أيضاً من ظلم فلاحهم . . ومن الطبيعي أن تضع عدالة الملتزم حداً لنهب هؤلاء الذين يأتون بعده في صلتهم بالفلاح كشيوخ القرية والمشد والصراف وغيرهم .

أما الحقيقة الثانية : فهي أن انقسام الناس في ذلك الوقت إلى عصابات أو أحزاب متنافرة جعلهم يرحبون بفكرة العنف والبطش كميزة من ميزات السلطة أو الحكم حتى يتمكنون من إلحاق الأذى بالعصبة المعادية لهم إذا وصلوا هم إلى السلطة أو أى نوع من النفوذ الحكوى . هذه الروح العصبية تمثل ظاهرة هامة جداً في الحياة الاجتماعية للجماعات الإسلامية في الشرق الأدنى . وقد ألحقت أكبر الضرر بحياة الناس . كما لم تتمكن المثل الدينية الإسلامية ولا المثل الإنسانية والأضرار السياسية التي لحقت بحياة الناس من جرائها — من إيقافها أو الحد منها . ورغم أنها كانت أقوى العوامل المشكلة لحياة الإنسان الاجتماعية في العصر العثماني الأول إلا أنها أصعبها فهماً وتحليلاً .

هذه العصبية لم تكن مقصورة على المدنيين وإنما شملت العسكريين كذلك بل ربما يكاد يكون من المحقق أن وجودها بين العسكريين أوضح وأعق .



فقى مصر كان النزاع بين الأوجاقات أو الحاميات العثمانية طوال القرن السابع عشر وبين البيوت المملوكية طوال القرن الثامن عشر . وكان النزاع أيضاً بين الانكشارية والأسياد وهى فرق عسكرية محلية فى حلب ، أو بين الانكشارية السلطانية وهى القابيقول والانكشارية المحلية وهى فى دمشق .

هذا الانقسام بين العسكريين فقط هناك انقسام آخر اجتماعى يقسم المجتمع كله إلى قسمين ولا يستند إطلاقاً على أسس مذهبية سياسية أو اقتصادية .

ففى بلاد الشام كان الناس ينقسمون من الناحية العصبية البحتة إلى قيسى ويمى ، وفى مصر إلى نصف سعد ونصف حرام ، لكل منها شعار خاص يختلف عن شعار العصبية الأخرى (١) .

\* \* \*

لا ريب فى أن أخطر نقط الضعف فى الإدارة العثمانية تمثلت فى تصور العثمانيين لمهمة الدولة . هذا التصور الذى يقتصر على إحساس حقيق بأن وظيفة الدولة هى العمل على رفاهية المحكومين . ولهذا فقد ترك المجال واسعاً لظهور المحسوبية والرشوة وبيع الوظائف الإدارية بل حتى القضائية والدينية .

وقد زحفت هذه المساوى كلها فى الإدارة العثمانية وبقيت وتشجعت حتى أصبحت فى نظر الحكام والمحكومين على السواء أموراً طبيعية .

إن هذا الموقف الاستهتارى من جانب الإدارة العثمانية . وهذه المساوى هى المسئول الأول عن الانهيار الاقتصادى والفوضى السياسية التى حلت بمجتمعات الشرق الأدنى فى القرن الثامن عشر وفى مصر بالذات .

ومع أن هذه المجتمعات كانت على شفا الانهيار فى الشرق الأدنى قبل دخول العثمانيين مباشرة إلا أن دخول العثمانيين آخر هذا الانهيار . فقد سار العثمانيون على نظام ضرائبى مخفف فأثقفوا الفلاحين والتجار وبسطوا حالة من الأمن والاستقرار تمتع بها الشرق الأدنى حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حين أخذت نظم الحكم العثمانية نفسها تعمل على عودة هذه الفوضى السياسية وهذا الانهيار الاقتصادى .

فقى مصر مثلاً كان من مظاهر هذا التدهور الاقتصادى أن مساحات كبيرة من

(١) سعد وحرام من القبائل والبطون العربية التى نزلت بمصر مع الفتح العربى .

الأرض لم تعد بسبب الإهمال صالحة للزراعة كما تناقص عدد السكان الذى كان فى القرن الرابع عشر حوالى ٤ مليون إلى ٣ مليون فى سنة ١٨٠٠ حسب تقدير علماء الحملة الفرنسية .

لم يكن فهم العثمانيين لمهمة الدولة هو المسئول وحده عن فساد حكمهم فى الشرق الأدنى بل كذلك فهمهم لتكوين المجتمع .

فالمجتمع فى نظر العثمانيين ينقسم إلى قسمين : الحكام الأتراك ، والمحكومين الرعية . ومهمة القسم الثانى أن يعمل على خدمة القسم الأول ومده بما يحتاج إليه وبمعنى آخر أن الأتراك كانوا يكوّنون داخل مجتمعات الشرق الأوسط أرسناتية حكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع بحكم فهمها لوظيفتها وإحساسها بذاتها . وهذا أيضاً من العوامل التى جعلت الحكم العثمانى عديم التأثير فى حياة الشرق الأوسط . فالعثمانيون لم ينجحوا فى عثمانة الشرق الأدنى أو بمعنى أدق لم يحاولوا هذا على الإطلاق وإنما نجحت مجتمعات الشرق الأدنى فى صبغ الأتراك بصفتها المحلية أو القومية .

ثم ساعد على انعزال الطبقة الحاكمة عن الجماهير المحكومة احتفاظ العثمانيين بالبناء الاجتماعى الذى كان سائداً قبل دخولهم الشرق الأدنى . فقد كان الناس ولا سيما الطبقات المنتجة من الفلاحين والتجار وأصحاب الحرف يقسمون إلى طوائف . والطائفة تضم أصحاب الحرفة الواحدة فى منظمة اجتماعية واقتصادية شبه مستقلة . لكل طائفة دستورها غير المكتوب من عادات وتقاليدها موروثه ولها شيخ يتولى العلاقة بين الطائفة والحكومة وهى فى الغالب علاقة خاصة بالضرائب . كما كان عليه أن يقوم بحفظ النظام داخل الطائفة ورعاية مصالحها والفصل فى الخلافات أو الخصومات بين أفرادها وأحياناً إصدار الأحكام لمعاقبة المذنبين منهم .

ولقد كان المقصود من هذه النظم المحافظة على سرية الصناعة أو الحرفة داخل نطاق محدود . أسرة أو أسر متعينة . ولكن يبدو أن الفكرة الطائفية من حيث إنها تنظم اجتماعى انتقلت من طوائف أصحاب الحرف والتجار فشملت أفراد المجتمع الآخرين فأصبح نظام الطوائف تنظيماً اجتماعياً تسير عليه فئات المجتمع كلها فجميع الناس الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى مذهب



ديني واحد ينظمون أنفسهم في شكل طائفة لرعاية مصالحهم الذاتية ولهذا فقد كان نظام الطوائف يشكّل أهم ظاهرة في حياة مجتمع المدينة في الشرق الأدنى . فهناك طوائف الأساتذة والطلبة والخادم وأصحاب الحرف والتجار والشحاذين (واللصوص) .

ولقد لعب نظام الطوائف دوراً هاماً في حياة الناس فهو قد أتاح لكل فرد وضعاً اجتماعياً معيناً أتاح له هذا الوضع مجالاً للعمل والنشاط دون تدخل من جانب الهيئة الحاكمة .

وكان يقوى من الوظيفة الاجتماعية للطائفة ولا سيما الطوائف الحرفية انتمائها إلى إحدى المنظمات الدينية التي يسميها المعاصرون « العشيرة » ، ويقصد بها جماعة من أصحاب الطرق الصوفية . وإلى هذا الانتماء يرجع الفضل فيما عرف عن أهل المدينة ولا سيما أصحاب الحرف من أمانة وتعفف . كما كان لنظام الطوائف الفضل في حل مشكلة التنافس غير المشروع بين أفراد الطائفة والواحدة وإن كان من ناحية مسؤولاً عن عرقلة تقدم الصناعة وفشل حرية الصانع وفرصته في الابتكار . وأما من وجهة نظر الدولة فقد كان نظام الطوائف مرغوباً فيه لأنه يعينها على حفظ النظام بين سكان المدينة ويساعدها على الاتصال بالأهالي على اختلاف مشاربهم عن طريق شيوخهم . والبعض يشبه الطائفة في ذلك الوقت « بالنقابة » . في عصرنا الحاضر وهو تشبيه غير دقيق ويقوم على عدم فهم وظيفة الطائفة . ففي وقتنا الحاضر وكتيجة الإنتاج الصناعي الرأسمالي تحديد الخلاف بين صاحب رأس المال والعامل وبالتالي بين مصالح أصحاب الصناعة ومصالح العمال ولذلك فالنقابات الحديثة تنظم عمالاً مرتزقة وتكون مهمتها حماية مصالح هؤلاء العمال من استغلال أصحاب رؤوس الأموال .

ولكن الأمر بالنسبة للطائفة مختلف كل الاختلاف . فالصناعة في القرن الثامن عشر منظمة على أساس ألا تفرقة بين العامل الذي يرتزق وصاحب العمل . ذلك أن الإنتاج الصناعي لم يكن واسع النطاق لأن الآلات في ذلك الوقت كانت بسيطة ويدوية والإنتاج الصناعي لم يكن يقوم على رأسمالية كبيرة فالوحدة النموذجية للإنتاج الصناعي هي دكان الأسطى . في هذا المصنع الصغير يكون صاحب المصنع هو نفسه العامل وهذه حقيقة توضح لنا لماذا لم تكن هناك فرقة واسعة بين طبقة العمال وطبقة أصحاب العمل كما هو الحال في وقتنا الحاضر .

ولا يجب أن نفهم من هذا أن الصناعة في ذلك الوقت لم تعرف التفرقة الطبقيّة من الناحية الاقتصادية . فالواقع أن الطائفة كانت تضم عمالاً باليومية لا يمكن دكاكين ولا حتى أدوات الإنتاج بعكس أصحاب الصناعة ، وكل ما هنالك من التناقض بين مصلحة الطبقتين لم يكن صارخاً بحيث يتطلب وجود نقابات مستقلة لكل طبقة إذ لما كانت الطائفة تضم أصحاب الصناعة والعمال فمن الطبيعي جداً أن تكون السيطرة داخل الطائفة لأصحاب الصناعة وليس للعمال ولذلك فمن الإنصاف أن نقول إن شيخ الطائفة رغم كونه حامى الطائفة وحارسها فهو في الوقت نفسه سارقها وناهبها .

كذلك يجب أن نشير في كلامنا عن نظام الطوائف إلى أن نظام الطائفة كان أيضاً النظام الاجتماعي في الريف . فقد كان شيخ القرية بمثابة شيخ الطائفة من حيث عمله ومسؤولياته وهو من ملاك الأراضي . وكما أن أفراد الطائفة في المدينة كانوا يتعرضون لنهب شيخ الطائفة كذلك كان الفلاحون يتعرضون لأذى شيخ القرية . هذا فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد وطائفته ، أما عن العلاقة بين الطوائف المختلفة بعضها البعض فمن الخطأ أن تتصور أن هذه الطوائف كانت تمثل طابع العزلة الصارخة من الناحية الاجتماعية كما كان الحال في التفرقة الاجتماعية والدينية بين الهنود مثلاً وذلك لعدة عوامل :

أولاً : كان يحول دون ذلك أن الإسلام يدعو إلى المساواة الاجتماعية .

ثانياً : أن الحاجز الفاصل بين هذه الطوائف لم يكن صارماً ، فكان من الممكن في حالات استثنائية أن ينتقل الفرد من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة اجتماعية أخرى إذا كانت لديه الكفاءة .

لكن على الرغم من هذه الحقيقة فغالبية الناس كانت مراكزهم وأعمالهم وحالتهم الاقتصادية تتحدد بمولدهم . فالابن في العادة يرث أباه في مهنته إن كان أستاذاً في الأزهر أو نجاراً أو نحاساً أو فلاحاً ، والبنات تتزوج زميل والدها في الحرفة وهذا ساعد على تقوية الرابطة الاجتماعية داخل الحرفة كما ساعد على وحدة الدم في الطائفة الواحدة أن الطائفة كثيراً ما كانت تقتصر في ذلك الوقت على أسرة واحدة .

وهذه حقيقة هامة فيما يتعلق بالقرية لأنها ساعدت على مواجهة مشكلة الميراث الإسلامي فقانون الميراث الإسلامي من شأنه أن يفتت الملكية ولكن ساعد على



الأسرة الواحدة في القرية وزواج أفرادها في حدود هذه الأسرة بفروعها المختلفة يساعد على عودة تجميد ملكية الأرض .

كذلك مما ساعد على تماسك هذه الطوائف أن المدينة كانت تنقسم من الناحية الإدارية إلى عدد من الأحياء أو كما يسميها المعاصرون « الحارات » وكانت كل حارة من الناحية الإدارية البحتة تحت إمرة شيخ يطلق عليه اسم « شيخ الحارة » . ويسكن كل حارة أفراد طائفة واحدة ؛ طائفة بالمعنى الواسع فهناك حارة المغاربة وحارة المغر بلين وحارة النحاسين وهناك حارة اليهود وحارة النصارى إلى بقية الطوائف المختلفة .

ومن ناحية أخرى كانت هناك علاقات اجتماعية بين الطوائف بعضها البعض ذلك أن حياة المدينة أتاح فرصاً كثيرة لتجتمع هذه الطوائف مثل الأعياد الدينية والمناسبات العامة كتولية سلطان أو قدوم باشا عثماني جديد . ففي هذه المناسبات كانت الطوائف تشترك في الاحتفال ، كل طائفة تحمل شعارها الخاص بها .

\*\*\*

لقد أصيبت نظم الحكم العثماني في الشرق العربي في القرن الثامن عشر بالانهيار ، حين اختل التوازن الذي كانت ترمي إليه قوانين السلطان بين السلطة المركزية ممثلة في الباشا من ناحية والحاميات العثمانية والعصبيات المحلية من ناحية أخرى . وزاد من هذا الخلل تمرد القبائل في الولايات العربية وقيام الكراد في شمال العراق . فقد طغت سلطة هذه الحاميات العسكرية التي كانت تكره النظام والخضوع للرقابة المالية وأخذت تعمل على زيادة نصيبها في الإدارة .

وكان الباب العالي يعتريه الخوف من جراء هذا الاضطراب في إياالات الشرق العربي فكان يتردد بين انتهاج سياسته التقليدية في تغيير الباشوات العثمانيين بانتظام وبين تثبيت الباشوات على الأقل الذين أثبتوا قدرة في إخضاع حركات التمرد .

وقد اضطر الباب العالي إلى تثبيت الكثير من الباشوات لحاجته إليهم الأمر

الذي أدى إلى تكوين أسر حاكمة في هذه الإيالات تبادل الحكم فيما بينهما مثل حكم المماليك في العراق أو آل العظم في الشام . كما أدى ضعف السلطة المركزية إلى قيام حركات فردية متعددة تحمل مشروعات ذات طابع انفصالي مثل حركة الشيخ ظاهر العمر في جنوب بلاد الشام وحركة علي بك الكبير في مصر .

ففي العراق كان حسن باشا الذي عين في سنة ١٧٠٤ قد نجح في إخضاع القبائل العربية المتمردة حتى لم يعد في استطاعة الباب العالي أن يستغنى عن خدماته . وبانتقال لباشوية إلى ابنه أحمد إبان أزمة الحرب الفارسية سنة ١٧٣٤ خضع العراق لحكم أسرة حاكمة ذلك أن حسن وأحمد نظما قوة خاصة من المماليك . وكان أحد هؤلاء المماليك كتنخدا لأحمد باشا وزوج ابنته ألا وهو سليمان أغا ، قد لعب دوراً كبيراً في إخضاع القبائل العربية فرقى إلى مرتبة الباشوية . وبعد وفاة أحمد في سنة ١٧٤٧ حاول الباب العالي أن يؤكد سيطرته على العراق بتعيين باشا خارج جماعة المماليك فرفضت الانكشارية في بغداد الاعتراف بالباشا الجديد الذي أرسله الباب العالي .

وفي سنة ١٧٤٩ قام سليمان أغا هذا الذي كان في البصرة بحملة على بغداد فدخلها واضطر الباب العالي إلى الاعتراف به كباشا وبذا بدأت سلسلة الباشوات المماليك في العراق الذين استمروا هناك حتى سنة ١٨٣١ .

أما عن سورية فقد عانت أكثر من جميع الولايات العربية من جراء انهيار أنظمة الحكم العثماني هناك على الرغم من أن سورية كانت أكثر هذه الإيالات استفادة من دخولها في الحكم العثماني في أول الأمر إذ تمتعت أول الأمر بفترة غير قصيرة من الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بسبب علاقاتها القوية الجديدة بأجزاء الشرق الأدنى فتمت تجارتها مع تركيا ومع العراق وأصبحت حلب أكبر وأهم المراكز التجارية العربية في البحر الأبيض المتوسط .

وعلى الرغم من حركات التمرد المسلح أحياناً : جشع الباشوات العثمانيين وجامعي الضرائب وتمرد بعض القبائل العربية ، وعلى الرغم من انتشار المجاعات والأوبئة في حلب ودمشق فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التنظيم الإداري في سورية قد تعرض بشكل جدي للانهيار قبل عام ١٧٥٠ .



ففي حلب ودمشق انقسمت القوات العسكرية إلى فريقين — ففي حلب كانت قوات الانكشارية في نزاع دائم مع القوات المحلية التي كانت تسمى «الآسياد» أو الأشراف وهم يدعون الانتساب إلى بيت الرسول عليه السلام.

أما في دمشق فكان النزاع بين الانكشارية والسلطانية وهي القابقول والانكشارية المحلية التي تسمى «يردلية».

وحتى يتمكن الباشوات العثمانيون من المحافظة على النظام اضطروا إلى تكوين جيش خاص من الفرسان والمشاة. أما فرقة الفرسان فتكون أساساً من التركمان والمشاة من الجزائريين والتونسيين وكانوا يعرفون بالمغاربة ولم نجد هذه الوسيلة كثيراً لأنه في أيام الباشوات الضعاف كان هذا الجيش الخاص عاملاً جديداً من عوامل الاضطراب والفوضى. وقد أدت الاضطرابات المتوالية وخصوصاً في حلب إلى انهيار الزراعة فالرحالة الفرنسي فولى Volney يذكر في سنة ١٧٨٥ أن أكثر من ٣٢٠٠ قرية من إيالة حلب كانت مسجلة أسمائها في سجلات الضرائب ولكن لم يبق منها ذلك العام أكثر من ٤٠٠ قرية، أما بقية القرى فقد هجرها سكانها.

ولقد شاهدت دمشق نفس المصير الذي شهدته حلب ولم ينقذها إلى حد ما سوى أسرة حكمت هي وأتباعها في إيالة دمشق وجنوب سورية. لا يقرب من ستين عاماً وهي أسرة العظم.

وظهور هذه الأسرة يشبه كثيراً أسرة حسن باشا في العراق ذلك أنها ساعدت على تثبيت النفوذ العثماني في بلاد الشام حتى أضفى من الصعب الاستغناء عن حكمها هناك. ففي أيام حكومة عثمان باشا المعروف باسم أبو طوق من سنة ١٧٢١ إلى سنة ١٧٢٤ وصل النزاع بين القابقول واليردلية إلى حد خطير جداً.

ولم يكن في استطاعة السلطان العثماني أن يتغاضى عن وجود الاضطرابات في إيالة هامة مثل إيالة دمشق، فالسلطان كما هو معروف يستمد نفوذه في العالم الإسلامي من مركزه كزعيم للعالم السني. وهذا المركز يستلزم حماية الحج إلى مكة. وكانت دمشق نقطة التجمع لأطراف قافلة الحج الكبيرة الوافدة من الولايات الشمالية. ولذلك كان باشا دمشق يحمل لقب «أمير الحج»، وكان عليه أن يعمل على تنظيم هذه القافلة ومدها بما تحتاج إليه بل ويقود الحملة العسكرية المرافقة للقافلة لحمايتها من اعتداء القبائل العربية في شبه جزيرة بلاد العرب.

فقيام الاضطرابات في دمشق أمر يهدد سلامة الحج ولذلك فقد عزل السلطان عثمان في سنة ١٧٢٤ وعين مكانه إسماعيل باشا المشهور بالعظم وكان حتى ذلك الوقت حاكماً في صيدا.

واستطاع إسماعيل أن يخضع حركات التمرد في دمشق ويعيد إلى المدينة نوعاً من الاستقرار واستمر ماسكاً بزمام الأمور مستعيناً بجندته من ممالك البوسنة والمغاربة حتى طرد هو نفسه من دمشق في سنة ١٧٣٠. وتلى ذلك فترة من الاضطراب حين عين أخوه سليمان باشا العظم في باشوية دمشق واستطاع هذا أن يقبض على زمام الأمور حتى توفي سنة ١٧٤٢.

وتولى بعده ابن أخيه أسعد باشا العظم الذي كان حاكماً في صيدا من قبل والذي تضاعفت متاعبه مع اليردلية بعداء دروز لبنان له.

أما اليردلية فكان يتزعم تمردها الدفتر دار سيد فتح الله. وكان الدفتر دار رأس أسرة كبيرة في دمشق. ولكن أسعد استطاع في سنة ١٧٤٦ أن يقبض على فتح الله وعلى عدد كبير من اليردلية وأن يقتلهم جميعاً. ورغم ذلك فالسلطنة العثمانية لم تكن مرتاحة لتثبيت أقدام العظم في باشوية دمشق فقد عظم نفوذه وأعطيت باشوية طرابلس وباشوية صيدا لأقاربه وأتباعه. كما أعطيت له إيالة حلب سنة ١٧٥٥.

وفي نفس الوقت قام حسين باشا المشهور بابن مكي والذي كان حاكماً في بيت المقدس، والذي أصبح في سنة ١٧٥٦ حاكماً على صيدا، بالنزاع دمشق من أسعد باشا.

غير أن هذه المحاولة لإقصاء آل العظم عن الحكم قد أثبتت فشلها. إذا سرعان ما عادت الفوضى إلى إيالة دمشق. وتعرض الحج في سنة ١٧٥٧ لهجوم قبائل البدو فهرب حسين باشا إلى غزة وعادت الاضطرابات إلى دمشق بين القابقول واليردلية كما انحاز الدروز إلى جانب اليردلية.

وفي أواخر سنة ١٧٥٨ سلمت باشوية دمشق لعبد الله باشا الذي كان حاكماً في حلب، فأحضر معه قوة عسكرية كبيرة؛ وتحالف مع القابقول ضد اليردلية وبعد مناوشات طويلة عملة تمكن من إعادة الاستقرار في دمشق. ثم توفي في سنة ١٧٦١ فعادت أسرة العظم إلى الحكم لحوالي عشر سنوات.

فكان عثمان باشا الملقب بعثمان الصادق هو الحاكم في دمشق. وكان ازدياد خطر



ظاهر العمر في إيالة صيدا قد أجبر السلطان على تأييد آل العظم في باشوية دمشق وتعيين أقاربهم وأتباعهم في إيالات صيدا وطرابلس وفي حلب أحيانا حتى فاجأ الغزو المملوكي لسورية - لمساعدة ظاهر العمر - عثمان باشا والسلطنة العثمانية نفسها . فاستسلمت دمشق دون مقاومة تذكر .

ولكن الجيش المملوكي انسحب فجأة . وتلى ذلك أن عينت السلطنة عثمان باشا آخر يسمى « المصري » ولكن « المصري » فشل في إحباط حركة ظاهر العمر مما جعل السلطنة تخلعه لتعين مكانه في عام ١٧٧٨ محمد باشا العظم الذي تمتع بالسلطة ما يقرب من عشر سنوات كان موقفاً إلى أبعد الحدود حتى قال عنه المؤرخ الدمشقي القاضي خليل المرادي إنه أفضل حكام دمشق في القرن الثاني عشر الهجري .

وبعد وفاة محمد العظم في ١٧٨٣ تجددت الاضطرابات في دمشق حتى تولى إبراهيم باشا وحكم من عام ١٧٨٦ حتى ١٧٩٠ . ولقد اشتبك الباشا في نزاع مع أهالي دمشق فأجبروه على ترك دمشق ثم عاد فاسترجعها بقوات من حمص وحماء . ثم خلفه أحمد باشا الجزار الذي يعتبر حكمه أسوأ ما شاهدته إيالة دمشق وكان باشا في صيدا ثم انتزع الحكم في إيالة دمشق . وهذه الحقيقة تدل على أن إيالة صيدا قد أصبحت تتحكم منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر في إيالة دمشق بعد أن كانت قبل ذلك من الناحية العملية تابعة لباشوية دمشق ذلك أن التنظيم العثماني لسوريا أو لبلاد الشام عند الفتح العثماني كان يقسم هذه البلاد إلى ثلاث إيالات : إيالة حلب وإيالة الشام أي دمشق وإيالة طرابلس .

وفي عام ١٦٦٠ بعد إخضاع ثورة الأمير فخر الدين المعني الدرزي في لبنان أنشئت إيالة رابعة تتكون من المناطق الساحلية التي كانت تابعة لإيالة الشام ومهمة هذه الإيالة الجديدة مراقبة دروز لبنان والموارنة وإخماد الثورة من جانبهم بالاستعانة بإيالة طرابلس .

وحتى تتمكن هاتان الإيالتان الساحليتان من تأدية وظيفتهما كان لابد من أن تتعاونتا مع إيالة دمشق . وقد رأينا أن الإيالتين كانتا من الناحية العملية حتى أيام الجزار تابعيتين لإيالة دمشق .

ولكن إبان النصف الثاني من القرن الثامن عشر اكتسبت إيالة صيدا مركزاً خاصاً بين إيالات الشام . وكان هذا يرجع إلى ثلاثة عوامل :

( أولاً ) تجدد النزاع مع دروز لبنان ،

( ثانياً ) تطالع البكوات المماليك في مصر إلى جنوب بلاد الشام .

( ثالثاً ) نشاط الأوربيين التجاري في صيدا .

هذه العوامل خلفت جواً ملائماً لظهور حركة رجل مثل الشيخ ظاهر العمر في هذه الإيالة . فالدولة مشغولة عنه بالنزاع مع الدروز بحيث يستطيع هو أن يتحالف مع هؤلاء الدروز ضد السلطنة ومع البكوات المماليك . كما يستطيع أن يستعين بالأوربيين كبراء من ناحية ، وبتجارهم من ناحية أخرى .

وبداية الشيخ ظاهر العمر مرتبطة بالنزاع بين القيسية واليمنية التي كانت تقسم لبنان وجنوب سوريا إلى عصبيتين متنافرتين ، ففي عام ١٦٩٨ قام المتأولة الشيعة الذين يسكنون المنطقة الجبلية بين الجليل وصيدا بثورة بزعامة شيخ يمني .

ولكن الأمير الدرزي بشير الأول وكان من القيسية تحالف مع باشا صيدا وباشا طرابلس وأخضع ثورة المتأولة فعين الشيخ ظاهر في صفد وهو ينتمي إلى أسرة قيسية تدعى بنو زيدان .

وفي عام ١٧٠٥ عين ظاهر العمر حاكماً على عكا فأخذ يعمل في تقوية مركزه فتحالف مع المتأولة وفي عام ١٧٤٢ تمكن من احتلال طبرية وفي عام ١٧٥٠ أعاد تحصين عكا ضد أمراء الدروز أسياده القدامي .

وأخذ الشيخ ظاهر يعمل على جذب التجار الأوربيين . وبمساعدة وزيره إبراهيم الصباع أدخل سياسة اقتصادية مخربة وهي سياسة الاحتكار لأهم المنتجات في إمارته لخدمة الجيش :

فلما أخذت الدولة تشك في نوايا الشيخ ظاهر واشتد النزاع بينه وبين عثمان باشا الصديق ، تحالف ظاهر مع علي بك شيخ البلد في مصر وساعده على غزو بلاد الشام ، ثم تحالف في العالم التالي مع الأمير يوسف الدرزي .



ويمكن بمساعدة الأسطول الروسى المرباط فى البحر الأبيض المتوسط من الاستيلاء على بيروت وطرد حاكمها أحمد الجزار .

وفى عام ١٧٧٥ قام محمد أبو الذهب بغزو سورية للمرة الثانية للاستيلاء على ممتلكات الشيخ ظاهر باسم السلطنة العثمانية ، فاستولى على الجزء الجنوبى من إمارة الشيخ ظاهر ولكنه مات فجأة ، فانسحب جيشه عائداً إلى مصر .

وقد أتم هدم إمارة ظاهر العمر القبطان باشا العثمان الذى حاصر عكا واستولى عليها ، أما الشيخ ظاهر نفسه فقد قتل على يد بعض أتباعه من المغاربة كما قبض على إبراهيم الصباغ وصودرت أمواله .

وورث أحمد باشا الجزار ظاهر العمر فى إمارته وفى سياسته ، ولهذا الرجل تاريخ طويل قبل وصوله إلى إيالة صيدا ، فلما تولى الباشوية هناك أعاد تحصين عكا وأنشأ جيشاً من ممالك البوسنة والأرناؤوط والمغاربة والأعراب ، كما اتبع سياسة الاحتكار الاقتصادية ، وشجع التجار الأوربيين ، وبنى أسطولا وأرهم الناس بضرائب كثيرة .

وفى عام ١٧٧٩ حصل على باشوية دمشق . هذا إلى جانب باشوي صيدا وطرابلس ويصف ميخائيل الدمشقى مقدار سوء الحالة فى دمشق على أيام الجزار بسبب الضرائب الباهظة وانخفاض العملة وسياسة الاحتكار وبسبب إسرافه فى القتل وإراقة الدماء فيقول « إنه حين عزل الجزار عام ١٧٩٥ زين الناس الشوارع وأضاءوا الحوانيت » .

ولقد استطاع الجزار أن يعود إلى حكم دمشق مرتين بعد ذلك ، مرة فى عام ١٧٩٩ والأخرى والأخيرة فى آخر عام ١٨٠٣ إلى ١٨٠٤ وكان فى المرتين أشد عنفاً وفتكا وتسبب فى خروج الكثير جداً من أهالى دمشق باحثين عن ملجأ فى حلب أو لبنان وبانتهاء حكمه ينتهى الشام العصر العثمانى الأول

\* \* \*

أما فى مصر فقد أدى انهيار السلطة المركزية ممثلة فى سلطة الباشا العثمانى إلى طغيان سلطة الأوجاقات العثمانية الست فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، سلطة البسكوات المماليك فى النصف الثانى من هذا القرن .

والواقع أن الأمر لم يكن مجرد انهيار لسلطة الأوجاقات بل تلاشى الأوجاقات نفسها ، فأفراد الأوجاقات اندمجوا بمرور الزمن من المصريين سواء عن طريق الزواج

أو الانخراط فى سلك الطوائف الحرفية الدينية رغم احتفاظهم بميزاتهم كأفراد فى الأوجاقات ، وبذلك فقدوا صفتهم العسكرية .

أما المماليك فكانوا عناصر متجددة دائماً . وهذا التجديد يضمن عدم انصهارها فى المجتمع فظلت طوائف المماليك محتفظة بذاتها الخاصة ، فالمماليك يشتركون صفاراً ويحولون إلى الإسلام ويخضعون لتدريب عسكري عنيف .

وواضح من كلام الشيخ المؤرخ عبد الرحمن الجبرقى أن التقاليد المملوكية العريقة الخاصة بتربية المماليك قد دخلها الكثير من التدهور خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فحسب التقاليد المملوكية لم يكن يسمح للملوك بأن يسير فى شوارع القاهرة فى غير صحبة سيدة — أما فى أواخر القرن الثامن عشر فقد ترك المماليك منازل أسيادهم وتزوجوا واقتنوا البيوت والاتباع وساروا فى الشوارع فى القاهرة على ظهور الخيل يدخنون ، كما أقاموا الولائم على نحو ما كان يفعل أسيادهم البسكوات .

كما أننا نغثر فى كتابات الجبرقى عن بعض الصفحات كمفيلة بإعطاء صورة واضحة عن درجة تعليمهم الدينى والأدبى فهو حين يروى أن إسماعيل بك أحضر عساكر من البلقان يقول إن المصريين وجدوا هؤلاء العسكر غير متدينين وغير مهذبين وأن إسماعيل بك أحضرهم لغرض الحرب دون أن يلقيهم أصول الآداب والمعاملة والدين .

ومثل هذا القول يجعلنا لا نتردد كثيراً فى تصور المماليك كأمة غير نظاميين ومع أننا يجب أن نسلم بأن التقاليد المملوكية القديمة كانت قد انهارت إلى حد كبير إلا أننا لا نتفق مع جملة المؤرخين فى تصويرهم للمماليك القرن الثامن عشر بهذه الصورة المظلمة — فهناك أمثلة كثيرة عن هؤلاء المماليك تجعل تصوير هؤلاء المؤرخين بعيداً إلى حد ما عن جادة الصواب .

ونحن نعتقد أيضاً أن الحكم فى ذلك يجب أن يترك للمصريين المعاصرين كالجبرقى مثلاً حين يقارن بين المماليك من ناحية وأجناد الدولة الذين وفدوا إلى مصر فى مناسبة مختلفة حتى أوائل القرن التاسع عشر من ناحية أخرى ، إذ نراه لا تردد يصف المماليك بأنهم أكثر تهديداً وتديناً ونظاماً .



وهناك أمثلة كثيرة تؤيد الجبرتي في وجهة نظره ، فالكثير من شخصيات البكوات المماليك كانت فيها نواحي طيبة جدية بالاعتبار . فعثمان باشا ذو الفقار الذي كان شيخاً للبلد من سنة ١٧٢٩ الى سنة ١٧٤٣ كان عادلاً مستقيماً يرفض الرشوة ولا يسمع لاتباعه بقبولها ولم يفرض مغارم قط .

وعبد الرحمن كتحدا المتوفى سنة ١٧٧٦ كان من أكبر الموالعين ببناء المساجد في تاريخ مصر الإسلامية فبنى أو أعاد بناء ثمانية عشر مسجداً من مساجد القاهرة الكبرى وعدداً كبيراً جداً من الجوامع الصغيرة والمدارس .

وحق مراد بك ذو السمعة السيئة أعاد بناء مسجد عمرو بن العاص في مصر القديمة كما أن من هذه الأمثلة احتضان بعض الأمراء المماليك للأدباء وتشجيعهم للأدب والعلم . فمن المعروف أن محمد أبو الذهب اشترى النسخة الأصلية من كتاب القاموس للشيخ مرتضى الزبيدي بمائة ألف درهم من الفضة ليضعه في مكتبته بجامعة — وهو أمر لا نسمع عنه إلا في أيام عظمة بغداد .

كما يروى الجبرتي أن إبراهيم بك كان رجلاً شجاعاً صبوراً من السهل لإرشاده إلى طريق الصواب كما كان كارها لإراقة الدماء . ولعلنا نذكر مقاومة مراد العنيدة للفرنسيين في الصعيد إبان الحملة الفرنسية « وموقف بعض المماليك من عروض الإنجليز إبان حملة فريزر على مصر ، ورفضهم لهذه العروض ضد محمد علي . كل هذه الشخصيات والمواقف المملوكية تشير إلى أن الصورة التي وضعها مؤرخو محمد علي عن ممالك القرن الثامن عشر في مصر غير دقيقة وغير منصفة .

\* \* \*

نتيجة لانتهيار سلطة الباشا والأوجاقات طغت سلطة البكوات المماليك بالذات سلطة زعيمهم شيخ البلد وهو حاكم القاهرة الذي يصل إلى منصبه ويحتفظ به تبعاً لعصبية وما لديه من قوة عسكرية بقطع النظر عن عدالة حكمه .

ورغم طغيان سلطة شيخ البلد فقد كانت الإدارة في مصر بشكل عام معقولة ومنصفة في معاملتها للرعاية . وباستثناء بعض الزيادات في الضرائب وباستثناء بعض قبائل البدو فإن مصر لم تشهد تغيراً كبيراً في الهيكل التقليدي للحكومة والمجتمع حتى نهاية السبع سنوات من حكم رضوان بك وإبراهيم بك (سنة ١٧٤٧ — ١٧٥٤ )

وذلك أن ازدياد سلطة شيخ البلد جعله يتطلع إلى مشروعات كبيرة تطلبت المال وبالتالي فرض ضرائب الأمر الذي أدى إلى الخروج على القاعدة الأساسية في الحكم العثماني وهي الضرائب البسيطة ومن ثم بدأت الأزمة أو بدأ الانهيار الاقتصادي .

هذه الاتجاه يأخذ طريقه على أيام علي بك الكبير منذ سنة ١٧٦٧ فمشروعات هذا الرجل وأطماعه تطلبت قوة عسكرية كبيرة جعلت علي بك يدخل بدعة جديدة . فإلى جانب شراء المماليك ، استخدم جنوداً مرتزقة من النوبيين والبدو . كما جهز جيشه بقوة من المدفعية لأبأس بها أشرف عليها يونانيون وقد لعبت هذه المدفعية دوراً كبيراً في حملته على سورية .

ولقد سار على هذه السياسية خلفاء علي بك أبو الذهب ، استخدم جنوداً وبحارة من الأتراك واليونانيين كما وضع مدفعيته تحت قيادة ضابط إنجليزي .

كما أحضر إسماعيل بك من البلقان والبوسنة وألبانيا عساكر يطلق عليهم الأرنأوط — وبعد استخدام مراد يونانيين وكرواتيين وبمساعدهم أنشأ مصنعة للبارود وأسطولا كبيراً من المراكب الصغيرة ، واتخذ من الجزيرة ترسانة جديدة . قام بالإشراف عليها ميكانيكيون إيطاليون ، كما استخدم ضباطاً وصيادلة إيطاليين وكان أسطول مراد تحت إمرة ضابط يوناني يدعى نيقولا كان يعمل سابقاً في خدمة القبطان باشا واستطاع أن يجعل من أسطول مراد قوة يخشاها الفرنسيون إبان حملتهم على مصر .

\* \* \*

هناك حقيقتان هامتان نستطيع استخلاصهما من هذا العرض السريع للحكم العثماني الأول في الشرق الأوسط في سوريا ومصر بالذات . الحقيقة الأولى أن كارثة الانتهيار الاقتصادي في مصر جاءت نتيجة لاستبدال نظام الأوجاقات بوضعها القديم بجيش من المرتزقة . وعلى إنشاء هذه الجيوش المرتزقة وليس على بذخ البشوات العثمانية والبكوات المماليك كما يعتقد المؤرخون تقع مسئولية فرض الضرائب والمغارم والشطوط في جميع الضرائب التي تملأ تاريخ مصر والشام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

والحقيقة الثانية أن الكثير جداً من الاتجاهات والعوامل التي قدر لها أن تلعب (م — ١١ الدولة العثمانية)



دوراً كبيراً في دولة محمد علي في مصر في القرن التاسع عشر كالاقتصادى وإنشاء قوات عسكرية كبيرة والاستعانة بالخبراء الأوربيين ومحاولة التخلص من السلطات العثمانية وبسط السيطرة المصرية على المقاطعات المجاورة وبالذات في الشام وبلاد العرب ، هذه الاتجاهات كلها كانت واضحة كل الوضوح في الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر في حركات رجال مثل علي بك الكبير والشيخ ظاهر العمر وأحمد الجزائر .

ومهما يكن من ضعف الرقابة العثمانية على الإيالات العربية في القرن الثامن عشر فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن السلطات العثمانية أوعاها الدولة كانت تعتقد بإمكانية انفصال هذه الولايات نهائياً عن السلطنة .

فنظام الحكم العثماني غير مباشر كما سبق أى أن سلاطين الدولة لا يصرون على طاعة صارمة من جانب حكام هذه الإيالات مادامت أسس الحكم متبعة أو مرعية وبالذات مسألة الخزنة .

وهذا الوضع يتيح فرصة لإقامة نوع من الحكم الذاتي في الإيالات . وعلى أى حال فخروج بعض السلطنة بعض العصبيات المحلية لم تكن تخلق السلطنة كثيراً . فهي تستطيع الانتظار حتى تحين فرصة مناسبة فتسترجع نفوذها . ولذلك فقد كان اعتقاد المعاصرين هو أن باع الدولة طويل وأنها لا بد أن تقتصر في النهاية على الخارجين عليها .

والحقيقة أن تاريخ الشرق الأوسط من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر يؤيد هذا الاعتقاد باستثناء أسرة المماليك في العراق .

فالحكام الذين حملوا راية العصيان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر هم على بك وظاهر العمر . وقد نجحوا في بادئ الأمر لأن الدولة كانت مشغولة في حربها مع روسيا . ولكن ما لبثت السلطنة أن تمكنت من استرجاع نفوذها في سوريا ومصر دون كبير عناء أو تضحية تذكر .

ثم سار مراد إبراهيم في مصر على سياسة الاستهتار بأوامر السلطنة فأرسلت السلطنة حملة حسن باشا القبطان واستولت على مصر بسهولة وأخرجت مراد إبراهيم من القاهرة

دون أدنى مشقة . وحتى بعد أن عاد عاقب خروج القبطان باشا من مصر إلى سياسة الاستهتار وعدم إرسال الخزنة بشكل منتظم أو إرسالها ناقصة فقد كان دائماً حريصين على الاعتذار للباب العالي وعلى تبرير مسلكيهما .

وكان السلطان في حالة مصر بالذات يملك سلاحاً قوياً ليضمن خضوع المالك لحكمه بتحكمه في أسواق الرقيق الأبيض على شواطئ البحر الأسود أو البلقان . أما آل العظم في سورية فقد كانوا أتباعاً لا بأس بهم من وجهة نظر السلطنة فالباب العالي على استعداد للتغاضي عن مسألة الوراثة في إرسالهم الخزنة إلى إستبول بانتظام والولاء الرسمي له كذلك كانت السلطنة تغض النظر عن الفارق الهائل بين دخل الجزائر وبين ما يرسله سنوياً إلى إستبول وتضم آذانها عن الشكايات المرة التي انبعثت من أهالي الشام .

كذلك لا ريب في أن من العوامل التي ساعدت السلطنة على الاحتفاظ بنفوذها في الإيالات العربية أن رجال الدين هناك كانوا يقفون في جانبها فمع أن حركة الجامعة الإسلامية لم تكن قد ظهرت بعد إلا أن القواعد النفسية لهذه الحركة كانت موجودة بالفعل وتمثلت في الولاء العام للسلطان باعتباره ممثل وحامي حامي المذهب السني ضد الكفرة في أوروبا والمارقين في فارس .

ولقد بدأت ظاهرتان خطيرتان في الحياة السياسية للشرق العربي في القرن الثامن عشر : أما الظاهرة الأولى فهي اضطراب ضغط القبائل البدوية في هذه المنطقة ففي مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أضحت لها نفوذ كبير ، فهناك قبائل في شرق الدلتا ووسطها والهادي في البحيرة والوارة في الصعيد وكانت هذه مصدر خطر كبير على طرق المواصلات وعلى حياة الفلاحين كما كانت مركزاً للدوافرات المملوكية ضد السلطنة القائمة في القاهرة . ولذلك فقد كان هم كل حكومة

قوية في القاهرة أن تعمل على كسر شوكتهم فوجهت إليهم ضربات قاصمة من على بك الكبير والحكومة الفرنسية إبان الاحتلال الفرنسي لمصر ومن محمد علي فيما بعد .

وفي سوريا كذلك ظهر خطر هذه القبائل البدوية في الصحراء السورية . خلال القرن السادس عشر والسابع عشر كانت الحدود الشمالية لصحراء سوريا يقوم على حراستها تحالف من قبائل الموالي وكان زعيمهم الذي يحمل لقب أبو ريشة يحكم منطقة واسعة تمتد من مركزهم على الفرات وكانت علاقتهم طيبة بالسلطنة العثمانية يأخذون منها لتأوات نظير حراستهم للقوافل ، كما لعبوا دوراً هاماً في جانب الأتراك ضد العصبيات المتمردة في العراق .



[واسكن انهميار نظام القبائل في الصحراء السورية وقسوة الباشوات] أخرجت هذه القبائل من وظيفتها التقليدية كحراس للطرق الصحراوية إلى قطاع طرق . ولقد انهار النظام كله في صحراء سوريا بهجرة قبائل عنزة في شمال بلادناحية الشمال أوائل القرن الثامن عشر اضطرت هذه القبائل نتيجة لدوامل متعددة غالبيتها اقتصادية إلى الهجرة وفي حوالى منتصف القرن الثامن عشر استطاعت أن تخرج الموالى من القرات وأن تدفعهم إلى ناحية حلب وحماه مع نهب فى المناطق المعرضة للإغارة . ووجدت السلطة العثمانية أن من الحكمة الاعتراف بالوضع الجديد ومحاولة الاستفادة منه ولذلك فقد منحت السلطنة زعيمهم لقب بك على أن تكون مهمته حراسة حدود الصحراء بين حلب ودمشق فى مقابل رسوم معينة يفرضها على القوافل . أما فى المناطق الجنوبية فى بلاد الشام فقد كانت القيادة القبلية فى يد قبيلة ضمخ التى امتد نفوذها من فلسطين إلى شرق الأردن والتى انحازت إلى بجانب الشيخ ظاهر العمر إبان عدااء الأخير للسلطنة فأمدتها بالأسلحة .

وفى نفس الوقت وفى شبه جزيرة بلاد العرب واسكن خارج نطاق العثمانيين — كان الوهابيون يكونون دولتهم الأولى بزعامة البيت السعودى . ومع ذلك ففى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن لهم ذكر فى سورية أو مصر فالجبرق مثلاً لا يتحدث عنهم إلا فى سنة ١٨٠٢ .

والسلطنة العثمانية لم تنظر إلى حركتهم إلا على أنها مشكلة من مشا كل الحدود من الممكن تركها لباشا بغداد المجاور لمعالجتها ولم يكن أبعد الناس تصوراً وأدفعهم بصيرة يستطيع أن يتسكهن بأن الحركة الوهابية خلال العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر ستهز كيان الدولة العثمانية هزاً عنيفاً .

أما الظاهرة الثانية التى وجدت طريقها إلى الحياة السياسية فى الشرق العربى فى أواخر القرن الثامن عشر فهى ظهور شبح الاستعمار الغربى . هذا أمر واضح فى المفاوضات التى دارت بين على بك الكبير وقيادة الأسطول الروسى . وواضح أيضاً فى تحالف ظاهر العمر مع الأسطول الروسى . حقيقة أنها لم تسفر عن شىء ذى بال ولكننا تشير إلى أن الدولة العثمانية تعد وحدة معزولة عن العالم الخارجى وأن عليها آجلاً أو عاجلاً أن تواجه غزواً استعمارياً من الخارج ولكن موضوع الغزو الاستعمارى للشرق العربى موضوع منفصل ومظهر من مظاهر حياة المنطقة فى القرن التاسع عشر .

## خامساً — الزحف الاستعمارى على الشرق العربى

لقد صاحب تدهور الحكم العثمانى فى الشرق العربى ، ذلك التدهور الذى بدأ واصحاً منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ظهور تيارات جديدة فى حياة الشرق العربى ونقصدها الزحف الاستعمارى الأوروبى من ناحية وظهور الحركات الوطنية من ناحية أخرى ، وليس هناك علاقة تامة بين تدهور الدولة العثمانية وبين ظهور هذه القوى الجديدة كما يتصور البعض وليس صحيحاً أن القوى الجديدة ظهرت كرد فعل مباشر لهذا التدهور فالزحف الاستعمارى الأوروبى مرتبط — كما هو معروف بتطور الرأسمالية فى غرب أوروبا وانعكاسات هذا التطور فى العالم الخارجى بما فى ذلك الشرق العربى — والحركات الوطنية ، سواء فى الشرق العربى أو فى غيره من مناطق العالم ، مرتبطة هى الأخرى فى ظهورها عرامل موضوعية لا بد من توفرها فى مناطق ظهورها ولا تنبثق أصلاً من انهيار الدولة الأجنبية الحاكمة أو السيطرة . ومع ذلك فمن المؤكد أن ضعف الدولة العثمانية وإفلاسها فى حكم مجتمعات الشرق العربى كان له أثره فى تطور هذه القوى التى أصبحت تدريجياً وطوال القرن التاسع عشر العوامل المؤثرة فى مقدرات مجتمعات الشرق العربى فى الوقت الذى كان التأثير العثمانى يأخذ طريقه إلى الاختفاء — ولهذا كان لا بد من تتبع تدهور الدولة العثمانية المركزية باعتباره جانباً من جوانب تطور هذه القوى الجديدة : الاستعمارية والحركات الوطنية فى الشرق الأدنى .

١ — تدهور الدولة العثمانية أمام الدول الأوروبية . ( المسألة الشرقية )

منذ أواخر القرن الثامن عشر بدأت الدولة العثمانية تسير بوضوح فى طريق التدهور فلقد نمت هذه الدولة نمواً سريعاً فيما بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر وفى القرن الرابع عشر عبر العثمانيون إلى شبه جزيرة البلقان واستطاعوا الاستحواذ



على مراكز ستراتيكية هامة في اليونان (١٣٩٩) والصرب (١٣٨٩) وبلغارية (١٣٩٣) وكانت الدولة البيزنطية قد سقطت أغلب أجزائها حتى ذلك الوقت وفي عام ١٤٥٣ سقطت القسطنطينية عاصمة هذه الدولة وفي عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ - ١٤٨١) توالت الفتوحات العثمانية في أوروبا ففي عام ١٤٦٨ تم الاستيلاء على اليونان وفي عام ١٤٦٥ ضم العثمانيون البوسنة والهرسك. ولم يكن امتداد النفوذ العثماني في أوروبا بحسب بل امتد نفوذهم إلى شواطئ البحر الأسود كذلك ففي عام ١٤٧٤ سقطت «المستعمرات» التابعة لجمهورية جنوة في آزوف والقرم ودخل «التر» في إطار الإمبراطورية العثمانية وأصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية.

وفي عهد خلفاء السلطان محمد الفاتح امتدت الإمبراطورية العثمانية في أنحاء الشرق الأوسط ففي عهد سليم الأول فتح العثمانيون العراق وسورية ومصر والحجاز. وفي عهد السلطان سليمان وصلت الإمبراطورية إلى أوجها يتعلق بالتوسع الخارجي وتطور نظم الحكم بأشكالها المختلفة فاستطاع سليمان في ١٥٢١ الاستيلاء على بلغراد كما استولى على المجر عقب موقعة موهاكس الشهيرة وفي ١٥٤٧ ضمت الدولة العثمانية غالبية أراضي المجر وترانسلفانيا. كما استمر التوسع العثماني في الشرق الأدنى فاستولى سليمان على أجزاء كبيرة من أرمينية والعراق ووصل النفوذ العثماني حتى عدن والسواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية. ومن ناحية أخرى امتد النفوذ العثماني إلى الحوض الغربي للبحر الأبيض بدخول شمال إفريقيا في نطاق النفوذ العثماني فيما بين عام ١٥١٦ عام ١٥١٩.

وهكذا في أواخر أيام سليمان القانوني امتدت الإمبراطورية العثمانية من الدانوب حتى الخليج الفارسي ومن أراضي الاستبس في أوكرانيا إلى الشلال في جنوب مصر. غير أن عهد سليمان القانوني يحدد من ناحية أخرى تطورات هامة في علاقات الدولة العثمانية الدولية حتى ذلك الوقت كان توسع الدولة العثمانية على حساب دول ضعيفة قديمة متداعية كالدولة البيزنطية وغيرها من دول جنوب شرق أوروبا والشرق الأدنى ولكن عصر سليمان كان بداية الصراع بين الدولة العثمانية ودولتين كبيرتين في ذلك الوقت - هما إمبراطورية الهابسبرج في الجانب الأوربي والدولة الفارسية في المجال الآسيوي ولقد استمر الصراع بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبرج ما يقرب من قرن ونصف قرن حتى يستقر بشكل نسبي عند معاهدة كارلوفنر عام

١٦٩٩. وبعد ذلك انبرت روسيا القيصرية كدولة أولى في الصراع الأوربي ضد الدولة العثمانية.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تميز عهد سليمان القانوني من زاوية علاقات الدولة العثمانية الدولية بالتحالف بين الدولة العثمانية وبين فرنسا وقد كان هذا التحالف نتيجة طبيعية للعداوة التقليدية بين فرنسا وإمبراطورية الهابسبرج وبين فرنسا وإسبانيا في إيطاليا وكانت الدولة العثمانية بدورها تشترك في صراع طويل ضد إسبانيا حول السيطرة في الحوض الغربي للبحر الأبيض وشمال إفريقيا وهكذا وجدت الظروف المهيئة لعقد الاتفاق الشهير بين فرنسو وسليمان القانوني في عام ١٥٣٥ والتي حصل الفرنسيون بمقتضاها على الامتيازات (Capitulations) <sup>(١)</sup> ولقد استمرت هذه المعاهدة حجر الزاوية في سياسة الدولة العثمانية في علاقاتها بأوروبا حتى حملة بوناپارت على مصر عام ١٧٩٨، كما أنها تأكدت بعدة اتفاقيات لاحقة من أشهرها اتفاقية سنة ١٧٤٠.

وحين استكملت الدولة العثمانية عناصر قوتها وعظمتها بدأت تدخل دور التدهور. وتدهور الدولة العثمانية يرجع في المحل الأول إلى عوامل داخلية أهمها أولا - السلاطين العثمانيون بعد سليمان القانوني كانوا سلسلة من الحكام الضعاف الذين يفتقرون إلى دراية لاحتياجات الإمبراطورية الجديدة. ثانياً - أن الفساد أخذ يدب في الإدارة المركزية والمحلية وبالذات في عملية جمع الضرائب - وكان قد نتج عن حروب الدولة الكثيرة إرهاق شديد للولايات واستنفاد لمواردها. ثالثاً - تدهور نظام الانكشارية وهو العمود الفقري في النظام العثماني العسكري فقد تغير وضع الانكشارية تغيراً أساسياً في عام ١٥٦٦ حين سمح لأفراد الانكشارية بالزواج - وقد نتج عن ذلك أن أصبحوا يكونون طبقة وراثية متميزة عن غيرها من ناحية كما بدأوا يفقدون روحهم العسكرية من ناحية أخرى.

وفي الوقت الذي كانت أداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد. لحقت الدولة العثمانية في المجال الخارجي هزات خطيرة على يد الدول الغربية.

١ - من كلمة Capitula أي نصوص المعاهدة.



والحقيقة أن التوازن القديم بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية والذي كان في صالح الإمبراطورية العثمانية باعتبارها نظاماً إقطاعياً أكثر مرونة من الإقطاع الغربي قد بدأ يتغير لصالح الدول الأوروبية حين أخذت هذه الدول منذ القرن السادس عشر تتحول من دول إقطاعية إلى رأسمالية تجارية ثم رأسمالية صناعية عقب الانقلاب الصناعي حتى أصبح ميزان القوى بشكل نهائي في صالح الدول الأوروبية.

\*\*\*

والصراع بين الدول العثمانية من ناحية والهبسبرج من ناحية أخرى تركّز في وادي الدانوب ووادي سافا ، كما تركّز النضال مع البندقية في المجال البحري ولقد أصيب النفوذ العثماني البحري بضربة قاصمة عام ١٥٧١ في معركة ليبانتو Lepanto ( عند مدخل خليج باتروس ) حين استطاع أسطول من البنادقة وحلفائهم بقيادة دون جوان النيسوى من إلحاق هزيمة ساحقة بالأسطول العثماني .

ولا شك أن الدولة العثمانية شهدت فترة انتعاش منذ منتصف القرن السابع عشر بفضل مجهودات الأسرة الألبانية كوبرولو التي استحوذت على أعلى مناصب الدولة غير أن هذا الانتعاش النسبي لم يحل دون انتكاس الدولة العثمانية في حروبها الخارجية فكان فشلها الذريع في استيلائها على فيينا عام ١٦٨٣ . كما استمرت دولة الهبسبرج تلحق بها الهزائم المتتالية حتى انتهت الحروب بين الدولتين بمعاهدة كارلوفتس وبمقتضاها أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن ترانسلفانيا وغالبية أراضي المجر وأجزاء كبيرة من سلافونيا وكرواتيا وأن ترد أجزاء من أوكرانيا إلى بولندة .

ولإذا كانت معاهدة كارلوفتس قد أنهت حقبة الصراع العثماني مع الهبسبرج فقد بدأ صراعها مع دولة حديثة هي روسيا القيصرية . وكانت روسيا قد نمت من دوقية موسكو في أواخر القرن الخامس عشر حتى أصبحت دولة قتيبة صغيرة ، وبدأ الاحتكاك بين الدولة العثمانية والدولة الروسية الحديثة ، ولكنه انحصر في إمارات الحدود على يد التتر والقوازق .

غير أن الوقت تغير بوصول بطرس الأكبر إلى عرش روسيا . وكانت سياسة القيصر الجديد تنحصر في فتح آفاق جديدة في البلطيق وفي البحر الأسود وفي عام ١٦٩٦ استولى بطرس على قلعة آزوف التي ضمت رسمياً إلى روسيا في معاهدة ١٧٠٢ وفي أقل من ثلاثين عاماً اشتبكت روسيا مع تركيا في حرب نتيجة للحرب السويدية الروسية

— وغزا بطرس الإمبراطورية العثمانية عن طريق بسارابيا - ولكن الحروب لم تنقطع بين روسيا والدولة العثمانية في عهد خليفة بطرس الإمبراطورة كاترين . فتأثرت الحرب حول المسألة البولندية عام ١٧٦٨ وأحرزت روسيا انتصارات برية وبحرية في رومانيا والبحر الأبيض وأحدث ظهور الأسطول في البحر الأبيض دويماً كبيراً ، فاتصل بالعناصر السلافية والأرثوذكسية الثائرة على الدولة العثمانية ، بل العربية الثائرة في الولايات العربية مثل على بك الكبير في مصر والشيخ ظاهر العمر في فلسطين وانتهت الحرب بمعاهدة كيتشك قينارجة عام ١٧٧٤ .

وتعتبر هذه المعاهدة . علامة مميزة في تاريخ العلاقات العثمانية الروسية بل وتاريخ الدولة العثمانية . فبمقتضاها استحوذ الروس على الأجزاء الشمالية الشرقية من البحر الأسود . كما أعلن استقلال خانات القرم عن الدولة العثمانية . واكتسبت روسيا بمقتضى هذه المعاهدة حقوقاً تجارية وبحرية ، فأصبح من حقها إنشاء قنصليات في ممتلكات الدولة العثمانية وأصبح لرعاياها حق التجارة في أملاك هذه الدولة كما فتحت لسفنها حرية الملاحة في أوقات السلم في البحر الأسود وعبر المضائق التركية . ومن أهم المكاسب التي حصلت عليها روسيا بمقتضى هذه المعاهدة أن أضحت لها حق إقامة كنيسة أرثوذكسية في القسطنطينية على رأسها أساقفة روس كما أصبح من حق رعايا روسيا الحج إلى الأراضي المقدسة المسيحية التي تقع في الممتلكات العثمانية — ومن الناحية السياسية كان لروسيا حق حماية المسيحيين في ولاشيا ومولدافيا .

ومن الواضح أن المعاهدة بهذا الوضع كان لابد أن يكون لها آثار بعيدة في الأحداث التالية . فقد فقدت الدولة العثمانية انفرادها بالسيطرة في البحر الأسود ، ومهدت المعاهدة الطريق لضم خانات التتر التي أعلنت استقلالها إلى روسيا عام ١٧٧٣ ، كما أصبح في إمكان روسيا التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية المسيحيين الأرثوذكس . والواقع أنه منذ ذلك الوقت تحددت الطريق التي أضحت في إمكان روسيا بواسطتها الزحف على الدولة العثمانية وهي : رابطة الشعوب السلافية وعلى رأسها روسيا للعمل على إثارة المتاعب للدولة العثمانية في البلقان وجنوب شرق أوروبا ، والأرثوذكسية التي تدعى روسيا لنفسها حق حمايتها ورعايتها ، والطريق الثالث العدوان المسلح وسلاح ممتلكات من الدولة العثمانية . ولقد كان لقيام الثورة الفرنسية أثره الواضح في انصراف الدول الأوروبية وفي



مقدمتها روسيا والنمسا عن الاعتداء على أراضي الدولة العثمانية الضعيفة . ولكن هذه المهادنة كانت لفترة قصيرة إذ سرعان ما أصبحت الدولة العثمانية مرة أخرى مجال توسع لفرنسا الثورة نفسها ، فاحتلت مصر عام ١٧٩٨ . ومع أن فرنسا اضطرت إلى الجلاء عن مصر عام ١٨٠١ إلا أن هذا الجلاء لم يكن في الحقيقة نتيجة انتصار عسكري للعثمانيين بل جاء نتيجة لتدخل إنجلترا العسكري البحري والبري ، ولكن الحملة الفرنسية رغم فشلها فتحت الباب على مصراعيه للتطاحن بين فرنسا وإنجلترا حول مصر وغيرها من ممتلكات الدولة العثمانية في العالم العربي كما سيأتي ذكره تفصيلاً فيما بعد .

ومع أن إنجلترا عادت فغزت مصر عام ١٨٠٧ إلا أن هذا الغزو في حقيقته كان تابعاً من داخل الموقف الأوربي إبان الحروب النابوليونية ، وبعد أن استقرت هذه الحروب ووقعت معاهدة فينا عام ١٨١٥ ، أصبح حجر الزاوية في سياسة كل من إنجلترا وفرنسا حماية الدولة العثمانية والمحافظة على تسكاملها السياسي ضد الغزو من جانب روسيا بل ضد الانهيار من حركات منبثقة من داخل الإمبراطورية كحركة محمد علي .

ولقد كان من المفروض أن تؤدي السياسة إلى الحيولة دون تفكك الإمبراطورية العثمانية لولا أن هذا التفكك كان يتخذ طريقة من داخل الإمبراطورية نفسها ، من الحركات الثورية في أملاكها الأوربية والشرقية معاً .

وظهور الحركات الوطنية في البلقان وتطورها خارج عن موضوع هذه الدراسة ، غير أنه من المهم أن نذكر أنه منذ حرب الاستقلال الصربية ( ١٨٠٥ — ١٨١٣ ) أخذت بلدان البلقان طريقها إلى الاستقلال واحدة وراء الأخرى فاستقلت بلاد اليونان في عام ١٨٣٢ ورومانيا ١٨٥٦ — ١٨٧٨ والصرب ١٨٢٤ — ١٨٧٨ والجبل الأسود ( ١٨٧٨ ) وبلغاريا ١٨٧٨ — ١٩٠٨ . أما في داخل الولايات العربية فقد تعرضت الدولة العثمانية لحركات انفصالية خطيرة كحركة محمد علي وتكوينه لإمبراطورية من الممتلكات العثمانية في البلاد العربية : في سورية ومصر والسودان وأغلب مناطق شبه الجزيرة العربية ( ١٨٢٠ — ١٨٣٩ ) وفي شبه الجزيرة العربية كذلك شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر الحركة الوهابية والتوسع السعودي خارج نجد في اتجاه الأحساء والخليج الفارسي والحجاز . ومع ذلك فمن الخطأ أن نتصور أن سياسية إنجلترا وفرنسا من المسألة الشرقية

أوقفت الزحف الأوربي على ممتلكات الدولة العثمانية بصفة تامة — فروسيا كان لها أكبر الأثر في ثورات البلقان . كما أنها استطاعت رغم حماية فرنسا وإنجلترا للدولة العثمانية أن تبرز مكاسب — ولو أنها غير كاملة — من ممتلكات الدولة عقب الحروب التي خاضتها مع الدولة العثمانية — ففي حرب القرم ( ١٨٥٤ — ١٨٥٦ ) بين روسيا وتركيا والتي دخلت فيها كل من فرنسا وإنجلترا ومملكة سردينيا ضد روسيا والتي انتهت بمعاهدة باريس استطاعت روسيا أن تحرز حق حماية مقاطعتي ولاشيا ومولدافيا — وحين تجددت الحرب عام ١٨٧٧ بين اندولتين وانتهت بمعاهدة برلين ( ١٨٧٨ ) استطاعت روسيا أن تحصل على ( أولاً ) استقلال ذاتي لبلغاريا تحت السيادة الثانية و ( ثانياً ) استقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود ( ثالثاً ) انضمام جنوب بسارابيا إلى روسيا و ( رابعاً ) انضمام القار وأردهان إلى روسيا — هذا إلى جانب احتلال النمسا للبوسنة والمهرسك واحتلال بريطانيا لجزيرة قبرص .

وعلى الرغم من هذه الانتصارات التي أحرزتها روسيا في كل هذه المراحل ، إلا أن معاهدة برلين لها أهمية خاصة في تاريخ العلاقات الروسية — العثمانية — حتى معاهدة برلين كان زحف النفوذ الروسي ونشاطها السياسي والعسكري موجهاً بصفة خاصة إلى الجهة العربية أي البلقان . ولكن ظهور رومانيا وبلغاريا كدولتين مستقلتين أقام حاجزاً مانعاً بين روسيا والاتصال المباشر بممتلكات الدولة العثمانية في الغرب ولذلك فقد اتجه النشاط الروسي بعد معاهدة برلين إلى الجهة الشرقية هناك حيث ولاية أرمينية الخاضعة للدول العثمانية . والحقيقة أن هذا الاتجاه الجديد للسياسة الروسية كان من شأنه أن يقلل من خطورة السياسة الروسية نحو الدولة العثمانية وبالتالي يقلل من احتمالات سقوط الدولة العثمانية على يد روسيا .

والواقع أيضاً أن إنجلترا وفرنسا — صاحبتا التاريخ الطويل في سياسة التكامل السياسي للدولة العثمانية — قد تخلتا بصفة واضحة عن هذه السياسة منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ . وحتى في مؤتمر برلين وعلى الرغم من وقوف الدول الأوربية الكبرى ضد روسيا ، ذلك الوقوف الذي انتهى بانسحاب الجيوش الروسية من البلقان ، فقد كان من الواضح أن فرنسا وإنجلترا قد تخلتا عن سياسة التكامل السياسي للدولة العثمانية — فأخذت هاتان الدولتان تنزعان من الدولة العثمانية نفسها ولاياتها وأقاليمها ، فقد أخذتا



أن تكون الهرسك والبوسنة خاضعتين إدارياً لدولة النمسا — المجر رغم بقائهما من الناحية الشكلية تحت السيادة العثمانية . بل خرجت إنجلترا نفسها من مؤتمر برلين بحزيرة قبرص .

ومنذ مؤتمر برلين لم تقطع الاعتمادات على ممتلكات الدولة العثمانية في بركة كريت خرجت من الناحية الفعلية من السيطرة العثمانية عام ١٨٩٧ حين منحت حكماً ذاتياً وأصبح حاكمها من اليونان . كما استولت فرنسا على تونس عام ١٨٨١ واحتلت إنجلترا مصر عام ١٨٨٢ واستولت إيطاليا على ليبيا عام ١٩١٢ ، ولا شك أنه كان من العوامل التي شجعت الدول الأوروبية على اعتدائها على ممتلكات الدول الأوروبية أن الدولة العثمانية كانت تحتل مراكز استراتيجية على جانب كبير من الأهمية للدولة التوسعية ، فهي تتحكم في قناة السويس أهم طرق المواصلات بين أوروبا وجنوب شرق آسيا ، والدولة العثمانية تتحكم أيضاً في المضائق التي تصل بين البحر الأسود والبحر الأبيض وتقف بذلك أمام حلم روسيا القيصرية في السيطرة على البوسفور والدردنيل . وممتلكات الدولة العثمانية والبلقان تقف كذلك حائلاً بين مملكة النمسا المجر من ناحية وسالونيك من ناحية أخرى وهي الميناء على بحر إيجه الذي تحلم المملكة الثمانية بالاستيلاء عليه حتى لا تعتمد كلية على الإديرياتيك . ومن مؤتمر برلين بدأ اعتماد تركيا بصورة كبيرة على تأييد ألمانيا بعد أن تخلت إنجلترا وفرنسا عن سياسة التكامل السياسي للدولة العثمانية . وكانت ألمانيا في تطورها كدولة صناعية واستعمارية قد تطلعت إلى مجالات استعمار خارج أوروبا ، والشرق الأدنى إحدى هذه المجالات وبالذات آسيا الصغرى وكان الإمبراطور ولهم الثاني مدفوعاً بطبيعة الرأسمالية الألمانية يومل جاهداً في الاتجاه الجديد فبعد سنة واحدة من وصوله إلى العرش قام الإمبراطور بزيارة السلطان العثماني على الرغم من معارضة بسمارك الذي كان يرى أن تكون علاقات ألمانيا بتركيا خاضعة لسياستها نحو روسيا ذلك أن بسمارك كان بعد ١٨٧٠ شديداً لاهتماماً بالموقف الأوربي وبمحاولة عزل فرنسا بالانفاق مع الدول الأوروبية الكبرى التي قد تلجأ إليها فرنسا للتحاليف حتى تتأثر لنفسها من هزيمة الحرب السبعينية ولذلك كان بسمارك حرصاً على عزل فرنسا عن روسيا وعلى أن يتساهل في سياستها التوسعية في الشرق الأدنى ولكن بعد سقوط بسمارك وظهور الاتجاه الإمبراطوري الجديد على يد الإمبراطور ولهم الثاني أصبح الإمبراطور الجديد يرى في الإمبراطورية العثمانية مجالاً لهذا التوسع إن لم يكن التوسع العسكري فعلى

الأقل الاقتصادي . وقد عرف هذا التوسع في اتجاه الشرق الأدنى بسياسة الاتجاه نحو الشرق Drang Nach Osten ففي عام ١٨٨٨ حصلت مؤسسة ألمانية على موافقة الحكومة التركية على بناء خط حديدي من البسفور إلى أنقرة وتأسست بذلك شركة حديد الأناضول للقيام بهذا العمل . وفي العام الثالث حصلت نفس المؤسسة الألمانية على إتمام الخط الحديدي الشرق الذي يربط بين النمسا والمجر من ناحية والقسطنطينية من ناحية أخرى . وفي عام ١٨٩٣ حصلت شركة حديد الأناضول على ترخيص آخر لبناء فرع إلى قونية في جنوب الأناضول وقد انتهت من هذا المشروع بعد ثلاث سنوات .

وكان المفهوم أصلاً أن هذه المؤسسة سيرخص لها بإنشاء خط حديد الأناضول إلى بغداد . وعارض بسمارك في مد خط حديدي إلى بغداد . غير أن القيصر لم يتورع عن الموافقة وفي ١٨٩٨ شرع الإمبراطور بصفة نهائية في إنشاء وفاق اقتصادي ألماني — تركي الذي قد يتحول إلى وفاق سياسي فيما بعد وفي ذلك العام زار الإمبراطور السلطان العثماني زيارة أحيطت بكثير من الدعاية وكان من نتائج هذه الزيارة وعد من تركيا للتصريح ببناء خط حديد بغداد بين قونية وبغداد حتى الخليج الفارسي .

والواقع أن ما كان يدور بذهن القيصر ومستشاريه هو بناء نظام من الخطوط الحديدية يمتد من البسفور عبر الأناضول إلى حلب مع فرع يمتد من حلب عبر سورية إلى شبه الجزيرة العربية وفرع آخر عبر العراق إلى الخليج الفارسي فإذا تم ذلك يصبح في الإمكان وصل هذه الخطوط الحديدية في الأناضول بخط حديد وسط أوروبا Mittel-Europa وبذلك تتكون شبكة ضخمة تحت السيطرة الألمانية بصفة أساسية وتمتد من بحر الشمال إلى الخليج الفارسي وهذا النظام هو الذي يطلق عليه عادة خط حديد برلين — بغداد وكان المعتقد أنه سيمكن الرأسمالية الألمانية من استغلال المصادر المعدنية والزراعية في الإمبراطورية العثمانية .

وعارضت روسيا المشروع لأنه يعني نشاطاً ألمانياً كبيراً في تركيا كما عارضت بريطانيا من جانبها خوفاً على مصالحها في إيران والهند . ولذلك أسرع بريطانيا فأرصدت الخليج الفارسي أمام هذا المشروع بعقد اتفاقية مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩ وهذه الاتفاقية قبل أمير الكويت الحماية البريطانية ووعد بالاعتماد أية اتفاقيات دولية دون موافقة بريطانيا .

وبقي المشروع الألماني معطلاً من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٣ حتى تجددت اتفاقية أخرى



تأسست بموجها شركة حديد بغداد لبناء الخط الحديدي من قونية إلى الخليج الفارسي وحتى تحصل ألمانيا على موافقة إنجلترا واشترار رؤوس الأموال البريطانية في المشروع بدأت المفاوضات بين إنجلترا وألمانيا ولكن المفاوضات كان مصيرها الفشل واقترحت بريطانيا عقد مؤتمر مع الدول الأربع الكبرى : ألمانيا وفرنسا وروسيا ولكن ألمانيا رفضت هذا المؤتمر لأن غالبية الدول كانت معادية لها .

ومع ذلك ففي ١٩١٠ أمكن الوصول إلى اتفاق حين زار قيصر روسيا إمبراطور ألمانيا في نوفمبر هذا العام وكنهية لمباحثات برتسدام وافقت روسيا على المشروع وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت روسيا ألا تضع العراقيل أمام بناء هذا الخط الحديدي كما تعهدت ألمانيا مقابل ذلك بالاعتراف بادعاءات روسيا في إيران . وفي أوائل ١٩١٤ وصلت ألمانيا إلى تفاهم مع فرنسا حول هذا الموضوع وفي هذا الاتفاق أقرت ألمانيا بأن يكون النظام الحديدي في شمال الأناضول وسورية من اختصاص فرنسا بينما تتولى ألمانيا بقية خطوط الأناضول وبغداد .

وأخيراً في يونيو ١٩١٤ وصلت بريطانيا مع ألمانيا إلى اتفاق حول هذا الموضوع وفي هذا الاتفاق تعهدت بريطانيا بعدم إقامة العراقيل أمام مشروع شبكة السكة الحديدية الألمانية ولكن اتفق كذلك على عدم البدء في إنشاء الفرع بين بغداد إلى الخليج الفارسي إلا بعد اتفاق شامل يضم الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية والحكومة العثمانية . غير أن قيام الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ هذا المشروع .

\* \* \*

وإذا كان السلطان عبد الحميد في سياسته لمواجهة الاعتداءات الأوروبية على ممتلكات الدولة العثمانية قد أخذ يعتمد على الصداقة الألمانية ، فقد لجأ لمواجهة الأخطار الداخلية ممثلة في الحركة الوطنية التركية إلى الاستجابة أولاً إلى مطالب هذه الحركة بإشياء دستور ١٨٧٩ ثم عاد فأوقف هذا الدستور ونكّل بالوطنيين مستعيناً في ذلك بنظام رهيب من الجاسوسية والضغط الشديد كما بدأ واضحاً في معالجته لثورة الأرمن في الأناضول عام ١٨٩٤ .

وعلى الرغم من أساليب السلطان عبد الحميد في التمسك بالحركة الوطنية التركية

والاستعانة بألمانيا في المجال الدولي ، إلا أن كل هذا لم يحل دون التدهور المتزايد للدولة العثمانية وخسارها المتلاحقة . وكان في مقدمة هذه أزمة مقدونيا .

فحسب معاهدة برلين منحت مقدونيا حكماً ذاتياً . ولكن السلطان عبد الحميد اعتقاداً منه بأن الحكم الذاتي بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال التام لم ينفذ شروط اتفاقية برلين فيما يتعلق بمقدونيا . وكان من نتيجة ذلك أن اتفقت كل من روسيا والنمسا - المجر على الوقوف أمام السلطان العثماني . حدث هذا في الوقت الذي كان تشتعل فيه الحركة الوطنية في مقدونيا حتى انتهت بشرة ١٩٠٣ مما دفع سياسة أوروبا إلى أن يولوا شؤون البلقان أهمية قصوى .

وبضغط من بريطانيا وروسيا والنمسا - المجر وبقية الدول الأوروبية اضطر السلطان العثماني إلى قبول مشروع إنشاء بوليس دولي تشترك فيه الدول الكبرى للمحافظة على السلام في مقدونيا ومع ذلك فقد فشلت خطة الهدنة في مقدونيا بسبب نشاط اليونان والصرب والبلغار في مقدونيا ضد الدولة العثمانية .

وفي ذلك الوقت كانت البورجوازية التركية ممثلة في تركيا الفتاة التي تتألف من الشباب التركي المثقف ثقافة أوروبية وتلقى علومه في أوروبا وتأثر بالحركات التحررية الأوروبية تعارض بشدة كاتورية السلطان عبد الحميد . واستطاع الأتراك الأحرار السيطرة على الجيش وكونوا لأنفسهم جمعية الاتحاد والترقي واتخذوا من سالونيك مركزاً لها فلما أحس السلطان عبد الحميد بقوة هذه الحركة أعلن في ١٩٠٨ قيام الدستور السابق ( دستور ١٨٧٦ ) .

غير أن نجاح الأتراك الأحرار في الاستيلاء على السلطة لم يمنحهم من الاصطدام بالدول الأوروبية . فعلى الرغم من التيارات التحررية والوطنية التي كانت تتبعها هذه الحركة إلا أنها كانت تهدف في المحل الأول إلى المحافظة على الدولة العثمانية من التفكك أمام ضغط الدول الأوروبية والاحتفاظ بمناطق مثل البوسنة والهرسك وكريت ومقدونيا وحتى بلغاريا . والحقيقة أيضاً أن أوروبا لم ترحب بحركة تركيا الفتاة على الرغم من اتجاهاتها التحررية الوطنية فقد كان الخوف من أن تنجح هذه الحركة في أن تخلق من تركيا دولة كبرى الأمر الذي أقلق بصفة خاصة كل من روسيا والنمسا - المجر .



وانعكس هذا الموقف في أزمة البوسنة والهرسك عام ١٩٠٨. فالتطور الداخلي لإمبراطورية الهسبرج في السنوات القلائل السابقة لعام ١٩٠٨ كان من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد نشاط هذه الإمبراطورية في البلقان. ففي عام ١٩٠٦ عين كونت أريental Aehrenthal وزيرا للخارجية، كما عين كونراد فون موتزنودورف Motzenodorf رئيساً لأركان الحرب. واتجه الاثنان إلى بذل نشاط متزايد في البلقان كان من أوضح صوره إنشاء خط حديد جديد عبر نوڤي بازار Novibazar ليصل بين قونية وبودابست من ناحية وسالونيك والقسطنطينية — وفي يناير عام ١٩٠٨ أعلن وزير خارجية النمسا أن مثل هذا المشروع سيمنح دولة النمسا — المجر منفذا على بحر إيجه عبر أراض تابعة لتركيا. ولكن رئيس أركان الحرب النمساوي أعلن فيما بعد أن مد الخط الحديدي على النحو السابق غير ملائم من الناحية العسكرية وأن أفضل الطرق العسكرية إلى سالونيك هو ذلك الذي يمر عبر بلغراد ونيش ووادي الواردار، بمعنى آخر أن بلغراد تمثل النافذة الحقيقية للنمسا — المجر نحو البلقان. وواضح من هذا أن تقدم إمبراطورية النمسا نحو سالونيك عبر الصرب يمكن أن يتم في حالة واحدة فقط: إذا كان الصرب تابعة للهسبرج. وعلى ذلك اتجهت الخطط السياسية والعسكرية النمساوية إلى إضعاف دولة الصرب إذا فشلت في ضمها كلية إليها.

وكانت الخطة تدسجيم بشكل عام مع سياسة النمسا في إضعاف الصرب التي أصبحت مركزاً للإثارة بين الرعايا اليوغسلافيين التابعين لدولة النمسا وأصبح المعتقد أن أقوى السبل لذلك (أي إضعاف الصرب) هو أن تحتل إمبراطورية النمسا الهرسك البوسنة. وكما سبق كانت هاتين المقاطعتين تابعتين إدارياً للنمسا — المجر ولكن السيادة فيها للدولة العثمانية. وطالما أنهما لم تستقلا استقلالاً تاماً فمن الممكن أن تنجح حركات الإثارة التي قامت الصرب تقوم بها فيهما. وكان النمسا تتخشى في حالة سقوط الإمبراطورية العثمانية أن يعلن اليوغسلاف في الهرسك والبوسنة انضمامها إلى الصرب. وبذلك يتحقق مشروع «الصرب الكبرى» الذي كان حلماً من أحلام دولة الصرب الصغرى. فالاستيلاء على البوسنة والهرسك يضع حداً لهذا المشروع الذي يهدد أطماع ومصالح النمسا في البلقان. واستطاعت إمبراطورية النمسا أن تحصل على موافقة كل من ألمانيا وإيطاليا (بسبب التحالف الثلاثي بينهما عام ١٨٨٢) على استيلاء النمسا على هاتين المقاطعتين.

وكان من المنتظر أن تعارض روسيا استيلاء النمسا على البوسنة والهرسك — وروسيا كما قلنا سابقاً اتجهت إلى الجهة الشرقية أي الشرق الأقصى بعد مؤتمر برلين ولكن هزيمة روسيا أمام اليابان في عام ١٩٠٥ في الشرق جعلها تعود مرة أخرى إلى ميدان البلقان. وعارضت روسيا رغبة النمسا في الاستيلاء على الهرسك والبوسنة. ولكن في صيف ١٩٠٨ استطاعت روسيا والنمسا الوصول إلى اتفاقية تقضي بأن تؤيد روسيا النمسا في استيلائها على الهرسك والبوسنة مقابل تأييد النمسا لحق روسيا في أن تعبر مرافقها الحربية مضائق البسفور والدردنيل. وإزاء هذا أعلنت النمسا في ٦ أكتوبر عام ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك.

وكان من الطبيعي أن يعارض الأتراك الأحرار — وهم في الحكم — هذا الاعتداء على السيادة العثمانية واعتبروا هذا الاعتداء خرقاً لمعاهدة برلين. وكانت ألمانيا بالذات تعارض بشدة في ذلك حتى لا يؤدي هذا الإجراء إلى تغيير اتجاه الدولة العثمانية الودي نحو ألمانيا وتتوقف المشروعات الألمانية في آسيا الصغرى. وكانت ألمانيا حليفة النمسا منذ أيام بسمارك (التحالف الثنائي ١٨٧٩) والتحالف الثلاثي (١٨٨٢) وخشيت ألمانيا أن يؤدي موقفها المعارض إلى انهيار التحالف الألماني — النمساوي ولذلك لجأت إلى الضغط على تركيا حتى تقبل استيلاء النمسا على المقاطعتين مقابل تعويض مالي معقول ونجحت ألمانيا في مساعدتها ووافقت تركيا.

ولم تكن إمبراطورية النمسا — المجر الدولة الوحيدة التي استفادت من ضعف تركيا بعد ثورة الأتراك الأحرار. كانت هناك بلغاريا. فبلغاريا كما سبق — استقلت استقلالاً ذاتياً في معاهدة برلين مع بقاء السيادة العثمانية.

وفي أكتوبر ١٩٠٨ قام الأمير فردناند فأعلن استقلال بلغاريا الكامل كما أعلن نفسه ملكاً. وكان الأتراك الأحرار يدركون تعذر الاحتفاظ ببلغاريا ضمن السيادة العثمانية ولذلك اكتفوا بطلب التعويض مقابل التنازل عن حقوق السلطان المكتسبة في مؤتمر برلين ووصل الطرفان إلى اتفاق عام ١٩٠٩.

وفي كريت أيضاً بدأت الحركات المعادية لتركيا منذ أكتوبر ١٩٠٨ ففي هذا الشهر أعلنت الجمعية الوطنية في الجزيرة اتحادها مع اليونان وألغى منصب المفوض الأعلى وتسلم الحكم العثماني لجنة مؤقتة من أهل كريت كان من بينهم فينتزولوس

Yenizelos



والواقع أن سياسة الأتراك الأحرار كان من شأنها زيادة ضعف الإمبراطورية العثمانية . ففي عام ١٩٠٩ ، ازداد نفوذهم في الدولة نتيجة لقيام السلطان عبد الحميد بمحاولة انقلاب مضاد في أبريل وفشله . وكان من نتيجة هذا الفشل أن عزله الأحرار من منصب السلطنة وولوا مكانه السلطان محمد الخامس وأصبح الموقف برمته في يد الأتراك الأحرار .

غير أن هؤلاء الأتراك عمدوا إلى سياسة تترك الإمبراطورية العثمانية ، فأصبحت اللغة الرسمية في كل الولايات العثمانية هي التركية . وأصبحت معاهد التعليم تركية فقط . كما كان هذا التترك يعنى مركزية في الحكم ولقد كان من شأن سياسة التترك هذه ثورة القوميات المختلفة داخل الإمبراطورية ومنها القومية العربية والقومية الأرمنية والقوميات المختلفة في البلقان مثل مقدونيا وألبانيا وبذلك زادت متاعب الإمبراطورية العثمانية . والواقع أنه كان من شأن ثورة القوميات المختلفة في الإمبراطورية العثمانية أن تضاعفت إمكانات الزحف الأوربي على الإمبراطورية العثمانية . ففي ١٩١١ قامت إيطاليا بالاستيلاء على طرابلس واضطرت الدولة العثمانية بعد أن خاضت حرباً مع إيطاليا أن تعترف بالتنازل عن طرابلس وبرقة بمقتضى معاهدة لوزان عام ١٩١٢ .

وكان لحرب طرابلس أثرها في ازدياد أطماع الدولة الأوربية الأخرى . فروسيا من جانبها تشجعت فقام سفيرها في القسطنطينية بأن عرض على الحكومة التركية عقد حلف تركي — روسي تتعهد بمقتضاه روسيا بالفعل على التكامل السياسي للدولة العثمانية بينما تقوم تركيا من جانبها بالسماح للسفن الحربية بالمرور في المضائق . ولكن إنجلترا وألمانيا عارضتا سراً في هذا المشروع وحرصت السلطان سراً على رفضه فاستجاب السلطان لرغبة إنجلترا وألمانيا . وكان من نتيجة الفشل الروسي أن أخذت سياستها تتجه أكثر فأكثر إلى تكوين حلف بلقاني بزعماء الصرب تكون مهمته الأولى العمل على تصفية الممتلكات التركية الباقية في البلقان .

ولقد كان من نتائج الحرب الطرابلسية أن دول البلقان الصغيرة أصبحت تعتقد أنه إذا كان في إمكان إيطاليا أن تستولى على بعض ممتلكات تركيا فإن دول البلقان تستطيع أن تشجع القيام بعمل مماثل في ممتلكات تركيا في البلقان ، وعلى ذلك ففي وسع دول البلقان أن تتحد وأن تعتمد على تأييد روسيا ضد الدولة العثمانية .

وفي مارس ١٩١٢ وقعت الصرب وبلغاريا معاهدة سرية للتخالف . وفي نفس العام دخلت بلغاريا واليونان والجبل الأسود هذه المحالفة وبذلك تألف الحلف البلقاني . وفي الحرب التي نشبت عام ١٩١٢ انتصر حلف البلقان في كافة الميادين . وهنا تدخلت روسيا وإمبراطورية النمسا — المجر . فروسيا من جانبها التي كانت تخشى أن تقوم إمبراطورية النمسا بالتوسع في البلقان لتوازن الانتصارات المتوالية لحلف البلقان ولا سيما انتصارات الصرب . هذا بينما كانت النمسا تخشى انتصار الصرب وتحقيق آمالها في مشروع دولة الصرب الكبرى — وحتى تمنع النمسا وإيطاليا خروج دولة الصرب إلى الإديرياتيك أعلنت اعترافها باستقلال ألبانيا . ولكن الاتجاه على كل حال بين الدول الكبرى — ألمانيا وبريطانيا وفرنسا — كان الحيلولة دون تطور الحرب البلقانية إلى حرب عالمية إذا دخلت الدول الكبرى . ولذلك اقترح سير إدوارد جراي عقد مؤتمر في لندن برياسته يتألف من سفراء النمسا — المجر ، وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا . غير أن أعمال المؤتمر توقفت في يناير عام ١٩١٣ بسبب نجاح أنور بك في القيام بانقلاب استولى بمقتضاه على السلطة في القسطنطينية واستأنف الحرب البلقانية .

وفي الحرب البلقانية كانت الهزيمة من نصيب تركيا حتى تضاعفت ممتلكاتها إلى منطقة القسطنطينية فأعلنت الهدنة .

واستؤنفت المفاوضات ووقعت معاهدة لندن في ٣٠ مايو عام ١٩١٣ . وبمقتضى هذه المعاهدة — التي لم تنفذ — فقدت تركيا كافة ممتلكاتها في أوروبا باستثناء شريط ضيق يمتد من القسطنطينية إلى خط يسير من اينوس Enos على بحر إيجة إلى ميديا على البحر الأسود .

ولقد كان السبب في عدم تنفيذ معاهدة لندن أن دول حلف البلقان اختلفت فيما بينها حول الغنائم من أملاك تركيا . فقد كانت بلغاريا تطمح في الاستيلاء على تراقيا ودخلت بسبب ذلك في نزاع مع الصرب .

وأُسِّرت الصرب بتوقيع محالفة عسكرية مع اليونان (يونية ١٩١٣) وتدخلت روسيا لإصلاح الأمور بين بلغاريا والصرب حرصاً على تماسك حلف البلقان ولكن محاولتها باءت الفشل .



وزاد الموقف تعقيداً أن رومانيا طلبت من بلغاريا تسليم بعض أجزاء دوبروجا - Dodrudia للمحافظة على التوازن في البلقان . ولكن بلغاريا - بتشجيع من النمسا - رفضت طلب رومانيا وكانت النمسا حريصة على تفكك حلف البلقان بإخراج بلغاريا منه . وكان من نتيجة هذا كله قيام الحرب البلقانية الثانية في يونيو عام ١٩١٤ .

وأُسِّرت اليونان والجبل الأسود في دخول الحرب ضد بلغاريا كما دخلت رومانيا كذلك ضدها . ولم تستطع بلغاريا بطبيعة الحال أن تقف في وجه كل هذه الجيوش . بل دخلت تركيا الحرب ضد بلغاريا للاستيلاء على أدرينا نوبل - وإزاء هذا الهجوم من كافة الجهات اضطرت بلغاريا إلى إعلان قبول الهدنة في ٣١ يوليو - ثم وقعت معاهدة بوخارست .

وبمقتضى معاهدة بوخارست حصلت اليونان على أكبر نصيب من المغنم كما كانت بلغاريا أكثر الدول خسارة . وأما تركيا فقد حصلت على أدرينا نوبل وبعض المناطق الأخرى .

والواقع أن المقارنة بين خريطة البلقان في ١٩١٤ بخريطتها ١٨٧٠ توضح مدى انكماش الدولة العثمانية في أوروبا - فلم تعد تركيا دولة أوروبية - كما يلاحظ أن الدولة البلقانية الصغرى توسعت بالفعل على حساب تركيا .

ومهما يكن من أن انكماش تركيا وانهازاتها المتكررة في أوروبا أمام الدول الأوروبية - وهو جانب من جوانب الزحف الأوربي الاستعماري - فإن هذا الانكماش العثماني في أوروبا كان له نتائج بعيدة المدى - سنعرض لها تفصيلاً فيما بعد - وهي :

أولاً - تركيز الأتراك على ممتلكاتهم في الشرق الأدنى وبالذات بالولايات العربية .

ثانياً - ظهور حركات الإصلاح داخل العالم العثماني للمحافظة على الدولة العثمانية كدولة إسلامية شرقية مثل الجامعة الإسلامية وحركة الأتراك الأحرار .

\*\*\*

## ب - الزحف الاستعماري على الشرق العربي

١٧٧٥ - ١٩١٤

من المؤكد أن مثل هذه الدراسة تكون ناقصة دون فهم واضح للتطور الاقتصادي الذي حدث في أوروبا منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن العشرين ، فهذا الفهم يساعد بدوره على تفهم الأشكال التي أخذها الزحف الاستعماري الأوربي في الشرق العربي - وفي خارج الشرق العربي - خلال مراحل المتطورة طول هذه القرون الأربعة التي تنحصر بين السادس عشر حتى أوائل العشرين .

وهذه الأشكال هي : الاحتكار التجاري من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ثم الاستعمار الصناعي ابتداء من الثورة الصناعية أوائل القرن التاسع عشر حتى أواخره ثم الاستعمار الرأسمالي منذ أواخر القرن التاسع عشر . وحتى المراحل المتطورة في تاريخ الاستعمار الأوربي لاتحدد فقط الشكل الذي اتخذته النفوذ الأوربي في الشرق العربي بل تحدد أيضاً تحركات هذا الاستعمار وتنقلاته وتباين الأهمية النسبية لمناطق الشرق العربي .

منذ أواخر العصور الوسطى شاهدت المجتمعات الأوروبية - لاسيما غرب أوروبا - سلسلة من الانقلابات والثورات الاقتصادية . كان أولها الانقلاب التجاري الذي حدث في أواخر القرن الخامس عشر والذي ساهم مساهمة فعالة في نمو الطبقة البرجوازية الأوروبية التي أحدثت بالفعل كافة الانقلابات الفكرية والعلمية في أوروبا كحركة النهضة والإصلاح الديني والاستكشافات الجغرافية . وقد انعكس ظهور هذه الطبقة البرجوازية في خروج الدول الغربية مثل البرتغال وأسبانيا وهولندا وفرنسا وإنجلترا لعملية الاحتكار التجاري الذي يمثل شكل الاستعمار فيما بين القرن السادس عشر والثامن عشر . ثم حدثت أيام الحروب النابوليونية الثورة الصناعية الأولى في غرب أوروبا التي كان من جرائها أن استخدمت القوة الميكانيكية بدلاً من العمل اليدوي من ناحية في كل الإنتاج الصناعي وفي وسائل المواصلات وكان من جرائها أن استخدم المصنع بدلاً من نظام الحوانيت ، ثم أطاحت بكافة أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي



في المدينة ونقصد بها الطوائف الحرفية . وانتقلت الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية كما انتقلت البرجوازية الأوروبية من تجارية إلى صناعية . وكان لذلك انعكاساته في المجال الدولي فاتخذ الاستعمار بدلا من شكل الاحتكار التجاري شكل الاستعمار الصناعي وهدفه الحصول على المواد الخام للصناعة اللازمة في أوروبا من ناحية وعلى أسواق في المستعمرات لتصريف هذه الصناعة من ناحية أخرى .

وبعد ١٨٨٠ خطت الرأسمالية خطوة ثالثة وأخيرة في مجال تطورها . إذ ظهر في مجال العلاقات الاقتصادية ما يعرف برأس المال كعامل فعال في التطور الاقتصادي . فقد كان من نتيجة ازدياد عمليات الاستثمار في ظروف القرن التاسع عشر أن تضاعفت الأرباح الرأسمالية في الوقت الذي قلت فيه إمكانيات استثمارها داخل الدول الاستعمارية نفسها . ومن هذه الحقيقة بدأ التفكير في تصدير رأس المال نفسه فيما يسمى برأس المال الفائض « Surplus capital » لاستغلاله في المستعمرات ومناطق النفوذ في أشكال متعددة في شكل قروض أو إنشاء بنوك أو شركات للملاحة والسكك الحديدية . والسبب في ذلك أن عمليات الاستثمار الرأسمالي تدر ربحاً في المستعمرات يفوق كثيراً ما تدره في البلاد صاحبة الاستعمار فإذا فرض مثلاً أن هناك رأس مال قدره ايدر في فرنسا أو إنجلترا من ٣ إلى ٤ في المائة داخل إنجلترا أو فرنسا ، فإن هذا الرأسمال يدر من ١٠ - ٢٠ في المائة إذا استثمر في المستعمرات أو مناطق النفوذ بسبب انخفاض مستوى المعيشة في هذه البلاد وانخفاض أجور اليد العاملة . ولن نعرض للانقلاب التجاري أو الصناعي هنا . ولكن كلمة عاجلة لا بد منها لتفهم الانقلاب الاقتصادي الأخير الذي يبدأ من ١٨٧٠ .

والواقع أننا حين نحدد بداية التطور الثاني للثورة الصناعية بعام ١٨٧٠ ، ففي هذا التحديد الكثير من التجاوز ، لأن الآثار الملموسة لهذا التطور لا يمكن أن تلمس في هذا العام أو تلمس في كافة البلاد الأوروبية في وقت واحد . فلقد ظهرت آثارها في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا قبل غيرها ولم تتطور الثورة الصناعية في ألمانيا إلا في الثمانينات . وفي الولايات المتحدة بدأ التوسع الصناعي الضخم قبل الحرب الأهلية الأمريكية ( ١٨٦١ - ١٨٦٥ ) كما لم يستقر التصنيع في كل من روسيا القيصرية واليابان إلا في التسعينات من القرن التاسع عشر .

على أن النمو الصناعي في كل من ألمانيا والولايات المتحدة سار بدرجة أسرع عن غيره من بقية الدول الأوروبية . وتتضح هذه الحقيقة مثلاً في نسبة إنتاج الصلب في العالم . حتى عام ١٨٧٠ كانت بريطانيا أكبر دولة منتجة له في العالم ثم احتلت الولايات المتحدة المسكنة الأولى في العالم ثم سرعان ما حلت ألمانيا منذ ١٩٠٣ محل إنجلترا في المسكنة الثانية في إنتاجه .

والواقع أن هذا التقدم الصناعي كان نتيجة تحسن كبير في الكثير من أنواع الإنتاج الذي عرفه غرب أوروبا منذ الثورة الصناعية الأولى إلى جانب ظهور مخترعات جديدة . ودون أدنى شك يعتبر أكبر تحسن طرأ بعد ١٨٧٠ في صناعة الصلب ومن الأدلة على هذه الحقيقة أن إنتاج العالم في الصلب كان لا يعدو ٦٩٢ ألف طن في العام وصل في عام ١٩٠٠ إلى ٥٤ مليون طن ولذلك يطلق المؤرخون على المرحلة التاريخية بعد عام ١٨٧٠ عصر الصلب .

ومع أن التقدم في إنتاج الصلب وصياغته قد لعب دوراً كبيراً في التطور الصناعي الأوروبي بعد ١٨٧٠ إلا أن الفضل في هذا التطور لا يرجع في المجال الأول له ، إنما يرجع إلى ظهور صناعات جديدة خرجت إلى الوجود كنتيجة لظهور اختراعات جديدة في أواخر القرن التاسع عشر كاختراع التلغراف والتليفون - وتبدو أهمية صناعة الكهرباء بالذات في تطوير الصناعة الألمانية - ففي ١٨٩٥ كان عدد المشتغلين بهذه الصناعة حوالي ١٥ ألف عامل وصل في ١٩٠٢ إلى ٥٠ ألف وفي ١٩١٠ إلى ١٠٠ ألف ولا شك أيضاً أنه من العلامات الدالة على السرعة الحارقة التي سار بها التطور الصناعي الرأسمالي في ألمانيا والولايات المتحدة بالذات ظهور اتحادات الصناعات في هذين البلدين فالشركات التي تعمل في صناعة واحدة اتحدت فيما يسمى بالمؤسسة في أمريكا Trust أو الكارتيل Cartel في ألمانيا بقصد احتكار سوق هذه الصناعة والتحكم في سعرها وموادها الخام وزيادة أرباحها .

ويواكب هذه التطور الصناعي في غرب أوروبا وأمريكا ظاهرتان هامتان . الأولى تطبيق العلم في الصناعة فأصبحت اختيارات وتجارب المعامل لها دورها المتزايد الأهمية في تطوير الصناعة وفي هذا المضمار كان للعلماء الفضل الأكبر . فأصبح من الممكن أن تحصر صناعياً مواد مثل الجلود والمطاط وغيرها بل أصبح من الممكن الاستفادة



من مواد كانت تعتبر في الماضي من الفضلات عديمة الأهمية فاستخرج من قطران الفحم الكثير من أنواع الأصبغة والعقاقير والمتفجرات .

والظاهرة الثانية لهذا التطور الصناعي في مرحلته الأخيرة هي زيادة هائلة في الإنتاج وهو ما يعبر عنه Mass Production ومن أهم خصائص هذا الإنتاج التقدم الكبير في استخدام الآلية الميكانيكية في الصناعة والتخصص الدقيق في العمل الصناعي والاقتصاد الحاد في الجهد والوقت .

وعلى ذلك يمكن تلخيص أهم ظواهر التطور الصناعي بعد ١٧٨٠ فيما يلي :

أولاً : نمو أغلب الصناعات القديمة إلى جانب ظهور صناعات جديدة ذات أهمية متساوية أو بما تزيد أهميتها .

ثانياً : ظهور الرأسمالية حتى أصبح رأسمال العامل المسيطر في العلاقات الاقتصادية .

ثالثاً : ظهور الإنتاج المتزايد الذي يعبر عنه بـ « Mass Production » ويواكب هذا التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا بعد ١٨٧٠ تقدماً هائلاً في طرق المواصلات والاتصال . وعلينا أن نفهم أن هذا التقدم كان متمماً للثورة الصناعية . فتقدم طرق المواصلات والاتصال يخدم بالضرورة الإنتاج الصناعي وبالتالي الاستعمار الرأسمالي . ففي بريطانيا زاد طول الخطوط الحديدية فيما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ من ١٥ ألف ميل إلى ٢٤ ألفاً بينما زاد في فرنسا من ١١ ألف ميل إلى ما يزيد عن ٢١ ألف . وفي أقل من ثلاثين سنة في ألمانيا بعد ١٨٧٠ زاد طول السكك الحديدية إلى الضعف . وحتى في روسيا زاد عدد الخطوط الحديدية التي كان طولها في عام ١٨٨٥ حوالي ١٦ ألفاً إلى ٤٠ ألف ميل في عام ١٩٠٥ — وفي ١٨٧١ اتصلت السكك الحديدية الفرنسية بإيطاليا عبر جبال الألب كما اتصلت ألمانيا بإيطاليا وبلغ طول الخطوط الحديدية التي أنشئت في أوروبا في مطلع القرن العشرين حوالي ٢٠٠ ألف ميل بينما بلغت طولها في أفريقية وآسيا وإستراليا ١٥٠ ألف ميل .

وفي نفس الوقت تحسنت طرق المواصلات البحرية عبر المحيطات حتى عام ١٨٧٠ كانت الأساطيل التجارية تتكون أساساً من المراكب الشراعية — وحتى عام ١٨٨٠ كان البخار يستخدم جنباً إلى جنب مع الشراع . ولكن التحسن الذي طرأ على الآلات البخارية بعد ١٨٧٠ إلى جانب استخدام الصلب في صنع المراكب البحرية أدى إلى سرعتها وزيادة حمولتها .

وكان من جراء ذلك أن قلت نفقات النقل عبر المحيطات .

ومن العوامل التي ساعدت على سهولة المواصلات عبر المحيطات إتمام حفر قناة السويس عام ١٨٦٩ فربطت بين البحر الأبيض والمحيط الهندي وكذلك حفر قناة بناماعام ١٩١٤ .

وثمة تقدم مائل أخذ طريقه إلى طرق الاتصال . حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الرسائل تنقل من مكان إلى آخر . وكانت طرق الاتصال تعتمد على طرق المواصلات ثم أخذت تستقل عنها . ففي ١٨٦٦ أنشأ الاتصال الكهربائي بين أوروبا وأمريكا الشمالية عن طرق البحر عبر الأطلنطي ، وفي أواخر السبعينات ظهر اختراع التليفون في أوروبا . وفي ١٩٠١ استطاع ماركوني أن يرسل أول رسالة لاسلكية عبر الأطلنطي .

هذه هي الحدود العامة للتطور الاقتصادي في أوروبا منذ القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الأولى فلنحاول الآن أن نعرض لانعكاسات هذا التطور في العالم العربي .

\* \* \*

لقد كان للثورة التجارية في غرب أوروبا الذي تمخض عن الاستعمار التجاري في القرن السادس عشر آثاره في الشرق العربي ، فهذا الانقلاب الذي أدى إلى تحول التجارة بين الشرق والغرب حول أفريقية كانت له من البداية آثار سيئة في الشرق العربي



في عزلة اقتصادياً وسياسياً وفكرياً عن بقية أجزاء العالم . وقد رأينا فيما سبق كيف حاول البرتغاليون بسط نفوذهم في المحيط الهندي وسعوا إلى تطبيق مبدأ الاحتكار التجاري فحاولوا إغلاق البحار العربية في وجه التجارة العربية لمنع تسرب التجارة الشرقية إلى منطقة الشرق الأدنى وخاضوا في سبيل ذلك معارك عسكرية على حدود منطقة الشرق الأدنى من ناحية الجنوب والشرق وكتبت لهم فيها الهزيمة في آخر الأمر على يد العثمانية ونجا الشرق العربي من احتمالات الغزو البرتغالي .

وعلى الرغم من نجاة الشرق الأدنى من الغزو البرتغالي إلا أنه منذ القرن السادس عشر دخل في عزلة تسكاد تكون تامة بالنسبة للعالم الخارجى بسبب الانقلاب التجارى أولا والفتح العثماني ثانياً . فالدولة العثمانية كانت الحائط بين العالم الأوربي من ناحية والشرق العربي من ناحية أخرى .

ولم يكن معنى هذه العزلة أن الدولة الأوربية لم تمارس نشاطها داخل الشرق العربي ، فالواقع أن بعض هذه الدول كانت تمارس نشاطها وإن كان ضئيلاً وقاصراً على الناحية التجارية والتجارة الخارجية بالذات .

أما البحر الأحمر فكان قد أغلق تماماً في وجه الدول الأوربية كلها؛ وأما الخليج الفارسي فقد ظلت البرتغال مهيمنة عليه حتى احتل البريطانيون مكانها في القرن السابع عشر . وعلى ما يأتي من هذين الطريقين إلى موانئ سورية ومصر كانت البندقية تبنى تجارتها . ولقد استطاعت البندقية أن تحصل منذ عام ١٥١٧ من السلطان سليم الأول على معاهدة للامتيازات مشابهة لما كانت تحصل عليه إبان الدولة المملوكية . ثم حصلت البندقية في عام ١٥٢١ على امتيازات خاصة بتعاملها التجارى في جميع أنحاء الإمبراطورية مشابهة لما كانت تحصل عليه من الدولة البيزنطية قبل سقوط الأخيرة . وهذه الامتيازات منحت بعد ذلك لفرنسا في عام ١٥٣٥ . وتعتبر الامتيازات الفرنسية النموذج الذى اتخذت الكافة الامتيازات التى منحت لبقية الدول الأوربية بعد ذلك .

ولقد كانت هذه الامتيازات تنظم حياة وإقامة الأوربيين في ممتلكات الدولة العثمانية لمزاولة نشاطهم التجارى . والواقع أن مصطلح امتيازات ، قد فهم خطأ فى

هذا الصدد ، لأن الدولة العثمانية لم تقطع رعايا الدول الأوربية امتيازات وإنما هى ميزتهم عن رعاياها ولم تعطيهم ميزة . ولذلك يحسن استخدام تعبير المعاهدات المنظمة لحياة الأوربيين ، في الشرق الأدنى .

واقدر خيال لبعض الكتاب مثل Lewis Thomas فى كتاب Background & The middle East فى الفصل الذى كتبه عن الاستعمار الغربى فى الشرق الأدنى إن الامتيازات تستمد أصولها من التاريخ البيزنطى وأن الدولة العثمانية قد ورثت هذا التقليد عن الدولة البيزنطية وأن آية ذلك أن الدولة البيزنطية كانت تمنح البندقية مثل هذه الامتيازات داخل ممتلكات الدولة .

والحقيقة أن أساس هذه المعاهدات فقه إسلامى صرف فمن المفهوم أن المسؤولية الأولى للدولة الإسلامية هى نشر الإسلام ، وعلى ذلك فالعالم فى الفقهاء المسلمين ينقسم إلى قسمين أو دارين : دار الإسلام ودار الحرب ، والعلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب ليست حرباً على الدوام . فقد تميزت فترات هدنة طويلة . وفى هذه الفترات من الممكن أن يعبر أراضى الدولة الإسلامية أناس من دار الحرب يقيمون فيها لأغراض سلمية مختلفة بأمان فيطلق على الواحد منهم مستأمن أى منح أماناً . كما تضمن له أموراً مختلفة خاصة بحياته وأملاكه ليشاشر نشاطه السلمى . هؤلاء المستأمنون لا تنطبق عليهم القوانين والأنظمة المحلية إنما يخضعون لتشريعات بلادهم ويطبقها عليهم القنصل الممثل لبلادهم . كما يسمح لهم ببناء خان أو فندق يقيمون فيه ويخزنون فيه متاعهم ويؤدون فيه شعائرهم الدينية وبجوار أرض لدفن موتاهم .

وكانت هذه المعاهدات تنظم الرسوم الجمركية على بضائع رعايا الدولة وقد حددت هذه فى الامتيازات الفرنسية النموذجية بـ ٥ ٪ ثم خفضت فى الامتيازات الإنجليزية إلى ٣ ٪ .

والواقع أنه لم يكن فى هذه الامتيازات عيب خطير ، فهى أحكام تطبق على أناس عددهم قليل جداً يقيمون داخل الدولة لمهمة معينة ولفترة محدودة ، وإنما ظهرت مساوئ الامتيازات فيما بعد حين انفتحت بلدان الشرق الأدنى على مصراعيها لهجرات الأوربيين وألحوا فى الإقامة وملكوا الأرض ووصلوا إلى جوف الريف وباشروا أنواعاً من النشاط كانت محرمة عليهم .



وبالجملة فقد جاءت مساوى الامتيازات من تطبيق أحكام معينة مرتبطة بظروف القرن السادس عشر في ظروف تختلف كل الاختلاف في القرن التاسع عشر .

وعلى الرغم من هذه الامتيازات فقد كان الفرنجة موضع احتقار وكراهية المسلمين وهو شعور يرجع في أصوله إلى أيام الحروب الصليبية فلم يكن يسمح لهم بالخروج في الشوارع العامة أيام الجمعة وساعات الصلاة بالذات ، ولا يسمح لهم بالإبركوب الحمبر باستثناء القناصل كما كان عليهم أن يتزويوا بزى الأتراك ولا يسمح لهم بزى الأوربيين إلا منذ القرن الثامن عشر (١) .

وثمة مصدر تشريعى آخر لتنظيم حياة الأوربيين داخل مجتمعات الشرق العربى ألا وهو الأحكام القانونية الصادرة من البلاد الأوربية نفسها لتنظيم تجارتها في هذه المنطقة . والأساس الأول في هذا التشريع هو الاحتكار فالتجارة الإنجليزية مثلاً لم تكن في يد التجار الأحرار الذين يتاجرون لحسابهم الخاص بل في يد شركة الليفانت التى تأسست عام ١٥٨١ فهى التى كانت تحتكر المعاملات التجارية بين إنجلترا وممتلكات الدولة العثمانية ، ثم هناك غرفة مرسيليا التجارية وكانت تمارس نفس الحق فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين فرنسا والدولة العثمانية . هذا على السواحل الغربية للشرق الأدنى بينما كانت هناك على السواحل الشرقية للمنطقة شركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية .

وعلى السواحل الغربية للشرق الأدنى أخذت فرنسا تحيل المسكينة التقليدية للبندقية منذ أواخر القرن السادس عشر معتمدة في ذلك على التحالف العثمانى - الفرنسى المعقود عام ١٥٣٥ . ولم تستطع شركة الليفانت بعد تأسيسها أن تقف في وجه المنافسة الفرنسية ولذلك فقد كانت تجارة الحوض الشرقى للبحر الأبيض في صالح فرنسا بصفة عامة حتى أواخر القرن الثامن عشر ، ففرنسا كانت الدولة الأوربية الأولى لدى البلاط العثمانى ولها حق حماية الرعايا الكاثوليك داخل الإمبراطورية

(١) سمح لهم بالزى الأوربى في إسطنبول وأزمير في عام ١٧٠٠ وحوالى ١٧٥٠ في حلب وأما في مصر فكان حوالى ١٨٠٠ .

العثمانية ثم إن صادرات فرنسا من الصوف كانت أرخص من الصوف الإنجليزي وأكثر ملاءمة لمناخ المنطقة هذا بالإضافة إلى فشل سياسة شركة الليفانت المفرطة في البحث وراء الربح .

وعلى الرغم من ذلك فقد شاهد القرن الثامن عشر تنافساً جاداً بين إنجلترا وفرنسا في هذا الجزء العربى من منطقة الشرق الأدنى كنتيجة لمحاولات إنجلترا المتكررة لإحياء طريق البحر الأحمر ومصر وإعادة تته إلى مكائته التى كان قد فقدتها بعد الانقلاب التجارى . وقد كانت هذه المحاولات البريطانية تهدف بالدرجة الأولى إلى استخدام طريق البحر الأحمر للمراسلات بين جنوب شرق آسيا وأوروبا وبالدرجة الثانية لاستخدامه في التجارة . كما يلاحظ أن الصراع بين إنجلترا وفرنسا حول هذه المشروعات اتخذ ميدانه بالذات في مصر البلد المسيطر على حلقة الربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض .

فبعد الفتح العثمانى لمصر والحجاز ودخول نفوذهم في البحر الأحمر واصطدامهم بالبرتغاليين في جنوبه ، منذ ذلك الوقت حرمت الدولة العثمانية على مراكب الدولة المسيحية الدخول في البحر الأحمر ، فلم تستطع مراكب الدول الأوربية التقدم فيما بعد ميناء مخا في اليمن ، واستمر هذا التحريم متبعاً حتى أواخر القرن السابع عشر حين سمح لمراكب شركة الهندسة الشرقية بدخول البحر الأحمر حتى جدة . وبقيت المنطقة بين جدة والسويس محرومة تماماً بالنسبة للمراكب الأوربية .

غير أنه حدث في النصف الثانى من القرن الثامن عشر في كل مصر والهند ما دفع الإنجليز إلى الاهتمام بفتح طريق البحر الأحمر ومصر للمراكب والملاحة الإنجليزية أما في مصر فقد قام على بك الكبير بحركته المعروفة ؛ فانفرد بالحكم في مصر عام ١٧٦٩ وأخذ يتجه بأنظاره إلى آفاق للتوسع ، ففتح الحجاز عام ١٧٧٠ وكان لفتحه الحجاز أثره في اهتمامه الزائد بما يجرى في البحر الأحمر .

وكان على بك واقعاً تحت تأثير تاجر من البندقية هو كارلوروسيتى الذى أقنعه بضرورة فتح البحر الأحمر للمراكب الأوربية وتشجيع تجارتها .

هذا بالنسبة لما حدث في مصر وأما بريطانيا فكانت شديدة الاهتمام بطريق البحر الأحمر بعد أن أنشأت لها إمبراطورية واسعة في الهندسما حين أصبحت أملاكها في الهند قلب الإمبراطورية البريطانية بعد انسحاب إنجلترا من أمريكا بمقتضى معاهدة



فرساي ١٧٨٣ بعد حرب التحرير الأمريكية . ولذلك كان على إنجلترا أن تبحث عن طريق سهل وقريب للمواصلات بين لندن والهند سيما وأن النزاع الفرنسي — البريطاني في الهند كان قد بدأ يدخل في مراحله الأخيرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . هذا إلى جانب أن تدهور الحياة الاقتصادية في البنغال كانت تحتم على السلطات البريطانية في الهند ضرورة تنشيط فروع التجارة الجانبية بين الهند وغيرها من البلدان المحيطة بها وفي مقدمتها فرع التجارة البريطانية في البحر الأحمر .

لكافة هذه العوامل بدأ الاتصال بين على بك والتجار الإنجليز الذين كانوا يعملون في تجارة البحر الأحمر . ولم يقدر على بك أن يتم مشروع البحر الأحمر ، فقد ثار محمد أبو الذهب وتخلص منه وقدر لمحمد بك أن يقوم بتنفيذ المشروع فعقد مع حاكم البنغال وارن هاستنجز في ١٧٧٥ اتفاقية خاصة بفتح ميناء السويس للتجارة الإنجليزية . ثم جاء خلفاء محمد أبو الذهب وهما مراد بك وإبراهيم بك فلم يحترما هذه الاتفاقية وفشل المشروع البريطاني بصفة واضحة في عام ١٧٧٩ .

ثم سرعان ما دخلت فرنسا ميدان المنافسة مع إنجلترا في هذا الصدد وتمكنت من عقد اتفاقية مع مراد بك عام ١٧٨٥ حصل الفرنسيون بمقتضاها على شروط أفضل بكثير مما حصل عليه الإنجليز . والواقع أن فرنسا رغم فشلها في مواجهة التنافس الإنجليزي في الهند فشلا يكاد يكون تاما منذ ١٧٦١ إلا أن الأمل ظل يراودها في استرداد نفوذها في الهند . وقد تطلب ذلك مجهوداً من جانب فرنسا للسيطرة على طريق البحر الأحمر ومصر وكان هذا هو الدافع لفرنسا إلى عقد الاتفاقية السابقة الذكر .

ولقد أعقب الاتفاقية الفرنسية في عام ١٧٨٥ تجدد النشاط البريطاني في مصر فأوفدت بريطانيا جورج بلدوين كقنصل لها في مصر على أن يقوم بتوقيع اتفاقية مشابهة للاتفاقية الفرنسية في مدى سنة واحدة وعلى أن يكون تابعاً كقنصل لوزاره الخارجية الإنجليزية لا لشركة الليفات كما كانت العادة تجري بالنسبة لقناصل بريطانيا في الدولة العثمانية .

وجاء بلدوين مصر في أوائل ١٧٨٦ ليجد الموقف قد تغير في مصر إذ كانت الدولة

العثمانية قد أرسلت حملة تأديبية بقيادة حسن باشا الجزايرلي لوضع حد لأنفراد المماليك بالسلطة وكان من أسباب غضب السلطان العثماني على مسلك المماليك عقدهم للاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع بل دون موافقة السلطان العثماني الأمر الذي كان يعني في الواقع اعتراف هذه الدول الأوروبية باستقلال حكم المماليك في مصر عن السلطنة العثمانية .

ولم يتمكن بلدوين — بسبب حملة الجزايرلي في مصر وفرار إبراهيم ومراد إلى الصعيد — من مفاوضة المماليك وعقد الاتفاقية إلا بعد عودة الجزايرلي إلى تركيا ورجوع مراد وإبراهيم إلى القاهرة عام ١٧٩٢ . وفي عام ١٧٩٤ استطاع بلدوين أن يعقد اتفاقية مع مراد على غرار الاتفاقية الفرنسية السابقة .

غير أن الأمراء المماليك لم يحترموا الاتفاقية وعادوا الاعتداء على أرواح الأجانب ومملكاتهم . ومن ناحية أخرى كان اهتمام الحكومة البريطانية بمشروع الاتفاقية قد اختفى بعد أن فشلت الاتفاقية الفرنسية نفسها ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٧٩٣ إغلاق القنصلية البريطانية في مصر وإعفاء بلدوين من منصبه . ولم تعر إنجلترا مصر اهتماماً بعد ذلك حتى الاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ .

\*\*\*

أما فيما يتعلق ببلاد الشرق الأدنى المطللة على السواحل الشرقية فقد ظهر فيها الصراع الدولي والتغلغل الأوربي قبل ظهورهما في مصر والبحر الأحمر . حتى النصف الأول من القرن السادس عشر كانت البرتغال — كما رأينا فيما سبق — الدولة الأوروبية المسيطرة في الخليج الفارسي .

وفي أواخر ذلك القرن خرجت كل من هولندا وإنجلترا لمنافسة البرتغال في منطقة جنوب شرقي آسيا . وقد تولى الإنجليز عملياً تصفية النفوذ البرتغالي في الخليج الفارسي ولما كانت حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية قد وزغت ممتلكاتها على الحكومات الرئيسية الثلاث التي أقامتها في الهند وهي : حكومات البنغال ومدراس وبومباي ، فقد



كان من الطبيعي أن يدخل النشاط البريطاني في الخليج الفارسي ضمن اختصاص حكومة بومباي .

وكان مما ساعد إنجلترا على النجاح في طرد النفوذ البرتغالي من الخليج الفارسي أن إيران كانت قد ضاقت ذرعاً بالبرتغال وسياستها الاحتكارية العنيفة ولذلك كان الشاه عباس شاه إيران شديد الحرص على البحث عن حلفاء جدد من أوروبا ليستعين بهم ضد البرتغال من ناحية وضد الدولة العثمانية من ناحية أخرى وكذلك لتشجيع تجارة إيران الخارجية .

وقد كان من شأن هذه السياسة أن أخذت إيران ترحب بظهور شركة الهند الشرقية الإنجليزية . فأرسلت الشركة مراكبها التجارية في عام ١٦١٦ إلى الخليج الفارسي . وكان معنى ذلك خرق الاحتكار البرتغالي المفروض في الخليج الفارسي . وأعلنت البرتغال أنها ستقاوم بالقوة دخول التجارة البريطانية هناك . وأرسل الإنجليز بالتحالف مع إيران قوة عسكرية مشتركة تمكنت في عام ١٦٢٢ من طرد البرتغاليين من هرمز كما قامت إيران بطرد البرتغاليين من البحرين . وهكذا أخذت شركة الهند الشرقية البريطانية تحتل مكانة البرتغاليين في تجارة الخليج الفارسي . فأنشأت لها مركزاً تجارياً في ميناء بندر عباس وأنشأت فروعاً ثانوية تابعة لهذا المركز في أصفهان وشيراز . كما أنشأت فرعاً للتجارة في مخا لتجارة البن مع الصين ثم فرعاً في البصرة عام ١٧٦٤ للتجارة الهندية مع بغداد . وكان مما ساعد على تقوية نفوذ شركة الهند الشرقية البريطانية بداية أفول نجم الإمبراطورية الهولندية وانحسار نفوذها في جزر الهند الشرقية كما ساعد الشركة البريطانية كذلك انهيار النفوذ الفرنسي في الهند بمعاهدة باريس ١٧٦٣ وهي المعاهدة التي تخلت بمقتضاها عن أغلب ممتلكاتها في الهند .

والواقع أن تجارة الخليج الفارسي لم تكن العامل الأساسي الذي جذب اهتمام البريطانيين إلى هذا الخليج فقد كانت الطرق حول أفريقيا للتبادل التجاري بين جنوب شرق آسيا وأوروبا لا تزال تمثل العمود الفقري في نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية إنما ينحصر اهتمام الشركة البريطانية في الخليج الفارسي بالدرجة الأولى في اتخاذ الخليج والعراق وشمال بلاد الشام طريقاً للمواصلات السريعة بين لندن والسلطات البريطانية في الهند . هذا إلى جانب الأهمية العسكرية للخليج الفارسي بالنسبة

للهند وإن كان هذا الاهتمام العسكري لم يظهر بشكل واضح إلا بعد الحملة الفرنسية على مصر .

ولهذا العامل المتعلق بالمواصلات السريعة عن طريق الخليج الفارسي والعراق أنشأت إنجلترا قنصلية بريطانية في البصرة لاتخاذها محطة لنقل الرسائل من الخليج الفارسي إلى البصرة ثم عبر الفرات إلى بادية الشام ثم ينتهي عند حلب .

وكان الموقف السياسي في العراق — كما كان الحال في إيران — من حيث رغبة الدولتين في التحالف مع دولة أجنبية ما يساعد على تغلغل النفوذ البريطاني . فقد كان يحكم العراق في القرن الثامن عشر ابتداء من ١٧٠٤ أسرة المماليك . وكان هؤلاء رغم تبعيتهم الاسمية للسلطنة العثمانية ينفردون بالحكم في العراق ولذلك كانوا — شأن المماليك في مصر — في حاجة إلى المساعدة وتأييد دولة أوربية كبرى ضد أية محاولة من جانب السلطنة العثمانية لإرجاع نفوذها المباشر في الطرق أو ضد محاولات دولة فارس في بسط نفوذها على العراق .

وقد تسبب هذا الموقف في التقارب بين ولاية بغداد والسلطات البريطانية في بومباي ورضى الولاة تطبيق قاعدة الامتيازات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للأوربيين وهي ٣/١. الأمر الذي أدى إلى نشاط التجارة البريطانية في الخليج الفارسي .

أما فرنسا فقد أثر وضعها المتدهور في الهند على نشاطها في الخليج الفارسي فبعد معاهدة باريس لم يكن لفرنسا سوى جزيرتي موريشس ( أيل دي فرانس ) وبوربون ( تقع الجزيرتان في مواجهة الساحل الإفريقي لموزمبيق ) ومن هاتين الجزيرتين كانت فرنسا تواجه النشاط التجاري البريطاني المتزايد في الخليج الفارسي ولذلك اتسم طابع النشاط الفرنسي في هذه المنطقة بالقرصنة .

وفي الوقت الذي اتجه فيه نشاط إنجلترا نحو العراق انصب اهتمام فرنسا على سلطنة عمان وكانت هذه السلطنة مزدهرة إلى حد كبير على يد أسرة بوسعيد منذ ١٧٥٢ فاستطاعت هذه السلطنة بسط نفوذها في جنوب شرق جزيرة العرب كما بسطت نفوذها على السواحل المتاخمة للمحيط الهندي كما استولت على هرمز ومناطق على الساحل الشرقي لأفريقية وعلى الساحل الفارسي حيث استولت على بندر عباس ( م ١٣ — الدولة العثمانية )



وبذلك أصبحت هذه السلطنة قوة بحرية ضخمة جداً لها دورها الكبير في هذه المنطقة ولا سيما في ممارسة أعمال القرصنة .

غير أن اهتمام فرنسا بالخليج الفارسي بدأ أكثر وضوحاً منذ قيام الثورة في فرنسا ودخولها في حرب مع إنجلترا فدخلت في خطط فرنسا لمهاجمة المستعمرات البريطانية في الهند ولذلك قررت إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط كما أرسلت بوشمب Beauchamp كقنصل لها في مسقط في مهمة بحث الموقف في الخليج الفارسي وقد قام بوشمب Beauchamp بجولة في أرجاء الدولة العثمانية قبل وصوله إلى مسقط حتى فوجئ وهو في حلب بالغزو الفرنسي لمصر فأصدرت الدولة العثمانية أمراً بالقبض على الرعايا الفرنسيين في أنحاء الدولة العثمانية وهرب هذا المبعوث إلى مصر .

\* \* \*

والواقع أن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) فتحت حقبة من الصراع الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا حول مصر كان له أثره الواضح كذلك في بقية أنحاء الشرق الأدنى وبالذات الشرق العربي . وعلى الرغم من أن الحملة الفرنسية كانت تجربة استعمارية كاملة في الشرق إلا أنها من ناحية أخرى كانت مرتبطة بالموقف الأوروبي وبالذات الصراع بين فرنسا وإنجلترا . ولذلك فقد كان من أهداف هذه الحملة بسط النفوذ الفرنسي في البحر الأحمر ومساعدة تيبو صاحب آخر ملوك المسلمين في الهند الذي كان يخوض بدوره صراعاً رهيباً ضد الحكم البريطاني في الهند — غير أن الضربة القاصمة التي أصيبت بها الحملة منذ البداية في موقعة أبي قير البحرية أفقدت الجيش الفرنسي في مصر كل إمكانيته للنشاط في البحر الأحمر وحتى الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٧٩٩ كان المقصود بها بالدرجة الأولى حماية المستعمرات الفرنسية في مصر .

غير أنه كان للحملة الفرنسية رد فعل سريع من جانب نشاط بريطانيا في الشرق الأدنى فقد عقدت إنجلترا لأول مرة معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية وروسيا في يناير ١٧٩٩ كان المقصود منها طرد الفرنسيين وتغيير موقف السياسة البريطانية من الدولة العثمانية تماماً .

أولاً : الحملة الفرنسية هي التي تسببت في سياسة إنجلترا التي ارتبطت بها حتى مؤتمر براين ١٨٧٨ وهي سياسة المحافظة على التكامل السياسي للدولة العثمانية . ثانياً : غيرت الحملة من طبيعة العلاقات بين إنجلترا والدولة العثمانية فقد كانت هذه العلاقات تجارية بحتة وكانت سياسة إنجلترا نحو الدولة العثمانية تتحدد بالمصالح التجارية البريطانية في أنحاء الدولة العثمانية ولا سيما مصالح شركة الليفانت — أما بعد الحملة فأصبحت العلاقات السياسية هي الأساسية ولم يعد السفير البريطاني في القسطنطينية تعينه شركة الليفانت بل وزارة الخارجية البريطانية .

ثالثاً : اتخذت بريطانيا من الحملة الفرنسية ذريعة لبسط نفوذها في أجزاء متفرقة من الشرق الأدنى فأسرعت باحتلال جزيرة برم عند باب المندب جنوب البحر الأحمر . وحقيقة أنها اضطرت بسبب صعوبة تموين الجزيرة وطبيعتها الصخرية إلى الجلاء عنها ولكن الحامية البريطانية انتقلت إلى ثغر عدن بالاتفاق مع سلطان لحج . وفي ١٨٠٢ وقعت بريطانيا معاهدة مع سلطان لحج . وفي ١٨٠٦ تنبأ لورد فالنسيا بأن عدن ستكون جبل طارق الشرق .

كذلك تحركت إنجلترا إبان الاحتلال الفرنسي لمصر لتوطيد صداقتها مع كل من العراق وسلطنة عمان وكان بونابرت قد أرسل في ١٧٩٩ إلى سلطان عمان يعرض عليه التحالف ضد إنجلترا لكن سلطان عمان رفض العرض الفرنسي وفي نفس الوقت أرسلت شركة الهند البريطانية بعثة مهدي على خان أحد موظفي الشركة من الفرس للتفاوض مع السلطان .

ونجحت هذه البعثة في توقيع معاهدة سياسة في أكتوبر ١٧٩٨ كان من شأنها أن تعهد سلطان عمان بعد السماح بإنشاء وكالة فرنسية في مسقط أو توابعها أو وكالة هولندية (كانت هولندية خاضعة في ذلك الوقت لفرنسا) هذا إلى جانب طرد جميع الرعايا الفرنسيين — كذلك نصت المعاهدة على إنشاء وكالة بريطانيا في بندر عباس والسماح بوجود حامية بريطانية فيها لا تزيد عن ٧٠٠ جندي وإعطائها كافة الامتيازات التي تتمتع بها بريطانيا في أملاك الدولة العثمانية .

أما في العراق فقد نجحت بعثة مانفورد جونز في كسب ولاية بغداد إلى جانب



لإنجلترا ضد فرنسا ومن العوامل التي سهلت على بريطانيا تحقيق هذا الهدف (أولاً) أن العراق كان ولاية عثمانية رغم استقلاله النسبي وأن الدولة العثمانية كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا . (ثانياً) أن سليمان باشا حاكم بغداد كان في أشد الحاجة إلى مساعدات بريطانية لمواجهة الخطر الوهابي الذي ظهر في نجد على جنوب العراق .

وعلى الرغم من معاهدة ١٧٩٨ التي عقدها الإنجليز مع السلطان بن أحمد سلطان عمان فلم يقدر لهذه المعاهدة النجاح أولاً : للارتباط التقليدي بين الفرنسيين وسلطنة عمان وثانياً : أن سلطنة عمان تخشى من غارات القراصنة الفرنسيين على الأسطول العربي التابع لها .

وثالثاً : أن سلطان عمان كان يشعر بالعطف على حركة تيدو صاحب سلطان ميسور الذي كان يكافح ضد الإنجليز في الهند .

ولذلك أوفدت إنجلترا بعثة مالكو لم Malcolm سلطان عمان للضغط عليه لتنفيذ الاتفاقية ، وكان نجاح مالكو لم نسبياً فرضى السلطان قبول ممثل لبريطانيا في مسقط ، وعين بالفعل الطبيب يو حل Bogle لشغل هذا المنصب . غير أن خلفه دافيد ستون David Seton تمكن من أن يرسى قواعد النفوذ البريطاني في سلطنة عمان إبان الثمانية سنوات التي قضاه في مسقط .

وفي نفس الوقت قامت فرنسا من ١٨٠٢ - ١٨١٠ بمجهود مضن وضغط مباشرة لكسب سلطان عمان . وكان من مظاهر هذا الضغط بعثة كافيناك Cavignac كمثل للحكومة الفرنسية في مسقط ولمفاوضة سلطان عمان ضد إنجلترا غير أن كافيناك فشل في مهمته .

كما كان من مظاهر الضغط الفرنسي محاولة دنكان Cencan حاكم موريشيس مع سلطان عمان وكادت المفاوضات بينهم أن تنتهي بتوقيع معاهدة لولا لإصرار حكومة باريس على أن يقطع سلطان عمان كل علاقاته مع الممتلكات البريطانية في الهند عملاً بتشريع الحصار الاقتصادي الذي يمنع فرنسا وممتلكاتها ومناطق نفوذها من التعامل مع إنجلترا ومستعمراتها وحلفائها . وأخيراً جاء سقوط القاعدة الفرنسية في مياه المحيط الهندي وهي جزيرة موريشيس عام ١٨١١ ثم سقوط نابليون في ١٨١٤ ليضع حداً لكل نشاط فرنسي في منطقة الخليج الفارسي .

وفي طوال القرن التاسع عشر أخذ النفوذ البريطاني يتوطد في الخليج الفارسي في أشكال ثلاث :

أولاً : محاربة القرصنة وثانياً : محاربة تجارة الرقيق وثالثاً : فرض الحماية البريطانية على الشياخات العربية الأساسية في الخليج العربي .

وكانت منطقة القرصنة تتركز فيما يسمى بساحل القرصنة وهو الساحل الداخلي لخليج عمان والذي سمي فيما بعد بالساحل المهادن لعمان (Trucial Coast) وكانت تسكنه قبائل عدة بزعامة القواسم ومراكزها الرئيسية في الشارقة ورأس الخيمة خصوصاً حين امتد النفوذ الوهابي إلى الخليج العربي ودخل القواسم تحت سيادة الدولة الوهابية الأولى ، فاشتدت أعمال القرصنة في المنطقة ضد السفن المحلية والسفن البريطانية كذلك . هذا بينما قامت لإنجلترا بالتحالف مع سلاطين عمان بالقضاء على أو كاد القرصنة .

ولقد كان أسطول القراصنة أسطولاً كبيراً حقاً يتألف من عدة مئات من المراكب المسلحة ويقدر في وقت من الأوقات بثلاثة وستين مركباً كبيراً وثمانمائة مركباً صغيراً يقوم على العمل فيها تسعة عشر ألف رجل لهم خبرة طويلة بشئون الملاحة في الخليج العربي إلى جانب شجاعة نادرة . وحدثت عدة مواقع بين البريطانيين وأساطيل القرصنة كان من أهمها الحملة البريطانية في عام ١٨٠٩ . غير أن أكبر حملة بريطانية وجهت ضد القواسم كانت تلك أرسلت في عام ١٨١٩ تحت القيادة العسكرية والسياسية للميجر جنرال سير ولیم جرانث كير (Sir William Grant Keir) وهي التي استطاعت أن توجه ضربة قاسية للقواسم والنفوذ الوهابي كذلك على ساحل عمان للقرصنة .

ولما ذلك بدأت المفاوضات من أجل الصلح فطلب من كل شيخ من زعماء الشيوخ على ساحل القرصنة أن يوقع اتفاقاً مبدئياً حتى يسمح له بالاشتراك في معاهدة الصلح العامة التي وقعت في ٨ يناير سنة ١٨٢٠<sup>(١)</sup> والتي نصت على تحريم

(1) - Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. I P.P. 88-90

راجع مقال H.J. Liebesny في مجلة The Middle East Journal لسنة ١٩٤٧ تحت عنوان «International Relations of Arabia» ص ١٤٨ - ١٦٨ .



القرصنة في الخليج ، وقد اشتركت البحرين كذلك في هذه المعاهدة .

ومع ذلك فسرعان ما اتضح أن الصلح العام في سنة ١٨٢٠ لم يحقق سلاماً دائماً في المنطقة . ذلك أن هذه الاتفاقية لم تنص على منع الشيوخ من الحروب الداخلية بين بعضهم البعض . وتحت ستار هذه الحروب الشخصية مارس الشيوخ الكثير من أعمال القرصنة . في عام ١٨٣٥<sup>(١)</sup> وقع الشيوخ معاهدة الهدنة البحرية ( وبعدها سمي ساحل القرصنة بالساحل المهادن ) وتنص على أن لا يشترك الشيوخ بأي حال من الأحوال في حروب بحرية فيما بينهم لمدة ستة أشهر بينما تعهدت الحكومة البريطانية بعدم التدخل في حروب المشايخ إذا كانت برية . واستمرت هذه المعاهدة تجدد كل سنة حتى عام ١٨٤٣ حين مد أجلها إلى عشر سنوات ، فلما انتهت مدة المعاهدة وقعت معاهدة أخرى ذات صبغة دائمة في مايو سنة ١٨٥٣ . ولم تختلف شروط هذه الاتفاقية الأخيرة عن شروط الاتفاقية السابقة ولكن أضيف إليها بند هام له أهميته في تأكيد النفوذ البريطاني على ساحل عمان وهو ينص على أن كل عدوان بحري تقوم به قبيلة ما على قبيلة أخرى لا تقابله القبيلة المعتدى عليها بالمثل بل ترفع الأمر للسلطات البريطانية في الخليج الفارسي .

وكان الشكل الثاني للنفوذ البريطاني في الخليج هو محاربة تجارة الرقيق . وإنجلترا كانت في مقدمة الدول الأوروبية التي حاربت الرق وتجارته . ففي عام ١٨٠٧ صدر تشريع حرمت بمقتضاه تجارة الرقيق في الممتلكات البريطانية وفي عام ١٨٣٣ صدر قانون آخر بتحريم امتلاك العبيد في الممتلكات البريطانية . وكان لا بد أن تنعكس هذه السياسة في نشاط بريطانيا ضد تجارة الرقيق في الخارج ومفها تجارة الرقيق الدائرة على نطاق واسع في الخليج العربي وإن اتخذت بريطانيا من هذه السياسة مدخلا لبسط نفوذها في المنطقة .

لقد كان المصدر الرئيسي للرقيق في الخليج العربي يقع في شرق أفريقية فشرق أفريقية كان يصدر الرقيق إلى مراكز الخليج العربي التي كانت مسقط من أهمها ومن مسقط يوزع الرقيق إلى أنحاء الشرق الأوسط . وجاءت أول بادرة عن اهتمام بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في الخليج في معاهدة الصلح العامة الخاصة بالقرصنة مع

(١) Hurewitz, 1. P.P. 143 — 144 .

وعما القواسم عام ١٨٢٠ . فلقد جاء في المادة التاسعة من هذه المعاهدة ( أن عملية نقل الرقيق رجالاً أو نساء أو أطفالاً من سواحل أفريقية أو غيرها ونقلهم في مراكب يعتبر عملاً من أعمال النهب والقرصنة وأن العرب الأصدقاء لن يقدموا على مثل هذا العمل ) . غير أن هذا النص من المعاهدة لم يحترم على الإطلاق .

لقد كانت إنجلترا تدرك أن محاربة الرقيق في الخليج العربي يجب أن تؤخذ بحذر وأن تتم على مراحل لأن حلفاءها على الساحل المهادن لعمان أو في سلطنة عمان نفسها كانوا يعيشون اقتصادياً على هذه التجارة . ولذلك نرى إنجلترا في عام ١٨٢٢ توقيع معاهدة مع سلطان مسقط تنص على أن يتعهد السلطان بمنع رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية . وكان الغرض من هذه المعاهدة منع تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والهند مع بقائها مع شرق أفريقية وتمتلكات سلطنة عمان كما نصت المعاهدة على تعيين موظف بريطاني في ممتلكات سلطنة عمان في شرق أفريقية لمراقبة هذه التجارة ولإبلاغ السلطان عن أية مخالفة لنصوص المعاهدة السابقة . وفي عام ١٨٣٨ — ١٨٣٩ عدلت بريطانيا معاهدة سنة ١٨٢٢ ، وفي هذا التعديل منح الأسطول البريطاني حق تفتيش المراكب العثمانية ومصادرة الرقيق بها وفق حدود معاهدة ١٨٢٢ .

وفي عام ١٨٤٥ وقعت بريطانيا معاهدة جديدة مع سلطان عمان تعهد فيها السلطان بمنع تصدير الرقيق من الأملاك الأفريقية إلى الأملاك الآسيوية على أن يستخدم نفوذه مع زعماء القبائل في البحر الأحمر والخليج العربي لمنع هذا التصدير من أفريقية إلى أراضيهم . وبمقتضى هذه المعاهدة كذلك أصبح من حق الأسطول البريطاني في المياه الهندية تفتيش المراكب العثمانية ومصادرة ما بها من رقيق .

وجدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع عمان وقعت مع السلطان سعيد<sup>(١)</sup> ( أعظم سلاطين بوسعيد ) باعتباره حاكماً في مسقط<sup>(٢)</sup> وزنجبار .

( ) راجع معاهدات عمان مع الدول الكبرى في كتاب « نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر » لمحمد فؤاد شكرى والسيد رجب حراز ومحمد أنيس — ص ٨٨ — ٩٨ .

(٢) من المفهوم أن مسقط وعمان يستخدمان للدلالة على إمارة واحدة باعتبار مسقط عاصمة عمان .



ولكن بعد وفاته في عام ١٨٥٦ انفصلت سلطنة زنجبار عن سلطنة مسقط وبذلك أصبحت معاهدة سنة ١٨٤٥ لا تطبق على سلطنة زنجبار فظهرت الحاجة لعقد معاهدتين منفصلتين مع السلطنتين . فوُقت معاهدة جديدة في عام ١٨٧٣ مع كلتا السلطنتين حول موضوع تجارة الرقيق ونصت المعاهدتان على منع تجارة الرقيق في كل من السلطنتين .

أما فيما يتعلق بساحل عمان المهادن فقد وقعت اتفاقيات في عام ١٨٣٨-١٨٣٩ وكذلك في عام ١٨٤٧ وبمقتضى المعاهدة الأخيرة تعهد الشيوخ الخمس على الساحل المهادن بعدم جلب الرقيق داخل أراضيهم كما ارتضوا أن تقوم البحرية الإنجليزية بتفتيش المراكب ومصادرة الرقيق بها . وفي عام ١٨٥٦ تأكدت هذه المعاهدة العامة بعدد من الاتفاقيات الانفرادية التي عقدت مع المشايخ كل على حدة ، تعهد بمقتضاها كل شيخ بأن يقوم بتسليم العبيد الذين يباعون في أراضيهم للسلطات البريطانية في الخليج . وفي عام ١٨٧٣ تأكدت هذه الاتفاقيات . فعقد عام ١٨٦١ معاهدة مع بريطانيا تعهد فيها بالامتناع عن تجارة الرقيق مقابل الحماية البريطانية له والإمارته .

وفي الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر ازداد النفوذ البريطاني في الخليج العربي عن طريق فرض الحماية البريطانية على الإمارات والشياخات العربية الرئيسية وهي مسقط والبحرين والكويت .

ففي سنة ١٨٥٤ حصلت بريطانيا من سعيد بن سلطان أمير مسقط على جزائر كوربا موربا التي أصبحت تابعة للتاج البريطاني وفي سنة ١٨٥٦ توفي سعيد بن سلطان وخلفه ولده ثويني وماجد . واتفقا بعد تدخل بريطانيا على تقسيم أملاك السلطنة فيما بينهما سنة ١٨٦١ فحكم ثويني في مسقط وماجد في سلطنة زنجبار .

وكانت فرنسا في ذلك الوقت قد استعادت نفوذها في الخليج العربي وفي مسقط بالذات بعد أن كان النشاط الفرنسي قد اختفى منذ عام ١٨١١ في عهد السلطان ثويني عقدت فرنسا وبريطانيا معاهدة عام ١٨٦٢ الخاصة باحترام استقلال كل من سلطنة مسقط وزنجبار . ولا شك أن هذه المعاهدة كانت تحول دون انفراد إنجلترا التام بالنفوذ في مسقط ومع ذلك فقد أخذت إنجلترا تزيد تدريجياً من قوة نفوذها في مسقط فقد قدمت إنجلترا لسلطان مسقط في عام ١٨٦٤ المساعدة حين تعرضت لإمارته للضغط من

جانب الدولة السعودية الثانية . ذلك أن الوهابيين جددوا هجومهم في ذلك العام على عمان فأسمرت إنجلترا إلى التدخل تحت قيادة الكولونيل لويس بلي (Lewis Pelly) المقيم البريطاني في الخليج العربي ضد القطيف والبريمي وهما المركزان الوهابيان في منطقة عمان . وقد انتهى التدخل البريطاني إلى تراجع الوهابيين وإلى تأكيد من جانب الوهابيين في إعلان سنة ١٨٦٦ بعدم معاودتهم الهجوم على الشيوخ العرب المتحالفين مع بريطانيا وبالذات أمراء سلطنة عمان . ومنذ ذلك الوقت خف بدرجة كبيرة الضغط الوهابي على الإمارات العربية في الخليج العربي .

كذلك من مظاهر تزايد النفوذ البريطاني في مسقط أن وقعت اتفاقية سنة ١٨٦٤ وبمقتضاها منح أمير مسقط الإنجليز حق إقامة خطوط تلغرافية في أراضيهم . وفي عام ١٨٧٣ وقع تركي حاكم مسقط معاهدة تحريم تجارة الرقيق السابقة الذكر . وفي نفس العام منح الرعايا الإنجليز أول نوع من الامتيازات في مسقط وهي تقضى بأن يخضع البريطانيون في مسقط للتشريع البريطاني القنصلي . وفي عام ١٨٨٠ أصبح للوكالة البريطانية في مسقط الحق في الاحتفاظ بقوة حرس عسكري بريطاني كما سمح للوكيل البريطاني بالتنقل في رحلاته داخل أراضي السلطنة .

وفي عام ١٨٩١ أي في عهد فيصل بن تركي وقعت المعاهدة المشهورة التي حددت بشكل نهائي الحماية البريطانية على عمان وتعرف بمعاودة الصداقة والتجارة والملاحة وهي تنص صراحة على أن يلتزم حاكم مسقط هو وخلفاؤه بعدم التنازل عن أي أرض من أملاك مسقط إلا للحكومة البريطانية .

والإمارة الثانية التي اتخذت مركزاً للنفوذ البريطاني كانت البحرين وقد رأينا كيف أن البحرين اشتركت في المعاهدات الخاصة بمحاربة القرصنة وتجارة الرقيق منذ سنة ١٨٢٠ . وكان آخر المعاهدات الخاصة بهذا الموضوع معاهدة سنة ١٨٦١ التي تعهد فيها شيخ البحرين بأن يخضع البريطانيون داخل أراضيهم للتشريع البريطاني القنصلي . وحين مد الأتراك نفوذهم إلى الأحساء عام ١٨٧١ طالبوا بالبحرين وأسرع الكولونيل بلي المقيم البريطاني في البحرين بأن أعلن بأن البحرين تحت الحماية البريطانية كما استعد الأسطول البريطاني أمام البحرين لأي تدخل من جانب تركيا وإزاء ذلك تراجع الأتراك وفي عام ١٨٨٠ وقعت بريطانيا مع البحرين معاهدة تعهد بمقتضاها الشيخ عيسى بالامتناع عن عقد معاهدات مع الحكومات الأخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية



كما تعهد ألا يسمح لوكلاء دبلوماسيين أو قناصل أجنبية في البحرين أو إقامة محطات للفحم في البحرين إلا لصالح بريطانيا. وهذه المعاهدة هي التي وضعت البحرين بصفة تامة تحت حماية بريطانيا ولذلك تسعى المعاهدة الانفرادية الأولى (First Exclusive Agreement) تمييزاً لها عن المعاهدة الانفرادية الثانية التي وقعت عام ١٨٩٢ والتي تعهد فيها شيخ البحرين بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيه إلا للحكومة البريطانية<sup>(١)</sup>.

والإمارة الثالثة التي عنيت بريطانيا بفرض حمايتها عليها هي الكويت<sup>(٢)</sup> التي كانت من الناحية الشكلية تحت سيادة الدولة العثمانية. ولم تسكن الكويت أهمية تذكر. رغم موقعها الجغرافي الممتاز، إلا منذ السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وحتى وصول الشيخ مبارك آل صباح إلى السلطنة في عام ١٨٩٦ لم تدخل الكويت في نطاق السياسة البريطانية وكان الشيخ مبارك حريصاً على بقاء إمارته خارج السيادة التركية التي نشطت لتدعيم نفوذها على الخليج العربي. وأواخر القرن التاسع عشر تقدم الشيخ مبارك بعروض كثيرة في عام ١٨٩٧ إلى الحكومة البريطانية يطلب دخوله تحت الحماية البريطانية وكانت الحكومة البريطانية ترفض هذه العروض حرصاً من جانبها على عدم إثارة الدولة العثمانية غير أن النشاط الروسي في الخليج العربي منذ عام ١٨٩٨ دفع إنجلترا إلى إعادة النظر في العرض الكويتي. وكانت تحاول الحصول على ميناء ومحطة الفحم في الكويت، وكانت تضغط على الباب العالي للحصول على امتيازات لصالح الكونت كابنست Kapnist وهو روسي ولد خط حديدي من البحر الأبيض إلى الخليج العربي وهو مشروع لو قدر له النجاح لأدى إلى ظهور النفوذ الروسي في الكويت.

ولهذا أسرعت بريطانيا في عام ١٨٩٩ إلى توقيع معاهدة الحماية مع الشيخ مبارك آل صباح على نفس الأسس التي وقعت بها اتفاقية سنة ١٨٩١ مع سلطنة مسقط.

(١) راجع الفصل الخامس عشر من كتاب A. Wilson. The perian Gulf. تحت عنوان 'The Growth of the Arab Principalities'  
(٢) راجع كتاب H. R. : Dickson : Kuwait and her Neighbours  
(Najd and Kuwait 1896—1917) الفصل السادس تحت عنوان

وعقب ذلك مباشرة ظهر المشروع الألماني المعروف بخط حديد برلين - بغداد والذي سبق أن أشرنا إليه عند الكلام على المسألة الشرقية. وكان هذا المشروع يعني إذا تم ظهور نفوذ الألماني في العراق والخليج العربي. ولذلك نزلت بريطانيا بكل قوتها لتأكيد نفوذها في الخليج. فزار اللورد كيرزن (Gurzon) الخليج في عام ١٩٠٢ بما في ذلك إمارة الكويت وأعلن تمسك إنجلترا بحقوقها المطلق بالإشراف السياسي على الخليج.

وفي عام ١٩٠٤ وافق الشيخ مبارك على عدم السماح لأي دولة بخلاف إنجلترا بإقامة مكاتب البريد في الكويت وفي صيف ذلك العام عين أول مقيم بريطاني في الكويت. وفي عام ١٩٠٧ وافق الشيخ مبارك على أن يوجر بصفة دائمة للحكومة البريطانية مقابل ستين ألف روبية قطعة من الأرض غرب الكويت بين بندر الشويخ والكويت. ومن المرجح أن هذا كان رداً على المشروع الألماني (خط حديد برلين - بغداد) الذي كان من المفروض فيه أن يمتد إلى البصرة وكان تحصين هذه الأرض المشتراة من جانب بريطانيا مع تحويل بندر الشويخ إلى محطة تمويل السفن البريطانية قد جعل بريطانيا تتحكم تماماً في ثغر الكويت. وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة البريطانية بالاعتراف بإمارة الكويت. بحدودها الراهنة للشيخ مبارك وخلفائه من بعده. وعلى مشارف الحرب العالمية الأولى جددت المعاهدة الكويتية البريطانية (المعاهدة الانفرادية التي وقعت سنة ١٨٩٩) في عام ١٩١٤.

أما في جنوب شبه الجزيرة فقد توطد النفوذ البريطاني بمفرده فاحتل الإنجليز عدن عام ١٨٣٩ — وكانت تابعة لسلطنة الحنج — كخطوة مضادة للنفوذ المصري في اليمن على أيام محمد علي. وفي سنة ١٨٧٠ امتد النفوذ البريطاني من عدن على طول الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة إلى مينائي المسكلا وشحر. في سنة ١٨٧٦ استولى الإنجليز على جزيرة سقطرى قرب مدخل باب المندب. والحق أن نفوذ بريطانيا أخذ ينشط في المناطق المجاورة لعدن بعد أن بدأ الاتراك منذ سنة ١٨٤٩ يحاولون استعادة سيطرتهم على اليمن وبعد أن انهارت المقاومة العربية في هذه المنطقة عند سنة ١٨٥٧ تقريباً. فاستولى البريطانيون على الأجزاء الباقية من عدن والتي لم يحتلوها في عام ١٨٣٩. ثم عقدوا سلسلة من معاهدات الحماية مع سائر السلاطين والمشايخ في جنوب شبه الجزيرة من حدود الصبيحة



ولحق غرباً حتى حضر موت شرقاً . فوقعوا اتفاقية مع أمير الضالع في أكتوبر سنة ١٨٨٠ . ومع سلطان العوالق السفلى في يونية سنة ١٨٨٢ . ومع سلطان الحواسب في عام ١٨٩٥ . وكلها معاهدات تنحط إلى درجة الحماية البريطانية على هذه المناطق .

أما في مصر فقد فتحت الحملة الفرنسية تاريخ حقبة طويلة من التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي استمر حتى الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢ . فقد تلى غزو فرنسا لمصر ( ١٧٩٨ - ١٨٠١ ) فشله غزو بريطانيا لمصر عام ١٨٠٧ . وقد ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر في عهد محمد علي وأمام كل مشروعاته التوسعية في الشرق العربي . وبريطانيا هي المسؤولة عن فشل محمد علي في حملاته على سورية وهي التي أجبرته على الانسحاب من سورية والحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج الفارسي وتقلص لإمبراطوريته إلى حدود مصر والسودان وبريطانيا هي المسئول الأول عن معاهدة لندن ( ١٨٤٠ ) وهي المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر مسمى بالوصاية الدولية ، فقد وضعت تسوية لندن حدود وأبعاد الباشوية المصرية ونظمت العلاقة بين الباب العالي والباشوات في مصر من أسرة محمد علي وهي حدود لم يكن في إمكان الباب العالي ولا باشوات مصر تعديلها إلا بالرجوع إلى الدول الأوروبية الموقعة لمعاهدة لندن . وقد خلفت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الاستعماري الأوروبي ولا سيما الإنجليزي الفرنسي خصوصاً حين عهد الباشوات في مصر إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لإعادة مصر إلى باشوية عادية تحت الحكم العثماني المباشر ، وخصوصاً حين عهد هؤلاء الباشوات إلى توسيع حدود باشوياتهم عما حددتها معاهدة لندن فكان كل حاكم في مصر يعكس هذا التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي بشكل أو آخر ، فعباس الأول يمثل فترة تفوق النفوذ الإنجليزي وسعيد عصر التفوق الفرنسي وإسماعيل التفوق الفرنسي أولاً ثم الإنجليزي ثانياً . وقد رافق تغلغل النفوذ السياسي الأجنبي في مصر تدفق رؤس الأموال الأجنبية في شكل شركات رأسمالية كبرى في مقدمتها شركة قناة السويس أو في شكل قروض حتى وصل النفوذ الأجنبي إلى اشتراك الدول الأجنبية صراحة في الإدارة كالرقابة المالية واشتراك وزراء بجانب في مجلس الوزراء المصري على أواخر عهد إسماعيل كما يتجلى هذا النفوذ الأجنبي بشكل واضح في عزل إسماعيل نفسه عام ١٨٧٩ حين قام قومته المعروفة بمحاول - متأخراً - إيقاف هذا النفوذ ويحرك عوامل الثورة المصرية الوطنية . وينتهي النفوذ الأوروبي في مصر إلى الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ الذي

يخرج مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية ثم يزحف النفوذ البريطاني من مصر إلى السودان حين أجبر الإنجليز الحكومة المصرية على إخلاء السودان وإعادة فتحه باشتراك إنجلترا وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي في السودان ( سنة ١٨٩٩ ) تمهيداً لانفراد إنجلترا بإدارة السودان . ثم يستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا والذي بمقتضاه تركت مصر لإنجلترا دون تدخل فرنسا كما تركت مراكش للنفوذ الفرنسي . ومع ذلك فقد ظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي بما في ذلك مصر .

وإذا كان النفوذ الاستعماري في مصر من نصيب إنجلترا فقد كانت سورية منطقة نفوذ استعماري لفرنسا .

واهتمام فرنسا ببلاد الشام قديم يرجعه البعض إلى أيام شرمان الذي اتصل بالخليفة العباسي هارون الرشيد والذي حصل - فيما يقال - على حق رعاية الأراضي المقدسة في فلسطين . ثم ازداد اهتمام فرنسا ببلاد الشام إبان الحروب الصليبية فمع أن الحملات الصليبية لم تكن فرنسية بحتة إلا أنه من المعروف أن ملوك فرنسا ورجال الدين فيها وفارساتها قاموا بالدور الرئيسي في تنظيم الحملات الصليبية على بلاد الشام . وكانت الطبقة الحاكمة للإمارات الصليبية في بلاد الشام في الغالب فرنسية الأصل واللغة . وقد ترك الصليبيون الفرنسيون آثارهم واضحة في بلاد الشام من قلاع وكنائس لا تزال بقاياها موجودة حتى اليوم <sup>(١)</sup> .

وبعد سقوط الإمارات الصليبية في يد المسلمين ( آخر معاقلهم كان في عكا وسقط في عام ١٢٩١ ) عاشت بلاد الشام ما يقرب من قرنين في عزلة تامة عن فرنسا فالتجارة الواسعة بين أوروبا والديانات والتي ازدهرت في أعقاب الحروب الصليبية كانت إلى حد كبير في يد الدويلات التجارية الإيطالية .

أما الصلة الحديثة والتقليدية المعروفة بين فرنسا والشام - بل وبلدان منطقة -

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب Hourani : Syria and Lebanon  
تحت عنوان The Problem of Westernization



الشرق العربي — فترجع بصورة محددة إلى النصف الأول من القرن السادس عشر حين استطاع الملك فرنسوا الأول ملك فرنسا أن يقيم علاقات ودية مع السلطان سليمان القانوني للتحالف ضد عدوهما المشترك شارل الخامس ملك إسبانيا وإمبراطور الهابسبرج (النمسا). وفي عام ١٥٣٥<sup>(١)</sup> وقعت معاهدة الصداقة والامتيازات بين الدولتين وهي المعاهدة التي اتخذت نموذجاً لكافة معاهدات الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية حتى إلغاء نظام الامتيازات في الدولة العثمانية عام ١٩١٤. وبمقتضى هذه المعاهدة أصبح للرعايا الفرنسيين المقيمين في أملاك الدولة العثمانية الحق في ممارسة طقوسهم الدينية دون تدخل السلطات العثمانية، كما ساعدت هذه المعاهدة على أن تكون فرنسا صاحبة الحق في حماية الأقليات الكاثوليكية في الممتلكات الآسيوية في الدولة العثمانية، كما أن فرنسا منذ ذلك الوقت عمدت إلى التدخل بمقتضى هذه المعاهدة لصالح رجال الدين وقوافل الحج الكاثوليكية سواء كانت فرنسية وغير فرنسية.

ثم هبط النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية قليلاً منذ سنة ١٥٨٠ حين عمدت الكثير من الدول الأوروبية إلى عقد معاهدة الامتيازات كما إنجلترا وهولندا وغيرها. وشاءت فرنسا أن تعيد توازن النفوذ بأن تأكد مسؤلياتها نحو الكاثوليكية داخل الدولة العثمانية، وكان من أهم الخطوات في هذا السبيل تبني لويس الرابع عشر في عام ١٦٤٦ قضية الجالية المارونية في لبنان في أعقاب زيارة الأساقفة المارونيين لفرنسا. وقد رافق هذا الاتجاه ازدياد عدد الكاثوليك في بلاد الشام بسبب امتداد نشاط الجزويت والفرنسيسكان وغيرهما من المؤسسات الكاثوليكية إلى الشرق لتثقيف الكاثوليك في الليفانت ومحاولة ضم المسيحيين غير الكاثوليك من أتباع الكنائس الشرقية.

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر عين أحد المارونيين كنائب قنصل فرنسا

(1) Hurewitz, I. p. P. 15.

لم تكن فرنسا أول دولة أوروبية عقدت معاهدات امتياز مع الدولة العثمانية فقد سبقها إلى ذلك جنوة والبندقية وفلورنسا. ومع ذلك فالمعاهدة الفرنسية هي النموذج الصحيح لبداية نظام الامتيازات الذي عرفته الدولة العثمانية حتى إعلان الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات في أكتوبر سنة ١٩١٤، وجدير بالملاحظة أن معاهدات الامتيازات كانت تتجدد مع وصول كل سلطان جديد إلى العرش حتى سنة ١٧٤٠ في عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠ — ١٧٥٤).

في دمشق كما أسس الفرنسيون مدارس لتعليم المارونيين أشهرها كلية الجزويت في أنطورية.

ولقد استمر النفوذ الفرنسي متفوقاً في بلاد الشام — بل وفي كافة ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية طوال القرن الثامن عشر — حتى تدهور هذا النفوذ مؤقتاً في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بسبب الحملة الفرنسية على مصر وسورية ومع أن فرنسا استردت إلى حد كبير نفوذها بتوقيعها معاهدة سنة ١٨٠٢ مع الدولة العثمانية إلا أنها لم تتمكن من استرداد النفوذ الذي كان لها قبل الحملة الفرنسية بالكامل، فقد وقفت موقف المؤيد لثورة اليونان ولمحمد علي في مشروعاته ضد الدولة العثمانية في سوريا. وهذا هو السبب في أن السلطات العثمانية بعد انسحاب محمد علي من بلاد الشام بذلت كل ما في وسعها لإضعاف قوة الموارنة الذين كانوا يحظون بحماية فرنسا فشجعوا الدروز على مهاجمتهم وبدأت سلسلة الاضطرابات التي انتهت بمذابح سنة ١٨٦٠<sup>(١)</sup>.

ولقد كان هذا التصرف من جانب العثمانيين دليلاً على قصر نظرهم لأنه أتاح لفرنسا فرصة نادرة للمطالبة بضرورة حماية الأقلية الكاثوليكية التي تعاني من وجودها في وسط إسلامي وتحت حكم إسلامي. ولقد كان للجزويت نفوذ ضخم بين الموارنة. ولم يكن دورهم ينحصر في الناحية الدينية فقط بل وفي تأكيد نفوذ فرنسا السياسي. هذا بينما كانت إنجلترا قد أقامت بعض العلاقات مع زعماء الدروز في جنوب لبنان إبان احتلال محمد علي لبلاد الشام. وكانت حكومة إبراهيم باشا بسياستها المصلحة إلى جانب ازدياد عدد السكان في وديان الجبل قد أدت إلى إحداث قلق بين الفلاحين وجعلهم أكثر إحساساً بحقوقهم المغتصبة من جانب السادة أصحاب الأرض. وزاد الموقف تعقيداً أنه بينما كان أصحاب الأراضي والفلاحين من الموارنة في شمال لبنان كان الموارنة والدروز في الجنوب من الفلاحين يعملون في خدمة أصحاب الأرض وهم من الدروز.

(1) G. Kirk : Short History of the Middle East. 84 etc.

راجع فيما يتعلق بمذابح لبنان كتاب ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بمحادث سوريا ولبنان ص ١٩٩. وكذلك.

C.H. Churchill 'The Druzes and the Maronites under Turkish Rule, الفصول ٤ — ٧



وأخيراً في عام ١٨٥٧ ثار الفلاحون في شمال لبنان بتحرير من رجال الدين الموارنة ضد أصحاب الأراضي . وقسم الفلاحون الإقطاعيات الكبيرة بينهم ، بينما رفض الفلاحون الموارنة في الجنوب دفع الإيجارات للإقطاعيين من الدروز . وقد أدى هذا المسلك من جانب الموارنة إلى اتحاد الدروز لإقطاعيين وفلاحين في الجنوب .

وكان لموقف الباشا العثماني في بيروت أثره في اشتداد الأزمة ، لأنه كان يهدف لإضعاف القوتين بضرهما ببعض ، بينما كان عملاء فرنسا وإنجلترا يزدون الموقف اشتعالاً بإعلانهم حمايتهم لفريق أو آخر : الإنجليز للدروز والفرنسيون للموارنة . وفي عام ١٨٦٠ قتل الدروز ما يقرب من أربعة عشر ألفاً من الموارنة وفي دمشق قام الكرد والعرب المسلمون بمهاجمة المسيحيين وقتلوا منهم خمسة آلاف .

وإزاء ذلك قامت فرنسا بموافقة الدول الأوروبية الكبرى وبناء على اتفاق بينها وضع في باريس — بإرسال حملة فرنسية عسكرية احتلت لبنان . وقد استمر الاحتلال الفرنسي للبنان سبعة أشهر . وكانت لإنجلترا حريصة على ألا تنفرد فرنسا بالكسب من هذا الموقف فدفعت بالقضية إلى المستوى الدولي وأرسلت الدول الكبرى الخمس لجنة تحقيق إلى لبنان لبحث قضية المذابح على أن تقدم توصيتها حول إدارة لبنان .

ووصلت اللجنة الدولية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٦٠ إلى بيروت وانتهت من تقريرها في مايو سنة ١٨٦١ . وبناء على مقترحات اللجنة الدولية قام ممثلو الدول الخمس في إسطنبول بالاتصال بالباب العالي ووضعوا نظاماً خاصاً لحكم لبنان عرف باسم متصرفية أو سنجقية لبنان ، قوامه الحكم الذاتي للبنان على أن يحكم في لبنان حاكم مسيحي غير لبناني يختاره الباب العالي بالتشاور مع الدول الأوروبية الخمس .

ومع أن فرنسا فشلت كما هو واضح في أن تجعل احتلالها للبنان دائماً بسبب الدول الأوروبية إلا أن نفوذها بقي في بلاد الشام وبالذات حقها في حماية الأماكن المقدسة في فلسطين باعتراف الدول الكبرى . ففي معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ نصت المعاهدة ( على الاحتفاظ بالحقوق التي تمتلكها فرنسا وعلى أنه من المفهوم أنه لن يجري أي تعديل في وضع الأماكن المقدسة ) .

كما ظلت فرنسا تزاوّل نشاطاً كبيراً ثقافياً واقتصادياً في مناطق الدولة العثمانية . ففي سنة ١٨٦٨ احتفل الفرنسيون في حضرة وزير الخارجية العثماني والسفير الفرنسي

في إسطنبول بافتتاح مدرسة اللدسية الفرنسية في جبلطة ( من أهم أحياء العاصمة ) وكانت أكبر معهد أجنبي في الدولة العثمانية (١) . وفي نفس السنة منحت شركة رأس مالها فرنسي حق لإنشاء خط حديدي يربط بين إسطنبول وسالونيك من ناحية بشبكة الخطوط الحديدية في وسط الدانوب من ناحية أخرى . وفي عام ١٨٦٣ أنشئ البنك العثماني برأس مال فرنسي وإدارة فرنسية ، وكان للبنك حق إصدار أوراق البنكنوت العثمانية كما كانت له فروع في كل المدن العثمانية الكبرى (٢) .

وفي رأى بعض المؤرخين (٣) أن ما أحرزته فرنسا لإبان أزمة الموارنة ( ١٨٦٠ — ١٨٦١ ) من مكاسب كان آخر مكاسب حصلت عليه قبل الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط والأدنى . فهزيمة فرنسا أمام روسيا في سنة ١٨٧٠ أضعف من مركزها الدولي ومن مشروعاتها الاستعمارية في المنطقة ولذلك كانت فرنسا بصفة عامة الخاسرة في التنافس الاستعماري مع بريطانيا ؛ فانفردت بريطانيا باحتلال مصر والسودان كما انفردت ألمانيا بالنفوذ السياسي والاقتصادي في الدولة العثمانية . ومع ذلك فيجب أن نذكر أن الموقف الدولي الأوربي الذي أملى على فرنسا تحالفها مع روسيا سنة ١٨٩٤ كان في جملة العوامل التي أضعفت النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية وأصبحت فرنسا الخليفة الأول لأكبر عدو للدولة العثمانية . وعلى الرغم من أن رؤوس الأموال الفرنسية ظلت تتدفق على الدولة العثمانية في شكل قروض وشركات وبنوك إلا أن دور فرنسا التقليدي في حياة الدولة العثمانية من الناحية الاقتصادية تدهور بشكل ملحوظ . ففي خلال العشر سنوات الأولى من القرن العشرين تفوق عدد التجار الألمان والنسائيين والطيالمان بدرجة كبيرة على عدد التجار الفرنسيين في الدولة العثمانية . ورغم زيادة تجارة فرنسا مع الدولة العثمانية خلال هذه الفترة إلى ما يقرب من ١٧ ٪ فإن هذه الزيادة لم تكن تقارن بزيادة التجارة النمساوية التي بلغت ٨١ ٪ أو الزيادة في التجارة الألمانية التي بلغت ١٦٦ ٪ (٤) .

(١) G. F. Abbott : Turkey, Greece and the Great Powers. — p.p. 52 — 53

(٢) Kirk, P. 86 .

(٣) Lenczowski : The Middle East in World Affairs — P. 22.

(٤) M. Earle : Turkey, the Great powers and the Bagdad Rail — way — p. 199.

( م ١٤ — الدولة العثمانية )



في أواخر القرن التاسع عشر بدأ نشاط ألمانيا الاستعماري في الدولة العثمانية . ولقد كانت الدولة العثمانية تعتمد طوال القرن التاسع عشر على تأييد كل من فرنسا وإنجلترا ضد الخطر الزاحف من روسيا القيصرية نحو البلقان والبحر الأسود وكانت كل من فرنسا وإنجلترا تسير كما رأينا في دراسة المسألة الشرقية على سياسة حماية الدولة العثمانية والمحافظة على تكاملها السياسي . وقد تخلت كل من فرنسا وإنجلترا — كما رأينا سابقاً — عن هذه السياسة منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بل أخذت الدولتان تعتديان على ممتلكات الدولة العثمانية وإزاء ذلك اتجهت الدولة العثمانية إلى فكرة التحالف مع ألمانيا .

ورحبت ألمانيا بسياسة التقارب مع تركيا التي اتخذتها ميداناً للتوسع الاستعماري على الأقل من الناحية الاقتصادية . فطبيعة الإمبراطورية الألمانية في ذلك الوقت تحتم هذه السياسة . فقد كان عدد السكان يتزايد في ألمانيا كما ازدادت حاجتها الشديدة إلى المواد الغذائية . وقد جاء نمو ألمانيا من الناحية الصناعية على حساب الإنتاج الزراعي واليد العاملة في الريف . ومن ناحية أخرى كان الكثير من الصناعات مواد أولية ولا سيما صناعة المنسوجات . كما أن ألمانيا دخلت ميدان الاستعمار متأخرة بعض الشيء وكانت النفائم التي حصلت عليها من المستعمرات رغم عظم مساحتها لا تبشر بخير كثير . فباستثناء شرق أفريقيا الألمانية كانت المستعمرات الألمانية فقيرة نسبياً في المواد الخام وغير منتجة للمواد الغذائية كما فشلت ألمانيا في توطيد المستعمرين الألمان في مستعمراتها هذا إلى جانب أن المستعمرات الألمانية كانت بعيدة عن ألمانيا وتتطلب بحرية قوية وفي حالة الحرب تستطيع إنجلترا أن تعزلها تماماً عن مستعمراتها . وفي نفس الوقت كانت الدولة العثمانية غنية بمواردها الأولية ومن الممكن أن تكون سوقاً رائجة للبضائع الألمانية ، وهي ذات موقع جغرافي ممتاز وقريبة نسبياً من ألمانيا لهذه الاعتبارات رحبت ألمانيا بالتقارب العثماني حتى تتخذ من الدولة العثمانية وولاياتها ميداناً للتوسع الاستعماري الاقتصادي وهي السياسة الألمانية المعروفة بالاتجاه نحو الشرق .

حول موضوع خط حديد برلين — بغداد والنفوذ الألماني راجع :

- (1) A Cheradame : La question d'Orient. 1903 .
- (2) Earl of Ronaldshay Notes on a Journey Across Asia : ( proceedings of the Central Asian Society ) 1904 .
- (3) A. von G. Winner : The Baghdad Rail Way and the question of British co-operation . ( Nineteenth Century ., June 1909 ).

وتعددت مظاهر النفوذ الألماني في الدولة العثمانية فكان هناك التفوق السياسي الألماني في القسطنطينية كما كان من مظاهر هذا النفوذ البعثات العسكرية الألمانية التي تولت تدريب الجيش العثماني وكان في مقدمتها بعثة دي جولتز ( de Coltz ) . ثم توسعت ألمانيا في سياسة الاتجاه نحو الشرق حين وصل إلى العرش الإمبراطور وليم الثاني فزار الدولة العثمانية مرتين ( الأولى سنة ١٨٨٩ والثانية سنة ١٨٩٨ ) في جو مسرحي مشحون بالكثير من الصخب والضوضاء وأعلن أنه حامى حمى المسلمين والسلطان . غير أن أكبر مشروع عثماني ألماني في الدولة العثمانية كان مشروع خط حديد برلين — بغداد . وقد تناوله بدراسة تفصيلية M. Earle في كتابه .

Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway

وقد رحبت الدولة العثمانية بالمشروع — وقد تناولناه في دراستنا للمسألة الشرقية — لأنه سيؤدي إلى تنمية الصناعة المعدنية والزراعية في المناطق التي ستنشأ بها شبكة الخطوط الحديدية . ومن الناحية الاستراتيجية سيضاعف المشروع من قدرة الحكومة التركية على تعبئة جيوشها وتركيزها بسرعة للدفاع عن حدودها ضد الأخطار الخارجية والثورات الداخلية .

ومع النشاط الألماني في مد شبكة الخطوط الحديدية في الأناضول ازداد نشاط الرأس مال الألماني في الدولة العثمانية ففي عام ١٨٨٩ أنشأت جماعة من أصحاب رؤوس الأموال في هامبورج خطاً ملاحياً في الميناءات للملاحة بين هامبورج والقسطنطينية لتنشيط تجارة ألمانيا في تركيا . وقد نجح المشروع بالفعل ففي عام ١٨٨٠ كانت تجارة ألمانيا مع تركيا تعادل عشرة ملايين ونصف مارك وفي ١٨٩٣ ارتفع رقم الصادرات الألمانية إلى تركيا إلى ما يبلغ خمسين مليون مارك . كذلك ارتفعت صادرات تركيا إلى ألمانيا من حوالي ٢١ مليون مارك إلى ١٦١ مليون . والواقع أنه منذ عام ١٨٨٩ أصبحت السيطرة للرأس مال الألماني الذي احتل مكانة الرأس مال الإنجليزي والفرنسي في الدولة العثمانية . وكانت شركة كروب جرمانيا لبناء السفن تزود البحرية العثمانية بالأسلحة الكبيرة بينما كانت شركة لودفج لوف ( Ludwig Loewe ) تزود الجيش العثماني بالأسلحة الصغيرة وشركة كروب ( اسن ) تشارك شركة الرميسترج الإنجليزية في تقديم المدافع للدولة العثمانية .

ولقد امتد هذا التوسع الألماني الاقتصادي إلى الولايات العربية التابعة للدولة



العثمانية . فزادت تجارة ألمانيا زيادة ملحوظة مع فلسطين وسورية — وفي عام ١٨٩٩ أسس بعض الممولين الألمان البنك الألماني الفلسطيني ، الذي كان له فروع في كل من بيروت ودمشق وغزة وحينما وبافا وبيت المقدس ونابلس وطرابلس . وفي عام ١٩٠٧ عهدت الحكومة التركية إلى المؤسسة الألمانية المسماة ( شركة خطوط الاناضول ) — التي عهد إليها بمد خط حديد الاناضول — بمشروع رى الوادى الصحراوى الواقع جنوب شرق قونية رياً صناعياً ، وفي عام ١٩٠٤ أنشأ ( البنك القومى لألمانيا ) مصرفاً مالياً فى الدولة العثمانية تحت اسم « بنك الشرق » وكان له مراكز فى همبورج وأثينا والقسطنطينية وأزمير . وفي عام ١٩٠٥ أنشأ بنك درسدنر ( Dresdner ) بنكاً يسمى « بنك الشرق الأدنى » برأس مال قدره ١٦ مليون مارك وكان له فروع فى الإسكندرية والقاهرة وأزمير وكان لهذا البنك بالذات دور هام فى التطوير الصناعى فى ممتلكات الدولة العثمانية .

ولقد كان من الطبيعى إزاء ازدياد النفوذ الألماني السياسى والأسمى فى الدولة العثمانية أن تدخل الدولة العثمانية — آخر الأمر — الحرب العالمية الأولى ضد إنجلترا وفرنسا وروسيا .

## سادساً — حركة التوسع والتنظيمات العثمانية

فى الشرق العربى (١)

لقد أدى تغلغل النفوذ الاستعمارى فى الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر وتدهور نظم الحكم العثمانى فى القرن الثامن عشر إلى ظهور اتجاه جديد فى الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة ونظم الحكم فى ولاياتها وهو الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية .

إن المعالم الرئيسية لمحاولات الإصلاح والتجديد العثمانية التى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر تدور حول نقط ثلاث هامة .

أولاً : الأخذ من الغرب فى تنظيم الجيش وتسليحه وفى نظم الإدارة والحكم .  
ثانياً : الاتجاه بالمجتمع نحو التشكيل العلمانى والخروج عن التنظيم الإسلامى للدولة والمجتمع .

ثالثاً : الاتجاه نحو مركزية السلطة فى القسطنطينية والولايات .

(١) فيما يتعلق بموضوع التنظيمات يمكن الرجوع إلى .

H. Temperey : England and the Near East. Chap. VI and IX.

كما يشمل كتاب E. Englhardt واسمه La Turquie et le Tanzimat ملخصاً للوائح التشريعية . كذلك يمكن الرجوع إلى الفصلين الرابع والخامس من كتاب F.E. Bailey واسمه " British Policy and Turkish Reform Movement " وكذلك كتاب ساطع

الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٧٥ — ٨٣ ومن المفيد فى هذه الدراسة كتاب F. W. Hasuck . Christianity and Islam under the Sultans.



ويرى البعض أن هذه المحاولات قصد بها من جانب السلاطين ومن حولهم من دعاة التجديد إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاح يجرى في الدولة العثمانية لعل هذا يؤدي إلى إقناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية في البقاء وترفع يدها عن التدخل في شؤون الدولة ولعله يؤدي إلى ارتفاع سمعتها المهارية لدى الرأي العام الأوروبي وإلى حرمان الدول الأوروبية من بدعة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية المضطهدة داخل الدولة الإسلامية الكبرى . ولا شك أن هذا الاعتبار كان يخالج دعاة الإصلاح العثماني ولكنه لا يمثل بشكل تام كيد العامل الرئيسي في حركة الإصلاح فالطبقة المتوسطة التركية رغم صغرها في هذه المرحلة كانت تؤيد السلطنة العثمانية كل التأييد في هذا الاتجاه للتخلص من الأوضاع الإقطاعية المتخلفة من العصر العثماني الأول وكانت السلطنة العثمانية ترحب بتأييد الطبقة المتوسطة لأن هدم هذه الأوضاع سيدعم مركزية السلطنة داخل ممتلكاتها . وليس غريباً أن نشبه ما حدث في الدولة العثمانية في عصر التنظيمات بما حدث في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر من تضامن الطبقة المتوسطة في غرب أوروبا مع المملوكيات لهدم الإقطاع وإقامة ملكية مطلقة .

ولقد كان من الطبيعي أن يتجه الإصلاح أول الأمر إلى الجيش ؛ فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري والجيش هو الذي يحكم إلى جانب وظيفته الأصلية في الحرب . ثم يضاف إلى هذا أن الهزائم المتكررة التي نزلت بالدولة العثمانية طوال القرن الثامن عشر كانت تتطلب الإسراع بإصلاح الجيش أولاً . ولقد كان من الطبيعي أن يتضمن إصلاح الجيش تغيير نظام الانكشارية التي كان الفساد قد دب فيها إلى حد بعيد . فقد تضاعف ارتباط الانكشارية بشكائهم وصار الكثيرون منهم لا يذهب إلى الشككات إلا لنسلم المرتبات التي كانت تسمى العلوفاً . ثم لجأ الكثير من أفراد الانكشارية إلى بيع تذاكر علوفاتهم إلى الراغبين من الناس وصار عدد كبير من يحملون اسم الانكشارية لا يجتمعون إلا لرفع صوت العصيان بالمطالبة بزيادة العلوفاً أو عزل قائد أو وزير ، فكثر حالات العصيان وكثرت الهزائم وبجانب هذا فقد تفاقم تسلطهم على الناس في داخل البلاد فتعددت حوادث تعديهم على أرواح الناس وأموالهم حتى أصبحوا موضع كراهية شديدة من الأهالي .

وحين بدأ مصطفى الثالث ( ١٧٥٧ - ١٧٧٤ ) إصلاحه العسكري تجنب الانكشارية ( وهم المشاة ) راتجه إلى البحرية والمدفعية واستفاد في هذا الصدد بخدمات

البارون دي توت ( de tott ) الفرنسي . ولكن هذه الإصلاحات لم تجد كثيراً لأنهم لم تتناول القوى الرئيسية أي المشاة . فاتجه سليم خليفة مصطفى إلى تكوين فرق من المشاة — دون أن يمس الانكشارية — فيما يعرف بالنظام الجديد على أن ينضم إلى هذا النظام من يشاء من أفراد الانكشارية . وجعل لهذه الفرق الجديدة الزى الأوروبي . ولم يكتف السلطان ورجاله بإنشاء النظام الجديد في عاصمة السلطان بل سعى إلى تعميم هذا النظام الجديد في الولايات وقد ذكر أن والي بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بهذه الفكرة وكذلك خسرو باشا والي مصر وأحمد باشا الجزائر صاحب عكا .

ولكن الانكشارية — ومن ورائها رجال الدين الذين كانوا يمثلون قوة رجعية في ذلك الوقت — رفضت النظام الجديد وحرص رجال الدين الشعب في القسطنطينية ضد سليم في عام ١٨٠٦ وأعلن شيخ الإسلام وجوب عزل السلطان . ولم يشأ سليم أن يصدر أوامره إلى الفرق الجديدة بمحاربة الانكشارية حرصاً منه على تجنب بلاده الحرب الأهلية فوافق على عزله .

وتولى بعده السلطان محمود الثاني ( ١٨٠٨ - ١٨٣٩ ) الذي يعتبر علماً من أعلام الإصلاح العثماني وأدرك محمود أنه لن يستطيع إصلاح الجيش العثماني إلا بالتخلص من الانكشارية وتربيت حتى سنحت ظروف ملائمة وهي كراهية واحتقار الشعب للانكشارية بعد هزيمتهم في ثورة اليونان في الوقت الذي أخذت فيه هذه الثورة قوة عسكرية مصرية صغيرة ، فقام السلطان محمود بمحاصرة تلك الشككات الانكشارية بالمدفعية ونسفها عن آخرها في يونية سنة ١٨٢٦ . ويسمى الاثراك هذه الحادثة « بالواقعة الخيرية » لأنهم تفاؤلوا بها خيراً . وبعد التخلص من الانكشارية أخذ السلطان يسير في طريق الإصلاح العسكري سيراً مطرداً بمساعدة ضباط بروسين في مقدمتهم مولتكه . وجدير بالملاحظة أنه حتى استطاع السلطان إعداد جيش عثماني جديد بقيت الدولة فترة غير قصيرة دون قوة عسكرية أساسية وفي هذه الفترة بالذات استطاعت فيها اليونان أن تثور وتحرز استقلالها بمساعدة فرنسا وإنجلترا وروسيا كما ثارت الصرب وبلغاريا وهي الفترة التي استطاع فيها محمد علي أن يحرز انتصاراته المعروفة في بلاد الشام .

ولم يقتصر نشاط السلطان محمود على ذلك فقد أنشأ مدرسة للطب وأكاديمية للعلوم العسكرية هذا إلى جانب عدد كبير من المدارس الثانوية وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً كما أرسل ١٥٠ طالباً في بعثات إلى أوروبا وأنشأ نظاماً للبريد جديداً واسع



النطاق للبوليس الوطنى ووزعت المطبوعات على الأهالى التى تحوى ذكر الأمراض المعوية والوقاية منها . وأبطلت العادة القديمة فى سد عجز الخزانة بمصادرة أموال الموظفين كما أمر باستخدام الطربوش لباساً للرأس لجميع طوائف الرجال . وقد حوّل هذا الإجراء الأخير ببعض المعارضة غير الجدية وهذه الأحدثات الأخيرة — التى لم تطبق إلا بين رجال الجيش والموظفين — أهمية لأنها تشير إلى رغبة السلطان فى عدم التفرقة بين رعاياه بسبب دياناتهم والواقع أنه عرف عن السلطان محمود قوله : « أنا أعرف المسلمين فى الجامع والمسيحيين فى الكتائب واليهود فى المعابد ، وخارجاً أما كن العباد . أود أن يتمتع كل فرد بحقوق سياسة متساوية وبحمايتى الأبوية » . والحق أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر تدفقت الصادرات الأوروبية ولاسيما المنسوجات إلى الدولة العثمانية ولقد أدى هذا إلى أزمة اقتصادية وكساد خطير فى صناعة المنسوجات . العثمانية وكان الوسطاء فى هذا التجارة الأوروبية من العناصر غير الإسلامية . فمع أنها من رعايا السلطان إلى أنها كانت تتمتع بحماية بعض الدولة الأوروبية الأمر الذى مكّنها من أن تصبح طبقة غنية مميزة . ولعلّت هذه الطبقة فى القرن التاسع عشر حتى أطلق عليها الأتراك أنفسهم « فرنجية المياه العذبة » لتمييزها لهم عن الفرنجية الأوربيين ومع أهمية هذه الطبقة وخطورة الدور الذى تقوم به حياة الدولة الاقتصادى إلا أنها لم تكن تنسجم تماماً فى الكيان العثمانى بسبب موقف الدولة من الأقليات الممثلة فى نظام الملل . وهذا التناقض الصارخ بين الجانب التشريعى والواقع الاقتصادى للأقليات التى لم تكن تنسجم تماماً فى الكيان العثمانى بسبب موقف الدولة العثمانية من الأقليات الممثلة فى نظام الملل : هذا التناقض الصارخ بين الجانب التشريعى والواقع الاقتصادى يشكل الظروف الموضوعية التى أوجبت تشريع التنظيمات العثمانية منذ سنة ١٨٧٩ (١)

وتشمل هذه التنظيمات مرسومين سلطانيين أساسيين : صدر الأول عام ١٨٣٩ (٢) وعرف باسم منشور الكلاخانة والثانى فى عام ١٨٥٦ وعرف باسم التنظيمات الخيرية . أما التنظيمات الأولى فقد صدر بها خط شريف همايونى فى نوفمبر سنة ١٨٣٩ فى بداية عهد السلطان عبد المجيد وقرئ فى حفل رسمى كبير فى قصر الكلاخانة . وكان المهندس الحقيقى لها مصطفى باشا رشيد الذى عرف بسعة اطلاعه وبعد نظره والذى خدم كسفير لدولته فى باريس وكان حريصاً على ألا تؤول السلطنة العثمانية إلى نفس المصير الذى آلت إليه الملكية الفرنسية .

1. G. Lewis, Turkey P. 39

2. Hurewitz. I.P.P. 113 — 116.

وبمقتضى هذا المنشور تنازل السلطان عن جزء من سلطته لمجلس الأحكام القضائية الذى أصبح من حقه سن القوانين على أن يصدق عليها السلطان . وقضى المنشور الثانى بأن لا يعاقب أحد دون محاكمة علنية وأن يعامل المسلمون وغير المسلمين معاملة متساوية أمام القانون . كما نص على ضرورة وضع تشريع لإبطال المتاجرة فى المحسوية والوظائف تلك المتاجرة التى كانت أحد أسباب فساد الحكم . وأخيراً اعترف المنشور بالتجنيد الإجبارى للخدمة العسكرية .

وعلى الرغم من أنهم لم ترد كلمة واحدة عن التعليم فى هذا المنشور إلا أن السنوات التى تلتها شهدت توسعاً كبيراً فى ناحية التعليم فأنشئت المدارس على يد المستنيرين من الأتراك رغم أن الدولة لم تقدم لها مساعدات مالية كما ازدادت بعثات الطلاب وموظفى الدولة إلى أوروبا فعادوا يملؤهم الحماس للنظم الأوروبية التى شاهدوها ، كما أدخلت إصلاحات واسعة النطاق فى القانون التجارى والمدنى وفى الإجراءات القضائية . واتخذت هذه القوانين الجديدة الشكل القومى الموحد للجميع .

أما منشور التنظيمات الخيرية الذى صدر فى يونيو من عام ١٨٥٦ (بعد حرب القوم) فقد أقر كافة المبادئ التى وردت فى الخط همايونى السابق الذكر واهتم بصفة خاصة بمبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا السلطان وحققهم فى خدمة الدولة . ومع كل هذا فشمة نقد شديد يوجه إلى حركة التنظيمات العثمانية . أولاً — لقد كان الحماس شديداً للأخذ بنظم الغرب وأساليبه ولكن هذا الحماس لم بعد الجوانب الشكائية فقط من هذه النظم دون وجود الظروف الموضوعية التى تمكن من فاعليتها فالمصانع بنيت دون وجود الفنيين المهرة للعمل فيها . وكان هناك حديث طويل حول تأسيس جامعة دون وجود هيئة للتدريس بها (١) . ثانياً — عرض أوريل هايد

(Uriel Heyd) فى كتابه The Foundation of Turkish Nationalism (٢)

لنقط الضعف فى حركة التنظيمات ، فيرى أن الطبقة التركية المثقفة التى حملت لواء هذه الحركة كانت طبقة مصلحة ولكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية . فبينما أدخلت نظام التعليم الأوروبى فى عدة معاهد بقيت المدارس (وهى المعاهد الدينية) دون أن يمتد إليها الإصلاح وبذلك تميزت الحياة العسكرية فى تركيا بالازدواج . كما أن هذه الطبقة المثقفة الجديدة ظلت تمثل النخبة المختارة التى تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء هوة

(1) Lewis P. 36.

(2) P.P. 74. — 78.



سحيفة فبينما تعيش طبقة العلماء على التراث الفارسي والعربي كانت الجماهير تعيش على أساليب وقيم تركية بدائية ؛ وفي نفس الوقت تعيش هذه الطبقة المثقفة الجديدة على أفكار أوربية باهتة .

فإذا كان أثر حركة التنظيمات على ولايات الدولة العثمانية في الشرق الأوسط : أولاً — انتشرت موجة المدارس العثمانية في الولايات العربية واستفادت هذه الولايات من حركة إنشاء المدارس ولا سيما المدارس العسكرية . وإنما جاءت هذه الفائدة بدرجات متفاوتة فولايات كالين والحجاز لم تنشأ فيها مدارس عثمانية عسكرية فظلت تنهل في ثقافتها من المصادر الإسلامية التقليدية . وأما بلاد الشام فكان نشاط الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية قوياً في مجال الثقافة والتعليم وكان لذلك أثره في اتجاه بلاد الشام عامة ولبنان خاصة نحو الثقافة الأوربية . ولكن ولايات العراق كانت أكثر استفادة من المدارس العسكرية العثمانية ، وهذا هو السبب في ظهور طبقة العسكريين العراقيين الذين لعبوا دوراً هاماً في أحداث الدولة العثمانية في السنوات الأولى من القرن العشرين . وجدير بالملاحظة أن الحكومة العراقية في بدء تكوين العراق الحديث لم تجد بين أبنائها عدداً كبيراً من خريجي المدارس العالية المدنية في حين أنها وجدت عدداً كبيراً من خريجي المدارس العسكرية .

ثانياً — ومع أن منشور التنظيمات أعلن مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين إلا أن الحكومة لم تستطع أن تطبق المبدأ تطبيقاً مطلقاً فظلت الخدمة العسكرية مقصورة على المسلمين دون غيرهم بينما دفع المسيحيون الجزية ، كما ظلت الوظائف العامة بصفة عامة — ولا سيما الوظائف الإدارية والقضائية — محصورة في يد المسلمين ، وهكذا أدت التنظيمات إلى زعزعة نظام الملل دون أن تدجها في كيان المجتمع إدماجاً تاماً . فأصبحت هذه المؤسسات الدينية مجالا مخصصاً للنشاط الأوربي الثقافي والديني والسياسي . وكان لذلك أسوأ الأثر في الحالة في الولايات العربية ولا سيما بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية فبينما كان المسلمون يتجهون إلى السلطنة ظلت هذه الأقليات تتجه إلى الدول الأوربية لحمايتها وتأييدها وضعها الشبه مستقل وبمعنى آخر انتهت التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين في الولايات العربية حتى إن المؤرخ الفرنسي توماس (Thoumin) في كتابه تاريخ بلاد الشام<sup>(١)</sup> يرى أن

(1) Histoire de la Syrie P. 84.

مذاهب لبنان (١٨٦٠) ترجع في أسبابها غير المباشرة إلى التنظيمات العثمانية .  
ثالثاً — يلاحظ أن التنظيمات العثمانية قد قضت على النظم العثمانية الإقطاعية<sup>(١)</sup> في البلاد العربية ممثلة في الإقطاع العسكري (الزعامات والنيارات والخاصات) وفي نظام الالتزام . وحل محل هذه النظم الإقطاعية نظام الحكم المركزي وكان من الطبيعي أن يستتبع ذلك إعادة تنظيم الولايات العربية على أساس المركزية .

والعراق كان يمثل باشوية هامة في بغداد — قبل عصر التنظيمات — وهي الباشوية التي ظلت في وضع شبه مستقل على يد أسرة المماليك التي ظلت تحكم في العراق حتى سنة ١٨٣١ . وفي التنظيم الجديد (٢) قسم العراق إلى ثلاث إبلات : ولاية بغداد (القديمة) وولاية البصرة التي أنشئت عام ١٨٨٤ وولاية الموصل التي أنشئت عام ١٨٧٩ . وكانت ولاية الموصل تتكون من سنجق الركن (الموصل) وتبعها سنجقيات كركوك والسليمانية ، وولاية بغداد وتبعها سنجقية الديوانية وسنجقية كربلاء . أما ولاية البصرة فكانت تضم سنجقية العمارة وسنجقية البصرة نفسها وسنجقية المنتفق . وكانت كل ولاية مقسمة إلى سنجقيات (أو متصرفيات) وكل سنجقية مقسمة إلى أقضية والأقضية إلى نواحي . أما الوالي الذي يحكم في الولاية والمتصرف الذي يحكم في السنجقية فيعينه السلطان ، وأما الأقل مرتبة فيعينهم الوالي نفسه . وكان الوالي يمثل السلطان ويمثل القناصل الأجانب وشيوخ القبائل ويتولى الإشراف على دخل الولاية بمساعدة الدفتردار . وفي كل ولاية مجلس إداري يتألف أساساً من الموظفين ومن أعضاء منتخبين فهم ممثلون للمسيحيين واليهود . وأما حفظ النظام فقد وكل إلى قوة عسكرية صغيرة تسمى الضبطية وتُدع وزارة الدفاع التركي مباشرة . أما فيما يتعلق بالتشريع فقد تحول من الشريعة الإسلامية إلى مجموعة من القوانين المدنية والقانون التجاري الفرنسي .

ولا شك أن يد الإصلاح امتدت إلى الحالة في العراق خصوصاً حين تولى مدحت باشا الحكم في بغداد ، فشمل الإصلاح نواحي متعددة كالتعليم ونظام الحجر الصحي

(1) Bonne : State and Economics in the Middle East . P. 13 - 14 .

(2) L. Lodgrigg : Iraq 1900 - 1950 P. P. 1-19 .

راجع كذلك أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، تأليف لونغرج ، ترجمة جعفر خياط .



والمستشفيات . ومع ذلك بقي نظام « الطابو » أو إدارة تسجيل الأراضي من أهم الأعمال التي تمت على يد مدحت باشا . وهو نظام كان يهدف إلى استقرار القبائل في الأراضي الزراعية . فللقبائل شأن خطير في حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية فهي مجتمعات صغيرة متفرقة داخل المجتمع العراقي تحيط بمدنه الكبيرة وقراه وتتحكم في المواصلات ومع أنها تتشابه عادة في طرق حياتها إلا أنها كانت تختلف في اتجاهاتها . فالقبائل العربية منقسمة بصفة تقريبية إلى نصف سنة ونصف شيعية وبعضها مثل اتحاد قبائل المنتفق شيعية تحكمها أسرة سنية . وفي كردستان كانت القبائل الشيعية نادرة والسنة منها تدين عادة بالولاء للسلطان العثماني . وكانت قبائل الأكراد رحل تنقل وراء مراكز الرعي ، بينما القبائل العربية تعيش بصفة عامة على مناطق الحدود العراقية الصحراوية فالظافر على الحدود الجنوبية الغربية للعراق وعزرة في منطقة الرعي الشامية وشم في شمال الجزيرة .

ولم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم العثماني الجديد بين هذه القبائل داخل العراق ، كما لم يكن من السهل أن تستجيب هذه القبائل للتشريعات الجديدة واستبدال العرف العشائري بالقوانين المدنية العامة . ولهذا طبق مدحت باشا نظام الطابو وهو يتضمن قيام إدارة التسجيلات ببيع أراضي الحكومة بأقساط صغيرة سهلة الدفع على أن يبقى لأصحاب الأراضي حرية التصرف العامة لا المطلقة ومنح هذا الحق بصفة خاصة لشيوخ القبائل بحيث تسع قطعة الأرض القبيلة التي يتولون رأسها . وقد أدى هذا النظام إلى أن أصبح الكثير من شيوخ القبائل ملاكاً زراعيين وإقطاعيين كباراً وهي ظاهرة أوضح ما تكون في اتحاد قبائل المنتفق .

ورغم إصلاحات مدحت باشا والاتجاه نحو التركيز في العراق إلا أن نظام المركزية لم يحرز نجاحاً كبيراً لعدة أسباب : أولاً صعوبة المواصلات في العراق حالت دون نجاح هذه المركزية . فالمواصلات ظلت متأخرة وظروف العراق من حيث الجبال تزيد من مشكلة الاتصال وتوزيع القبائل في العراق توزيعاً عريضاً يحول دون قيام حكومة مركزية وكانت الخصومة شديدة بين المدينة والقبيلة وبين الشيعة والسنة وبين العرب والأكراد . ثانياً : كانت ظروف العراق المناخية تفرغ الموظفين الأتراك من الخدمة في العراق . ثالثاً كان السلطان يعتمد — لئلا يكيد نفوذه في العراق — إلى الإيقاع بين السنة والشيعة مع محاباة السنة لولاهم للخلافة .

وفي بلاد الشام أجرى العثمانيون تنظيمًا جديدًا . ففند الفتح العثماني كانت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات كبرى هي : ولاية حلب التي تشمل شمال الشام وولاية طرابلس وتشمل وسط الشام ثم ولاية دمشق (تسمى ولاية الشام) وتشمل المنطقة الجنوبية من سورية إلى جانب فلسطين . وفي عام ١٦٦٠ وكنيجة لثورة الأمير فخر الدين المعني الدرزي في لبنان أنشئت إيالة رابعة تتكون من المناطق الساحلية تكون مهمتها مراقبة الدروز والموارنة وهذه الإيالة الجديدة هي إيالة صيدا .

وفي عهد التنظيمات استقل لبنان - كاسبق - استقلالاً ذاتياً فيما يعرف بمتصرفية أو سنجقية لبنان أثر مذابح عام ١٨٦٠ وتدخل الدول الأوروبية . وفي عام ١٨٨١ وكنيجة لزيادة أهمية بيت المقدس أنشأ الباب العالي سنجقية منفصلة هي سنجقية بيت المقدس تابعة للباب العالي مباشرة . وفي نفس الوقت كانت مدينة بيروت تمتد وتزدهر من الناحية التجارية فقرر الباب العالي سنة ١٨٨٨ إنشاء ولاية جديدة في بيروت ضمت إليها سنجقيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس وصور وصيدا ومرجعيون . وفي عام ١٨٨٧ أنشئت متصرفية الكرك لتنظيم ما وراء نهر الأردن وكذلك في عام ١٨٨١ أنشئت متصرفية دير الزور - على الفرات وهي منطقة خاصة للعشائر البدوية . وهكذا منذ عام ١٨٨١ حتى جلاء الأتراك عن سورية عام ١٩١٨ كانت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات هي دمشق وحلب وبيروت وإلى أربع سنجقيات مستقلة هي القدس ولبنان ودير الزور والكرك (١) .

وكما حدث في العراق كانت الولاية في بلاد الشام تقسم إلى سنجقيات والسنجقية أو المتصرفية إلى أقضية والأقضية إلى نواحي ، فالناحية هي الوحدة الإدارية الصغرى وكما حدث في العراق أيضاً كان الولى يحكم في الولاية والمتصرف في السنجقية والمدير في الأقضية والمختار في النواحي . وتشابهت اختصاصات كل منهم مع اختصاصات زملائهم في العراق على نحو ما ذكرنا سابقاً .

وعلى الرغم من هذا التنظيم الجديد لبلاد الشام فلم يكن من المتوقع أن ينجح الحكم العثماني في مركزه في بلاد الشام لاعتبارات عدة : أولاًها أن الانقسام

(١) راجع مقال الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عن « التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني » ص ١٢٧ - ١٨٤ حوليات كلية الآداب - جامعة عن شمس ، المجلد الأول مايو ١٩٥١ .



الشديد بين السكان أنفسهم من الناحية الدينية كان يحول دون وحدتهم . وقد كانت بلاد الشام مقسمة إلى عدد كبير من النحل والملل والمذاهب الإسلامية والمسيحية على السواء . ففي أواخر القرن التاسع عشر كان عدد سكان بلاد الشام يقدر بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ بما فيهم البدو وكان منهم حو ١٥٠.٠٠٠ مسلم سنى بينما بلغ عدد الشيعة ٥٠.٠٠٠ . أما المسيحيون فكانوا مقسمين إلى مجموعتين رئيسيتين : المجموعة التي كانت تابعة للبابا في روما وعددها حوالى ٦٠.٠٠٠ والمجموعة الثانية التي لا تتبع البابوية وعددها حوالى ٤٠.٠٠٠ . وتشمل المجموعة الأولى الموارنة في لبنان وعددهم في ذلك الوقت ٣٠.٠٠٠ والسككانيين ومركزهم في حلب واليونان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك . وإلى المجموعة الثانية ينتمى اليونان الأرثوذكس والأرمن الجرجوريون واليعقوبيون . كما كان للبروتستانت عدة آلاف . هذا بينما بلغ عدد اليهود ١٠.٠٠٠ موزعين في دمشق وحلب والمدن الساحلية وإن كان أكثرهم مركزاً في فلسطين .

وكانت العقبة الثانية دون نجاح الحكم العثماني المركزى وجود الاقطاع الشامى المحلى الذى تركز بصفة خاصة في الجبل ، هذا إلى جانب عدد كبير من العصيات القبلية الكردية والتركمانية والعربية والعقبة الثالثة تمثلت في تأخر طرق المواصلات . فالواقع أنه لم يكن ببلاد الشام فى أواخر القرن التاسع عشر سوى طريق واحد يهبط ذلك الذى يصل بيروت بدمشق . كما تخلصت الخدمة البريدية ، فمن جبال طوروس حتى البحر الأحمر لم يكن هناك سوى ثمان مكاتب للبريد قليل منها ما كان يعمل لخدمة المراسلات الخارجية . وطريق الاتصال الوحيد الذى اعتنى به العثمانيون — لاعتبارات سياسة عسكرية — كان التلغراف . فإلى جانب الخط الرئيسى الممتد من القسطنطينية إلى سورية كان شمال سورية مركزاً هاماً للاتصال التلغرافى من ديار بكر إلى حلب ثم إلى قبرس (١) .

ولاريب أن سورية شهدت فترة انتعاش نسبي في عهد السلطان عبد الحميد حين عين مدحت باشا حاكماً في دمشق ، فاستطاع هذا أن يخضع الدروز وأن يكسب عطف المسيحيين ، كما انفتحت سورية لرؤوس الأموال الأجنبية ولاسيما الفرنسية للعمل فى حقل الاستثمار الاقتصادى فانفتح طريق دمشق — بيروت عام ١٨٦٣

وانفتحت شبكة للخطوط الحديدية بين المدن السورية الرئيسية فيما بين ١٨٩٢ و ١٩١١ . كما اتصلت دمشق بالحجاز بخط حديدى انتهى العمل فيه عام ١٩٠٨ . رغم هذا فقد ظلت الاضطرابات تسود بلاد الشام من جانب العصيات الإقطاعية والقبلية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى . فقد أخضع الباب العالى ثورة الدروز فى عام ١٨٩٦ ونشب صراع حاد بين الدروز والموارنة تبعه ثورة في الكرك عام ١٩١٠ ولم يخمد هذا الأتراك بسهولة ثم زاد الموقف اضطراباً حين ضرب الأسطول الإيطالى بيروت عام ١٩١٢ .

ومع أن سورية لم تحظ بكثير من الاهتمام فى ناحية التعليم من جانب الدولة العثمانية إلا أنها انفردت دون غيرها من الولايات العربية بنشاط تعليمى وثقافى واسع النطاق على يد المؤسسات التبشيرية المسيحية الأمر الذى كان له أكبر الأثر في ظهور الاتجاهات العربية القومية فى بلاد الشام دون غيرها من البلاد العربية العثمانية . كما عمد العثمانية إلى تأكيد مركزيتهم فى الحجاز — ولقد كان للحجاز صفة استقلالية منذ دخول العثمانيين فيه تتمثل فى نظام الشرافة — وقد ظل هذا النظام يتدعم طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر وهى الفترة التى امتلأت بحوادث النزاع بين بيت بركات وبيت زيد حول منصب الشرافة . وكان من العوامل التى ساعدت على تدعيم نظام الشرافة استقلال اليم — وانسحاب الجيش العثماني من اليمن والبحر الأحمر أوائل القرن السابع عشر ، كما تدعم بفتح البحر الأحمر للتجارة الأوروبية خلال القرن الثامن عشر .

ولقد استمر الموقف على هذا النحو حتى الحكم المصرى للحجاز إبان الحروب الوهابية — ولاريب أن الحكم المصرى أثر تأثيراً كبيراً فى شبه الجزيرة وفى الحجاز بالذات وقد ظل هذا التأثير باقياً حتى إلى ما بعد انسحاب الجيوش المصرية فى أوائل الأربعينات ، وهو تأثير مشابه لتأثير الحكم المصرى فى سورية ، فقد ساهم الحكم المصرى فى شبه الجزيرة فى تقريب شبه الجزيرة ليس فقط للمعرفة الأوروبية بل فى دخول شبه الجزيرة فى إطار السياسات الأوروبية — . ومحمد على هو الذى فتح الحرمين الشريفين للرحالة السويسرى بركاردت Burckhardt فزاد مكة والمدينة كما فتح مناطق أخرى فى شبه الجزيرة لغيره من الرحالة الأوروبيين مثل سادلير Sadlier الذى استطاع أن يزور نجد فى عام ١٨١٨ وأن يعبر شبه الجزيرة من البحر



الأحرار إلى الخليج العربي وأن يكون أول أوربي يزور البلاد التي ظهرت فيها الدعوة الوهابية (١). وبفضل كتاب سادير وكتاب بركاردت المعروف باسم «ملاحظات عن البدو والوهابيين» لم يعد وسط شبه الجزيرة بلاداً مجهولة وثمة أثر عظيم الأهمية للحكم المصري في شبه الجزيرة يتمثل في كسر شوكة القبائل العربية بقيام حكومة تعمل على إقرار النظام — وقد أفاد الأتراك كثيراً من هذا العامل في قيامهم بعد ذلك بفرض قبضتهم على شبه الجزيرة بعد خروج المصريين — وقد بدأ هذا الاتجاه العثماني الجديد في الحجاز منذ عام ١٨٥١.

وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر كانت الشرافة قد فقدت الكثير من نفوذها التقليدي (٢). وقد ساعد العثمانيون على زيادة قبضتهم في الحجاز فتح قناة السويس الذي قرب المسافة بين القسطنطينية والحجاز — ثم جاء السلطان عبد الحميد مدفوعاً بسياسته الإسلامية، فكان من الطبيعي أن يوجه اهتماماً خاصاً للحجاز باعتباره مركز الحرمين الشريفين — فزاد من الأموال التي كانت تدفع للقبائل لحراسة قوافل الحج وأخذ يعمل على إنشاء خط حديدي يصل الحجاز بالشام — وفي عام ١٩٠٨ كان هذا الخط قد وصل إلى المدينة ولكنه لم يتقدم خطوة واحدة بسبب تمرد قبائل حرب.

ولما عزل السلطان عبد الحميد وتولى حزب الاتحاد والترقي الحكم في ١٩٠٩، ظل الاتحاديون يوجهون اهتماماً كبيراً للحجاز فعينوا الشريف حسين الذي عاش فترة طويلة في القسطنطينية وكان من أسرة آل عون وهي فرع من آل بركات — وكان حسين متزوجاً بسيدة تركية كما كان ولده في مجلس المبعوثان (المجلس النيابي التركي في الآستانة) فبعد الله نائب مجلس المبعوثان وفيصل كان نائباً عن جدة في المجلس — وهكذا كان الاتحاديون يرجون من وراء تعيين الشريف حسين في الشرافة الولاء للدولة العثمانية والحق أنه بقي على ولائه للدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى فقد ساعد الأتراك في عام ١٩١٠ — ١٩١١ ضد الحركة الإدريسية في عسير وضد الإمام يحيى في اليمن كما ساعد في محاولة بسط النفوذ التركي في نجد بحملته على نجد في عام ١٩١٠ وهي الحملة التي كان يقودها ابنه عبد الله (أمير شرق الأردن فيما بعد) والتي

١. Hogarth : Arabia p. p. 107 — 108 .

(٢) راجع كتاب G. de Gaury واسمه Rulers of Mecca الفصل السادس عشر

أحرز فيها انتصارات على الدولة السعودية الثالثة (في عهد عبد العزيز آل سعود) ثم انسحب بعد توقيع الاتفاق الذي لم يعمل به — وفي عهد الشريف حسين كذلك أدخل نظام التجنيد الإجباري لأول مرة في تاريخ الحجاز (١).

ولقد حاولت السلطة العثمانية أن تمتد يدها عن طريق التنظيمات إلى مصر نفسها فحاولت تدريجياً إعادتها إلى باشوية عادية من الباشويات العثمانية وحرمانها من الوضع الذي خولتها لها معاهدة لندن (١٨٤٠) والفرمانات التي صدرت مقرة للمعاهدة فيما بعد — فطالبت الدولة العثمانية عباس الأول بتطبيق التنظيمات في مصر باعتبارها ولاية عثمانية ولكن عباس عارض في ذلك وكانت تؤيده إنجلترا ففشل التدخل العثماني في مصر عن طريق التنظيمات — وفي عهد إسماعيل سعى إلى توسيع الحقوق التي اكتسبتها الباشوية المصرية بمقتضى فرمانات ١٨٤١ عن طريق وساطة الدول الكبرى والأموال التي أنفق فيها بسخاء على رجال الدولة العثمانية فكانت فرمانات التي أصدرها السلطان بتوسيع حدود واختصاصات الخديوية والتي انتهت بالفرمان الشامل عام ١٨٧٣ — ثم تباعدت مصر عن الباب العالي بازدياد النفوذ الأوربي في عهد إسماعيل ثم بالاحتلال البريطاني في عصر توفيق — ومع ذلك فقد ظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى عام ١٩١٤ حتى أعلنت الحماية البريطانية على مصر.

\*\*\*

وإلى جانب المحاولات العثمانية نحو مركزية السلطة في الولايات العربية التالية لها كانت هناك محاولات أخرى — شملت عصر التنظيمات وعصر السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٨) وعصر الاتحاد والترقي (١٩٠٩ — ١٩١٤) — لغزو البلاد العربية التي لم تخضع للحكم العثماني في عصره الأول أو التي خضعت له ثم استقلت عن الدولة العثمانية.

وكانت اليمن قد استقلت عن الدولة العثمانية منذ ١٦٣١ لما يقرب من قرنين شهدت خلالها نشاطاً تجارياً كبيراً — ساعدها على ذلك انسحاب الأسطول من البحار الشرقية. فلم يعد في إمكان الدولة العثمانية أن تطبق سياسة إغلاق البحر

(١) Hogarth : P. 125

(م ١٥ — الدولة العثمانية)



الأحمر في وجه التجارة الأوربية — فأخذت هذه التجارة تتدفق إلى مخا ، كما تدفق البن اليمني في أنحاء العالم المتحضر — ويشير الرحالة الدنمركي نيبور ( Neibur ) الذي زار اليمن في عام ١٧٦٣ إلى سياسة التسامح التي كانت تتبعها اليمن مع العناصر غير الإسلامية. وفي أواخر القرن الثامن عشر حين قامت الحركة الوهابية في نجد وتوسعت في كل أنحاء شبه الجزيرة على يد الدولة السعودية الأولى دخل الوهابيون اليمن عن طريق عسير ووصلوا مخا في عام ١٨٠٤ وظلوا هناك حتى أخرجهم محمد علي من اليمن (١) — ولم يترك الوهابيون أثراً على الإطلاق في اليمن غير أن محمد علي لم يتمكن من البقاء في اليمن طويلاً بسبب معارضة إنجلترا من ناحية وانسحاب دولته من ناحية أخرى .

ولقد ترك الحكم المصري في اليمن أثره البعيد في تاريخ هذا البلد العربي ، إذا فتح اليمن للسياسات الأوربية، فأُسِّرت لإنجلترا باحتلال عدن في عام ١٨٣٩ وكانت تابعة لسلطنة لحج وخارجة عن حكم الإمامية في صنعاء منذ ١٧٢٨ .

ولقد استمر اليمن مستقلاً عن حكم المصريين في أوائل الأربعينات — وكان الحاكم المصري في اليمن قد نجح في كسر شوكة القبائل العربية الدائمة التمرد . ولارباب أن العثمانيون قد أفادوا من ذلك كثيراً حينما فكروا في إعادة قبضتهم على اليمن — وفي عام ١٨٣٩ قامت الحملة العثمانية الكبيرة بقيادة توفيق باشا الذي نزل في الحديدة وزحف إلى صنعاء فاستولى عليها ثم سرعان ما قامت الثورة فيها فانسحب توفيق باشا بمن معه من قوات إلى الحديدة. وبقي الحاكم العثماني في اليمن لا يبعدو الساحل حتى فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ فأدى ذلك إلى تقرب المسافة بين الساحل الغربي لشبه الجزيرة المطل على البحر الأحمر بالقسطنطينية الأمر الذي ساعد على ازدياد قبضتهم على الحجاز واليمن — وعلى ذلك فقد قام مختار باشا في عام ١٨٧٢ بغزو صنعاء مركز الإمامية الزيدية وإعادة السيطرة العثمانية في اليمن . (١) ورغم الجهود التي بذلها العثمانيون للاحتفاظ باليمن فقد ظلت المناطق الشمالية دائمة الثورة والخروج على طاعة العثمانيين .

(١) G. W. Bury : Arabia Inflex or the Turks in Yamen, P. 13  
Hogarth P 99

كانت الثورات اليمنية ضد الحكم التركي قد اشتدت أوراها منذ ١٨٩١ على يد قبائل الشمال بزعمارة محمد القاسم — وما إن تمكن العثمانيون من إخمادها حتى اشتعلت مرة أخرى في عام ١٩٠٤ فاحتل اليمنيون صنعاء ولكنهم اضطروا إلى إخلائها تحت ضغط حملة فوزى باشا — وفي عام ١٩١٠ وكنتيجة لموقف تركيا السي في طرابلس الغرب ضد الطليان ، انتهزت القبائل اليمنية الفرصة بزعمارة الإمام يحيى بن الإمام محمد القاسم وتحالف مع محمد الإدريسي حفيد أحمد الإدريسي والثائر في عسير ضد الحكم التركي كذلك . وكان غرض الإمام يحيى من ذلك التحالف أن يحمي السيد محمد الإدريسي ظهره في عسير لإزاء زحفه جنوباً — فلما قام الإمام يحيى بثورته في عام ١٩١٠ حذا الإدريسي حذوه ولسكنه فشل في الاستيلاء على مواقع الأتراك في عسير الذين تمكنوا بفضل مساعدة الشريف حسين — شريف مكة — من هزيمة الإدريسي (١) — وهكذا اضطّر الإمام يحيى بدوره إلى إخلاء صنعاء بعد احتلالها — وكان حاكم اليمن في ذلك الوقت عزت باشا الذي اتبع سياسة الملاينة مع الإمام يحيى، فقد كان يدرك أن سياسة الحرب في اليمن تكلف الدولة العثمانية فوق ما تحتمل وتبتلع القوات الشمالية حتى عرفت اليمن بمقبرة الأتراك — وكان يساعد عزت باشا في حكم اليمن رجل سوري مثقف وهو محمود نديم بك (الذين بقي حاكماً في اليمن حتى ١٩١٤) واستطاع هذا الرجل بفضل ثقافته العربية وأسلوبه المذهب أن يجذب إليه الإمام يحيى وأن يلعب دوراً في تصفية الخلافات بين العثمانيين والإمام يحيى — وفي مايو ١٩١١ وقع الميثاق بين الدولة العثمانية والإمام يحيى . وكان من أهم شروطه أن القانون المدني والجنائي في اليمن لا يرتكز على التشريع العثماني ولكن على الشريعة الإسلامية وأن يكون الإمام المسؤول عن تطبيق الشريعة الإسلامية في اليمن على أن تقدم تركيا له مساعدة مالية كبيرة وتسنده الحاميات التركية في اليمن (٢) .

(١) عن تاريخ السيد محمد الإدريسي في عسير راجع كتاب F. Jacob: Kings of Arabia. Ch. IX وعن اليمن نفس الكتاب الفصل ٤ : ٦ — ٧ . وكذلك عن عسير مذكرات الفريق شفيق كمال باشا ( متصرف عسير . وللقائد العام فيها . من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ ) نشرت تباعاً في جريدة الأهرام في شهر نوفمبر وديسمبر ١٩٢٤ .

(٢) راجع شروط الاتفاقية في كتاب نزيه مؤيد العظم « رحلة في بلاد العرب السعيدة » جزء أول ص ١٥٦ — ١٥٨ .



ولا شك أن من أهم العوامل التي شجعت الإمام يحيى على قبول هذا الميثاق ظهور الخطر الإيطالي الاستعماري على اليمن حينما قامت البحرية الإيطالية من قاعدة مصوع بإبان الحرب التركية - الإيطالية بمحاصرة ساحل اليمن وضرب الحديدة ، كمساعد الإيطاليون الإدريسي بالمال والسلاح في ثورته ضد الأتراك في عسير - والحق إن الإمام يحيى بخلاف كافة الأمراء العرب مثل عبدالعزيز آل سعود في نجد أو مبارك آل صباح في الكويت أو السيد محمد الإدريسي في عسير أو الشريف حسين في الحجاز بقي طوال الحرب العالمية الأولى على ولائه للأتراك مفضلاً هذا على الانضمام إلى الدول الأوروبية الاستعمارية ضد الأتراك .

\* \* \*

والحديث عن محاولة العثمانيين لمد نفوذهم إلى نجد في أواخر القرن التاسع عشر يتطلب أن نعرض إلى العلاقات بين نجد والدولة العثمانية قبل هذه الفترة . لم يمتد الحكم العثماني في شبه الجزيرة ، خلال القرن السادس عشر بعد سقوط الحجاز واليمن في يد العثمانيين إلى جوف الجزيرة العربية إنما تركز على سواحلها الواقعة على البحر الأحمر - وبصرف النظر عن طرق الحج التي كانت تستخدمها قوافل الحج الشامي والمصري إلى الحجاز ، بقيت مناطق مثل حائل والإحساء بعيدة عن النفوذ العثماني - ولقد حاول السلطان سليمان عام ١٥٥٠ أن يخضع القبائل في هذه المناطق فسلط جيشاً جراراً بقيادة باشا دمشق ولكن الحملة فشلت ، فصرفت الدولة العثمانية النظر عن التوسع في وسط شبه الجزيرة الذي بقي مستقلاً بقبائله (١) - ثم تقلص النفوذ العثماني في شبه الجزيرة بخروج اليمن من السيطرة العثمانية أوائل القرن السابع عشر ويتحول النفوذ العثماني إلى سيادة اسمية بجدة في الحجاز . وحوالي نهاية القرن السابع عشر ، كانت نجد وشبه الجزيرة باستثناء سلطنة عمان واليمن والحجاز ، مقسمة إلى عدد كبير من المقاطعات أو المدن المستقلة التي تحكم نفسها برآسة شيخ إحدى القبائل تحميها عصبية - وكان الدين لا يزال بين هذه القبائل في شكله البدائي ، قد أهملت شعائره بين سكان المدن - أما أفراد القبائل فقد توقف العمل بهذه الشعائر من الناحية الفعلية حتى إن الرحالة الإنجليزي بلجراف

(William Paigrove) في كتابه (Nartive of a Year's Journey through

Central and Eastern Arabia, 1825) يذكر أن الكثير من العادات

(١) Mechin : Arabian Destiny' P 49

المتصلة بعبادة الصابئة ، كعبادة الشمس والقمر والنجوم التي كانت منتشرة قبل ظهور الإسلام ، كانت لا تزال تجد مكاناً لها بين القبائل وهذه هي الظروف الدينية والروحية التي أدت إلى الدعوة الوهابية .

وتدور الدعوة الوهابية حول محمد بن عبد الوهاب الذي ولد في عوينة وهي بلدة صغيرة جنوب (العارض) التي تشكل مقاطعة من مقاطعات نجد - وينتمي والده إلى قبيلة بني تميم التي كانت بزعامته يفت على تسيطر على جبل شعر في ذلك الوقت . واشتغل محمد بن عبد الوهاب بالتجارة كأغلب سكان نجد - وكانت رحلاته الأولى التجارية إلى أجزاء الوطن العربي . فزار البصرة وبغداد ودمشق واتصل بالعلماء كرجال الدين في هذه الأقطار .

وبعد رحلاته في بلاد الشام والعراق ، سافر إلى الحجاز وأدى فريضة الحج ، ثم عاد إلى بلاد نجد واستوطن بجوار الدرعية عاصمة نجد في ذلك الوقت وبدأ في نشر تعاليمه . وكان القصد من اختياره نجد لدعوته أن يكون بعيداً عن دولة سياسية منظمة كبيرة حتى لا تمتد إليه يد الاضطهاد وحتى يجد في مجال التفكك السياسي فرصة سانحة لنشر مذهبه وكانت تعاليمه تنحصر في ثلاث مسائل رئيسية هي : أولاً - تأكيد أن المعتقدات الإسلامية تنبئ على ما جاء في القرآن وحده ورفض كافة المعتقدات التي أدخلتها السنة - ثانياً - رفض السيطرة الروحية التي تدعيها الخلافة العثمانية أو أية خلافة أخرى ورفض أى تقدير لأشراف مكة أو الأسياد (سلالة النبي) أو أولياء الله أو الدراويش - ثالثاً - إعادة النظام في مسألة العبادة والصوم والحج إلى مكة - رابعاً - تحريم قاطع للخمر والدخان واللعو والسحر ولبس الحرير أو تزيين الملابس بالذهب - أو إقامة القباب فوق الأضرحة - وهكذا انبثت دعوة محمد بن عبد الوهاب على أساس الرجوع بالإسلام إلى بساطته الأولى وإلى الموقف حيث تركه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون متجاهلاً بذلك تطور المجتمعات الإسلامية تطوراً يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان -

وحوالي عام ١٧٤٢ استطاع محمد بن عبد الوهاب أن يقنع محمد بن سعود حاكم الدرعية بدعوته . وكان محمد بن سعود ينتمي إلى قبيلة مسالخ إحدى قبائل عنزة - كان اعتناق محمد بن سعود للمذهب الجديد يعني دخول أهالي الدرعية والمناطق المحيطة بها - وخذ محمد بن سعود يعمل على نشر نفوذه في المنطقة ، وهو في نفس الوقت



نشر للمذهب الوهابي في نجد كلها حتى أصبح أول أمير وهابي في نجد عند عام ١٧٤٥<sup>(١)</sup> وتوفي محمد بن سعود في عام ١٧٦٥ ليخلفه ابنه عبد العزيز . وفي عام ١٧٨٧ توفي محمد بن عبد الوهاب .

ولقد كان الأمير السعودى الجديد يمتاز بالنشاط والطموح — فلما أخضع كل من نجد والحسا بدأ يزحف شمالاً حتى وصل البصرة ثم منها إلى بلاد ما بين النهرين . وكانت إغارات عبد العزيز على المناطق المجاورة للوصول قد أقلقّت السلطات العثمانية قلقاً شديداً — فجهزت في عام ١٧٩٨ حملة تركية من بغداد نزلت بالأحساء بقيادة علي بابا وكان بالحملة قوات بدوية تتألف من اتحاد قبائل المنتفق (وهي برآسة قبيلة آل سعدون) وكذلك قبائل الظافر وغيرها من القبائل المعادية للوهابيين — ومع أن الحملة نجحت في الاستيلاء على جزء كبير من الأحساء إلا أنها فشلت في التقدم جنوباً واضطرت إلى التراجع نحو البصرة فعاد عبد العزيز إلى الأحساء وأنزل العقاب بكل العناصر التي ساعدت الأتراك .

وعند هذا الحد تحولت الحركة الوهابية إلى دولة حقيقية ، لها حكومة مركزية ونظام ضرائبي وجيش نظامي .

ولما كانت قوافل الحج الوافدة من البحرين أو بغداد قد حرم مرورها عن طريق نجد إلى مكة ، فقد أحدث ذلك التحريم ضجة كبيرة في العراق وإيران حتى قتل عبد العزيز على يد أحد الشيعة من الفرس كان يعيش في كربلاء في عام ١٨٠٠ وخلفه ابنه سعود —<sup>(٢)</sup> .

ولقد أحدث مقتل عبد العزيز بن سعود رد فعل عنيف بين الوهابيين ، فخرجت حملة كبيرة في عام ١٨٠١ ضد سلطنة عمان بقيادة سالم أحد قواد سعود ، وفي نفس السنة خرج سعود نفسه على رأس جيش يقرب من عشرين ألف رجل إلى الفرات ونهب كربلاء وقتل كل الذكور ونهب قبر الحسين بن علي — وكان لهذه الحملة بالذات وقع سيئ في أواسط العالم الإسلامي .

وخضعت جزيرة البحرين في عام ١٨٠٠ بينما دخل الكثير من القبائل الواقعة

(1) Dickson. Ibid. 129—136.

(2) Dickson. Ibid. 129—136.

على حدود سلطنة عمان في الدعوة الوهابية وهم القواسم ومركزهم الرئيسي في رأس الخيمة ( وهم وهابيون حتى اليوم ) — وكانو يدفعون الجزية للأمير سعود — وفي عام ١٨٠٣ بدأ النزاع بين سعود والشريف غالب شريف مكة فغزا سعود الحجاز وعزل الشريف غالب وعين مكانه شريفاً آخر — غير أن الغزو الوهابي في ذلك العام اتخذ من جانب سعود شكل تأدية فريضة الحج فلم تنهب جيوشه البلد ، وكان العمل العنيف الوحيد الذي قام به هو هدم القباب المقامة على الأضرحة ، كما ألغى كل الضرائب والرسوم الجزكية وحطم كل الأدوات المستخدمة في التدخين ومنازل الذين كانوا يتاجرون في الحشيش أو الذين يشتغلون بالدعارة . وعاد إلى نجد وقددان له كل وسط شبه الجزيرة بما في ذلك المدينة — وبهذا تبلغ الإمارة السعودية أوج توسعها وتبلغ الحركة الوهابية أقصى مداها باستيلائها على عسير دون مقاومة تذكر ومن عسير إلى اليمن التي سقطت عاصمتها صنعاء بعد معارك كبيرة —<sup>(١)</sup>

وفي عام ١٨٠٨ غزا الأمير سعود العراق وحاصر النجف ولكنه فشل في الاستيلاء عليها فرفع الحصار وانسحب — وفي عام ١٨٠٩ جمع جيشاً كبيراً لغزو بغداد ولكن قيام الاضطرابات في نجد نفسها أبعده عن هذا المشروع — ثم تجدد مشروع غزو العراق في عام ١٨١١ فهاجم العراق وتمكن ابنه عبد الله من الوصول إلى ضواحي بغداد بينما قام أحد قواده ويدعى أبو نقطة بغزو سورية والاستيلاء على دمشق ونهبها وإن كان الوهابيون قد اضطروا إلى الانسحاب من دمشق —<sup>(٢)</sup> .

ولاشك من أن الأدلة على تحول الأنظار في العالم نحو الأحداث الخطيرة التي كانت تجرى في وسط الجزيرة أن أخذ التفكير في أوربا يدور حول إدخالها في الصراع الدولي الناشب في ذلك الوقت بين فرنسا وإنجلترا وكانت سياسة نابليون تقوم في محاربة إنجلترا على تأليب كافة القوى المحلية في الشرق العربي وجنوب شرق آسيا على إنجلترا — ومن هنا كانت بعثة سياستيانى إلى مصر وسوريا عام ١٨٠٢ وبعثة الجنرال 'Dencaen' إلى الهند عام ١٨٠٣ للاتصال بقيو صاحب الثائر في جنوب الهند ضد النفوذ البريطاني — وهذا الاتجاه إلى جانب اتفاقية نابليون مع القيصر إسكندر في تلست عام ١٨٠٧ على تقسيم الإمبراطور العثمانية ، هو الذي دفع نابليون إلى إيفاد بعثة دي لاسكارس 'de Lascaaris' إلى السعوديين .

(1) Mechin, P. 50.

(2) Dickson, ibid, PP. 129—136.



ووصل لاسكارس إلى الدرعية في أواخر عام ١٨١١ — وتمت بينه وبين الوهابيين اجتماعات سرية متعددة — واقترح لاسكارس على الأمير السعودي أن يعاون فرنسا حول تقسيم الإمبراطورية العثمانية من ناحية وعلى معاونة الوحدات الفرنسية التي قد تتمكن فرنسا من إرسالها إلى الهند —

ولقد كانت عروض لاسكارس مغرية بالنسبة لسعود، فهو يستطيع الاعتماد على فرنسا إذا غزا سورية أو العراق — وعلم ممثلو بريطانيا في جدة والسويس وعمان بهذه المفاوضات وأبلغوا أنباءها إلى حكومتهم. فأسرت الحكومة البريطانية بإيفاد مبعوثين إلى الدرعية — بل لقد ذهب لورد كاسلراي وزير الخارجية إلى حد إغراء سعود بالاعتراف باستقلاله دولياً إذا امتنع عن غزو ممتلكات الدولة العثمانية والتحالف مع فرنسا — ولكن سعود فضل المشروع الفرنسي — وتحت تأثير هذا التفاهم الفرنسي السعودي، غزا سعود غزوته الشهيرة لسورية والعراق في أواخر عام ١٨١٢ والتي وصل فيها إلى حدود حلب من ناحية وكر بلاء من ناحية أخرى. وكان من الممكن أن ينتهي هذا الغزو إلى شيء لو أن فرنسا كانت قد نكبت في غزو هالروسيا عام ١٨١٢ فلم يكن في إمكانها أن تقدم مساعدة للسعودية — (١)

ولقد كان من الطبيعي أن يحدث توقف قوافل الحج من أجزاء الشرق العربي والمغرب العربي إلى الحجاز وكذلك غارات الوهابيين على دمشق وبغداد أثر بعيداً وعنيفاً في العالم الإسلامي وأن يكون السلطان العثماني في موقف المطالب بالدفاع ليس فقط عن الولايات العربية وكذلك عن العالم الإسلامي ضد هذا الخطر الزاحف من وسط الجزيرة — ولا ريب أن السلطنة العثمانية تأخرت كثيراً في الاستعداد لمواجهة هذا الخطر — إنما كان يدفعها إلى التريث انشغالها إبان هذه الفترة بالاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) فلما انتهت الحملة الرئيسية وتولى الباشوية محمد علي وكلت إليه مهمة تصفية الوهابيين وكان يساعد على ذلك أن غالبية القوات السعودية كانت مشغولة في الجبهة الشمالية. فأرسل محمد علي حملة بقيادة ابنه طورسون باشا الذي استولى على مكة دون مقاومة ولكنه هزم أمام عبدالله بن سعود في الداخل وتحطم نصف جيشه — وخرج محمد علي بنفسه إلى الحجاز في عام ١٨١٢ فقبض على شريف مكة الذي اتهمه بالتآمر مع السعوديين — وفي عام ١٨١٤ خرجت حملة طورسون الثانية

(1) Mechin, P. 51-52.

التي هزمت قرب الطائف — وبينما كان محمد علي يجهز للحملة الثانية توفي سعود في أبريل ١٨١٤ وخلفه عبد الله — وفي يناير ١٨١٥ خرجت حملة طورسون الثالثة التي تمكنت من هزيمة السعوديين هزيمة جديدة لأول مرة. وأسرع طورسون فاحتل المدينة وزحف إلى نجد حيث أسرع عبد الله في فتح المفاوضات. ويعتقد ديكسون (١) أن السبب الذي حدا بعبد الله إلى طلب المفاوضات أنه كان يدرك ضعف موقفه — رغم ما لديه من قوة عسكرية كبيرة — بسبب تمرد البادية بعد انهيار الحالة المغنوية بين النجديين أثر انتصار طورسون وبسبب ميل القبائل بطبيعتها إلى عدم الخضوع للحكم المركزي. وعقد الصلح بين طورسون وعبد الله وكانت أهم شروطه: الاعتراف بالسيادة التركية وتسليم عاصمته الدرعية إلى حاكم بعينه السلطان — ولكن المعاهدة لم تحترم من الجانبين إذا رفض عبد الله تسليم الدرعية.

ولإزاء هذا استدعى محمد علي ابنه طورسون وأرسل بدلا منه ابنه إبراهيم باشا الذي غادر مصر على رأس جيش كبير في عام ١٨١٥ وكانت تعاونه القبائل المعادية للسعوديين مثل بني خالد وحرب وغيرها — واستطاع الاستيلاء على مدينة عنيزة وأن يخضع كل منطقة القصيم. واتبع إبراهيم سياسة الملاينة التي كان من شأنها استمالة عدد كبير من أهل نجد، فقد كان يعقد دائماً المجالس ويمنح الهبات للناس كما منع السلب والنهب — ولقد استطاع بفضل ذلك أن يضم إليه الكثير من العناصر التي كانت سابقاً مؤيدة للبيت السعود — وبهذا وبفضل خبرائه العسكريين الفرنسيين الذين صاحبوا إبراهيم وفي مقدمتهم المهندس الفرنسي «Vaissiere» واصل إبراهيم زحفه حتى الدرعة فحاصرها وشد الحصار عليها فطلب عبدالله المفاوضات وأصر إبراهيم على أن تجري المفاوضات النهائية في مصر يذهب عبدالله إلى القاهرة ومفاوضته مع محمد علي — ونقول الرواية السعودية إن إبراهيم أعطى كلمة شرف ألا يلحق بالأمير السعودي أي أذى — وسافر عبد الله مع جماعة من أنصاره في حراسة شديدة إلى مصر ثم أرسله محمد علي إلى القسطنطينية برجا من محمد علي بالعفو — ولكن السلطان شعر بعبد الله في شوارع القسطنطينية ثلاثة أيام كاملة ثم شقعه علناً وهكذا انتهت الحقبة الأولى من الحكم الوهابي في نجد. فأصبحت نجد منذ ذلك الوقت تابعة لباشوية القاهرة.

لقد استمرت نجد تابعة لما يقرب من عشرين سنة (١٨١٥ - ١٨٣٥)

(1) Ibid.



تحتلها القوات المصرية أحياناً وتسكتفي حيناً آخر بتسلم الجزية منها — والحقيقة أن الحكم المصري تمتع بسمعة طيبة لإبان فترة وجود إبراهيم في نجد — وكان الانعطاف العام ولا سيما في جبل شمر والقصيم والاحساء أكثر تقديراً وميلاً لحكم إبراهيم — غير أنه بعد رجوع إبراهيم باشا أثارت القوات التركية والألبانية حفيظة الأهالي باعتدائها المتكررة — وبدأت مذابح الأتراك على يد القبائل، وأولها في عام ١٨٢٢ في الرياض (العاصمة الجديدة للسعوديين لأن الدرعية لم تشيد أبداً بعد هدمها) والثانية في عام ١٨٢٣ على يد تركي بن عبد الله آل سعود الذي استطاع أن يعيد السيطرة السعودية في العارض ثم استولى على الرياض وطرد القوات المصرية التي كانت لا تزال في نجد — ومن عام ١٨٢٤ حتى ١٨٣٤ ركز تركي سلطته في نجد والاحساء حتى عمان — ودانت له المناطق الساحلية على طول الخليج الفارسي، ولكنه ظل مع ذلك يعترف بسيادة الباشوية في القاهرة ويدفع لها الجزية وفي عام ١٨٣٤ قتل تركي ليخلفه ابنه فيصل — بمجرد أن وصل فيصل عرش الإماره قطع الجزية التي تدفعها الإمارة للحكومة المصرية، فأرسل محمد علي حملة بقياده جمال بك اعزله وتولية خالد بن سعود آل سعود الذي كان ينازعه السلطة — وعندما اقتربت القوات المصرية فر فيصل إلى الاحساء غير أن فيصل استطاع بفضل تأييد جزء كبير من أهل العارض وبعض قوات خورشيد باشا الذي تولى قيادة الجيش المصري بعد جمال بك، أن ينزع العرش من خالد ولكنه اشتبك في حرب مع خورشيد أدت إلى هزيمته وأسرته وإرساله إلى القاهرة وبهذا بدأ ما يسمى بالاحتلال الثاني لنجد .

ولقد استمر هذا الاحتلال الثاني زهاء سنتين فقط استعيت بعدها غالبية القوات المصرية بسبب الأزمات العنيفة بين السلطان ومحمد علي وبداية الحروب السورية ثم انسحبت كافة القوات المصرية حين فرضت تسوية لندن على محمد علي وانكشفت دولته بمقتضى فرمانات التسوية (١٧٤٠ — ١٨٤١) — هذا بينما عين وال جديد من قبل الحكومة التركية — غير أنه حدث في عام ١٨٤٢ أن قام عبد الله أحد أفراد أسرة سعود بالثورة على خالد وطرده هو والقوات المصرية وظل عبد الله يحكم حتى تمكن فيصل في عام ١٨٤٣ من الهرب من القاهرة فعاد إلى نجد ليحتل مكان عبد الله كأمر على الإمارة السعودية .

وخلا حكم فيصل الطويل الذي امتد لواحد وثلاثين عاماً لم تتمكن الحكومة العثمانية من فرض سلطتها على نجد في أى شكل من الأشكال — وفي عهده عادت تقريباً

كل الأملاك التي كانت قد فقدتها الإمارة السعودية لإيها فجبل شمر الذي كان عند حملة إبراهيم قد استرجع استقلاله تحت حكم أسرة ابن علي من قبيلة بني تميم، عاد للاعتراف بالسيادة الاسمية لآل سعود وبمساعدة فيصل استطاع عبد الله بن رشيد أن يكون إمارة في حائل مع دفع الجزية لفيصل واعترف به أميراً على كل شمر — ولم يستطع فيصل أن يسترجع نفوذ آل سعود في البحرين بسبب حماية إنجلترا لشيخ البحرين، ويعتبر عهد فيصل (توفي ١٨٦٥) آخر الأمراء الأشداء في الدولة السعودية الثانية — وبعده انقسم أبناؤه على بعضهم، فابنه عبد الله كان وهابياً صارماً بينما كان سعود الابن الثاني أكثر تحوراً — وكان لكل منهما حزيه ورجاله، هذا بينما الابن الثالث يميل إلى حزب عبد الله أما الأخ الرابع عبد الرحمن فكان أصغر من أن يكون له دور في السياسة — وقسمت الإمارة السعودية بين سعود وعبد الله — ولم يستمر الموقف كثيراً على هذا النحو إذ سرعان ما أجبر سعود أخاه عبد الله على الفرار في عام ١٨٧١ وأصبح هو الحاكم بأمره في الإمارة — وكان من جراء هذا الاضطراب أن انفصلت بعض أجزاء الإمارة السعودية مثل جبل شمر والاحساء .

ولجأ عبد الله إلى حائل حيث كان يحكم آل رشيد المعروف بعدائه الشديد للسعوديين والموالى للدولة العثمانية — ومن حابر بدأ الأمير عبد الله يتصل بمدحت باشا الحاكم في بغداد وقد حدث هذا الاتصال في وقت كانت الدولة العثمانية تفكر جدياً في إدخال نجد ضمن ولاياتها العربية — فأصدر مدحت باشا إعلاناً يخضع نجد للسلطان العثماني وتعيين عبد الله في منصب « القائمقام » في نجد كما أعلن عزمه على إرسال قوة عسكرية تركية إلى نجد لتسكون تحت تصرف القائمقام — وعارضت الحكومة البريطانية في ذلك الإجراء على أساس أن معاهدات القرصنة وتجارة الرقيق التي عقدتها مع مشايخ الساحل المهادن لعمان تشمل في نطاقها مناطق كانت تابعة للإمارة السعودية المستقلة، ولكن المعارضة البريطانية سرعان ما اختفت وأرسلت حملة من البصرة إلى الاحساء بقيادة حافظ باشا ونزلت في القطيف في يونية عام ١٨٧١ — غير أنها بعد أن احتلت القوات التركية نجد أعلن مدحت باشا أن أوامر الباب العالي تقضي بانتهاء حكم آل سعود من نجد وأن يتولى حاكم تركي من السلطنة، وعين حافظ باشا في منصب « متصرف نجد » .

وقد استمرت الحروب بين العثمانيين وسعود آل سعود من ١٨٧١ حتى توفي سعود



في عام ١٨٧٥ — وبوفاة سعود عاد الانقسام مرة أخرى إلى البيت السعودي بين أخوة سعود: عبد الرحمن وعبد الله أولاد فيصل فأعطى عبد الله لقب أمير وعبد الرحمن لقب الوزير الأول ولم يمه هذا النزاع بين الأخوة الأمر الذي ساعد على ضعف شوكة آل سعود، وعرضهم للخطر من جانب محمد آل رشيد الذي كان يحكم في حائل بأمره هناك. وكانت تركيا تؤيد هذا كل التأيد فأمدته بالسلح لإنهاء الحكم السعودي في نجد — وفي عام ١٨٩٠ قام محمد آل رشيد بأول حملاته وتمكن من الاستيلاء على الرياض بعد معركة عنيفة قتل فيها عبدالله. فعين محمد آل رشيد أحد أصدقائه سالم لحكم الرياض ولكنه سمح لعبد الرحمن بالبقاء في أحد قصور السعوديين — ومع ذلك فقد قتل عبد الله ومحمد في المعركة وبذلك أصبح عبد الرحمن سيد البيت السعودي دون منازع.

وقد ظل عبد الرحمن يعمل على تحريك الثورة ويقشل حتى اضطر إلى الهجرة مع أسرته وعلى رأسهم ابنه عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية السابق) إلى الكويت في عام ١٨٩٣ حيث ظل في حماية ورعاية آل صباح.

وتحدد هجرة السعوديين بداية الصداقة التقليدية بين البيت السعودي وآل مبارك وتبنى آل مبارك قضية السعوديين لفترة طويلة. كما تنحصر أهمية تاريخهم في المهجر في أنه وضعت خلال المهجر أسس الاتجاه السعودي الودي نحو بريطانيا ذلك الاتجاه الذي انتهى في عام ١٩١٥ إلى وضع السعودية تحت الحماية البريطانية.

وكانت إمارة الكويت نفسها تشهد في تلك الفترة نشاطاً من جانب الدولة العثمانية خصوصاً حينما تمت هذه الإمارة وأصبحت لها أهمية تجارية في الخليج العربي حتى سميت بمرسئية الشرق. وكانت الدولة العثمانية تدعى دائماً حق السيادة على الكويت — وفي أواخر القرن التاسع عشر، وجرى وراء استعادة نفوذهم في الولايات العربية، منح العثمانيون عبدالله آل صباح (أول أمراء آل صباح) منصب القائم مقام منذ ١٨٧١. وخلفه أخوه محمد في عام ١٨٩٢ فوكل أمر الإمارة إلى رجل عراقي ماهر يدعى يوسف بن عبدالله آل إبراهيم ويوسف هذا كان موالياً للأتراك ويأمل أن يؤيده الأتراك لعزل آل صباح وتعيينه بدلاً منهم — وكان محمد أخ غير شقيق يدعى مبارك الذي أدرك نوايا يوسف بن عبدالله فقام في عام

١٨٩٦ بقتل أخيه محمد والاستيلاء على السلطة وهرب يوسف بن عبد الله إلى البصرة. — ورأى الأتراك أن من الحكمة الاعتراف بسلطنة الأمير الجديد، فأقروه في المشيخة في عام ١٨٩٧ في منصب «قائم مقام» — ولكن مبارك كان يعلم أن هدف الأتراك بسط سلطتهم المركزية في الكويت فرفض قبول هذا الطلب — وذهب الأتراك إلى حد إيفاد موظف للحجر الصحي إلى الكويت، فما كان من الشيخ مبارك إلا أن فاتح المقيم البريطاني في الخليج الفارسي لعقد معاهدة الحماية التي سبق ذكرها في عام ١٨٩٩ — وغضبت الدولة العثمانية من تصرف الشيخ مبارك وتشبثت بحقوقها في الكويت فأرسلت عام ١٩٠١ سفينة حربية إلى الكويت تحمل إنذاراً إلى الشيخ مبارك بالسماح لقوة عسكرية عثمانية في البقاء في الكويت أو إزالته بنصبه والسفر إلى القسطنطينية، ورفض الشيخ مبارك الإنذار العثماني وانسحبت السفينة التركية — فجهزت الدولة العثمانية حملتين. حملة تركية من البصرة وأخرى من قبائل شمر بقيادة عبد العزيز آل رشيد. ولكن ظهور القوات البريطانية البحرية عند الكويت وأوقفت التدخل العسكري التركي فوراً.

وفي عام ١٩٠٢ عاد الأتراك إلى محاولة التدخل العسكري في الكويت عن طريق القيام بانقلاب سريع حتى لا يترك للإنجليز فرصة للتدخل وذلك بمساعدة حمود آل صباح أحد المنافسين للشيخ مبارك في عرش الإمارة الكويتية، فأرسلت حملة بحرية ولكن السفينة البريطانية الحربية Lap Wing أسرعت بمهاجمة الحملة التركية الصغيرة وطارتها، وتوقف النشاط التركي في الكويت مؤقتاً حتى يستأنف الأتراك نشاطهم مرة أخرى في عام ١٩٠٢ — وفي عام ١٩١٣ بدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية وبريطانيا لرسم حدود الإمارة الكويتية ووصل الطرفان إلى اتفاق في يوليو من ذلك العام وبمقتضى هذه الاتفاقية اعترفت تركيا بالاستقلال الذاتي لإمارة الكويت مع بقائها تحت السيادة العثمانية الاسمية. — ولكن قيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٣ ودخول تركيا الحرب ضد الحلفاء حال دون تنفيذ هذه الاتفاقية.

من الكويت وبتشجيع من آل صباح أخذ عبد العزيز يتطلع إلى استعادة النفوذ السعودي في الرياض مرة أخرى، وفي عام ١٩٠١ قام مع عدد قليل جداً من أتباعه بالتسلل إلى نجد ومهاجمة الحامية التابعة لآل رشيد في الرياض والاستيلاء على المدينة التي أعلن سكانها على الفور<sup>(١)</sup> تأييدهم لعبد العزيز وبدأ من ثم الجهود المبذولة الذي بذله

(١) في وصف حادثة استيلائه على الرياض انظر ديكسون ص ١٣٨ — ١٣٩.



عبد العزيز في بناء الدولة السعودية الثالثة (١) وكانت هنالك عدة عوامل ساعدت عبد العزيز على البناء السريع لدولته .

(أولاً) كانت إمارة رشيد قد تعرضت في السنوات التالية لخلاف حاد بين أفراد الأسرة بعد وفاة عبد العزيز آل رشيد عام ١٩٠٦ وقد ظلت هذه الارتباكات حتى عام ١٩٠٨ بوصول محمد سعود الذي ظل حاكماً في حائل حتى عام ١٩٢٠ .

(ثانياً) أن تركيا نفسها شغلت بالصراع العنيف بين الأتراك الأحرار (حزب الاتحاد والترقي) والسلطان عبد الحميد ذلك الصراع الذي انتهى بالانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ ثم بعزل عبد الحميد نفسه عام ١٩٠٩ .

(ثالثاً) من العوامل التي ساعدت الإمارة السعودية على النمو السريع وقوف إنجلترا موقف المعارض بشدة للنفوذ التركي في الخليج العربي — وقد رأينا شيئاً من هذا في موقفهم من استرجاع الأتراك لنفوذهم في الكويت سيما وأن النفوذ التركي كان يعني انتشار النفوذ الألماني خصوصاً حين منحت ألمانيا حق مدخول حديد برلين — بغداد . وكانت إنجلترا تنظر الإمارة السعودية على أنها ضمن مناطق الحماية البريطانية بسبب اشتراك الشياخات التابعة للسعودية (ولاسيما القواسيم) في معاهدة القرصنة عام ١٨٢٠ وبسبب التأكد السعودي في عام ١٨٦٦ (الخاص بعدم تدخل السعودية في مصالح بريطانيا في الخليج) .

(رابعاً) كذلك من العوامل التي شجعت عبد العزيز آل سعود أن إنجلترا كانت تعمل على تصفية النفوذ العثماني في البحر الأحمر كذلك — ففي عام ١٩٠٤ وقعت إنجلترا الوفاق الودي مع فرنسا وانفردت بالنفوذ في قناة السويس ، وفي عام ١٩٠٦ أجبرت إنجلترا الدولة العثمانية على سحب قواتها من ميناء العقبة .

وكان مبارك آل صباح يعمل كوسيط للتفاهم بين السعودية وإنجلترا . وطالب الإنجليز بالفعل في عام ١٩١١ بعقد تحالف لإنجليزى — سعودى يكون هدفة تصفية النفوذ العثماني في الخليج العربي ، ولكن إنجلترا كانت تفضل تأييد بن سعود من الناحية العملية على أن يأخذ هذا التأييد شكل التحالف العلني حتى لا تخوض إنجلترا معركة سافرة مع الدولة العثمانية تؤدي إلى اضطراب الموقف الدولي برمته .

(1) Hurewitz I, P. 172.

(خامساً) ولا شك أن من العوامل التي ساعدت عبد العزيز آل سعود أن الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى شغلت بكثير من الحروب في مناطق مختلفة من الدولة ، ففي عام ١٩١١ شغلت بالحرب مع الطليان في طرابلس وبرقة ثم في عام (١٩١٢ — ١٩١٣) شغلت بالحرب البلقانية .

وكان السكيب الثاني الذي أحرزه عبد العزيز بعد أن وطد نفوذه في نجد واستيلائه على الأحساء وتصفية الحكم التركي هناك — وكان انتصاراً سهلاً ساعده فيه أهالي الهفوف (عاصمه الأحساء) الذين كرهوا الحكم التركي كراهية شديدة . وهكذا وصلت الإمارة السعودية قبيل الحرب العالمية الأولى إلى نجد والأحساء (١) — واكتسب عبد العزيز باستيلائه على الأحساء من يد الأتراك سمعة طيبة في العالم العربي كمناضل قوى الشكيمة ضد الأتراك — واتصلت به «جمعية العربية الفتاة» وهي جمعية تضم المناضلين من بلاد الشام ضد الحكم التركي ، ليمتدنى القضية العربية في العالم العربي — وكانت هذه الجمعية قد اتصلت بالكثير من أمراء العرب كالشيخ مبارك آل صباح في الكويت والشيخ حسين في مكة — ولكن عبد العزيز رفض التعاون مع الجمعية لأن تحرير العرب كان يتطلب غز وسورية والعراق واستخلاصهم من يد الأتراك وكان عبد العزيز يذكر فشل أجداده في ذلك وما ترتب على هذا الفشل في عهد الإمارة السعودية الأولى .

وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة رأى عبد العزيز آل سعود — رغم تحالفه مع آل صباح وسياسته الودية مع الإنجليز — أن يصالح العثمانيين الذين كانوا حريصين بدورهم على تصفية خلافاتهم مع عبد العزيز . فأرسلوا وفداً في عام ١٩١٣ إلى نجد وعقد مؤتمر الصيحية بين عبد العزيز والوفد التركي وفيه توصل الطرفان إلى اتفاق يقضى باعتراف عبد العزيز بالسيادة الاسمية على نجد وملحقاته (أي تكون العلاقات ولائية فقط) على أن تساعد الدولة العثمانية لقاء هذا الولاء بالأسلحة والمال (٢) .

(١) أمين الريحاني : نجد وملحقاته ص ٢١٥ — ٢١٦ .

(٢) عبد العزيز آل سعود تلقب بأمر نجد وإمام الوهاية في عام ١٩٠٢ وفي عام ١٩٣١ تولى به سلطاناً على نجد وملحقاته وفي ١٩٣٦ تولى به ملكاً على نجد وملحقاته .



هكذا كانت سياسة العثمانيين في الشرق الأوسط منذ عهد التنظيمات : محاولة تركيز نفوذهم في الولايات العربية التي كانت تابعة لهم منذ العصر العثماني الأول ومن نفوذهم إلى المناطق العربية التي كانت قد خرجت عن الدولة العثمانية أو التي لم تدخل تحت النفوذ العثماني من قبل .

ثم اتخذ العثمانيون أسلوباً — إلى جانب الأساليب السابقة — لتأكيد نفوذهم في الولايات العربية ظهر بشكل خاص في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ألا وهو تبني هذا السلطان فكرة الجامعة الإسلامية . أولاً : باعتبارها أداة تضمن التفاف العالم العربي حول الخلافة العثمانية فتتأكد السيطرة العثمانية على الولايات العربية في وقت كانت الدولة العثمانية تفقد أملاً كهافي البلقان بسرعة فائقة . وثانياً : أن السلطان عبد الحميد — وهو المعروف باستبداده كان يرغب من تأييده لحركة الجامعة الإسلامية تأكيد هذا الاستبداد اعتقاداً منه أن فكرة الجامعة الإسلامية تعني الحكم الاستبدادي للخليفة فيطارده بذلك الحركة الدستورية التي أخذت تلمح في الدولة العثمانية في ذلك الوقت . وثالثاً : كما كان عبد الحميد يهدف من وراء الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداء للضغط على الدول الأوروبية ، إذ التفت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية ، الخارجة عن الإمبراطورية العثمانية والتي كانت تسيطر عليها الدول الأوروبية ، وبالذات الشعوب العربية في المغرب العربي والمسلمون في الهند والتتر في روسيا القيصرية .

وكان العالم الإسلامي يروج منذ أواخر القرن الثامن عشر بحركات بعث وإحياء دينية قوية ، جاءت كرد فعل لحركة الاستغراب في الشرق الأدنى التي كانت تعني انجهاً علمانياً في حياة المجتمعات الإسلامية أو نتيجة لاعتداءات الدول الأوروبية على أجزاء من هذا العالم .

وهذه الحركات الإسلامية على اختلافها كانت تحدد موقفاً معيناً من العلمانية والاستغراب — فبعضها كان يتخذ موقفاً سلبياً صرفاً من الاستغراب وينادي بالارتداد إلى الأصول الإسلامية الأولى وهذه هي الحركات السلفية كالحركة الوهابية في شبه الجزيرة أو الحركة السنوسية في شمال إفريقيا أو الحركة المهدية في السودان.. وهذه الحركات رغم فشلها من الناحية السياسية استطاعت أن تترك آثاراً بعيدة المدى في الحياة الدينية والفكرية عامة في مجتمعات الشرق الأدنى — ومن هذه الحركات الجامعة الإسلامية التي كانت دون شك أكثرها إدراكاً لمشكلات العالم الإسلامي

والتي أخرجت مدرسة المجددين في الإسلام أمثال جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده — وقد عالج هذه الحركات من الناحية المذهبية كتاب من أمثال H.G ibb في كتابيه Whither Islam و Modern Trends in Islam كما شرحها لوثرروب ستودار في كتابه « حاضر العالم الإسلامي » (١) — إنما يهمننا في هذا المجال أن نعرض فقط لعلاقة الدولة العثمانية بحركة الجامعة الإسلامية .

إن حركة الجامعة الإسلامية التي دعى إليها جمال الدين الأفغاني (توفي عام ١٨٩٧) امتداد للحركة الوهابية أو السنوسية من حيث إنها تهدف إلى تخليص الإسلام من الشوائب التي علقت به مع تغيير هام في الاتجاه . ففي عهد جمال الدين الأفغاني كان النفوذ الاستعماري الأوروبي قد اجتاح الكثير من بلدان العالم الإسلامي وكان الأفغاني يحاول أن يوقف هذا الزحف عن طريق القوة المنظمة للحكومات الإسلامية الموجودة ، وهذه هي العروة الوثقى لانفصام لها — فبينما كانت الحركة الوهابية أو السنوسية أوحى المهدية تتجه إلى محاربة النفوذ العثماني ، كانت حركة الجامعة الإسلامية تدعو إلى ضرورة وحدة صفوف المسلمين شعبياً وحكومات للوقوف أمام الزحف الأوروبي — ولذلك وضع الأفغاني مخططاً شعبياً — كان منبره جريدة المنار في القاهرة — لحركة الجامعة الإسلامية ، يستند على أسس وطنية ويعمل على الصعيد السياسي مباشرة ضد النفوذ الأوروبي المتفعل — إلى جانب الدعوة الإصلاحية ضد المساوي الدينية والاجتماعية التي دخلت المجتمعات الإسلامية .

وقد قدم مؤلف كتاب حاضر العالم الإسلامي ملخصاً لدعوة الأفغان وفكرة الجامعة الإسلامية على النحو التالي ( العالم النصراني على اختلاف أئمة وشعوبه عرفاً وجنسية هو عدو مقاوم مناهض للشرق على العموم وللإسلام على الخصوص — فجميع الدول النصرانية متحدة معاً على ذلك الممالك الإسلامية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . الروح الصليبية لم تبحر كامنة في صدور النصاري كمن النار في الرماد ، روح التعصب لم تنفك حية محتلجة في قلوبهم حتى اليوم ، كما كانت في قلب بطرس الناسك من قبل — فالنصرانية لم يزل التعصب مستقراً في عناصرها ، متغلغلاً في أحشائها وتمشياً في

(١) ترجمة عجاج نويهض وتعليق شكيب أرسلان . عن الجانب السياسي للحركات

الإسلامية هذه راجع كتاب F. Vali : Spiritual and Political Revolutions in Islam

(م ١٦ — الدولة العثمانية )



كل عرق من عروقها - وهي أبدأ ناظرة إلى الإسلام نظرة العداء والحقد والتعصب الديني المنقوت - تفتحل الدول النصرانية أعذاراً لها في كرهاها وهجومها وعدوانها على الممالك الإسلامية وإذلالها وإكراهها بقولها إن الممالك الإسلامية هذه إنما هي من الانحطاط والتدلل بحيث لا تستطيع أن تكون قوامة على شؤون نفسها - وفوق جميع هذا فهذه النصرانية عينها لم تفتأ تعمل هذا من ناحية ، وتندرع بألوف الذرائع من نواحي أخرى ، حتى بالحرب والحديد والنار للقضاء على كل حركة حاولها المسلمون في بلادهم وديارهم في سبيل الإصلاح ، للنهضة... جميع هذا يوضح أن العالم الإسلامي يجب عليه أن يتحد اتحاداً دفاعياً عاماً ، مستمسك الأطراف وثيق العرى ليستطيع بذلك الذباب عن كيانه ووقاية نفسه من القضاء المقبل . وللوصول إلى هذه الغاية الكبيرة إنما يجب عليه اكتناء تقدم الغرب والوقوف على تقدمه وقدرته .

ويلاحظ في كلام الأفغانى أنه يأخذ حركة الاستعمار الأوربي على أنها حركة دينية نصرانية موجهة ضد الإسلام وهو تفسير يتغافل عن العوامل الموضوعية والبواعث الجذرية لظهور الاستعمار ، هذا على الرغم من أن حركة الاستعمار الأوربي كانت لا تزال حتى أواخر القرن التاسع عشر تأخذ شكل التعصب الديني للمسيحية .

والحقيقة أن هذا ليس الضعف الوحيد في تفكير الأفغانى ، فبينما هو يسلم بزعامة الدولة العثمانية - وعبد الحميد بالذات - للجامعة الإسلامية ، لم يكن يرى في نفس الوقت أن تشجيع الحركات القومية يحمل تناقضاً صارخاً من حيث إن الحركات القومية تعنى تفسخاً للوحدة الإسلامية وتصطدم بها اصطداماً مباشراً .

ومن الأمور التي لها دلالتها أن دعوة الأفغانى لقيت نجاحاً في مصر بالذات أكثر بكثير مما لقيته في بقية أنحاء الشرق العربي ، ذلك لأن الحركة الوطنية في مصر كانت تحارب النفوذ الأوربي ومن الطبيعي أن تتطلع إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كال دولة العثمانية ، بينما كانت نفس الفكرة الإسلامية تعنى في بلاد كالشام والعراق إضافة قوة كبيرة للدولة المعادية للحركة القومية في بلاد الشام ألا وهي الدولة العثمانية - فالحركة الوطنية في الشام والعراق كانت موجهة ضد الدولة العثمانية - ولقد كان لذلك أثره الكبير في ناحيتين : فالحركة الوطنية في مصر ظلت - حتى الحرب العالمية الأولى - تعمل في محتوى ديني واضح بينما الحركة الوطنية في بلاد الشام كانت تعمل في محتوى قومي سليم وكان لذلك أثره في التباعد وعدم التعاطف بين الحركة الوطنية في مصر والحركة الوطنية في الشام والعراق حتى الحرب العالمية الأولى .

إن الدعوة الإسلامية - التي دعا إليها الأفغانى - تقوم على ركنين هما أساسهما ، الحج إلى بيت الله الحرام في مكة والمدينة والالتفاف حول الخلافة - والخلافة كانت في ذلك الوقت في آل عثمان باعتراف العالم السني . وذلك فقد عمل السلطان عبد الحميد في هذين المجالين - فعمل على إحياء عظمة الخلافة الدينية واسترداد ما كان لها من الخلافة والهيبة والخطورة في العالم الإسلامي . كما عمد إلى استصراخ المسلمين أجمعين إلى نصرته والالتفاف حوله وأخذ يهدد الدول الغربية بتحريك المسلمين في البلاد الخاضعة لها ، فالمسلمون في ألبانيا يهددهم النمسا والمسلمون التتر والأكراد يهددهم روسيا ، والمسلمون في الهند يهددهم إنجلترا والمسلمون في المغرب يهددهم فرنسا - وجمع إليه كثيراً من مقدمي العرب وزعمائهم ومشايخ الطرق من الحجاز والشام والعراق ونجد واليمن ومصر وطرابلس وتونس والمغرب ، وغير العرب من زعماء الألبان فأقرهم في الآستانة وأجرى عليهم الرزق ، كما كان يرسل من الآستانة البعثات إلى الأقطار الإسلامية المختلفة . وشرع بذلك المساعدات المالية بسخاء كبير للمدارس الدينية في داخل مملكته وخارجها كما سخر الصحافة بدورها . فأنشأ المجلات التي أخذت على عاتقها السير بالدعوة بتوجيه منه وأنشأ مدرسة للوعظ والإرشاد واستغل خريجها في الدعاية له والفكرة دعوة الإسلامية - هذا فيما يتعلق بالتعبير عن مسؤوليات الخلافة نحو المسلمين - أما فيما يتعلق بالحج وهو الركن الثاني من الجامعة الإسلامية فقد عنى السلطان عبد الحميد بالاهتمام بالحجاز فأنشأ الخط الحديدي إلى مكة والمدينة الذي تم بناؤه في عام ١٩٠٨ لتسهيل الحج للمسلمين ، كما دفع بشريف مكة ليحث الحجاج وينشر الدعوة بينهم - ولقد كان لإنشاء هذا الخط الحديدي وقع طيب جداً في نفوس المسلمين يدل على ذلك ما ذكره سفير بريطانيا في تقريره السنوي لعام ١٩٠٧ لحكومته فقال : ( يمكننا أن نقرر بأنه من بين حوادث السنوات العشر الأخيرة على الأقل يوجد عنصران بارزان في الموقف السياسي العام : الأول هو خطة السلطان الماهرة التي استطاع بها أن يظهر أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين في ثوب الخليفة الذي هو الرئيس الروحي في الدين الإسلامي وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية ببناء سكة حديد الحجاز التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج - وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له خضوعاً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل ، فأنشأوا نتيجة هذا



الخضوع راضين عن حكمه الاستبدادي الذي لانجد في جميع أدوار التاريخ ما يحاكي شأنه .

ولقد كان من الطبيعي أن يحظى العرب بالذات — من خلال تيار الجامعة الإسلامية — بمركز مرموق عند عبد الحميد — فهم الذين فهم الرسالة ومنهم الرسول وبلغتهم نزلت الرسالة وفي أراضيهم الأماكن المقدسة للمسلمين . وهم فوق ذلك يكونون العمود الفقري للدولة الإسلامية — فأنشأ فرقة من حرسه الخاص من العرب واستخدم العرب في شؤونه الخاصة في القصر — ويعتبر عزت باشا العابد وهو عربي من سورية من الأمثلة البارزة للعرب الذين حظوا بمكانة لدى السلطان عبد الحميد ، فكان عزت باشا السكرتير الثاني للسلطان ومن أقوى رجال مملكته — وكان الناس يقولون في عهد عبد الحميد (إذا بقي الباب العالي والوزارة في يد الترك فإن القصر قد وقع جميعه في قبضة العرب )

ورغم سقوط السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٩ إلا أن للنظام الدستوري الذي خلفه ظل يتمسك بالفكرة الإسلامية يحاول استغلالها في لم المسلمين حول الدولة العثمانية ، وقد استغلت فكرة الوحدة الإسلامية بالفعل في الحرب الطرابلسية ضد إيطاليا وفي حروب البلقان — ومع ذلك فقد كان من الواضح أن الفكرة الجامعة الإسلامية أخذت تتلاشى لتحل محلها الأفكار القومية التي كانت تستند على أسس مختلفة تماماً ، فالأخيرة حركات علمانية من ناحية وموجهة في النهاية ضد السلطنة العثمانية وبالتالي إلى تفتيت الوحدة الإسلامية من ناحية أخرى .

## ثامناً — الحركات القومية في الشرق الأدنى

في ظهور الحركات القومية في الشرق العربي يجدر أن نشير إلى حقائق عامة لها أهميتها لفهم الظروف التي قامت فيها هذه الحركات :

أولاً : من الناحية التاريخية يتحدد ظهور هذه الحركات بأواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين — فنذ هذه الفترة دون قبلها ظهرت كافة العوامل التي أتاحت الفرصة لتحرك القومية في شكل حركات سياسية هادئة .

ثانياً : هذه العوامل المرتبطة بظهور الحركات القومية هي تدهور الإقطاع كنظام متحكم في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية — وقد رأينا كيف ساهمت حركة التنظيمات في هدم كافة القوى الإقطاعية في الدولة العثمانية — فالإقطاع من شأنه تفتيت المجتمع أو تجزئته إلى وحدات منعزلة أو شبه منعزلة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً — ونظام الإقطاع يحول دون الانسجام التام والنماذج بين أجزاء المجتمع — فعلى الرغم من أن مقومات الأمة موجودة في المجتمع الإقطاعي من لغة وتاريخ وغير ذلك إلا أن الإقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات وانصهارها وبلورتها — بل إن الأوضاع الإقطاعية تضعف من هذه المقومات وتقيم في وجهها العقبات وتحرمها من النمو والازدهار

ومن ناحية أخرى فإن النظام الرأسمالي وما يتطلب من سوق وطنية واحدة واقتصاد قومي موحد يحل محل المراكز الاقتصادية المبعثرة التي تمثل النظام الإقطاعي إلى جانب تطور طرق المواصلات والتقدم العلمي في كافة الميادين كالصحافة وغيرهما تمثل كل هذه عاملاً أساسياً في ظهور الحركة القومية — وليس معنى هذا النظام الرأسمالي قد خلق القومية من العدم واصطفاها اصطفاً وإنما كان للقومية إمكانات ضعيفة ومبعثرة وغير مترابطة بسبب الإقطاع فجاء النظام الرأسمالي فأتاح الفرصة لهذه



الإمكانات وطورها لارغبة منه في خلق القومية ولكن سعيًا وراء تحقيق مصالحه الخاصة — ولهذا كله يربط ظهور الحركات القومية بانحيار الإقطاع وظهور العلاقات الرأسمالية في المجتمع .

ثالثاً : ويرتبط ظهور العلاقات الرأسمالية في المجتمع بظهور الطبقة المتوسطة أو التي اصطلح في الغرب على تسميتها بالطبقة « البورجوازية » ، وبها قطاع ديناميكي هو قطاع المثقفين المسمى في الغرب intelligensia . وهذا القطاع بالذات هو الذي يسير الحركة القومية ويقود كافة الطبقات وراءه . والطبقة المتوسطة — التي كانت تشتغل ابتداءً بالتجارة — مدفوعة أصلاً بمصالحها الشخصية تهدف إلى القضاء على الإقطاع وتخليص السوق الوطني من يد الاستعمار وتسعى إلى قيام حكم مركزي ، فهي طبقة تهدف إلى التخلص من الإقطاع والاستعمار بعد فشلها في مواجهة حاجات المجتمع ، من ثم فالحركة الوطنية تواجه وتحل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع — وهذه الطبقة المتوسطة علمانية في اتجاهاتها الفكرية متأثرة بالثقافة الأوروبية وهي بذلك تطبع الحركات الوطنية بطابع مميز .

فالحركات الوطنية في الشرق الأوسط ، علمانية ، عقلية تستند أساساً على وعي طبقة متوسطة وتستهدف تحقيق مبادئ أربع هي : الحرية الفردية والنظام الدستوري وهدم الإقطاع والتحرر الوطني من السيطرة الأجنبية<sup>(١)</sup> — ومن المعروف أن الكفاح ضد السيطرة الأجنبية قديم في تاريخ مجتمعات الشرق الأوسط ، إنما الحقيقة أن القوى الدافعة لهذا الكفاح قبل أواخر القرن التاسع عشر كانت الدين والتقاليد والعصبية أو الأسرية . وعلى قدر ظهور الطبقة المتوسطة وتفسخ الإقطاع كنظام مسيطر ، وعلى قدر تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه الرأسمالية تباينت مناطق الشرق الأدنى قوة وضعفاً للحركة القومية — فهي أظهر ما تكون في أواخر القرن التاسع عشر

(١) حول هذا الموضوع راجع Hans kohn في كتابه

(1) Nationalism in the Near East.

(2) Nationalism and Imperialism in the Hither East. Chap. 1.11

وأوائل القرن العشرين في مصر وبلاد الشام ، أما في نجد واليمن حيث المجتمعات متخلفة في كافة نواحي حياتها ، فقد اتخذت المقاومة للسيطرة الأجنبية شكل الحركات الدينية والقيادات الدينية : الوهابية في نجد والإمامية الزيدية في اليمن والسوسية في شمال إفريقيا والإدرسية في عسير .

## ١ - الحركة القومية التركية

يحسن بنا أن نبدأ بمعالجة الحركة القومية التركية ليس فقط لأنها كانت مبكرة في ظهورها عن الحركة العربية من ناحية الترتيب الزمني ولكن لأنها أثرت بشكل مباشر وغير مباشر في مجرى واتجاهات الحركات القومية في بقية أنحاء الشرق الأدنى ، وهو أمر طبيعي لأن الدولة العثمانية كانت تسيطر على الشرق الأدنى ، ومن الطبيعي أن يكون للحركة القومية التركية صداها سواء الإيجابي أو العكسي في بقية أنحاء الإمبراطورية<sup>(١)</sup> —

ترتبط الحركة القومية التركية بالحركة المعروفة بتركيا الفتاة (The Young Turks) التي ظهرت في تركيا في أواخر القرن التاسع عشر والتي ظلت تكافح حتى قامت بالثورة الدستورية عام ١٩٠٨ فأعادت دستور (أو المشروطة) ١٨٧٦ الذي كان معطلاً منذ ١٨٧٨ على يد السلطان المستبد عبد الحميد . وكانت حركة التنظيمات قد مهدت لذلك كثيراً ، أولاً بهدم الإقطاع في أشكاله القديمة وثانياً باستخدام الأنظمة الغربية في كافة الإدارات العثمانية والجيش بالذات وثالثاً الاتجاه نحو إقامة حكم مركزي في تركيا نفسها وفي الولايات التابعة للدولة العثمانية — وكانت الطبقة المتوسطة تؤيد هذه الاتجاهات وتساند السلطنة في حركة التنظيمات ولذلك يمكن تشبيه موقف الطبقة المتوسطة التركية

(١) حول الحركة القومية التركية يرجع إلى بعض هذه المراجع :

(1) E E Ransaur, The Young Turks

(2) W. White, The Process of change in the Ottoman Empire .

(3) S G. Wilson, Modern Movements among Moslems.

(4) H. Luke. The old Turkey and the New Chap. VI.

(5) W. Miller, The Ottoman Empire and its successors, Chap. XIX

(6) U. Heyd The Foundation of Turkish Nationalism.



من السلطنة في حركة التنظيمات بموقف الطبقات المتوسطة في غرب أوروبا من الملكيات المطلقة.

وترجع حركة تركيا الفتاة إلى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) الذي كان مستعداً . فعمل حركة التنظيمات - وكان قيام حركة تركيا الفتاة يعني من ناحية أنه لا بد من وجود قوة من العناصر الوطنية تفرض الإصلاح فرضاً على السلاطين الذين لا يجب أن يترك مصير حركة الإصلاح في أيديهم ، ثم هو ناحية أخرى يدل على بداية إحساس هذه الطبقة بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها .

لقد عبرت هذه الحركة عن نفسها - شأن كل الحركات الوطنية - أول الأمر في الأدب ، فبدلاً من النماذج الفارسية والعربية أخذ الاتجاه ينظم نحو تقليد النماذج الأوروبية عامة والفرنسية خاصة . فكانت الحركة الرومانتيكية في الأدب التركي - ومع أن هذه الحركة الرومانتيكية لم تكن لها قوة كبيرة ولم تترك أثراً بعيداً إلا أن أهميتها تأتي من أنها كانت انعكاساً - كما أنها ساعدت في نفس الوقت - على تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية . فظهرت في كتابات الأتراك تعبيرات جديدة في الفكر التركي « الحرية الفردية » و « الدستور » و « الحياة النيابية » وغير ذلك .

ولما كان من الواضح أن مثل هذه الحركة لا تستطيع أن تعيش في إيلات الدولة بسبب استبداد السلاطين العثمانيين وكرهيتهم لكافة الاتجاهات التحررية ، فقد عاشت الحركة في المهجر واتخذت لها مقراً في لندن وباريس حوالى عام ١٨٦٠ - وفي عام ١٨٦٤ ظهرت أول جريدة معبرة عن اتجاه الأتراك الأحرار كانت تسمى « الحرية » ورئيس تحريرها رفعت بك .

ثم تحولت هذه الحركة الأدبية إلى حركة سياسية طابعها الأساسي قومي - فقد بدأ أعضاؤها يدركون ضرورة عدم توقف الإصلاح في الدولة العثمانية - وأكثر من ذلك أنهم ربطوا بين الإصلاح وزوال الحكم الاستبدادي للسلاطين ، فأصبح هدفهم إقامة حكم دستوري - مع بقاء السلطنة في الحكم - لالتصفيه الإمبراطورية العثمانية ولكن حتى تتمكن الإمبراطورية من الصمود أمام زحف الغرب وإرضاء القوميات المختلفة الثائرة داخل الإمبراطورية . وهذه حقيقة هامة جداً في تاريخ حركة تركيا الفتاة ، فالحركة الوطنية التركية لم تهدف أبداً في كافة مراحل نموها قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، إلى تصفية الإمبراطورية العثمانية ، بل على العكس كانت تهدف

إلى زيادة قبضة السلطة الحاكمة عليها عن طريق الإصلاح وهو موقف أدى إلى اصطدام القومية التركية التي تمسكت بسيطرتها في داخل الإمبراطورية مع القوميات الأخرى ولا سيما العربية والأرمينية .

ولقد استمر نشاط هذه الحركة محصوراً في الكتابة والنشر - وفي هذه الأثناء ظهرت مسرحية ( الوطن ) للكاتب التركي نامق كال التي كان لها دور هام في أوساط المتعلمين الأتراك ولا سيما طلبة المدارس العسكرية والتي منع السلاطين العثمانيون تداولها في ولايات الدولة . ولقد استمرت هذه الكتابات والصحف للأتراك في المهجر تنسرب إلى تركيا رغم الرقابة الشديدة .

ويظهر مدحت باشا كقائد لحركة تركيا الفتاة في ذلك الوقت - ولو أنه لم يكن له صلة مباشرة أو علاقة بالنشاط الدائري في لندن أو باريس - ومدحت باشا يمثل نموذجاً مثالياً للطبقة التركية الجديدة ، المثقفة ثقافة غربية والهادفة إلى الإصلاح : اشتهر كحاكم للولايات التركية الأوروبية أولاً ثم زادت شهرته كحاكم في بغداد - وفي عام ١٨٧٣ عينه السلطان عبد العزيز في منصب الوزارة العظمى (رئيس الوزراء) - فقد كان عبد العزيز في حاجة إلى المال وكان يعتقد أن مدحت باشا خير من يديره هذا المال - وكان أمام مدحت باشا أحد أمرين فإما أن يساير السلطان عبد العزيز ويغض الطرف عن الاضطراب والفوضى في الحكومة العثمانية وإما أن يحاول وضع حد لها وذلك أولاً بوضع حد لاستبداد السلطان عبد العزيز بإنشاء الدستور وتحديد مسؤولية الوزراء أمام الشعب - واختار مدحت باشا الطريق الثاني .

ولقد ساعده على أن يضرب ضربة أن الدولة كانت تواجه أزمات عنيفة ، فالحركة الوطنية البلغارية والصربية كانتا على أشدها تهددان بخروج بلغاريا والصرب كولايتين من الإمبراطورية وإلى خطر التدخل الأوربي في شؤون الدولة العثمانية والازمة الثانية كانت تتمثل في عجز ميزانية الدولة وإفلاسها إفاًساً تاماً بسبب إسراف السلطان عبد العزيز ، ذلك العجز الذي انتهى في عام ١٨٧٦ إلى إعلان إفلاس الدولة وتكوين الهيئة الدولية المعروفة « بإدارة الدين العثماني العام » . وتحرك مدحت باشا واستطاع عن طريق الجيش وضباطه عزل السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس ابن السلطان عبد الحميد - ولكن مراد كان مضطرباً من الناحية العقلية ، فعزل وعين بدله السلطان عبد الحميد في أغسطس ١٨٧٦ - ولقد كان اختيار مدحت باشا

عبد الحميد



لعبد الحميد على أساس قبوله لفكرة الحكم الدستوري - فأعلن الدستور (أو المشروطة) في ٢٣ أغسطس عام ١٨٧٦ .

غير أنه سرعان ما اتضح لمحدث باشا أنه أساء اختيار السلطان الجديد ، فقد كان عبد الحميد مستبد آكل الاستبداد ، فعزل مدحت باشا .

والواقع أن بعض الدول الأوروبية قد ساهمت بطريق غير مباشر في الانقلاب الحميدي الرجعي - حين أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية ، واستغل السلطان عبد الحميد فرصة الحرب مع روسيا لتأجيل اجتماع البرلمان وتعطيل الدستور - ولقد ظل السلطان عبد الحميد يحكم بعد ذلك حكماً مطلقاً ، ويقاوم كافة الاتجاهات المتحررة في كافة الولايات عن طريق شبكة واسعة النطاق من الجواسيس والعاملات المهيجين ، متخذاً شعار الوحدة الإسلامية ستاراً لاستبداده وجرائمه .

وكان لابد إزاء هذا أن تنقلب حركة تركيا الفتاة إلى حركة سرية - ففي عام ١٨٨٩ أسس طلبة المدرسة الطبية العسكرية في القسطنطينية (المكتب الطبي العسكري) جمعية سرية سميت « الاتحاد التركي » ؛ تعمل على عزل السلطان عبد الحميد وهذه الجمعية تحدد تحديداً واضحاً بداية العمل الجدي في حركة تركيا الفتاة . ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى نشأة هذه الجمعية في مدرسة عسكرية وانتشارها بعد ذلك في المدارس العسكرية العثمانية خاصة - والواقع أن السبب في ذلك يرجع إلى أن التعليم العسكري كان أنضج أنواع التعليم وأكثرها صلاحية في الدولة العثمانية (لم تنشأ جامعة القسطنطينية إلا في عام ١٩٠٠) فبينما ظلت هيئة العلماء تسيطر إلى حد كبير على المعاهدة الدينية وتسمى المدارس ، كان التعليم العسكري الجديد يقوم على أسس أوروبية ولا سيما المدرسة الفرنسية أولاً ثم المدرسة الألمانية فيما بعد - ومن ثم كانت المدارس العسكرية أكثر اتصالاً بالثقافة الأوروبية - وكان طلبة هذه المدارس أكثر ارتباطاً بالاتجاهات الفكرية الأوروبية ، وهو أمر يفسر ظهور الاتجاهات الثورية في المعاهد العسكرية بالذات - ثم يضاف لتفسير هذه الظاهرة دور الجيش العثماني في الحياة التركية ، فالجيش العثماني لم يكن مجرد أداة للحرب بل والحكم أيضاً ، وتاريخ الدولة العثمانية إلى حد كبير هو تاريخ الجيش العثماني . فالجيش كانت تنعكس على صفحته حياة الأمة التركية كلها بقوتها وضعفها - والأتراك محاربون بطبيعتهم ، استمدوا هاربا من يثثم الأصلية وربما بسبب وجودهم في بلاد غريبة عليهم - ومهما يكن من أمر

فالحياة العسكرية كانت حياة طبيعية تماماً بالنسبة للأتراك - لقد بنى الجيش العثماني الإمبراطورية في عهد ازدهارها ثم أقيمت عليه مسؤولية المحافظة عليها فيما بعد . ولقد نظمت هذه الجمعية على غرار الجمعية الإيطالية كاربوناري (Carbonari) التي تأسست في القرن التاسع عشر ولعبت دوراً في الوحدة الإيطالية . ومن المؤكد أن رئيس الجمعية أدم (أونيدو) قام برحلة إلى إيطاليا وتوقف في برنديزي ونابلي في طريقه إلى بلاده (ألبانيا) وأنه خلال إقامته في برنديزي ونابلي درس تاريخ جمعية كاربوناري وتنظيماتها .

وسرعان ما انتشرت جمعية الاتحاد التركي من مدرسة الطب العسكرية إلى بقية المدارس العسكرية العالية ، الأكاديمية العسكرية ، المدرسة البيطرية ، والمدرسة الملكية (المدرسة المدنية لتخريج موظفي الدولة) والمدرسة البحرية ومدرسة المدفعية والمهندسخانة . وحوالي عام ١٨٩٢ بدأت الجمعية تنتشر بين موظفي الدولة .

وفي الوقت الذي كانت الحركة تنتشر في القسطنطينية ، كان نشاط الأتراك الأحرار في المهجر على أشده - وحدث اتصال بين هؤلاء الأتراك الأحرار في المهجر وحركة الاتحاد التركي فانخرط هؤلاء الأتراك الأحرار في الجمعية .

وكان في مقدمة هؤلاء (أحرار المهجر) ثلاثة : أولهم خليل غانم وهو مسيحي عربي من بيروت ، كان نائباً في مجلس المبعوثان (١٨٧٨) عن إحدى مناطق سورية ، فلما عطل السلطان عبد الحميد البرلمان فر هذا إلى أوروبا وأنشأ جريدة تركيا الفتاة « La Jeune Turquie » ، وكان قبل ذلك قد أسس جريدة في جنيف تحت اسم (الهلال) - ومن هؤلاء أحمد رضا الذي وصل إلى باريس عام ١٨٨٩ - ويعتبر رضا دون شك من أكبر أعلام حركة الاتحاد التركي - تلقى تعليماً أوروبياً ، كان بعضه في فرنسا ، وكان يجيد الفرنسية لإجادة تامة - ولم يكن هناك شك في إخلاصه ومثاليته ، ومع ذلك فلم يكن محبوباً في دوائر الحركة بسبب عنفه وصرامته .

وكانت اتجاهاته المتحررة قد دفعته إلى أن يعزل الخدمة كمدبر للتعليم العام في ولاية بورصة ، فسافر إلى أوروبا ليحمل على حكم السلطان عبد الحميد مع زملائه الأحرار الأتراك - واشترك أحمد رضا في تنظيم الأتراك الأحرار في باريس وتولى بالاشتراك مع خليل غانم تحرير جريدة (مشاورات) التي اتخذت لسان حال هذه الحركة منذ ١٨٩٠ - وفي هذه الأثناء ومن خلال كتابات جريدة مشاورات تحددت



أهداف جمعية الاتحاد والترقي على النحو التالي : ليس غرض الجمعية تصفية الإمبراطورية العثمانية بل تقويتها عن طريق الإصلاح على النمط الأوربي ، وليس غرض الجمعية إثارة القوميات الداخلة في الدولة العثمانية بل على العكس إعطاء هذه القوميات القومية بعثمة هذه القوميات المتباينة ، فالكل عثمانيون لا فرق بين عرب وأتراك وألبان وأرمن ولا فرق بين مسلم أو مسيحي أو يهودي فالحركة أممية ، إذا شئت ، داخل العالم العثماني .

أما الشخصية الثالثة الهامة في نشاط الأتراك الأحرار في المهجر ( باريس ) فكان مراد بك — ومراد هذا كان مدرساً للتاريخ في « الكلية المدنية » — فبدوره من وجه السلطان عبد الحميد ولجأ إلى مصر — وكانت مصر في ذلك الوقت خاضعة لسلطة الاحتلال البريطاني — وكان الاحتلال يشجع كافة الحركات المعادية للسلطان عبد الحميد وسياسته الإسلامية التي كانت تضايق الاحتلال بالتنافس المسلمين في مصر — بما في ذلك أحزاب مصر الوطنية — حول السلطنة والخلافة العثمانية — وفي مصر أسس مراد بك جريدة ( الميزان ) التي أخذت بدورها تنسرب إلى القسطنطينية خفية إلى أعضاء الجمعية ( الاتحاد والترقي ) والمثقفين بصفة عامة . وفي الوقت الذي كانت الجمعية دائمة النشاط في باريس وجنيف والقاهرة ، أخذ أعضاء الجمعية في القسطنطينية يدبرون انقلاباً — ربما دون اتفاق أو حتى علم إخوانهم في المهجر .

ومحاولة انقلاب ١٨٩٦ ترتبط بالحاج أحمد أفندي الذي كان رئيساً للجنة المركزية للجمعية في القسطنطينية وكان الجو مهيباً لذلك ، فالمذابح الأرمنية وتدخل الدول الأوربية فيها والثورة الوطنية في كريت كانت من العوامل التي أضعفت مركز السلطان عبد الحميد — وكانت الخطة أن يقوم الجيش التركي في القسطنطينية باحتلال الباب العالي إبان اجتماع مجلس الوزراء وخلع السلطان عبد الحميد والحصول على فتوى من شيخ الإسلام بشرعية هذا الخلع — وكان من الممكن أن يتم الانقلاب لولا أن علم عبد الحميد بأبناء هذه المؤامرة ، فقبض على رؤساء الحركة وأجرى اعتقال واسع النطاق تلاه حركة نفي لزعماء الحركة إلى خارج القسطنطينية وتصفية تامة لأفراد الجمعية في المدارس العسكرية . وهكذا صفت حركة الاتحاد والترقي الأولى . والواقع أن سلوك عبد الحميد مع الأعضاء يبدو غريباً ، فهو لا كانوا متهمين

بانقلاب ضد نظام الحكم ، وكان من المعقول أن يقدم المتهمون للمحاكمة بدلاً من نفيهم ، ولكن يبدو أن عبد الحميد كان يدرك أن الأزمة الأرمنية قد أثمرت الخواطر على الدولة العثمانية ، وأنه لم يشأ أن يزيد الموقف تعقيداً أكثر من ذلك بهذه المحاكمات — ولكن ثمة نتيجة حتمية ترتبت على هذا النفي وهي أن الأعضاء استمروا في مواصلة نشاطهم في المناطق التي نفوا إليها داخل الولايات العثمانية كما بقي الاتصال مستمرا بين المنفيين مع من تبقى منهم في العاصمة نفسها .

في هذه المرحلة ( بعد فشل انقلاب ١٨٩٦ ) تركز عمل الجمعية تماماً في باريس . خصوصاً حين بدأ الإنجليز يملون من نشاط مراد بك وحركة تركيا الفتاة في مصر . فسافر مراد إلى باريس عام ١٨٩٦ حيث أصبح يمثل الجناح اليميني في الجمعية أمام أحمد رضا الذي كان يمثل الجناح اليساري — وكان مراد بك يتمتع بشعبية كبيرة بين أعضاء الجمعية . وكانت قدراته الأدبية تمكنه من تلك الشعبية كما أن ميله لفكرة الوحدة الإسلامية كانت تزيد من هذه الشعبية .

غير أن الجمعية بصفة عامة بعد ضربة ١٨٩٦ كانت قد ضعفت إلى حد كبير أولاً : بسبب الخلاف بين جناحي الجمعية : مراد بك في اليمين ورضا في اليسار — ثانياً : بسبب الضربة التي وجهها عبد الحميد للجمعية وأعضائها في القسطنطينية — ثالثاً : تخلي الخديوي عباس حلمي عن تأييد الجمعية — وكان هذا واضحاً في طرد مراد من مصر . ثم نفى الخديوي يده تماماً من الجمعية إبان زيارته لباريس في عام ١٨٩٧ حين رفض أن يستقبل مراد بك في فندقه الذي كان يقيم به ، وثار مراد بك وأعلن سخطه على الخديوي . ومنذ ذلك الوقت انسحب الخديوي نهائياً من الحركة . رابعاً : عهد السلطان عبد الحميد إلى عرقلة نشاط الجمعية في باريس بالطرق الدبلوماسية أحياناً وعن طريق عملائه أحياناً أخرى — وكان أكبر نصر حققه في ذلك حين أوفد عميله جلال الدين باشا إلى باريس واستطاع هذا أن يقنع مراد بك بالتخلي عن نشاطه الثوري ، وبعودته إلى حوزة السلطنة . وكان مراد قد سئم الكفاح وتعب منه وفضل الرجوع إلى أسرته ووطنه —

ولقد كاد من الواضح رغم نشاط الأتراك الأحرار في المهجر أنه لا بد من أن يقوم تنظيم داخل الدولة العثمانية نفسها حتى تستطيع الحركة أن تحرز من الناحية العملية نجاحاً يذكر — أما هذا التنظيم الجديد فيستحيل قيامه في العاصمة بسبب قبضة عبد الحميد وجواسيسه وعملائه — وعلى ذلك فلا بد من قيام التنظيم خارج العاصمة



وفي إيلات الدولة الأوربية بالذات ، لأنها بعيدة نسبياً عن قبضة عبد الحميد ولأن البلقان كان يموج بالحركات الثورية الوعلنية .

وفي مقدمة الخطوات التي اتخذت في هذا المجال ، التنظيم الذي أنشأه الضابط مصطفى كمال ( أتاتورك ) ( الذي أسس الجمهورية التركية فيما بعد ) ولقد تخرج مصطفى كمال من كلية أركان الحرب في يناير ١٩٠٥ وعرف إبان حياته كطالب بالثورية — ثم تولى منصباً عسكرياً في دمشق حيث وجد في وحدته بعض العناصر الساخطة على عبد الحميد ، فألف منها في أكتوبر عام ١٩٠٦ جمعية سماها ( الوطن ) —

ومن دمشق أخذت الجمعية تنتشر ، فظهرت لها فروع في إيلات الشام: في يافا وبيت المقدس ، وكان أعضاؤها من ضباط الجيش الخامس المرابط في بلاد الشام — ثم سرعان ما اكتشفت الأعضاء أن الولايات العربية ليست مجالا واسعا ، بسبب عيون عبد الحميد ، لنشاط الجمعية فقررت نقل مركزها إلى سالونيك .

وكانت سالونيك ( مقدونيا ) في ذلك الوقت أكثر مناطق الدولة تقدما فكانت ذات طابع عالمي عن أية بلدة من بلدان الدولة — وكان نصف سكانها تقريباً من اليهود الذين هاجروا من أسبانيا ليجدوا التسامح الديني في رحاب الإسلام — وكان الكثير منهم قد اعتنق الإسلام في القرن السابع عشر — وبالإضافة إلى ذلك كانت سالونيك تزخر بالقوميات البلقانية — وبصفة عامة كان مستوى التعليم والثقافة في سالونيك أرقى من بقية الولايات العثمانية الآسيوية والأوربية . كما كانت سالونيك أكثر اتصالاً بالعالم الأوربي .

لكل هذه الاعتبارات كانت قبضة عبد الحميد في مقدونيا ضعيفة نسبياً — زد على ذلك أن سالونيك كانت البلد الذي ولد فيها مصطفى كمال — وفي سالونيك كان الجيش الثالث العثماني .

ولقد غير مصطفى كمال اسم جمعيته الجديدة في سالونيك فسمها ( الوطن والحرية ) ، ووجد في سالونيك الجمعية العثمانية للحرية قد سبقته إلى سالونيك وأخذت تمارس نشاطاً كبيراً فدخل بجمعيته في الجمعية العثمانية للحرية التي كان يتزعمها في ذلك الوقت أنور ونيازی .

واكتشفت جمعية الاتحاد أنها تستطيع الإفادة من حركة أخرى كانت تجري في مقدونيا ، وهي الحركة الماسونية الحرة . فانخرط الكثير من أعضاء هذه الحركة في الجمعية كما أصبحت مراكز الحركة أما كن اجتماع لضباط الاتحاد والترقي ، كما أفادت الجمعية من خبرة الحركة الماسونية وعملها السري .

ويدور كلام كثير حول علاقة حركة تركيا الفتاة بالماسونية — إذ يرى بعض المؤرخين أن حركة تركيا الفتاة ليست إلا نموذجاً لبقية الثورات التي استخدمتها اليهودية الدولية ممثلة في الماسونية لخدمة مصالحها الخاصة — والحقيقة أن تركيا الفتاة هي التي استخدمت الحركة الماسونية وعملت تحت ستارها (١)

ولم تكن الماسونية التنظيم الوحيد الذي ساعد تركيا الفتاة في ذلك الوقت فقد كانت هناك الطريقة البكتاشية ، وهي طريقة دينية صوفية تركية — كانت واسعة الانتشار في تركيا حتى يقدر أعضاؤها بعشر الأتراك في الدولة العثمانية . (٢)

وكانت الطريقة البكتاشية تضم أساساً الفلاحين الأتراك والجنود ولسكنها ضمت أيضاً عدداً كبيراً من المتعلمين — وفي البكتاشية ، رغم نزعاتها الدينية . اتجاهات وطنية تركية ، فهي تستخدم اللغة التركية والأساليب التركية في الأدب ولذلك ساهم الأدب البكتاشي مساهمة فعالة في إحياء النهضة الثقافية الوطنية التي بدأت تظهر واضحة في رجل مثل زيا جوهالب ( Ziya Gökalp ) — وكانت عقائد البكتاشية تتوزع حسب معتقدات أفرادها إلى حد كبير ، فهي . ليست بالسنية الصرفة وإنما تتوزع توزيعاً عرضياً بين الخرافة البدائية والمادية الإلحادية — ثم يضاف إلى ذلك أن الطريقة البكتاشية كانت في موقعها من الخلافة أميل إلى نظرية الشيعة الإمامية ومن ثم فقد كانت تتخذ موقفها غير مؤيدة تماماً للخلافة العثمانية ومن المذكور أن محاولات عبد الحميد لإحياء الخلافة وتأكيد هيبتها وجلالها كانت تقابل بالاستنكار من جانب البكتاشية (٣)

(١) راجع Ransaur 8. — P P . 105

(٢) راجع J . K. Birge, The Bektashi Order of Dervishes

(٣) Christianity and Islam under the Sultans, vol 1. Hasluck, P. 438 .etc

Hasluck P. 438, etc,



ولا شك أن هناك عوامل ثانوية أخرى كانت تجعل الضباط الأتراك في حالة سخط — وهذه العوامل ترتبط بحالة الجيش نفسه : ضباطه وجنوده — فلم تكن الترقية تمنح على أساس الكفاءة ، وكثيراً ما كانت الرواتب تتأخر — وكان الجنود والضباط في سخطهم إرسالهم إلى البقاع النائية النائرة من الإمبراطورية لاسيما اليمن.

وفي أوائل ١٩٠٧ حدث اتصال بين الجمعية السرية في سالونيك (الجمعية العثمانية للحرية) وبين مركز الاتحاد والترقي في باريس واتفقا على العمل المشترك ووضع دستور موحد تحت اسم الاتحاد والترقي.

فالبلقان إذاً ومقدونيا بصفة خاصة وسالونيك بصفة أخص كانت معقل الضباط الثائرين في الجيش الثالث يعملون آخر الأمر لحزب الاتحاد والترقي — ولقد كانت خطتهم أن تقوم الثورة في عيد جلوس السلطان عبد الحميد في ٢١ أغسطس — ولكن حدث ما عجل بالثورة فقد تمت المقابلة بين إدوارد السابع ملك إنجلترا وقصر روسيا في ريفال في ظروف الوفاق الودي (١٩٠٧) لتصفية الخلاف بين الدولتين وفهم من هذا الوفاق أنه مساواة استعمارية بين الدولتين على حساب الدولة العثمانية — كذلك حدثت في ذلك الوقت اضطرابات في ألبانيا احتجاجاً على النمسا ، وقد فسرت هذه الاضطرابات على أنها مؤامرة من دولة النمسا لتبرر تدخلها العسكري والسياسي في ألبانيا — وكان لابد من أن يتحرك الضباط لإيقاف هذه المؤامرة الخارجية على الدولة العثمانية وممتلكاتها — فأرسل فريق من الضباط إلى السلطان عبد الحميد تلغرافاً يطالبونه بإعادة دستور ١٨٧٦ الذي عطله في عام ١٨٧٨ .

وحاول السلطان تدارك الموقف بتعيين سعيد باشا المعروف بميله المتحررة في رئاسة الوزارة ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة ، إذا كان الكثير من الضباط وعلى رأسهم أنور باشا قد أعلنوا الدستور في أماكن متفرقة من البلاد .

وفي ٢٤ يوليو ١٩٠٨ أعلن السلطان عبد الحميد إعادة الدستور وإلغاء الرقابة والجانوسية وإجراء انتخابات لمجلس المبعوثان — ( البرلمان العثماني يتألف من مجلس نواب المبعوثان ، وهو بالانتخاب ومجلس شيوخ وهو بالتعيين )

وكان المجلس الثنائي الجديد يضم ٢٨٠ نائباً عن طريق الانتخاب غير المباشر

على أساس أن كل مجموعة ما بين ٢٥٠ إلى ٧٥٠ تنتخب عنها واحداً من المذكور البالغين فوق سن ٢٥ سنة (١)

وقبول إعلان الدستور بابتهاج بالغ في كافة أنحاء الإمبراطورية . فأعلن أنور باشا في حماس بالغ ( أن الحكومة الاستبدادية قد انتهت ، وأصبحنا جميعاً إخواناً — لم يعد هناك بلغاراً أو يونانيون أو رومانيون أو يهود أو مسلمون فتحت السماء الزرقاء الواحدة كلنا متساوون نفخر بكوننا عثمانيين ) — وفي مدينة سيريس ( Serees ) تمانق رئيس جمعية الاتحاد والترقي في بلغاريا مع البطرك اليوناني ، وفي دارما سجن الضباط الأتراك أحد الأتراك لأنه أهان مسيحياً — وفي إحدى الكنائس الأرمنية اجتمع عدد كبير من الأتراك والأرمن للصلاة على روح ضحايا المذابح الأرمنية — وفي طرابلس ( الشام ) اشترك الأتراك العرب في إقامة صلاة للشكر .

وأصر الضباط الأحرار على طرد عزت باشا كان من أكبر المقربين للسلطان ، ثم اتهموا سعيد باشا رئيس الوزراء بأنه انتهك الدستور بإصراره على أن يحتفظ السلطان بتعيين وزيرى الحرية والبرية : وتنحى سعيد عن رئاسة الوزارة وخلفه كامل المعروف بميله التحررية المتطرفة فأدخل يونانيا وأرمينيا وزارته — وبدأت حركة تطهير كاسحة في الإدارة لكافة العناصر التي عرفت بولائها لعبد الحميد وسيطرت الجمعية ( الاتحاد والترقي ) تماماً على الموقف في البرلمان (٢) ، غير أنها سرعان ما وجدت لنفسها حزباً معارضاً هو حزب « الاتحاد الحر » الذى كان رئيسه إسماعيل كمال بك وكان هذا الحزب ينادى باللامركزية وهى بكل تأكيد دعوة مضادة للاتحاد والترقي التي كانت تدعو للمركزية . وبدأ الاحتكاك بين الحزبين حين قتل محرر جريدة « الاتحاد الحر » لسان حال هذا الحزب — ثم تلى ذلك أن قامت الاضطرابات في العاصمة في أبريل ١٩٠٩ على يد حركة موحدة بين العناصر الرجعية من أنصار عبد الحميد وجمعية الاتحاد الحر — وكان عبد الحميد وراء هذه الاضطرابات — واحتل فريق من الجنود بقيادة أحد الألبانيين البرلمان وقتل

(١) Miller, P 473.

(٢) كانت الغالبية في مجلس المبعوثان للأتراك المسلمين . وكان عدد النواب العرب ٦٠ واليونان ١٨ والبلغار ٤ والصرب ٢ واليهود ٢ والأرمن ٢

Miller, P 479

( م ١٧ — الدولة العثمانية )



ضابطين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي واضطر رئيس الوزارة حلمي باشا (الذي خلف كامل باشا) إلى الاستقالة وخلفه توفيق باشا، كما قتل وزير العمل وجرح وزير البحرية، وأصدر عبد الحميد فرماناً بالعفو عن الثوار — وفي نفس الوقت بدأت مذابح الأرمن في بعض المدن.

ويعتقد بعض المؤرخين أنه لولا هذه المذابح لكان في إمكان عبد الحميد أن ينجز الانقلاب الرجعي فلما بلغت أنباء هذا الانقلاب سالونيك. زحف محمود شوكت بقواته إلى العاصمة لحماية الدستور بالقوة واجتمع مجلس المبعوثان في سان ستيفانو في شكل جمعية وطنية وأعلن موافقته على خلع السلطان عبد الحميد على أساس فتوى من شيخ الإسلام. وفي نفس الوقت أعلن تولية السلطان محمد الخامس الذي ظل ألحوبة في يد الاتحاد والترقي. ومنذ ذلك الوقت حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان الاتحاديون مسيطرون على الحكم في تركيا بزعامة أنور باشا وهم الذين دخلوا الحرب في جانب ألمانيا.

قلنا إن جمعية الاتحاد والترقي لم تكن تهدف إلى تصفية الدولة العثمانية بل إلى «أمية الدولة العثمانية» أو عثمانية كافة القوميات، وهذا هو ما يسمى بالجامعة العثمانية ولم يكن هذا ممكناً في عصر تحرك القوميات، كما أنه كان يعني أن تتخلى «الملل» عما كانت قد كسبته من حقوق تحت النظام القديم — حقيقة أن العرض الذي منحه النظام الجديد بدلاً من حقوق الملل كان مغرياً، وهو حقوق المواطن المتساوية مع الأتراك — ولكن هذا العرض كان نظرياً فقط. فمن الناحية العملية بدأ القلق من الجانبين ظاهراً للعيان — فالليونانيون أو البغار أو العرب أو الأرمن لم يمثلوا في المجلس إلا بعدد قليل — ثم أخذ المسيحيون يطالبون بالمساواة المطلقة في الترقية وبأن تكون لهم وحدات عسكرية خاصة بهم تخدم في ولاياتهم فاستاء الأتراك من ذلك والمسلمون بدورهم ساءهم أن يكون الجنود المسلمون تحت قيادة ضباط مسيحيين أو يهود يتلقون الأوامر منهم بل كرهوا فكرة أن يتدرب اليونانيون والأرمن تدريباً عسكرياً حديثاً وأن تكون في أيديهم الأسلحة وهم على كل حال عناصر معروفة بكرهيتها للحكم التركي.

ولقد أخذت هذه الحقائق تبين حين زال استبداد عبد الحميد وهذا الموقف قليلاً — والحقيقة أن تركيا الفتاة لم تمنح لها الفرصة كاملة لحل هذه المشاكل المترتبة على قيام النظام الجديد. فقط لاحقهم ثورات البوسنة والمهرسك وبلغاريا وكريت، فأثارت هذه الثورات مشكلة النزاع بين المسلمين والمسيحيين من جديد على أشدها.

وقد كان موقف الاتحاديين من الوحدة الإسلامية من أوضح تناقضاتهم — وإذا كان لابد من تشبيه هذا الموقف بموقف مماثل في الغرب، فهو موقف الجمهورية الفرنسية الثالثة من الكنيسة الكاثوليكية — ففي الوقت التي اتخذت فيه الجمهورية الثالثة شعاراً مبتاً «Le clericalisme, voilà l'ennemi» كانت تتمسك بحقها في حماية الكاثوليك ومؤسساتهم في الدولة العثمانية تماماً كما كانت تفعل ملكية البربون — هكذا كان شأن الاتحاديين. ففي الوقت الذي بنوا دعوتهم على تناسي الفوارق الدينية وإهدار نظام الملل، تمسكوا من وجهة النظر المصلحية العملية بفكرة الوحدة الإسلامية لاستخدامها في أغراض السياسة والحفاظ على الإمبراطورية — ففي الوقت الذي استخلص الاتحاديون من شيخ الإسلام فتوى دينية بخلع السلطان عبد الحميد، كان في مقدمة الوفد الرباعي الذي تقدم إلى القصر السلطاني ليبلغ عبد الحميد نبأ عزله المحامي اليهودي عثمان نوبل كاراسوا فتوس أحد قادة الحركة الماسونية في سالونيك. والحق أن الأتراك الجدد كانوا استعماريين كالأتراك القدامى، والفارق الوحيد بين الفريقين: أن الأتراك الجدد كانوا يتخذون أساليب أنجح وأقوى للاحتفاظ بالإمبراطورية — وقد ظل الأتراك الجدد يقشرون بالفكرة الإسلامية واستخدموها في منحهم كالحرب الطرابلسية مع إيطاليا وحروب البلقان.

\*\*\*

غير أنه ظهر في أواخر الحرب البلقانية الثانية (١٩١٢ — ١٩١٣) اتجاه جديد بعيد عن الفكرة الإسلامية وعن الجامعة العثمانية. هذا الاتجاه هو الحركة الطورانية — فلقد كان استيلاء الأتراك في أواخر هذه الحركة على أدرنة، أول عاصمة أوربية لهم (القسطنطينية) في يوليو ١٩١٣، قد أثار ذكريات الانتصارات التركية القديمة ومجد الأتراك — وارتفعت بالذات مكانة أنور باشا كان يمثل بعث العسكرية التركية والذي أصبح بطلاً وطنياً بعد انتصاره في عام ١٩١٣.

وكان أنور باشا متأثراً إلى حد بعيد بالمدرسة العسكرية الألمانية، فقد عمل بعد ثورة ١٩٠٨ كملحق عسكري لبلاده في برلين ثم وزيراً للحربية فيما بعد وقد كان أنور باشا ورفاقه يؤمنون باعتناق اتجاهات ثلاثة في وقت واحد للخدمة الإمبراطورية: حركة الجامعة الإسلامية لكسب العرب والأكراد والمسلمين بصفة عامة وحركة



الجامعة العثمانية لكسب العناصر غير الإسلامية في الدولة والحركة الطورانية. لكسب التتر الواقعين تحت الحكم العسكري والذين كانوا يعطفون على إخوانهم في الجنس (الأتراك العثمانيون) في محتهم — وكان لابد أن ينتهي الأمر بانتصار تيار واحد من هذه التيارات الثلاثة — أما الجامعة العثمانية فقد تخلوا عنها بعد ثورة ١٩٠٨ بقليل حين تجددت الاضطرابات القومية في البلقان وفي أرمينية. — ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فأظهرت إفلاس الفكرة الإسلامية حين وقف العرب ضد الأتراك وحالفوا الإنجليز : وكان الاتجاه الوحيد الذي بقي هو الحركة الطورانية هو الاتجاه الذي خرجت منه القومية التركية الحديثة والجمهورية التركية المعاصرة .

ولقد لعب أنور باشا دوراً كبيراً في الحركة الطورانية فهي دعوة إلى الوطنية المتطرفة الداعية إلى تفوق قومية معينة على غيرها من القوميات وفي حقها على السيادة على غيرها — ولابد أن بقاءه في ألمانيا وتأثره بالاتجاهات الألمانية . المتطرفة في هذه الناحية قد أثر فيه إلى حد بعيد — فشجع حركة الكشف التركية التي ارتبطت بالحركة الطورانية والتي اتخذت شعاراً لها « الذئب الأغبر » إشارة إلى الوطن الأصلي للأتراك — بل تولى هو نفسه منصب الكشف الأول .

والحركة الطورانية اتجهت إلى إحياء أمجاد الأتراك الأوائل ، وربط الأتراك المحدثين بتراثهم الحضاري القديم وإلى تخليص الفكر التركي وآدبه من المؤثرات الفارسية والعربية .

والطريف أن بداية هذا الاتجاه جاء من مصدد غير تركي . من كتابات الروائي الفرنسي الشهير ليون كاهون ( Leon Cahun ) الذي خطر له أن يتخذ كموضوع لمؤلفاته القصصية وغزوات وغارات المغول الكبار مثل جنكيز خان وتيمورلنك ، فصورهم في صورة الأبطال العظيم — وقد كان الغرض من هذه القصص تسلية الشبان الفرنسيين في الربع الثالث من القرن التاسع عشر — فلما ترجمت هذه القصص إلى التركية ظهر لها أثر بعيد المدى في نفوس الأتراك — وكانت الطبقة المثقفة التركية قد تعودت أن تقلل من شأن كل ما هو تركي فالقداى منهم ينزعون نحو العرب والفرس والجدد ينزعون نحو الغرب دون ذكر في الحالتين لتاريخ الأتراك قبل اعتناقهم الإسلام .

ولقد جاءت كتابات كاهون في وقت شعر فيه الأتراك بنقص فيما يتعلق بتراثهم

الحضاري أمام القوميات الأخرى — ثم جاءت الحرب البلقانية الأولى . وانتهى الكثير من الأتراك إلى نتيجة واحدة : وهي أن الجماهير التركية وحدها هي التي تقوم على أكتافها أعباء الإمبراطورية وأن غيرهم يقاسم كل خير في هذه الإمبراطورية وأنهم وحدهم العنصر الذي تستطيع أن تعتمد عليه الدولة في بقائها وأزماتها ، ومن ثم فيجب أن تكون أداة الدولة الشعب التركي دون سواه ، وأن ينعكس ذلك في سياسة الدولة الداخلية والخارجية فتكون الدولة العثمانية تركية لا عثمانية — وظهرت هذه الاتجاهات في كتابات رجل مثل أديب ومسرحيته « تركيا تواجه الغرب » ، فظهرت فيها الشخصية التركية ( سماها أسود العينين ) كشخصية رئيسية في المسرحية — بل تطرف البعض من أمثال عبيد الله أفندي في كتابه ( قدم جديد ) فدعى إلى إزالة أسماء الخلفاء الراشدين من على الجوامع ووضع أسماء السلاطين سليم وغيره من السلاطين العثمانيين الأوائل .

وثمة جانب آخر في الحركة الطورانية ، هو الدعوة إلى تخليص التراث التركي الفكري من المؤثرات الفارسية والعربية وقد تمخض هذا الاتجاه عن تأسيس الأكاديمية التركية في عام ١٩١٣ وهذا الاتجاه أيضاً هو الذي انتهى إلى ترجمة القرآن إلى التركية فيما بعد — كما تختلف الحركة الطورانية في الدعوة إلى تقوية الرابطة بين الأتراك العثمانيين والفروع التركية الجنسية في البلاد الأخرى خارج الدولة العثمانية وكان من مظاهر ذلك أن مؤتمر تركيا الفتاة في عام ١٩١١ قرر توسيع الهجرة لأتراك تركستان والقوقاز إلى الدولة العثمانية .

وهكذا انحصرت اتجاهات الحركة الطورانية في ثلاثة خطوط : أولاً — تخليص التراث التركي الفكري من المؤثرات الفارسية والعربية . ثانياً — خلق صلة قوية دائمة بين أترك الإمبراطورية العثمانية والأتراك خارج الإمبراطورية . وثالثاً — تفوق العنصر التركي وسيادته في الدولة العثمانية (١)

وسيكون لهذا الخط الثالث أثر بعيد في اتجاهات الحركة العربية ومواقفها من الدولة العثمانية .

(١) راجع H.Luke The Old Turkey and the New, Chap. VI, P.P. 123-158 . وكذلك محمد جميل بيهم : عرب وأتراك — وأمين سعيد : الثورة العربية الكبرى (الجزء الأول) .



## ب — ظهور الحركة القومية العربية

يقصر الكلام عن الحركة العربية في هذا المجال على الولايات العربية الداخلة تحت الحكم العثماني وبالذات بلاد الشام والعراق . فبقية أجزاء العالم العربي مثل حوض وادي النيل ( مصر والسودان ) والمغرب العربي كانت خاضعة للاستعمار الأوربي ومعزولة عن بقية أنحاء الشرق العربي ولذلك اتخذت الحركة الوطنية فيها أشكالاً إقليمية خاصة — ولا ترتبط بالحركة العربية في الولايات العربية إلا بلاد الشام والعراق ، أما بقية الولايات في شبه الجزيرة العربية ، فلم تكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية من حيث تخلفها ، تمكن من ظهور حركة قومية فيها — فالحركة القومية — كما سبق — ترتبط بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ( تدهور الإقطاع وظهور العلاقات الرأسمالية والطبقة المتوسطة بما في ذلك قطاع المثقفين منها <sup>(١)</sup> ) .

ولا شك أن المجتمعات في الشرق العربي قد شهدت كثيراً خلال القرن التاسع عشر ، نقلها من أوضاع إقطاعية متخلفة إلى مرحلة جديدة في اتجاه العلاقات الرأسمالية — ساهم في ذلك محمد علي وحكمه في بلاد الشام إلى حد كبير . وساهمت كذلك حركة التنظيمات العثمانية التي رأينا أنها تعني انتهاء الأنظمة العثمانية الإقطاعية المتبقية من العصر العثماني الأول ، كما ساهمت في هذا الموقف الجديد رؤوس الأموال الأجنبية المستقلة في الشرق العربي — وبالنسبة لقطاع المثقفين ساهمت الإرساليات التبشيرية في تكوينه ولا سيما في بلاد الشام

(١) على الباحث الرجوع إلى المصادر التالية .

أ — جورج أطلونيوس : يقظة العرب ، ترجمة حيدر الركابي - الفصلان الخامس والسادس ج — Zeine : Arad — Turkish Relations and the emergence of Arad Nationalism, Chap. 3-4-5.

ج — مذكرات الدكتور أحمد قدرى ، الفصل الأول .

د — محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية ، الجزء الأول .

ه — أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، الجزء الأول .

و — مصطفى الشهابي : القومية العربية .

وقد قلنا إن ظهور الحركة القومية مرتبطة بهذه التغيرات التي لم يعرفها مجتمع الشرق العربي إلا في أواخر القرن التاسع عشر — ومعنى هذا — في رأينا — أن الحركة القومية لم تظهر في هذه المجتمعات قبل ذلك التاريخ .

ولا يعني هذا أنه لم يكن هناك ترابط بين الشعوب العربية وإحساس قوى بهذا الترابط ، وإن قام هذا الترابط والإحساس على المستوى الديني — الإسلامي — ففي خلال تاريخ العرب ، بعد الإسلام ، كان الإسلام يمثل القوى الروحية المدافعة للعرب في نشاطهم السياسي والفكري . فهو الذي دفع العرب إلى الخروج إلى البلاد التي فتحوها وأدخلوا فيها الإسلام والعروبة وهو الذي دفعهم إلى الدفاع عن العالم العربي ضد المغول والصليبيين — وهذه الحقيقة تفسر الدور الكبير الذي قام به المماليك والأيوبيون ( وهم غير عرب ) في الدفاع عن العالم العربي ضد المغول والصليبيين — ففهوم العروبة في العصور الوسطى كان ملحقاً بالمفهوم الإسلامي . وعندما أمسك السلطان قطز بسيفه في يديه — كما يروى التاريخ — ليقا تل المغول في عين جالوت كان في أعماق ضميره مؤمناً بأنه يدافع عن الإسلام ، وعندما فتح السلطان خليل بن قلاوون عكا آخر معاقل الصليبيين في بلاد الشام كان يردّها إلى حظيرة الإسلام . ومع ذلك فسيظل قلاوون واحداً من أعظم المناضلين عن الشعوب العربية في القرون الوسطى وبذلك أدى للشعوب العربية خدمات كبرى من حيث لا يدري — إن هؤلاء السلاطين لم يكونوا عرباً . ولكن البلاد العربية احتفظت بعروبيتها نتيجة لانتصاراتهم — نعم لم يكن للعروبة كيان منفصل عن الإسلام ، فهذا الانفصال حدث في ظروف تاريخية متأخرة لم تتوفر في العالم العربي — ولا حتى أوروبا نفسها — إلا في القرن التاسع عشر .

ولم يفتت الحكم العثماني إلى إضعاف الترابط المتين بين الشعوب العربية على المستوى الإسلامي — فالحكم العثماني كان ضعيفاً في تأثيره في الشعوب العربية ، وهو لا يتناسب من هذه الناحية مع طوله — ولم يكن للعثمانيين رصيد حضارى كبير على كل حال ليغيروا المستويات الأساسية في الشعوب العربية . بل إن فكرة العثمانيين في الحكم ( وهى فكرة الحكم غير المباشر ) تدل على أنهم لم يحاولوا — قبل أواخر القرن التاسع عشر — هذا التغيير .

والواقع أن الحكم العثماني في الشرق العربي كان من العوامل التي ساعدت على زيادة



هذا الترابط بين الشعوب العربية . فقد جمع العثمانيون العرب في دولة واحدة حقيقة إن هذه الدولة كانت تعنى حكماً أجنبياً متخلفاً . ولكن في داخل هذه الوحدة كان الشرق العربي يكون وحدة صغيرة متصلة جواربها على الدوام ، لا تفرقها حواجز جبركية أو سياسة — ويستطيع الدمشقي أن يسافر إلى بغداد أو مكة ويقيم فيها دون صعوبة تذكر . ولقد كان يزيد من هذا الترابط في العصر العثماني عاملان هامين : العامل الأول هو الحج — ولا يجب أن ننظر إلى الحج في العصور الوسطى على أنه مجرد تأدية فريضة من فرائض الإسلام فحسب ، بل كان في المحل الأول مجال كبير للتجارة من ناحية والتبادل الثقافي من ناحية أخرى — وغالبية قوافل الحج كانت في الواقع قوافل تجارية كما أن بعض الحجاج من طلاب العلم كانوا يتوقفون في مكة أو القاهرة أو دمشق لعدة سنوات أو ربما بقية حياتهم للتدريس وتلقي العلم .

وأما العامل الثاني فهو تبادل الزيارات العلمية بين الطلاب والعلماء في الشرق والمغرب العربيين . ومن أوضح الأمثلة على ذلك الأزهر الذي يضم في نطاق الأروقة عدداً كبيراً من الأروقة العربية من أشهرها رواق المغاربة ورواق الشوام — وكان العلماء السوريون من أكثر العرب حباً للترحال ، كما كانت دمشق بسبب موقعها الجغرافي — مقراً لرجال العلم . وكان العالم يقترن نفسه تلميذاً أطوال حياته يسعى إلى العلم أينما وجدته وترحب به دور العلم في منزل كريمة إما في منزل الأساتذة الخاصة أو في معاهد العلم نفسها — وعلى الرغم من انحطاط المستوى الثقافي في ذلك الوقت إلا أن العلماء العرب باتصالهم العلمي الدائم إلى جانب نشاط دور العلم استطاعوا أن يحفظوا المجتمعات العربية متماسكة في عصر سادت فيه الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي فالتعليم في الشرق العربي أيام الحكم العثماني كان يؤدي وظيفة اجتماعية أكثر منها تعليمية .

ولعل تاريخ كتاب الجبرتي وعجائب الآثار في التراجم والأخبار ، من الأدلة على ذلك الترابط — ففكرة كتابة مشاهير العرب في القرن الثاني عشر الهجري جاءت أصلاً من خليل المرادي وهو قاضي في دمشق — ثم طلب المرادي من الشيخ مرتضى الزبيدي — وهو يمني من زبيد — كان يدرس في القاهرة ، ويعاونه في جميع هذه التراجم . وكان عبد الرحمن الجبرتي ( وهو أصلاً من جبرت من الحبشة ) تلميذاً للزبيدي . فطلب الزبيدي من تلميذه أن يعاونه في جمع هذه التراجم — وانتهى الأمر بأن انفرد الجبرتي بالكتاب الذي طوره فيما بعد إلى عجائب الآثار .

ونموذج آخر لهذا الترابط العربي على المستوى الإسلامي — يبدو واضحاً في الغزو الفرنسي لمصر ( ١٧٩٨ - ١٨٠١ ) فمع اشتراك الجالية العربية في مصر في ثورات القاهرة ؛ دفعت الحمية العربية — الإسلامية البعض من الشرق العربي والمغرب إلى الخروج من بلادهم للاشتراك في الجهاد ضد الفرنسيين — فن الحجاز خرجت حملة من المتطوعين العرب بقيادة رجل مغربي يدعى الكيلاني ( كان مجاوراً بمكة والمدينة والطائف — فلما وردت أخبار الفرنسيين إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية انزعج أهل الحجاز لذلك وضجوا بالحرم . . . وصار هذا الشيخ يعط الناس ويدعوهم إلى الجهاد ويحضهم على نصرته الحق والدين وقرأ بالحرم كتاباً مؤلفاً في معنى ذلك ، فانهط جملة من الناس وبدلوا أموالهم وأنفسهم — واجتمع نحو الستائة من المجاهدين وركبوا البحر إلى القصير مع ما انضم إليهم من أهل ينبع وخلافة ، فورد الخبر أنه انضم إليهم جملة من أهل الصعيد ) وكانت لهم وقائع مشهورة مع الفرنسيين في الصعيد .

كذلك ظهر في البحيرة رجل مغربي آخر يدعى « المهدي » ، ويلقب نفسه بالمهدي — فدعى الناس إلى الجهاد وصحبه أعداد كبيرة من أعوانه ( فكان يكتب أهل البلاد ويدعوهم إلى الجهاد ، فاجتمع عليه أهل البحيرة وغيرهم وحضروا إلى دمنهور وقاتلوا من بها من الفرنسيين واستمروا أياماً كثيرة تجتمع عليه أهل تلك النواحي ) .

ومن الأفكار التي شاعت أن محمد علي في زحفه على بلاد الشام كان ينبغي إقامة دولة عربية منفصلة عن الدولة العثمانية وأن حركته تفيد بذلك مظهراً لبداية الحركة القومية العربية . ولا شك أن الحكم المصري كان مصلحاً في بلاد الشام ، إذا قورن بالآوضاع التي عرفتها بلاد الشام قبل ذلك ، ولا ريب أن إبراهيم باشا ابن محمد علي في تصريحاته — وسياسته بصفة عامة — كان يشير إلى هذه الفكرة — ولكننا ننفي بكل تأكيد وجود أي تفكير عربي عند محمد علي — فمحمد علي كان ألبانياً لا يعرف العربية . حقيقة أنه اكتشف إمكانيات العالم العربي ومتنوعاته المتميزة ، وأنه حاول أن يشير هذه العاطفة بين العرب لتبرير سياسته وحكمه لبلاد الشام ، أي يستحيل أن ينسب إلى محمد علي — وهو الذي كان يفاوض فرنسا على غرة الجزائر لحساب فرنسا وبأموالها — أي تفكير قومي عربي .



وبلاحظ حول نشوء الحركة القومية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر  
أولاً : دور المسيحيين في إثارة الوعي القومي العربي في ذلك الوقت - وهو  
أمر طبيعي لأن الحركة القومية هي القطب المعادل للحركة الإسلامية التي تستبعد  
العناصر غير الإسلامية - ولقد كان من نتيجة إهمال العثمانيين لتعليم اللغة العربية  
بل ومطارقتها في العصر العثماني الثاني أن اللغة العربية وآدابها لم تجد سوى ملجأ واحداً  
هي الإرساليات التبشيرية المسيحية في بلاد الشام بالذات - وكانت بلاد الشام، بسبب  
ظروفها الخاصة من كثرة عدد المسيحيين ووجود الأراضي المقدسة بها، مركزاً  
لنشاط هذه الإرساليات منذ القرن السابع عشر - إنما اقتصر نشاط هذه الجمعيات  
على الناحية الدينية في أوساط المسيحيين الشرقيين - وكانت غالبية هذه الإرساليات  
كاثوليكية - ثم دخلت البعثات البروتستانتية التبشيرية بلاد الشام قبل الحكم  
المصري بقليل - وفي عهد الحكم المصري (١٨٣٢ - ١٨٤٠) ازداد نشاط هذه  
البعثات بتشجيع ملحوظ من إبراهيم بن محمد علي وبعد انتهاء الحكم المصري  
استمرت هذه البعثات تزاوّل نشاطها ونشطت بصفة خاصة في الميدان الثقافي للبعثات  
الأمريكية ففتحو المدارس في لبنان وبيروت وبيت المقدس ثم أنشأوا مدرسة  
خاصة لإعداد المعلمين وأخيراً أنشأوا الكلية السورية البروتستانتية في ١٨٧٦  
(الجامعة الأمريكية فيما بعد) في بيروت - وقد أدى نشاط البروتستانت الأمريكيين  
إلى نشاط من جانب البعثات الكاثوليكية القديمة وبالذات الجوزويت - وبدأ  
التنافس يشتد بين الفريقين فأنشأ الجوزويت المدارس في بيروت وحلب ودمشق  
وزحلة ثم أنشئوا لمنافسة الكلية البروتستانتية جامعة سان جوزيف وكان من الطبيعي  
أن يجرى التعليم في كافة هذه المدارس والمعاهد باللغة العربية إذا قدر لها النجاح  
في البلاد العربية - وهكذا أتيح للمسيحيين فرصة الاطلاع والتنقيب في تاريخ  
العرب وآدابهم ولغتهم - وهذا يفسر الدور الضخم الذي قام به نصيف البازج  
وبطرس البستاني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إحياء الدراسات  
العربية بل وإخراج الفكرة التي انبنى عليها معتقد القوميين العرب في ذلك الوقت  
والقائلة بأنه كان للعرب حضارة قبل الإسلام ثم ازدهرت على يد الإسلام وأن  
المسيحيين لعبوا دوراً خلاقاً في بناء الحضارة العربية مثل المسلمين وأنه لا يمكن أن  
يكون الطابع العام للحضارة العربية دينياً وإلا فكيف أثرت - على نحو ماحدث  
هذا التأثير الواسع في الحضارة العربية.

ثم يلاحظ بالنسبة لدور المسيحيين في حركة القومية العربية أن المسيحيين كانوا  
يمثلون أيضاً من الناحية الاقتصادية قطاعاً نشطاً في المجتمع العربي فهم يتمتعون  
بحماية فرنسا التقليدية وامتيازاتها في الدولة العثمانية وبذلك كانت لديهم إمكانيات  
النمو الاقتصادي في مجال التجارة فلعنوا دور الوسيط بين العرب من ناحية والعالم  
العربي من ناحية أخرى من الناحية التجارية كما أتاح لهم هذا الوضع أن يتأثروا  
بالحضارة الغربية والفكر الغربي أكثر من المسلمين.

ثانياً : يلاحظ في دور ظهور الحركة القومية أنها بدأت كغيرها من الحركات  
القومية في الغرب والشرق بالأدب والحركة الرومانتيكية الأدبية بصفة عامة في  
شكل إحياء اللغة العربية وآدابها القديمة وبعث ذلك المجد الكبير من التراث العربي  
الفكري وهذا واضح من تاريخ البستاني بالذات الذي حارب بعنف التعصب الديني الذي  
استغل استغلالاً بشعاً أيام مذابح لبنان - فأنشأ جريدة (نفيير سورية) ثم أنشأ  
المدرسة الوطنية التي هاجمت التعصب الديني وانصب نشاطها على تخريج جيل وطني يعتز  
بعروبه ثم أصدر جريدة الجنان وجعل شعارها (الوطنية من الإيمان) وفي هذه  
المرحلة أنشئت الجمعيات العلمية المختلفة منها (جمعية الآداب والعلوم) (بيروت ١٨٤٧)  
التي انصب نشاطها على الإفادة من التراث العربي ثم أنشئت (الجمعية العلمية السورية)  
التي امتازت بأنها تضم المسلمين والمسيحيين والدروز جنباً إلى جنب.

ثم تطورت الحركة العربية من الطور الأدبي الرومانتيكي إلى طور العمل  
السياسي ممثلة أول الأمر في «جمعية بيروت» السرية التي تأسست في عام ١٨٧٥ على يد  
خمسة شبان من خريجي الكلية البروتستانتية وهي التي قامت بأول عمل ثوري عربي  
في هذه الفترة عن طريق توزيع المنشورات السرية التي تضمنت مساوىء الحكم  
التركي ودعت بشكل غامض إلى قيام نظام ذاتي لسوريا ولبنان فقط.

وبلاحظ في تطور الحركة القومية العربية حتى الحرب العالمية الأولى أنها مرت في  
دورين الدور الأول من ١٩٠٨ حتى ١٩١١ والدور الثاني من ١٩١١ حتى الحرب  
العالمية الأولى ١٩١٤ والدور الأول هو دور الوفاق مع الحركة التركية القومية  
فالحركة التركية القومية كانت موجهة ضد استبداد عبد الحميد ذلك الاستبداد الذي كان  
ينعكس أيضاً على الولايات العربية بصفة خاصة ولذلك كان من الطبيعي أن



ترحب الدوائر الوطنية العربية بكل حركة موجهة ضد عبد الحميد وفي سبيل إقامة نظام دستوري لأن هذا كان لابد أن يكون له أثره في الولايات العربية. وقد حمل المفكرون العرب الأحرار على السلطان عبد الحميد بنفس العنف الذي حمل به عليه الأتراك الأحرار وكتاب طبائع الاستبداد، لعبد الرحمن الكواكبي كان المقصود منه مهاجمة عبد الحميد بالذات. وقد رحل الكواكبي من سوريا فراراً من وجه عبد الحميد وعاش بقية حياته — وهي قصيرة — في مصر وجدير بالذكر أيضاً أن أنباء إعلان الدستور في ١٩٠٨ قوبلت بحماس بالغ في المراكز العربية الهامة في طرابلس مثلاً أقيمت صلاة شكر من العرب والأتراك بحق إعلان الدستور وقد لعب بعض العرب دوراً في حركة عزل عبد الحميد عام ١٩٠٩ إثر انقلابه الرجعي فحمود شوكت (شقيق حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقية عام ١٩٣٦-١٩٣٧) كان على رأس الجيش الذي دخل القسطنطينية وعزل عبد الحميد.

والواقع أننا يجب أن نلتفت إلى المدى البعيد الذي أثرت به الحركة القومية التركية في الحركة القومية العربية لأن الحركة العربية التركية تمت في رحاب الثورة التركية وكان لابد لها أن تتأثر بها بطريق مباشر صريح. فالنماذج القومية التركية هي وحدها التي أمام العرب — لقد كان الكثير من نشاط أعضاء الاتحاد والترقي يجري في البلاد العربية من هؤلاء مصطفى كمال (أتاتورك) ونشاطه في دمشق حين كان ضابطاً في الجيش العثماني الخامس بين زملائه الضباط — ومنهم مراد بك ونشاطه في مصر — ودخل بعض العرب في حركة الاتحاد والترقي منهم خليل غانم وهو عربي مسيحي من بيروت وقد ظل يعمل في أوروبا في المجال الصحفي — بل إن التأثير يذهب إلى حد تقليد الأتراك في تسمية إحدى الجمعيات العربية، «بالعربية الفتاة» تقليداً للتركية الفتاة — ومن داخل المبعوثان العثماني الأول (١٨٧٦-١٨٧٨) أو مجلس المبعوثان الثاني الذي بدأ في ١٩٠٨ مارس النواب العرب الحياة النيابية وكانت لهم مواقف معروفة.

ومن المظاهر الدالة على الوفاق العثماني التركي ظهور جمعية الإخاء العربي — العثماني في القسطنطينية وكان عملها الاشتراك مع جمعية الاتحاد والترقي في الدفاع عن الدستور وتجميع العناصر العربية للالتفاف حول الدواة ومحاولة إدخال

الإصلاح في الولايات العربية ثم أنشئت لها فروع في المدن العربية الهامة. وعلى كل حال قضى مقدمة الأسباب التي أدت إلى هذا الوفاق كان ضعف الطبقة المتوسطة العربية وتعذر استنادها على قواتها الذاتية وفي أن الطبقة المتوسطة التركية لم تكن قد كسبت المعركة تماماً من السلطان عبد الحميد.

أما الطور الثاني فيبدأ تقريباً من ١٩١٢ وفيه بدأت الحركة العربية تتخذ لها موقفاً متميزاً بل ومعادياً للدولة العثمانية والاتحاد والترقي — ولقد ساهمت سياسة الاتحاديين في الوصول إلى هذا الموقف إلى حد كبير — فسياساتهم التي أشرت إليها الداعية إلى «عثمنة» الولايات التابعة للدولة أو أمية الإمبراطورية العثمانية كانت تعني من الناحية العملية تفوق الأتراك على حساب القوميات الأخرى التي طلب إليها أن تذوب في الدولة العثمانية. ثم بدأ الموقف عدائياً صريحاً حين تطورت حركة الجامعة العثمانية إلى الحركة الطورانية وهو كما ذكرنا دعوة صريحة وعنيفة إلى تفوق الجنس التركي وطمس معالم المقومات العربية السياسية كذلك كان لفشل الدولة العثمانية في الدفاع عن طرابلس أن أحس العرب بضرورة إبراز كياناتهم الخاص المتميز ومن ثم ظهرت فكرت اللامركزية كأول تعبير عن ذلك الاتجاه المستقل للحركة العربية ومهما يكن من أمر فهذا الاتجاه المستقل كان أمراً طبيعياً جداً في نمو هذه الحركة.

وتتميز الحركة العربية في هذا الدور بعدة سمات :

أولاً : الاتجاه التدريجي نحو الفهم الكامل لمفهوم القومية العربية ومحتواها. وهذا الفهم لم يحدث فجأة وإن جاء سريعاً وطبيعياً فكانت الفكرة الإسلامية تختلط في أو الأمر بالفكرة العربية القومية فتكون ما يمكن تسميته بالفكرة العربية الإسلامية — هذا واضح كل الوضوح عند عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «أم القرى» الذي نشره في مصر عام ١٩٠٠ ويستمد هذا التفكير مفاهيمه في التمييز بين الشعوب العربية والشعوب الإسلامية غير العربية من الدور الذي لعبه العرب في العالم الإسلامي بلغتهم وانتسابهم إلى صاحب الرسالة ووجود الحرمين الشريفين في أراضيهم فإذا كان على العالم الإسلامي أن يقف في جبهة واحدة فلا بد أن تكون القيادة عربية وأن يكون مركزها مكة (أم القرى) لا إسطنبول. ومع



أنه من الواضح أن تفكير الكواكي كان لا يزال متأثراً بالفكرة الإسلامية إلا أن أهمية أم القرى تظهر في أنها كانت بمثابة دعوة مبكرة للصفة المتميزة للعرب .

ثم تدرج هذا التفكير الديني الإسلامي إلى تفكير عربي تومي واضح تمام الوضوح في الأبحاث التي ألفت في مؤتمر الطلبة العرب في باريس عام ١٩١٣ فقد عرض عبد الغني العريسي لتعريف الأمة العربية فقال : (هل للعرب حق جماعة ؟ «أى أمة» إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستمد هذا الحق إلا إذا جمعت على رأى علماء الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأى علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات ووحدة المصالح السياسية فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأى كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة وحق شعب وحق أمة ) .

ثانياً : وتميز الحركة العربية القومية بانحصارها في نطاق عربي ضيق فقد كانت تشمل بلاد الشام بأجزائها والعراق ولم يكن فيها التين الذي ظل على ولاته للأتراك العثمانيين ولا الدولة السعودية التي فضلت أن تعمل لحسابها ، أما الحجاز والشريف حسين فلم ينضم إلى الحركة إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى والواقع أن هذه البلاد العربية في شبه الجزيرة العربية كانت بحكم تأخرها الاقتصادي والاجتماعي تخضع لأنواع من الحكم الثيوقراطي ولم يكن فيها أى بوادر البعث العربي القومي - أما مصر فقد كانت بسبب ظروفها الخاصة منعزلة عن الحركة القومية العربية انعزالاً يكاد يكون تاماً فمع أن مصر كانت على مدى التاريخ جزءاً من الشرق العربي تخضع لكافة المؤثرات التاريخية والحضارية التي خضع لها الشرق العربي إلا أنها دخلت في مرحلة العزلة النسبية منذ فشل محمد علي في بناء دولة عربية من سوريا وشبه الجزيرة . وكان محمد علي وخلفاؤه يعملون على الاستقلال بمصر عن جسم الدولة العثمانية وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير فاكتملت مصر شخصية ذاتية مستقلة عن بقية أجزاء الدولة العثمانية فأدى هذا إلى انعزالها عن بقية أجزاء الشرق العربي الذي كان خاضعاً للحكم العثماني المباشر - ومن ناحية أخرى فقد فتح محمد علي بلاد السودان واتجهت مصر نحو أفريقية وظلت الوحدة السياسية بين مصر والسودان مركز الثقل في سياسة ونشاط الخديوية بل ونشاط الحركة الوطنية المصرية فساعد ذلك بدوره على انصراف مصر عن الشرق العربي بقضاياها ومشاكله . حقيقة أن محمد علي اتجه نحو بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية لبناء إمبراطورية عربية إلا أن هذا الاتجاه شمل فترة قصيرة جداً

(١٨٢٢ - ١٨٤٠) وفشلت الدولة أمام تدخل الدول الأوروبية ولا سيما إنجلترا .

ثم حدث الاحتلال البريطاني لمصر ليزيد من عزلتها عن الشرق العربي فاحتلال الإنجليز جعل قضية مصر تختلف موضوعياً عن قضية الشرق العربي فبينما كانت الحركة الوطنية في مصر تسكفح ضد السيطرة الأوروبية وتتطلع إلى تأييد ومساعدة الدولة العثمانية كانت الشعوب العربية في الشرق العربي تسكفح في سبيل تحريرها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد الدول الأوروبية فأعداء مصر كانوا حلفاء الحركة القومية في الشرق العربي وأعداء الأخيرة كانوا حلفاء لمصر .

ثالثاً : من أوضح معالم الحركة القومية العربية في هذه المرحلة والمرحلة التي تليها إبان الحرب العالمية الأولى التعاون بين القوميين العرب وبين الدول الأوروبية ، فمن المعروف أن الجمعيات العربية في بلاد الشام كانت على صلة بالقنصل الفرنسي في بيروت كما كانت جمعية اللامركزية على صلة بكمشنر القنصل البريطاني في مصر وقد تدخل كمشنر بناء على رغبة الجمعية لدى الباب العالي للعفو عن عزيز المصري الذي كان من أبرز المناضلين العرب ضد الدولة العثمانية والذي كانت الدولة العثمانية قد قبضت عليه . وهذا التعاون يعكس عدم فهم سليم من جانب القوميين العرب لطبيعة الاستعمار الأوربي وقد ظهر هذا التحالف بأجلى صورته إبان الحرب العالمية الأولى مع سير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر وهي المرحلة من تطور الحركة القومية العربية التي هدفت فيها إلى الاستقلال نهائياً عن الدولة العثمانية .

رابعاً : اتخذت الحركة العربية في هذه المرحلة شكل الجمعيات السرية والعلمية والجمعيات الوطنية تعبر عن مرحلة مبكرة للحركات الوطنية وهي تتلاءم - خصوصاً الجمعيات السرية - مع ظروف الاضطهاد والكبت السياسي من ناحية كما أنها تعبر عن الإمكانات الضعيفة للحركة العربية في ذلك الوقت وكانت الجمعيات كثيرة ومتفاوتة في اتجاهاتها وميولها الجانبية أو الفرعية وإن اتفقت في اتجاهها الرئيسي في خلق كيان عربي متميز في إطار الدولة العثمانية .

وكانت أولى الجمعيات العلمية «المنتدى العربي» التي أنشأها عدد من الموظفين والتواب ورجال الأدب والطلاب العرب في القسطنطينية عام ١٩٠٩ ثم أنشأت لها



فروعاً في عدد كبير من المدن السورية والعراقية ، وكانت الجمعية مركزاً لالتقاء العرب المقيمين بالعاصمة العثمانية ومع أنها لم تكن من وجهة النظر الرسمية جمعية سياسية إلا أنها كانت في الحقيقة تباشر نشاطاً سياسياً كاملاً - وأما الجمعيات السرية التي كانت تقابلها من حيث القطاع الاجتماعي الذي تحتويه وهو المثقفين المدنيين فسميت جمعية « العربية الفتاة » التي تكونت في باريس عام ١٩١١ كونها سبعة من الشباب العرب الذين كانوا يدرسون في العاصمة الفرنسية وكانت أكثر الجمعيات تطرفاً في اتجاهاتها فهي تهدف إلى استقلال البلاد العربية وتحريرها من الحكم التركي والأجنبي وقد ظلت الجمعية في باريس مدة عامين ثم عاد معظم أعضائها إلى الشرق العربي فانتقل مركز الجمعية إلى بيروت وقد قدر لها أن تلعب دوراً كبيراً جدافى الحرب العالمية الأولى - وثمة نوع آخر من الجمعيات السرية ظهر في عام ١٩٠٨ ممثلاً في الجمعية القحطانية تضم بصفة خاصة الضباط العرب في الجيش العثماني . وكان هدف هذه الجمعية تحويل الإمبراطورية العثمانية بجناحها العربي والتركي إلى إمبراطورية ثنائية تشبه إمبراطورية النمسا والمجر وبذلك تقوم دولة عربية موحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية ولقتها الرسمية في داخل الإمبراطورية العثمانية . التركية - العربية وكانت جمعية العهد أيضاً من الجمعيات السرية ذات الطابع العسكري .

ومن الجمعيات الهامة التي ظهرت في هذه الفترة وكان لها دور كبير في الحركة العربية قبل الحرب العالمية « لجنة الإصلاح » التي أنشئت في بيروت عام ١٩١٢ وكانوا يهدفون إلى الحصول استقلال ذاتي للبلاد العربية داخل الدولة العثمانية . ولقد قامت لجنة الإصلاح في منتصف شهر فبراير سنة ١٩١٣ بنشر برنامجها الذي لقي تأييداً شعبياً كبيراً في كل الولايات السورية والعراقية وظهر نشاط كبير لأعضاء الجمعية حول الترويج لهذا البرنامج فعقدت الاجتماعات في دمشق وحلب وعكا وبغداد ، ولكن الحكومة العثمانية أمرت بإلغاء هذه اللجنة في نفس السنة كما قبضت على الكثير من أعضائها وصادرت الكثير من الصحف المعبرة عن اتجاهاتها ، وقد أدى ذلك إلى قيام موجة من التعصب الشعبي الشديد مما اضطر الحكومة العثمانية إلى الإفراج عن الكثير من المعتقلين .

ولقد حدثت محاولات قبل الحرب العالمية الأولى لتجميع هذه القوى المبعثرة ممثلة في الجمعيات المختلفة باتجاهاتها المتباينة وكان من أبرز وأوضح أمثلة هذا التجمع لإنشاء

حزب « اللامركزية » في القاهرة في أواخر عام ١٩١٢ وهو الحزب الذي ذابت فيه الكثير من هذه الجمعيات العربية . وكان هدفها كما يتضح من اسمها إقامة نظام لامركزي في حكم الولايات العربية داخل إطار الدولة العثمانية وتعبئة الرأي العام العربي لتأييد هذا المطلب ، وكان على رأس هذا الحزب مجلس إدارة مكون من عشرين عضواً يخضع لهيئة تنفيذية من ستة أعضاء . وتمكنت الجمعية من إنشاء فروع لها في معظم المدن السورية والعراقية حتى أصبحت من أكبر التنظيمات المتحدثة باسم العرب ومطالبهم ، أما سبب اختيارها للقاهرة كمركز لها فلأن مصر كانت رغم تبعيتها الرسمية للدولة العثمانية خاضعة من الناحية الفعلية لسلطة الاحتلال البريطاني وبذلك لم يكن من السهل على السلطة العثمانية أن تمتد يدها إلى نشاط هذا الحزب المعادي كما أن العلاقات السيئة في هذه المرحلة بين الدولة العثمانية وإنجلترا جعلت إنجلترا ترحب بهذا النشاط الموجه للدولة العثمانية شريطة ألا يمتد إلى القضية المصرية نفسها وأن يكون محصوراً في قضية العرب في الولايات العثمانية ومن المؤكد أن المعتمد البريطاني كستشر كان على علاقة طيبة بهذه الجمعية .

ومن محاولات هذا التجمع ، المؤتمر العربي الأول الذي عقد بباريس عام ١٩١٣ تحت رعاية جمعية الإصلاح البيروتية وحزب اللامركزية . ولقد بدأ هذا المؤتمر أول جلساته في ١٨ يونيو وحضره حوالي ١٤ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين وأغلبهم من الأقاليم السورية وقليل من العراقيين وعرب المهجر في أمريكا . وعقد المؤتمر أربع جلسات في ستة أيام أقيمت فيها خطابات سياسية منها ما هو دراسة نظرية ممتازة حول تحديد القومية العربية وأهدافها ثم اتخذ المؤتمر قرارات تدور كلها حول ضرورة تطبيق نظام اللامركزية في الولايات العربية .

وكان حزب الاتحاد والترقي وهو في الحكم قد أزعجه عقد هذا المؤتمر فأرسل مبعوثاً من قبله إلى باريس واتصل بزعماء المؤتمر وانتهى الأمر على أن يقوم ثلاثة من العرب بالسفر إلى القسطنطينية لبدء المفاوضات الرسمية مع الحكومة العثمانية حول مطالب المؤتمر التي انحصرت في استخدام الخدمة العسكرية محلياً أي في الولايات العربية فقط لأبناء العرب واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية وكلفة تعليم في المدارس في مراحل الابتدائية والثانوية وتعيين العرب في مناصب الولاة ومناصب الوزراء ( م - ١٨ الدولة العثمانية )



في القسطنطينية . واستقبلت القسطنطينية الوفد العربي استقبالا طيباً ثم بدأت المفاوضات التي استمرت شهرين كاملين صدر بعدها مرسوم أغسطس عام ١٩١٣ الخاص بتنفيذ اتفاقية باريس . غير أن المرسوم جاء معدلاً للكثير جداً مما اتفق عليه العرب ومبعوث الاتحاد في باريس بحيث طمس كل معالمه الحقيقية وأحس العرب بخيبة أمل شديدة في هذا المرسوم ، ولكن الأتراك لجأوا إلى سياسة إغراء زعماء المؤتمر بالمناصب فعرضوا على بعضهم عضوية مجلس الشيوخ ( وكان بالتعيين ) فقبلوا وكان في مقدمتهم عبد الحميد الزهراوى رئيس مؤتمر باريس وهكذا فشل مؤتمر باريس في الوصول إلى الأهداف المنشودة وبدأت موجة الشعور تسير نحو اليأس والقنوط من التفاهم مع الأتراك وإقناعهم بأحقية العرب في مطالبهم المتواضعة ومن العمل معهم في إطار الوحدة العثمانية فلم يبق إلا الثورة الكامنة على الدولة العثمانية وهى الثورة التي أتاحت لها الحرب العالمية الأولى ظروفاً ملائمة .

## تاسعاً — الشرق العربى في الحرب العالمية الأولى

حينما دخلت تركيا الحرب في جانب دول الوسط ( ألمانيا — النمسا — المجر ) ضد الحلفاء ( فرنسا — إنجلترا — روسيا ) في نوفمبر ١٩١٤ ، أضحت على الحلفاء ضرورة معالجة مصير الدولة العثمانية في حالة هزيمتها بقسميها الأوربى والآسيوى — فالاتفاق يضمن من ناحية استمرار التحالف بين دول الحلفاء التي كانت كل منها تطمح في ممتلكات الدولة العثمانية ويحول دون حدوث خلاف بينها عند إبرام الصلح العام . ولما كان الشرق العربى ، أو الولايات العربية من الدولة العثمانية تشكل قلب الإمبراطورية العثمانية ، فقد كان من المتوقع أن يدور الاتفاق بشكل أساسى حول المنطقة العربية . هذا عامل في الموقف وهو الذى سيتطور كما سنرى إلى عقد المعاهدة السرية بين الحلفاء وهى المعاهدة المعروفة باتفاقية سيكس — بيكو في مايو سنة ١٩١٦ — وثمة عامل آخر هو أنه لا يمكن تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد أن تتم هزيمة تركيا من الناحية العسكرية ، وعلى ذلك فلا بد أن تكون من مهمة الحلفاء إحداث أكبر اضطراب ممكن في المنطقة العربية وذلك بالاتفاق مع زعماء العرب وهذا العامل الثانى هو الذى تطور إلى اتفاق حسين — مكماهون خلال المراسلات المتبادلة بينهما في عام ١٩١٥ وأوائل ١٩١٦ . وعلينا أن نضع من البداية النتائج التي نراها مطابقة للواقع التاريخى . وهى أولاً : فى رأينا أنه ليس هناك خلاف أساسى بين اتفاق لإنجلترا مع حلفائهما ( سيكس — بيكو ) وبين اتفاق حسين — مكماهون ، ذلك لأن بعض المؤرخين يهتمون السياسة البريطانية بأنها كانت تخدع العرب من البداية ، بأن تعقد مع الشريف حسين اتفاقاً تعلم مقدماً أنها لن تنفذه بسبب اتفاقها مع حلفائها — والذى يجب أن نؤكد — هنا أن السياسة البريطانية كانت ترحب بالفعل بخلق دولة عربية كبرى في المنطقة شريطة أن تخضع للنفوذ البريطانى ، وهو أمر ارتضاه زعماء العرب في ذلك الوقت . فشل هذه الدولة تخدم المصالح



البريطانية في المحل الأول بأن تجمع هذه المصالح في بوتقة واحدة وتكون بمثابة حاجز للنفوذ الفرنسي . وثانياً : أننا لا نعتقد فيما رددته الكثير من الكتاب العرب من أن إنجلترا لم تطلع الشريف حسين على حقيقة اتفاقها مع حلفائها . فقد كان حسين على علم ، ليس بالمعاهدة ( سيكس - بيكو ) بل على أقل تقدير بوجود اتفاق وبالمخطوط العامة لهذا الاتفاق .

ثالثاً : أن فشل مشروع الدولة العربية الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى إنما يرجع إلى فشل اتفاق سيكس - بيكو نفسه بعد الحرب العالمية الأولى .

\* \* \*

قبل الحرب العالمية الأولى كانت إنجلترا قد تخلت عن سياسة الدفاع عن تكامل الدولة العثمانية وعلى وجه التحديد منذ ١٨٧٨ ( مؤتمر برلين ) أخذت إنجلترا بهذه السياسة ، ولكنها من ناحية أخرى تجنبت الدخول في مشروعات دولية لتصفية الدولة العثمانية خوفاً من سقوطها أو سقوط أجزائها الهامة في يد روسيا . وكان من مظاهر السياسة البريطانية الجديدة ( التخلي عن تكامل الدولة العثمانية ) أن أصبحت إنجلترا بدورها تحتل أجزاء من الدولة العثمانية ، مثل مصر التي احتلتها في سنة ١٨٨٢ ، كذلك دخلت إنجلترا في معركة ضد النفوذ العثماني في الخليج العربي ففرضت حمايتها على مناطق كانت الدولة العثمانية تعتبرها ضمن ممتلكاتها مثل الكويت . ومن مظاهر هذه السياسة تشجيع السلطات البريطانية في القاهرة لبعض الشخصيات العربية الهاربة من سوريا أو العراق من وجه اضطهاد الاتحاديين في تركيا ، وأصبحت القاهرة مركز نشاط لكل هؤلاء . ومن الأمثلة الواضحة في هذا الشأن تدخل كنتس - تحت إلحاح جمعية اللامركزية في القاهرة - لدى السفير البريطاني في القسطنطينية للعفو عن عزيز المصري الذي كان قد صدر حكم الأتراك عليه بالإعدام . غير أن هذه الصلات البريطانية العربية تبلورت آخر الأمر أو تركزت في النهاية في العلاقة مع الشريف حسين

أمير مكة ، خصوصاً حين تلبد الموقف الدولي بالغيوم وأصبحت الحرب وشيكة الوقوع وبدأ أن الشريف حسين هو القوة العربية العسكرية المنظمة التي تستطيع أن تقوم بدور فعال في حالة قيام الحرب .

وكان للشريف حسين مشكلة في علاقاته مع الدولة العثمانية . فالشرافة في الحجاز نظام أبقاه العثمانيون بعد دخولهم الحجاز في القرن السادس عشر ، وظلت الشرافة تتمتع بمركز شبه استقلالي طوال تاريخها ، ويعني هذا الاستقلال أن منصب الشرافة كان وراثياً في يد الهاشميين . ولكن سياسة الاتحاديين بعد وصولهم إلى الحكم في ١٩٠٨ كانت تقوم على المركزية ، بمعنى ربط الولايات العثمانية شبه المستقلة ربطاً محكماً بالدولة في القسطنطينية . وكان لابد أن يؤدي هذا الموقف إلى تفكير العثمانيين في تحطيم نفوذ الشرافة في مكة . فازدادت العلاقة سواء بين الشريف حسين وحكومة الاتحاديين في القسطنطينية . ولجأ الاتحاديون إلى تعيين وهيب باشا والياً على الحجاز على أن يجمع السلطة المدنية والعسكرية في يده ويحاول القضاء على الشرافة . ومن مشروعاتهم أيضاً مد خط حديد الحجاز ( الذي كان يوصل بين الشام والمدينة حتى ١٩٠٨ ) من المدينة إلى مكة ليسهل عليهم ربط الحجاز كله باتصال سريع بين السلطات العثمانية في سوريا وبين الحجاز ، وكانت كل هذه المشروعات العثمانية تقلق بال الشريف حسين الذي رأى أن اصطدامه بالدولة العثمانية وشيك الوقوع فأخذ يتطلع إلى دولة كبرى لمساعدته .

هذه هي الظروف التي بدأت فيها الاتصالات الأولى بين الشريف حسين والإنجليز في عام ١٩١٢ - ففي ذلك العام زار عبد الله ابن الشريف حسين كفتش المعتقد البريطاني في القاهرة ، وعرض عليه الموقف في الحجاز وسأله عن موقف إنجلترا إذا نشبت الحرب بين حسين والاتحاديين . ثم تابعت المقابلات بين عبد الله ورولاندر ستورز ( Rolanbd Storr ) السكرتير الشرقي في دار المعتقد البريطاني - وتخرج مما كتبه عبد الله في مذكراته أن كفتش والمسؤولين البريطانيين في القاهرة رغم استنكارهم لسياسة الاتحاديين قد رفضوا



التورط في خطة معينة لمساعدة الشريف حسين ، فلا زالت إنجلترا يجدوها الأمل في صداقة تركيا .

والجدير بالملاحظة بالنسبة لهذه الاتصالات الأولى أن موضوع المناقشة كان ينحصر في مسألة الشرافة ، حسين لم يكن يفكر في كافة الادعاءات التي تنبأها فيما بعد ونقصد الدولة العربية الكبرى المستقلة وموضوع الخلافة العربية بدلاً من الخلافة العثمانية . كذلك كان اهتمام إنجلترا بالشرافة في مكة في ذلك الوقت يرجع أساساً إلى دورها في تنظيم حج المسلمين والكثير منهم يفيد من بلاد إسلامية تابعة للإمبراطورية البريطانية .

غير أن هذه الاتصالات الأولى لفتت أنظار الإنجليز إلى إمكانية ( المسألة العربية ) في حالة قيام حرب بين إنجلترا وتركيا . ولذلك حين قامت الحرب العالمية الأولى ، وعين كيتشنر وزيراً للحربية ( أغسطس ١٩١٤ ) أبرق إلى ستورز ليعاود الاتصال بالشريف حسين . وبدأت من ثم سلسلة الاتصالات بين الطرفين وهي الاتصالات التي انتهت بثورة العرب عام ١٩١٦ . فها هي الأسباب التي جعلت إنجلترا تعاود من جانبها وتلهف — الاتصال بالشريف حسين ؟ الأمر يتعلق أساساً بالموقف العكسي . ولذلك فمن السهل فهم تحمس كيتشنر وزير الحربية لهذا الاتصال . أولاً : تستطيع الثورة العربية أن تجبر تركيا على حجز جزء من قواتها العسكرية في البلاد العربية بعيداً عن جبهات القتال الرئيسية ولا سيما الجبهة الروسية . وثانياً : الثورة في الجزيرة العربية بالذات هامة لأنها تستطيع أن تعزل بين القوات العثمانية الرئيسية في الشام والجيوب العسكرية العثمانية في جنوب الجزيرة كالين والسير . وثالثاً : وهو الأهم أن ألمانيا كانت تأمل في استخدام تحالفها مع الدولة العثمانية لإيجاد جسر يوصل بين المستعمرات الألمانية في شرق أفريقية وبين ألمانيا عن طريق اليمن — والثورة ضد العثمانيين في وسط شبه الجزيرة تفسد على الألمان هذه الخطة . ورابعاً : لما كانت الخلافة في الدولة العثمانية ولما كان المسلمون في الهند يدينون بالولاء من الناحية الدينية والروحية للسلطان العثماني ، فيدعون له في خطب الجمعة ، فقد رأت بريطانيا أن مركز الشرافة الديني ، خصوصاً إذا تطور إلى خلافة عربية يستطيع أن يحول

ولاء مسلمي الهند من الخلافة العثمانية إلى الخلافة العربية ومن القسطنطينية إلى مكة على أن إدراك الشريف حسين بفطنته إلى تلهف إنجلترا لهذا التحالف الإنجليزي العربي ، بل وحتى رغبة إنجلترا في تضخيم مركز الشريف حسين بالتلويح له بالخلافة ؛ كان العامل الأساسي في تبلور مطالب الشريف حسين نفسه ، فلم يعد يطالب بمسألة الشرافة الآن بل بالدولة العربية الكبرى التي يكون هو خليفة عليها . ومثل هذه المطالب الجديدة تتطلب :

أولاً : أن يفاوض الشريف حسين زعماء العرب في البلاد العربية الأخرى ، لأن الأمر الآن لا يتعلق بمصير الحجاز وحده بل بمصير البلاد العربية التي ستألف منها الدولة العربية في المستقبل . وثانياً : ويتطلب الموقف كذلك الدخول في مفاوضات ، بعد ذلك ، مع الإنجليز لتحديد حدود وشكل هذه الدولة العربية المستقلة .

من النقطة الأولى بدأ الشريف حسين يتحسس إمكانيات الموقف العربي كله . فأرسل حسين إلى الأمراء العرب في شبه الجزيرة ، فالقيام بثورة في الحجاز ضد الثمانيين قبل كل شيء معرفة اتجاهات جيرانه العرب . فأرسل إلى الأدارسة في العسير ، وآل رشيد في حائل وآل سعود في الرياض والإمام يحيى بن حميد الدين في اليمن . أما اليمن فقد أعلنت ولاءها للعثمانيين . ولكن اليمن لا يخشى جانبها فعلياً أن تركز على احتمالات هجوم بريطاني من المحميات البريطانية في جنوب جزيرة أو إيطاليا من شرق أفريقية . كذلك أعلن آل رشيد في حائل ولاءهم للدولة العثمانية ولكن مرة أخرى لا يخشى من بأسهم لأن الإمارة السعودية تخجب خطرهم عن الحجاز — وكانت إنجلترا قد أسرع في التفاهم مع السعودية والأدارسة . فعمدت مع السعودية معاهدة ١٩١٥ وهي في مضمونها معاهدة حماية من جانب بريطانيا — كذلك عقد الإنجليز معاهدة مع الأدارسة في العسير في ١٩١٦ ضمنوا بها موقفهم الودي من بريطانيا ، هذا إلى جانب معاهدة الحماية مع آل الصباح في الكويت في عام ١٩١٤ . وهكذا اكتشف حسين أن الموقف في شبه الجزيرة من ناحية الأمراء العرب يشجع على الثورة ،



ولأن لم تؤد اتصالاته بهؤلاء الأمراء إلى إقرارهم بقيادته لقضية العرب غير أن أكبر اتصال قام به حسين وتمخض عن بعض الحلول كان اتصاله بالجمعيات الوطنية في سوريا .

وكانت هناك تيارات في سوريا والعراق ، التيار الغالب وهو الثورة ضد العثمانيين والتفاهم مع بعض الدول الأوروبية ، وتيار آخر إسلامي النزعة وهو التفاهم مع العثمانيين وتأليف جبهة إسلامية ضد الدول الأوروبية — وكانت الدولة العثمانية بأجهزة دعاياتها وإعلان جهاد المسلمين تدعم الاتجاه الثاني ، ولكن الحقيقة أن سياسة جمال باشا وزير البحرية العثمانية وقائد الجيش الخامس في سوريا من قمع عتيف للحركة العربية كان يدفع إلى تفوق الاتجاه الأول — وكان القوميون العرب في بلاد الشام يفكرون في قيام الثورة العربية في سوريا ويقولون هم زعامتها ، ولكن إعدام جمال باشا لعدد غير قليل من هؤلاء القوميين إلى جانب تركيز الجيوش العثمانية في بلاد الشام قلل من احتمالات هذه الثورة السورية فلما اتصل حسين بالقوميين العرب في سوريا ارتضوا أن تنطلق الثورة العربية من مركز رئيسي هو الحجاز على أن يكون دورهم في سوريا من الثورة دوراً مساعداً .

ففي ١٩١٥ أرسل الشريف حسين ابنه فيصل إلى دمشق وهناك اتصل بأعضاء جمعيتي العربية الفتاة والعهد ، وعرض عليهما الموقف واتصالات الإنجليز بوالده — ولقد وضع فيصل الموقف أمامهم بوضوح ، فشرح الخلاف بين وجهتي نظر عبدالله وفيصل — ففصل كان يرى أن يؤيد العرب تركيا في محنتها مما سيجعل الأتراك يعطفون على العرب ولا يترددون في منحهم الاستقلال بعد الحرب . وقد بنى فيصل هذا الرأي على اعتبارات كثيرة ، منها أن إنجلترا تطمع في الاستيلاء على المناطق الجنوبية من العراق وأن فرنسا تطمع في سوريا ، هذا في الوقت الذي لم تشمل عروض إنجلترا حتى ذلك الوقت أية ضمانات لتبديد مخاوف العرب . كذلك كان فيصل يرى أن العرب غير مستعدين استعداداً تاماً لإشعال ثورة ناجحة ضد الأتراك — أما عبدالله فكان يخالف أخاه فيصل في الرأي ،

فقد كان يرى أن واجب العرب هو الثورة ضد الأتراك وأنهم يستطيعون الاعتماد على مساعدة إنجلترا وعودها . وكان أن اتفقت كلمة جميع من اتصل بهم فيصل على قبول عروض الإنجليز . فسياسة الاضطهاد العتيف التي اتبعها قائد الجيش العثماني جمال باشا في بلاد الشام وتعذيبه وشتمه للوطنيين العرب هناك كانت من العوامل التي دفعتهم إلى الأخذ برأي التحالف مع إنجلترا . وانهقد رأى القوميون العرب على زعامة الشريف حسين للثورة ، وسلم زعماء جمعيتي العهد والعربية الفتاة فيصل المصور الذي يعين حدود البلاد العربية الجغرافيا في آسيا وطالبوه بأن يدور سمي الشريف حسين على أساسها لنيل الاستقلال — كما وضعوا مخططاً للمطالب التي يريدون الشريف حسين أن يتفاوض على أساسها مع الإنجليز . أما أهم ما جاء في هذا المخطط الذي عرف باسم ( بروتوكول دمشق ) فهو .

١ — أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التي تبدأ شمالاً بخط مرسين — أطنة ممتداً إلى أرفة وماردين وجزيرة ابن عمر لحدود فارس وشرقاً حدود إيران حتى الخليج وجنوباً المحيط الهندي ( ما عدا عدن ) التي تحافظ على وضعها الراهن ) وغرباً البحر الأحمر والأبيض المتوسط حتى مرسين .

٢ — إلغاء الامتيازات الأجنبية .

٣ — عقد تحالف دفاعي بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة .

٤ — منح بريطانيا الأفضلية في الشؤون الاقتصادية .

وقد حمل فيصل معه إلى مكة جميع ما وقف عليه في دمشق وسوريا في يونيو ١٩١٥ . ولم تمض أسابيع قليلة على وصول فيصل إلى مكة حتى بدأت المراسلات بين والده والسير هنري مكماهون ، وهي المراسلات التي كان الإنجليز يستهدفون من وراءها إشعال ثورة العرب ضد الترك .

ففي ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ كتب الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون رسالة تحمل أول مقترحات محددة للاتفاق مع الإنجليز بشأن إعلان ثورة العرب على الأتراك فطلب الشريف ( أن تعترف لإنجلترا باستقلال البلاد العربية



من مرسين - أطنة حتى الخليج العربي شمالاً . ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي - ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سينا غرباً ، على أن توافق إنجلترا أيضاً على إعلان خليفة عربي على المسلمين ) .

وفي ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ رد السير هنري مكاهون بكتاب يقول فيه : ( نتشرف بإسداء الشكر إلى سموكم من أجل إفصاحكم عن شعوركم الخالص نحو إنجلترا ، ومصالح إنجلترا هي مصالح العرب ، في رأي سموكم ورأي رجالكم ، وأود بهذا المناسبة أن أؤكد لكم ما جاء في رسالة اللورد كيتشنر ... وهذه الرسالة كان موضعاً بها رغبتنا في استقلال البلاد العربية وسكانهم ، وموافقنا على أن يكون الخليفة عربياً عريق العروبة - وأما بخصوص مسألة الحدود يلوح لنا أنها سابقة لأوانها ، وأن وقتنا ليضيق عن البحث في مثل هذا التفاصيل ، ونحن بعد في إبان الحرب ، وخاصة الأتراك لا يزالون يحتلون اجتهالاً تاماً شاملاً قسماً كبيراً من الجهات التي أشرتم إليها في اقتراحكم ) .

ويلاحظ أن مكاهون تعتمد في رسالته السابقة أن يضيف على عبارته طابع الغموض ، فأكد حسن نوايا بريطانيا تجاه العرب وموافقته على قيام خلافة عربية ، ثم انتقل إلى القول بأنه ليس من المناسب بحث مسائل الحدود أثناء الحرب ، لاسيما وأن بعض هذه الحدود مازالت بيد الأتراك . ولذلك فقد ساء الحسين أن يقلل مكاهون الكلام في المسألة الجوهرية من مطالب العرب وهي استقلال البلاد العربية بالحدود التي ضمنها رسالته إلى مكاهون بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ، ومن ثم أعرب الحسين في كتابه بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩١٥ إلى مكاهون عن دهشته لتهرب الأخير من مسألة الحدود وذكر ( أن هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد يمكن إرضاءه ومقاومته بعد الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد ) .

وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، بعث مكاهون إلى الحسين برسالة جاء بها : ما يلي :

( لقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون مسألة الحدود من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة ولذا فإني قد أسرعت في إبلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم وإني بكال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لا أشك أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول - أن ولايتي مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة ، ومن ثم يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة ، ونحن على استعداد الموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات ، ودون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين زعماء العرب .

وأما بخصوص الأقاليم التي تضعها تلك الحدود والتي تستطيع بريطانيا الحل فيها بملء الحرية دون أن توقع ضرراً بمصالح حليفها فرنسا ، فإني مفوض من قبل حكومة بريطانيا أن أعطيكم الموائيق الآتية جواباً على كتابكم .

١ - أن لإنجلترا مستعدة على أساس تلك التعديلات أن تعترف باستقلال العرب وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحتها شريف مكة .

٢ - تحرير بريطانيا الأراضي المقدسة من اعتداء خارجي وتعترف بوحدتها .

٣ - تقدم بريطانيا للعرب عند الحاجة مساعدة أو نصيحة تلزم ، وتعاونهم في تشكيل أفضل أشكال الحكم في مختلف البلاد العربية .

أما بخصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب يعرفون أن مركز إنجلترا ومصالحها فيها يتطلب شكلاً إدارياً خاصاً للمحافظة على هذا الاتحاد من الاعتمادات الخارجية وتأمين راحة واطمئنان السكان وتوطيد مصالحنا العسكرية فيها .

وقد رد شريف مكة على اقتراحات مكاهون السابقة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ برسالة جاء فيها ( رغبة في تسهيل الاتفاق وخدمة الإسلام واجتتاب كل مامن شأنه تعكير صفو المسلمين ، واعتماداً على نيات بريطانيا العظمى ومواقفها الحميدة .



فلما تنازل عن إصرارنا في ضم مرسين وأطنة إلى المملكة — أما ولايتي حلب وبيروت وسواحلها فهما ولايتان عربيتان خالصتان ، لا فرق هناك بين مسلم ومسيحي عربي فكلاهما أحفاد جد واحد )

على أن الشريف حسين عاد في أول يناير سنة ١٩١٦ يكتب إلى مكاهون يبلغه باستعداده للتنازل عن المنطقة غرب دمشق — حصص — حلب على أن يكون من حق العرب أن يطالبوا بها عند انتهاء الحرب ، يدفعه إلى ذلك (الرغبة في تجنب ما قد يكون من شأنه إلحاق الضرر بالتحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا والاتفاق الذي حدث بين الدولتين إبان الحرب الراهنة ... وليكننا نرى من واجبتنا أن يتأكد الوزير « مكاهون » من أننا عند أول فرصة بعد انتهاء الحرب سنسأله ما سنتركه الآن لفرنسا في بيروت وشواطئها )

وفي ١٠ مارس سنة ١٩١٦ بعث مكاهون برسالة إلى حسين جاء بها ( إن حكومة الملك قد صادقت على جميع مطالبه ) . وهكذا انتهت المفاوضات بين حسين ومكاهون على النحو التالي : رضى حسين باستبعاد حمية عدن ، ومرسين - إسكندرونة . وجنوب العراق ( البصرة - بغداد ) والمنطقة غرب دمشق - حصص — حلب لفرنسا ، على أن يكون من حقه المطالبة بالمنطقة الأخيرة بعد انتهاء الحرب !

\* \* \*

بدأت مراسلات الحسين - مكاهون بأول كتاب من الشريف حسين إلى السير هنري مكاهون في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ، وانتهت بآخر كتاب من المندوب السامي في مصر إلى الشريف في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ ، يبلغه فيه مصادقة

الحكومة البريطانية على جميع مطالبه ، وقبل الوصول إلى الاتفاق النهائي بين الطرفين ، كانت بدأت منذ مارس سنة ١٩١٥ . مفاوضات أخرى ، هذه المرة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ما لبثت حتى دخلت مرحلة جديدة منذ ديسمبر من العام نفسه ، وأدت إلى إبرام الاتفاق الذي صار معروفاً باسم (سايكس - بيكو) في شهر مايو من سنة ١٩١٦ ؛ وهو اتفاق منسوب للمندوبين الإنجليزى والفرنسى اللذين قاما بالدور الرئيسى في المباحثات التي أفضت إلى التفاهم بين بلديهما وإلى الاتفاق الذي اشتركت فيه روسيا ووافقت عليه . أما سير مارك سايكس (Nark Sykes) فكان نائباً في مجلس العموم البريطانى ويعتبره الإنجليز ثقة في شئون الشرق الأدنى وأما شارل فرانسوا جورج بيكو (Cerge - Picot) فكان قنصلاً عاماً فرنسياً في بيروت قبل أن تعينه حكومته منذ ٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ لمتابعة شئون الشرق الأدنى (أو الليفانت) .

لعل أهم ما يلفت النظر عند بحث أسباب اتفاق سايكس - بيكو ، أنه يشترك مع مراسلات الحسين - مكاهون في أن مبغتهما كان واحداً — الموقف العسكرى الناشئ من تعذر القيام بعمل حاسم في جبهة القتال الغربية ، في آخر سنة ١٩١٤ ، أى بعد شهور قليلة من بداية الحرب العالمية الأولى . ومن الثابت أن الإنجليز وقت دخول تركيا الحرب إلى جانب دول الوسط (ألمانيا والنمسا) في أكتوبر ونوفمبر ، كانوا قد خصصوا كل جهودهم لإحراز نصر حاسم في الجبهة الغربية لإنهاء الحرب في وقت قصير .

ولكن لم يستطع الإنجليز إحراز هذا النصر في الجبهة الغربية . حقيقة أن بريطانيا استطاعت أن تحتفظ بسلطانها في الخليج العربى لمنع وقوع البترول في عيدين في أيدي الأتراك واستطاعت أن تصد هجوم الأتراك على قناة السويس في فبراير سنة ١٩١٥ ولكن الحاجة كانت شديدة لفتح جبهة ثانية ضد الأتراك وذلك بناء على طلب روسيا التي كانت تعاني الضغط التركى في القوقاز — وكان مطلب روسيا سبباً في حملة الدردنيل المشهورة وهى الحملة التي باءت بالفشل في أغسطس ١٩١٥ .

واتجه كثنس إلى التفكير بفتح هذه الجبهة الثانية مرة أخرى في الإسكندرونة ولكن المشروع وجد معارضة من جانب فرنسا ومن جانب هيئة أركان الحرب



البريطانية وبذت فرنسا رفضها على أساس أن الإسكندرونة منطقة نفوذ فرنسية وأنها يجب أن تنفرد بالعمل فيها . وهكذا أصبح من الضروري أن يتفق الحلفاء فيما بينهم وهم على وشك إجراء عمليات عسكرية ضد الدولة العثمانية على توزيع الدولة العثمانية فيما بينهم وهذه هي أصول اتفاقية سايكس — بيكو ( مايو سنة ١٩١٦ ) .

فإذا كانت فرنسا قد حددت الإسكندرونة كنطقة نفوذ لها فقد وجب على الإنجليز بدورهم أن يحددوا هم أيضاً مناطق نفوذهم لحفظ التوازن الدولي .

وبدأت المفاوضات حينما طلبت روسيا أن يكون لها القسطنطينية . وكانت فرنسا وإنجلترا تخشيان من ذلك لأنه يعنى امتداد النفوذ الروسى إلى البحر الأبيض المتوسط ويهدد مصالح الدولتين في المنطقة ولكن إصرار روسيا على ذلك كشرط لاستمرارها في الحرب جعل فرنسا وإنجلترا توافقان في النهاية شريطة أن تكون القسطنطينية ميناء حراً ( ترانسيت ) وبإطلاق حرية المضائق للبواخر التجارية . وأما الأراضي التي صارت من نصيب روسيا بفضل هذا الاتفاق فقد شملت القسطنطينية وكل أراضي الدولة العثمانية في أوروبا حتى خط أنيوز — ميديه Enos-Midia ثم في آسيا الصغرى امتداد الساحل من نهر سقاريا إلى نقطة عند خليج أزمير ثم الجزر الواقعة في بحر مرمرة وكذلك جزيرتي تيزيدوس وأميروس في بحر إيجه ، ويعرف هذا الاتفاق باتفاق القسطنطينية ( ٨ — ١٥ مارس ١٩١٥ ) — أما وقد حصلت روسيا على حصتها فقد بدأت المفاوضات بين فرنسا وإنجلترا لتقسيم بقية الدولة العثمانية فيما بينهما وهي المفاوضات التي انتهت في مايو سنة ١٩١٦ باتفاقية سيكس — بيكو .

وقد بدأ هذا الاتفاق بمباحثات في لندن بين الحكومة الإنجليزية والحكومة الفرنسية لمحاولة التوفيق بين ادعاءات فرنسا في سوريا وبين اليهود التي قطعها إنجلترا للعرب . وكانت الحكومة البريطانية قد أطلعت الحكومة الفرنسية منذ أكتوبر سنة ١٩١٥ بخبر المفاوضات التي تجريها مع الشريف حسين . وفي الشهر التالي ( نوفمبر ) علمت الحكومة الفرنسية برغبة حكومة لندن في قيام دولة عربية في البلاد العربية — وعندما انتهت المباحثات الاستطلاعية بين الحكومتين الإنجليزية

والفرنسية انتدبت كل منهما ممثلاً عنها للتداول في الأمر — فكان المندوب الفرنسي شارل جورج بيكر ( Picot ) قنصل فرنسا العام في بيروت ، والمندوب البريطاني هو السير مارك سيكس ( Sykes ) عضو مجلس العموم وأحد الخبراء في شئون الشرق الأدنى — ولم تلبث هذه المباحثات أن انتقلت إلى القاهرة ، واشترك فيها الروس ، وذلك ، من أجل الوصول إلى اتفاق بين الدول الثلاث ، ولما كانت أهم مراحل هذه المباحثات قد حصلت في القاهرة عرف اتفاق سيكس — بيكو أيضاً ( باتفاق القاهرة السرى ) وفي مارس سنة ١٩١٦ سافر سيكس وبيكو إلى بطر سبرج لمباحثة الحكومة الروسية في مشروعهما .

وكان أن تم عقد اتفاق في بطر سبرج بين روسيا وبريطانيا وفرنسا . وفي هذا الاتفاق حصل التفاهم على توزيع الأراضي العثمانية التي تعتبر هذه الدول الثلاث أن لكل منها مصالح خاصة .

أما روسيا فحصلت في نطاق الأناضول على الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية التركية وهي أرضروم وطرايزون ووان وبلقيس ( أرمينية التركية ) . فضلاً عن بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل — أراميا : والتي تبلغ مساحتها ( ستون ألف ميل مربع ) .

وأما فرنسا فاستولت على منطقة لونت باللون الأزرق ، شملت الشريط الساحلي لسورية ( بما في ذلك لبنان ) ثم ولاية أطنة ومرسين . وفي هذه المنطقة الزرقاء حولت فرنسا السلطة لإنشاء إدارة أو مراقبة بطريق مباشر أو غير مباشر — وإلى جانب هذه المنطقة الزرقاء ، منحت فرنسا منطقة أخرى أشير على الخريطة بحرف ( أ ) — ( داخلية سوريا ) وهي تشمل الموصل ودمشق وحصن وحماه وحلب .

وأما إنجلترا فاستولت على منطقة لونت باللون الأحمر ، شملت أرض ما بين النهرين بما في ذلك البصرة على الخليج العربي . ثم بغداد ( العراق الجنوبي ) فضلاً عن ثغرى حيفا وعكا على البحر المتوسط — وأعطيت لإنجلترا الحق في أن تقيم في هذه المنطقة الحمر ( إدارة ) أو مراقبة بطريق مباشر أو غير مباشر وإلى جانب هذه المنطقة الحمراء أعطيت لإنجلترا منطقة أخرى أشير إليها بحرف ( ب ) ( داخلية العراق ) .



كذلك نص اتفاق سيكس - بيكو على تأسيس دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في منطقتي ١، ب، على أن تتعهد فرنسا وإنجلترا بالاعتراف بهذه الدولة العربية المستقلة، وب حمايتها، ويكون لفرنسا نفوذ كامل في منطقة (١) ولبريطانيا نفوذ كامل في منطقة (ب) ونص الاتفاق أيضاً على أن تنشأ دولة في المنطقة التي لونت على الخريطة باللون الأحمر (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء ويمثل شريف مكة .

لقد قامت هذه الاتفاقات على مبدأ جوهرى، هو تصفية الإمبراطورية العثمانية وتقسيم أملاكها بين الدول الأطراف فى هذه المعاهدات ، وهو تقسيم روعى فيه مبدأ توازن القوى فى حوض البحر المتوسط عموماً ، والجزء الشرقى منه على وجه الخصوص . وذلك عندما خشيت الدول أن يفضى استيلاء روسيا على المضائق والقسطنطينية إلى تحطيم هذا التوازن ، ليس فى البحر المتوسط فقط بل وفى أوربا كذلك . ولقد وجدت بريطانيا وفرنسا أن من الممكن دفع هذا الأذى إذنا لت كلاهما قسماً من أملاك الدولة العثمانية يوازى فى قيمته السياسية والاستراتيجية المزايا التى سوف تفيدها روسيا من ضم القسطنطينية والمضائق إليها . ولقد شاهدنا كيف أن ظروف الحرب كانت الدافع الذى حرك الدول للسير فى سياسة التقسيم ، وجعل البريطانيين يتخلون عن سياستهم التقليدية القديمة لإزاء الدولة وهى المحافظة على كيانها ، ويرضون باخفاء الإمبراطورية العثمانية من الوجود كليا .

فالانفاقات التى ذكرناها كانت معاهدة تقسيم صريحة ، روعى فيها توزيع أملاك العثمانيين على الدول الأوروبية التى كان معروفاً من مدة طويلة أن لها مصالح استعمارية ، أو أنها تطمع فى امتلاك جهات معينة منها .

ولم يكن هناك ما يدعو حينئذ إلى نقمة العرب على هذه الاتفاقيات . فقد كانت غايتهم أن يهدموا الإمبراطورية العثمانية ، وأن يتحرروا من سلطانها . واستهدفت (مراسلات الحسين - مكماهون) اشتعال الثورة على تركيا ، أى المعاونة على هدم هذه الدولة . ولم يكن العرب القوميون ، الذين عملوا على إفناء الدولة يقلون فى حماسهم لتحقيق هذه الغاية عن بريطانيا وحلفائها . ولقد اشترط العرب (والشريف حسين) أن يتقاضوا ثمناً معيناً لقاء تعاونهم . ذلك

الثنى ، كان إنشاء دولة عربية مستقلة - أو مجموعة من هذه الدول - وذلك بالنسبة للعرب جميعاً ، وخلافة عربية ، منفصلة عن الخلافة العثمانية وتقوم على أنقاضها ، وذلك بالنسبة للشريف حسين الذى أراد كذلك تأسيس الدولة العربية المستقلة .

ولكن العرب ، مالبثوا أن ثاورا عندما أذيع على الملأ خبر اتفاقية (سيكس - بيكو) أذاعها الروس البلاشفة عند قيامهم بثورتهم ، فذشروا هذا الاتفاق فى نوفمبر ١٩١٧ ، وفى شهر يناير ١٩١٨ نشرت جريدة برافد السوفيتية ، بعد الثورة البلشفية ، موجزاً للاتفاق الإنجليزى - الفرنسى - الروسى المبرم فى ١٩ يناير ١٩١٦ ، ثم إنها ما لبثت حتى نشرت بتاريخ ٢١ فبراير ١٩١٨ نص هذا الاتفاق نفسه . فلم تمض شهور قليلة حتى كانت أن تعالت صيحات الشريف حسين فى الحجاز وصيحات سائر العرب ، يستنكرون هذا الاتفاق - الذى قالوا إنه عقد من وراء ظهورهم ، وأن حلفاءهم البريطانيين على وجه الخصوص ، قد نكثوا عهودهم معهم وغدروا بهم . ومنذ ذلك التاريخ تزايدت اتهامات العرب ضد بريطانيا ، وتضخمت الحملة التى أثاروها عليها ، وتردد طوال السنوات التالية أن البريطانيين عندما عقدوا اتفاقهم مع العرب ، كانوا بيتوا النية على نقضه ، وكان لهذا الاتهام أعظم الأثر وأعظمه فى تشكيل علاقات العرب فى هذه المنطقة - الشرق الأوسط - مع بريطانيا - ثم مع (الحلفاء) - الفرنسيين - الذين اقتسموا مع الإنجليز أقطار العرب ، وورثوا أملاك الإمبراطورية العثمانية فى هذه الجهات بعد تصفيتا .

والذى لاشك فيه أن اتفاق (سايكس - بيكو) نفسه ، قد استهدف فعلاً توزيع أقطار العرب على الحلفاء الغربيين : بريطانيا وفرنسا ، وذلك إلى جانب تقسيم سائر أملاك الدولة العثمانية على بقية الحلفاء الآخرين ، روسيا وإيطاليا ، وأن هناك منطقتين ، أعطيت إحداهما (باللون الأزرق) لتخضع لفرنسا مباشرة ، إلى جانب إنشاء منطقة (١) تحت نفوذها ، وأعطيت الأخرى (باللون الأحمر) لبريطانيا لتخضع لها مباشرة إلى جانب المنطقة (ب) فتوضع كذلك تحت نفوذها ، فهناك إذأ مناطق للحكم المباشر . وأخرى للتسلط السياسى والاقتصادى غير المباشر عن طريق إنشاء الحكومات العربية شبه المستقلة فى الأجزاء (١٩ م - الدولة العثمانية)



التي تشمل كليهما والساحل من ناحية ، والعراق من ناحية أخرى ، وهكذا أدخل العرب في كل الحالات تحت سلطان بريطانيا وفرنسا .

لقد كانت غاية العرب في مراسلات الحسين — مكاهون ، أن يعقدوا محالفة مع بريطانيا ، ولا جدال في أنهم توقعوا أن يفيدوا منها فائدة عظيمة بفضل المقاومة المادية والأدبية والسياسية التي سوف تسديها إليهم بريطانيا عند قيام دولتهم ( أو مجموعة دولهم ) المستقلة . ولكن لم يكن يدور بخلدكم أن التفاهم على قيام الدولة العربية المنتظرة . سوف يؤدي ، عند تطبيق العهود التي قطعتها بريطانيا على نفسها إلى حرمان العرب من حريتهم واستقلالهم ، بالصورة التي نص عليها : اتفاق سايكس — بيكو . ثم إن مراسلات الحسين — مكاهون ، قد أدخلت ( فلسطين ) قطعاً ضمن المنطقة العربية ، ولم يحتفظ الإنجليز بها ضمن الأقاليم التي استمسكوا بها لصالح فرنسا ، فاقطع اتفاق سايكس — بيكو من المنطقة العربية ، جزءاً مولناً ( باللون الأحمر ) هو فلسطين . لتأسيسه إداره دولية .

ولقد أغفل اتفاق سايكس — بيكو إغفالاً تاماً الحديث عن تأسيس ( خلافة عربية ) . لقد كان لامعدي عن قيام دولة عربية كبرى من أجل إعلان خلافة عربية بدلا من تلك العثمانية ، التي نبئت فكرة التعجيل بزوالها في ذهن الشريف ، سواء كان البريطانيون أصلاهم الذين أوحوا إليه بها ، أم كان هو نفسه مبتدعها .

إن هناك عوامل كثيرة جعلت العرب ( والشريف حسين ) يقيمون على اتفاق سايكس — بيكو ، لعل ما ذكرناه كان أهمها . ولكن الذي يجب التساؤل عنه هو ما إذا كان الزعماء العرب والشريف حسين ، لم يكونوا يدرون شيئاً إطلاقاً عن الترتيبات السياسية والإقليمية ، التي يتألف منها مضمون ما صار يعرف بعد ذلك وعند إذاعته وإعلانه ، باتفاق سايكس — بيكو . ثم هل حدث أن تناسى الإنجليز فعلاً ، أو أرادوا أن يتناسوا في هذا الاتفاق ،

وقت إبرامه ، عهدهم مع العرب . فمن المحتمل أن يكون الإنجليز فعلاً قد تخلوا ، وذلك ما حدث . كما سيظهر في موضعه ، نهائياً عن اتفاق سايكس — بيكو ، عند تنفيذه ، ولكن ذلك لا يعني أن هؤلاء عند مفاوضاتهم مع الشريف حسين ، جنباً إلى جنب مع مفاوضاتهم بصدد لاتفاق سايكس — بيكو ، إنما كانوا يدبرون فعلاً نقض عهدهم التي قطعوها مع العرب في مراسلات الحسين — مكاهون .

ومن المسلم به أن اتفاق سايكس — بيكو بقي سرياً حتى وقت إذاعته كما ذكرنا فلم يطلع الإنجليز عليه أحداً من الزعماء العرب ، أو الشريف مكة ولكن يبدو مؤكداً كذلك أن الشريف حسين والزعماء العرب ، كانوا يعلمون خفي أية اتفاقات كان من المتوقع عقدها مع فرنسا حليفة بريطانيا التي حرص الإنجليز ، وكما يتضح من مراسلاتهم مع الشريف ، على أن تكون طرفاً ثالثاً في أي ترتيب إقليمي أو سياسي مع العرب . وتلك حقيقة ظاهرة في مراسلات الحسين — مكاهون .

وفما عدا المسائل التي دارت حولها هذه المراسلات ، والظروف التي لا بدت الرسائل المتبادلة بين الحسين ومكاهون ذاتها مما سبق أن عرضنا له كله في موضعه ، فهناك الأدلة الكثيرة على أن الحسين والزعماء العرب في الفترة المنقضية بين المراسلات التي تتضمن « وعود » البريطانيين ( ١٩١٥ — ١٩١٦ ) وبين إذاعة اتفاق سايكس — بيكو على أيدي البلاشفة ( نوفمبر ١٩١٧ ) كانوا على أقل الاحتمالات والفروض ، قد عرفوا قطعاً بأن هناك اتفاقاً أو تفاهماً بين بريطانيا وفرنسا بشأن المصالح السياسية والمطالب الإقليمية التي تريدها .

( أولاً ) فهناك مباحثات محمد شريف العمري الفاروقى مندوب الشريف حسين في القاهرة مع الإنجليز بالقاهرة ، ولا سيما رسالته إلى الحسين بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٥ وقد أجاب الشريف عليها بتاريخ أول يناير ١٩١٦ ، وبسط الفاروقى في رسالته هذه مطالب بريطانيا وفرنسا في العراق وسوريا . ثم حدث أن صار الفاروقى ( مندوباً ) للشريف حسين بالقاهرة . وتبادل الطرفان عدداً كبيراً من الرسائل نشرها محمد طاهر العمري الموصلى في بغداد سنة ١٩٢٥ في كتابه ( تاريخ مقدرات العراق السياسية ) .



(ثانياً) وعند وصول (جورج بيسكو) — (الشريك الآخر في اتفاق سايكس - بيسكو) إلى القاهرة، وهو قنصل فرنسا، ومعه وفد بريطاني برئاسة السير مارك سايكس المستشرق بادر الفاروق بإرسال أخبار هذا الوفد إلى مكة فكتب في ٢٦ أبريل ١٩١٧ (٤ رجب ١٣٣٥) أن جورج بيسكو قد خطب البارحة في جمع من السوريين والمسيحيين والبنانيين في أوتيل (شبرد) وقال في خطبته بما يتعلق بسوريا ولبنان ما نصه: إن الأوان قد حل. وإن جميع دول الحلفاء قد انتخبوا فرنسا وصية على لبنان. وإن الحكم سيكون في البلاد التي كان لها امتياز في السابق سيزداد امتيازها، والتي كانت محرومة من الامتياز سيمنح لها امتياز، والحكم العام الداخلى سيكون باستشارة الأهالي. وواضح أن ذلك الترتيب الذى أوضحه (بيسكو) لسامعيه في القاهرة، والذي ذهب كما قال للملاقاة مواطنين أمثالهم بالإسكندرية لهذا الغرض نفسه، لا يجعل مجالاً للشك في أن الزعماء العرب قد أدركوا على الأقل نوع المصير الذى سوف ينتظر بلادهم. وفي رسالته هذه يقول الفاروق: وبما عرفته أنه كان بين الحاضرين قسم ممنون من هذه الخطبة. ولكن كان قسم آخر هناك غير مرتاح وغير ممنون لهذه البيانات وانتقدوها أشد الانتقاد. وتسأل الفاروق في ختام رسالته: فإذا ترى حكومتنا إزاء هذا الحادث السياسى الجديد؟ هل تود أن تظهر شيئاً من الفاعلية؟ ثم ماذا كان جواب الشريف مكة؟ في ٣٠ أبريل، أبقى الشريف إلى مندوبه يطلب استفسار من المسؤولين الإنجليز. (وكان المندوب السامى - البريطاني في القاهرة وقتئذ السير ريجنالد ونجت الذى خلف مكماهون في ديسمبر ١٩١٦ وبقي حتى مارس ١٩١٩ حيث تعين بعده الجنرال اللنبي (Allenby). فتقول برقية الشريف. استفهموا فخامة النائب عن معنى خطبة بيسكو وبصرف النظر عما يتعلق بأساسها فيما مضى.

وقد أكد خروجه الخطبة، إلى ألقاها جورج بيسكو في حشد من السوريين والمسيحيين والبنانيين بالقاهرة، أحد الأمريكان من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية وكان يعمل وكيلاً خاصاً (Special Agent) للولايات المتحدة في الشرق الأدنى أثناء (١٩١٧ - ١٩١٩) هو (وليام يال) (William Yale) فيقول في تقرير له إن جورج بيسكو قد دعا السوريين من مسيحيين ومسلمين في

مصر إلى اجتماع عقده في ٢٥ أبريل ١٩١٧ تحدث فيه بيسكو فأشار إلى قيام حماية فرنسية في سوريا ثم استمر (وليام يال) يقول إن السير مارك سايكس، قد أكد ما جاء في خطاب (جورج بيسكو) وجزم بأن جزءاً معيناً من سوريا قال سايكس. إنه لا يملك في الوقت الحاضر التقرير به، سوف يصبح مستقلاً.

(ثالثاً) ويذكر السيد محمد رشيد رضا، صاحب مجلة المنار، بعض هذه الأحداث (في أحد أعداد مجلته المنار لسنة ١٩٢١) فيقول إن أحد زعماء العرب ممن كانوا بصحبة الأمير فيصل بن الحسين، جاء إلى القاهرة في غضون أبريل ومايو ١٩١٧. ووجده رشيد رضا مقتنعاً بأن الملك حسين — وكان هذا الأخير قد أعلن نفسه ملكاً على بلاد العرب في ديسمبر ١٩١٦ — وافق الإنجليز والفرنسيين على خططهم في العراق وسوريا. ثم يقول رشيد رضا إنه سمع الحكاية نفسها بعد شهر واحد مسلم آخر له صلة بالجمعيات السرية. وقد بلغ رشيد من آخرين ممن كانوا بحاشية الأمير فيصل، أنهم رأوا خطاباً، من الشريف حسين إلى ابنه فيصل يذكر ذلك ويعلل سبب موافقته بأن فرنسا سوف تحتفظ بالساحل السوري إلى أن يأتي الوقت الذى يكون فيه للدولة العربية بحرية، تقدر على الدفاع عن هذا الساحل السوري، وبأن فرنسا سوف تدفع مبلغاً من المال للدولة العربية، طالما بقيت فرنسا تحتل الساحل.

(رابعاً) وفي برقية الفاروق (إلى الخارجية بمكة المكرمة) بتاريخ أول مايو ١٩١٧ (٩ رجب ١٣٣٥) أبلغ الفاروق الشريف، أن السير مارك سايكس يسافر اليوم من هنا إلى جدة لأجل مسألة في غاية الأهمية. وأن (سايكس) يريد الذهاب إلى جدة ومقابلة الشريف حسين حتى يتحدث إلى الشريف عن بعض الأمور التي أفهمها السير مارك للفاروق نفسه. وقال الفاروق إن السير مارك إنما يريد أن يقابل جلالة مولاي لعدة مسائل. أهمها وضعتنا نحن العرب جميعاً مع الحلفاء لاسيما لإنجلترا وفرنسا وشرح الفاروق الأمور إلى أفهمه أياها (سايكس) بأنها ذلك السر الذى كانت له به معرفة من قبل سنة من نهضتنا المباركة. والتي كانت قد دارت حوله مناقشة استمرت أكثر من أربع ساعات متواليات، وسبق الفاروق أن بحث باختصار هذا الاجتماع مفصلاً — ويشير الفاروق هنا إلى ما جاء في



رسالته المعروفة للشيخ حسين بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩١٥ ( ٢٧ محرم ١٣٣٤ ) وقد سبق ذكرها .

والذي يسترعى النظر في هذه البرقية ، لم يكن الإشارة إلى ذلك ( السير ) الذي كان قد عرفه الفاروقى من أكثر من سنة مضت على حد قوله ، والذي دارت - حوله ( مراسلات الحسين - مكهاون ) للاتفاق مع العرب على الشروط التي كفلتها هذه المراسلات ، ولكن ما صار ظاهراً الآن من رغبة لدى السير مارك سايكس في مقابلة الشيخ حسين ، من أجل بيان أو توضيح بعض الأمور المتصلة بموضوع الاتفاق مع العرب . هذا من ناحية . بل إن ما يسترعى النظر في هذه البرقية هو أن الإنجليز - وبعد مضي أكثر من عام على مراسلاتهم مع الشيخ ، أرادوا الآن أن يوضحوا للشيخ ( والعرب ) موقفهم وموقف حلفائهم الفرنسيين من الترتيبات الإقليمية المتعلقة ( بسوريا ) على وجه الخصوص .

فقد نص اتفاق الحسين - مكهاون على أن تحتفظ بريطانيا بسوريا ( ولايتي حلب ودمشق ) لصالح فرنسا ، وذلك إذا ترتب على محاولة انتزاع هاتين الولايتين تسكير العلاقات بين بريطانيا وفرنسا ( مكهاون إلى الحسين في ٣٠ يناير ١٩١٦ ) وجاء في اتفاق ( سايكس - بيكو ) في ١٦ مايو ١٩١٦ ، أن تكون سوريا ، سواء في جهاتها الساحلية ( المنطقة الزرقاء ) ، أو الداخلية ، وتشمل حلب وحماه ودمشق ، وهي المنطقة ( ١ ) - خاضعة لفرنسا إما مباشرة وإما بالواسطة ولم يكن الشيخ حسين ولا أحد من العرب يعلم بوجود هذا الاتفاق ، ولذلك فقد صار ضرورياً أن يصل الإنجليز وحلفاؤهم ( الفرنسيون ) إلى تفاهم قاطع مع العرب ( والشيخ ) بالصورة التي يمكن بها التمهيد لقبول الترتيبات المنتظرة والخاصة بسوريا .

وعلى ذلك فقد سعى ( مارك سايكس ) عند اجتماعه بالفاروقى في القاهرة أن يمهّد لإقناع الشيخ حسين بالرضا بالنسلاخ سوريا عن المنطقة التي حرص العرب على الاحتفاظ بها لتأسيس دولتهم المنتظرة وبالفعل يقول الفاروقى في رسالته . ولا شك أن الأمور التي يتكلم عنها ( سايكس ) هي تعليمات حكومته عنها ، وقال لي بأنه وإن كان بين هذه الأمور بعض الأشياء التي من المحتمل أن

لا تجلب محظوظية مولاي . إلا أن مجموعها سينال محظوظيته ، واستند ( مارك سايكس ) في محاولته إقناع الفاروقى والشيخ حسين معاً إلى ضرورة أن يبقى الحلفاء متحدين وأنه لا يجب أن يعوق هذا الاتحاد أى عائق ثم شفع الفاروقى هذه الملاحظة بإسداء النصيح للشيخ فقال : ( وإننى أرى الآن أننا نحن العرب في أدق نقطة من تاريخنا السياسى . وعليه يلزم التأمل والبصيرة وإحاطة النظر في مستقبل الأمة العربية . وإن كل ما يحصل في القريب العاجل لابد أن يبقى أثره في المستقبل ) .

وأبرق الفاروقى في اليوم نفسه إلى مكة ( أول مايو ١٩١٧ ) ، يذكر مقابلاته مع قطب الاتفاق الآخر ( جورج بيكو ) والذي كان يبغي الذهاب إلى جدة ليقابل الشيخ حسين مع السير ( مارك سايكس ) وقد حاول ( بيكو ) إظهار عطفه على حركة العرب وامتداد ثورتهم إلى الشمال - وكان الحسين قد أعلنها في مكة منذ شهر يونية من العام السابق - بشرط أن تتمكن حكومة الشيخ ، بحسن إدارة - البلاد التي ( تدخلها ) وصرح ( بيكو ) - بأن العرب إذا لم يستسلموا إلى الفوضى فهم جديرون بالحياة الاستقلالية . وكان في رأى ( بيكو ) أن المسائل المتعلقة بالمستقبل يسهل حلها بمفاوضات واتفاقات ، ثم إنه ، كما قال الفاروقى « لم يشر إلى شيء من خطبته » .

وواضح من هذه البرقيات ، والتصريحات والخطب التي نقل أخبارها الفاروقى إلى الشيخ حسين ، أن هذا الأخير قد وقف إلى الغاية من زيادة ( مارك سايكس ) و ( جورج بيكو ) له ، وأن البحث سوف يتناول قطعاً المسائل المتعلقة « بوضعية العرب مع الحلفاء لاسيما إنجلترا وفرنسا » وقد أبرق الحسين من مكة في اليوم التالى ١ مايو ١٩١٧ ( ١٠ رجب ١٣٣٥ ) إلى مندوبه بالقاهرة ، جراباً على برقيته أن الحسين ، فيما يتعلق ( بالسير مارك ) « عنده الخبر عنه رسمياً منذ شهر » ويذكر أن « قدومه كان بناء على دعوتنا له » بل ويحدد الحسين يوم الوصول المنتظر بأنه ٥ مايو ، ويوم مغادرته الحجاز بأنه سيكون في اليوم الثالث من الزيارة .

وقد حصلت بالفعل هذه الزيادة في شهر مايو ١٩١٧ ، فقد قابل ( مارك



(سايكس) الملك حين، في جدة، يوم ٥ مايو. وكان مع سايكس الممثل البريطاني لدى الملك حسين (الكولونيل ولسون) (Wilson)، وكان أصلاً من موظفي حكومة السودان. وقابل الاثنان الملك وقد أنهى (سايكس) خبر هذه المقابلة إلى الوكلاء الفرنسيين في جدة، وكان لفرنسا بعثة عسكرية برئاسة الكالونيل بريمون (Bremond) — الاشتراك في عمليات الحجاز العسكرية وقتئذ. وقال (سايكس) في مذكرة تركها للضابط (بريمون)، أنه قد تحدث مع الملك حسين في واحد — فقط من الموضوعات العربية التي يدور حولها البحث، والتي تنقسم كما قال (سايكس) إلى قسم إنجليزي فرنسي عربي وآخر فرنسي عربي يتناول ساحل البحر المتوسط ومثالث إنجليزي عربي يخص العراق (النهريين).

ويقول (سايكس) إنه قد بحث مع الملك كل ما يتعلق بالقسم الأول، وإن من راية أن يترك الكولونيل بريمون الكلام في ذلك كي تتاح الفرصة للملك حسين لإمعان الفكر والإكثار من التأمل «حتى أن يعود (سايكس) إلى جدة ثانية، في التواريخ الذي حدده، وهو يوم ١٩ مايو وأن الغرض من إمهال الملك، هو إعطاؤه الوقت الكافي لأن تختمر في ذهنه رويدا رويدا هذه الآراء التي أوضحها له (سايكس).

وفي مساء يوم ٥ مايو غادر (سايكس) و(ولسن) جدة يقصدان إلى السويس ثم حضر رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (الكالونيل بريون) إلى جدة في اليوم التالي، وفي يوم ١٠ مايو كانت وصلت من السويس إلى جدة فرقاطة إنجليزية تحمل الوكيل ولسون والمندوبين الساميين، مارك سايكس وجرج بيكو — الأولى عيقتة بريطانيا لشئون فلسطين وكانت تعزيم احتلالها. والثاني اختارته فرنسا لشئون سوريا. ولقد نقلت هذه الفرقاطة كذلك من العقبة الأمير فيصل. وفي يوم ١٧ مايو وصل الملك حسين إلى جدة، وتوالت الاجتماعات يومي ١٩، ٢٠ مايو. ثم غادرت الفرقاطة جدة إلى عدن وجيبوتي، يوم ٢٠ مايو، في حين ذهب فيصل ومعه ولسون إلى ينبع يوم ٢٢ مايو وغادر الملك جدة إلى مكة فبلغها في ٢٤ مايو.

الذي يبدو محققاً أن تفاهام معيناً قد حدث بين الأطراف الثلاثة مارك سايكس وجرج بيكو، والملك، فأكد (وليام يال) في تقرير له بعد ذلك (بتاريخ ١٥

أبريل ١٩١٨) — ومستمداً إلى النشرة العربية الإخبارية (The Arab bulletin) ويشرف عليها (المكتب العربي Arab Bureau) الذي أنشأه الإنجليز خصوصاً لمساعدة ثورة العرب — إن مارك سايكس أوضح في حديثه مع الملك نقطتين هامتين: أن تآزر الحلفاء وتعاونهم أو تحالفهم، ثابت مبين، وأن سوريا مهما يكن حاكمها، فلا معدى عن قيام نظام حكم بها يتسم بالاستنارة والتقدم، كما يقضى الواجب بقاء بعض الجهات أو الأقاليم في سوريا على كل حال تحت نوع خاص من الوصاية، بسبب ما لها من طابع أو مميزات خاصة.

ويقول (الكولونيل بريمون) إن الأمير فيصل عند ذهابه بعد هذه المقابلة إلى ينبع ذكر لضابط المدفعية الفرنسي (لاموت) (Lamotte) عند نزوله بهذا المكان، أنه قد سره كثيراً حصول تلك الاتفاقات الدولية التي أرضت والده (الملك)، كما أرضته هو نفسه، بدرجة عظيمة. وأنهما (فيصل والحسين) إنما يشعران ببالح المنونية لفرنسا التي أظهرت اهتمامها بالعرب ثم يقول (بريمون) تعليقاً على هذه الرواية «وهكذا في نهاية شهر مايو من سنة ١٩١٧ كان الاتفاق كاملاً بين جورج بيكو والملك حسين والأمير فيصل». وفي حديث للأمير فيصل (في بداية نوفمبر ١٩١٨) مع الكاتبين (مرسيه) (Mercier) ضابط الاتصال الفرنسي في دمشق بعد احتلال سوريا، وهو يتكلم العربية بطلاقة قال الأمير (لقد حصل الاحتفاظ بمسألة سوريا الساحلية في محادثات جدة. فقد كانت إنجلترا وفرنسا، كما كنا نحن مثلنا مثل التجار الذين يحدون أمامهم متاجر لا صاحب لها. ألم يكن منطقياً أن يسعى كل واحد منا ليحوز نصيباً أكبر مما يستولى عليه الآخرون).

والذي لا شك فيه أن مارك سايكس وجورج بيكو لم يذكر في مقابلاتهما للملك شيئاً عن «اتفاقاتهما» المعروفة باسميهما، والتي لم يكن البلاشفة قد أذاعوا سرها بعد، وبقيت هذه في ظني الكتان. ولكن الحديث من ناحية أخرى سواء عند مقابلة سايكس للملك في المرة الأولى (يوم ٥ مايو) أو عند مقابلة سايكس وبيكو معاً للملك في يومي ١٩، ٢٠ مايو، لا شك أنه تناول قطعاً وبالتفصيل موضوع المصالح السياسية والاقتصادية التي يجب أن تكون لفرنسا في سوريا، وذلك دليل



آخر على أن الحسين ( وابنه فيصل ) ، والمتصلين بهما ، لم يكونوا مجهولون أن هناك ثمة اتفاق قائم بين بريطانيا وفرنسا ، حول سوريا أو غيرها من المناطق التي تهم العرب . ولو أنه لم يثبت أن الحسين ومستشاريه ( وولده فيصل ) قد وافقوا في هذه الاجتماعات بصورة حاسمة على مطالب الحلفاء في سوريا .

وهكذا كان معروفا لدى الشريف حسين ، وزعماء العرب ، أن هناك ترتيبات إقليمية وسياسية معينة ، متفقة في خطوطها الرئيسية مع تلك التي تضمنتها مراسلات الحسين — مكماهون ، وعلى نحو ما كان الحسين نفسه قد أقره في هذه المراسلات وليس هناك شك في أن الشريف كان يعلم بأن لفرنسا مصالح معينة في سوريا . من نمط تلك التي اعترف بها الشريف نفسه لحلفائه الإنجليز في العراق . فلم يكن هناك حينئذ أي وجه للاستغراب بسبب إذاعة اتفاق سايكس — بيكو في نوفمبر ١٩١٧ ، على أيدي البلاشفة .

على أن الذي يجب ذكره أن وقوف الشريف (أو الملك) حسين وزعماء العرب على حقيقة نوايا البريطانيين والفرنسيين في مراسلات الحسين — مكماهون ، وعند اتصال مارك سايكس وجورج بيكو بالملك حسين ، وعند خطاب بيكو في جماعات السوريين واللبنانيين في القاهرة والإسكندرية — لا يجب أن — يعني بالرغم من ذلك كله ، أن إنجلترا — في مفاوضاتها مع العرب ، لم تنقض عهدها معهم . بل إن الصيحات التي تعالت مدوية عند ما فصح الروس — والعثمانيون للعرب اتفاق سايكس — بيكو ، كانت قد صدرت عن شعور حقيق بالآلم ، لم يكن مجرد المفاجأة كازع من زعماء العرب ، هو أهمها . ولكن الذي أهاج زعماء العرب وأثار حفيظتهم على حلفائهم ، أن الاتفاق الذي نشره الروس قد أهمل إنشاء الدولة العربية ( أو الحلف العربي ) المستقل ، وقسم الأقطار العربية بدلا من ذلك إلى مناطق احتلال ونفوذ أجنبي ، وحرم فلسطين من قيام إدارة عربية بها ، واقتطعها في الوقت نفسه من جثمان سوريا ( والدولة العربية ) . ثم إنه أغفل إنشاء الخلافة العربية .

وثمة سبب آخر في غضب الشريف حسين هو أن الشريف كان قد أعلن الثورة منذيونية ١٩١٦ على تركيا ، وضد دولة الخلافة الإسلامية . ونجحت الدولة العثمانية في إظهار الشريف

في صورة الخائن للإسلام والملة ، متآمرا مع الدول المسيحية ضد ( الدولة ) التي آذرت وحدها وفي كل العصور العالم الإسلامي . فكان في هذه الظروف إلى أن جاءت إذاعة اتفاق سايكس — بيكو ، ضربة مسددة ضد سمعته وكرامته حركة العرب ، فالذي ثبت الآن ، أن اتفاقه مع بريطانيا وفرنسا كان مبنيا على تقسيم أملاك الدولة العثمانية ، وإنهاء حياة دولة الخلافة الإسلامية .

على أن العرب ( والشريف حسين ) عندما أثاروا هذه الضجة ، وأخذت حملاتهم تشتد ضد حلفائهم . — والبريطانيين خصوصا — وذلك منذ نوفمبر ١٩١٧ أو فبراير ١٩١٨ — كان العرب قد أعلنوا فعلا ثورتهم قبل ذلك بستة أو تسعة شهور تقريبا ، ووقع من الأحداث ما جعل العرب يفقدون ثقتهم في بريطانيا حليفهم الأولى ، والتي آثروا أن يعتمدوا عليها من دون سائر الدول الأوروبية ، لموازرتهم في ثورتهم العربية ضد الدولة العثمانية .

ذلك أن الشريف حسين أعلن الثورة على الدولة العثمانية في ١٠ يونيو سنة ١٩١٦ ، وأطلق بنفسه في ذلك اليوم الرصاصة الأولى على قلعة الأتراك في مكة إيذانا بإعلان الثورة . وعزز الشريف حسين حركته بمشور أذاعه على الشعب العربي اتهم فيه الاتحاديين بالخروج على الشريعة ( فنبذوا الأحكام وشنقوا الأحرار العرب جماعات وفرادى وشردوا أسرهم ونفودها من أرضها وصادروا الأموال ولقد نصحننا فلم ينفع النصح ، وقد وقفنا الله لأخذ الاستقلال وضربنا على أيدي الاتحاديين وانفصلت بلادنا عن المملكة العثمانية انفصالا تاما ، وأعلننا استقلالنا لا تشوبه شائبة مداخله أجنبية ولا تحكم خارجي . )

واستطاعت القوات العربية الثائرة أن تستولي في أقل من ثلاثة شهور على جميع مدن الحجاز الكبرى باستثناء المدينة المنورة التي بقيت محاصرة حتى أواخر الحرب . ولم يلبث أن بويح الحسين في ديسمبر ١٩١٦ ملكا على العرب .

ثم كان أن تقدم جيش الثورة العربية وعلى رأسه فيصل بن الحسين في أراضي الحجاز فنسف سكة حديد الحجاز ما بين معاني والعقبة واحتل ينبع ثم زحف شمالا واحتل العقبة في ٦ مايو سنة ١٩١٧ — واتخذ الجيش العربي من العقبة نقطة



الارتكاز ، ثم أخذ يتقدم شمالاً ليحارب الأتراك في منطقة شرق الأردن ، وبذلك قدم للحلفاء أكبر مساعدة . ففي ذلك الوقت كان اللورد اللنبي قد تولى قيادة القوات الإنجليزية العامة بعد فشل الجنرال موارى ، فاستطاع اللنبي بمعاونة عرب فلسطين وبفضل المساعدات التي قدمها المصريون ، أن يتل القدس في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ . — وليس هناك شك في أن احتلال جيش الثورة العربي للمنطقة الواقعة شرق معان قد حمى ميمنة القوات البريطانية في فلسطين من هجمات الأتراك عليها في منطقة بشر سبع والخليل ، كما حمى أيضاً خطوط مواصلاتها الطويلة .

ولم تلبث القوات العربية أن تقدمت في أواخر سبتمبر سنة ١٩١٨ قاصدة — دمشق ، فاحتلتها في اليوم الأول من شهر أكتوبر من نفس العام ( بدأن أخلاها الأتراك ) ورفعت رايتها فوق أسوارها والمباني الحكومية فيها وذلك قبل أن تدخلها القوات البريطانية بقيادة اللنبي . ثم والت كتائب الثورة زحفها شمالاً ، وهي لا تنقطع عن الاصطدام بالجنود الأتراك المتراجعين إلى بلادهم . فدخلت حمص وحلب وحماة — ولم يمض شهر حتى حررت سوريا كلها من النفوذ العثماني الذي دام زهاء أربعة قرون .

وعند هذه المرحلة بالذات بدأ الخلاف بين العرب وحلفائهم الإنجليز . فقد أطلقت إنجلترا تصريحاً في ٣ نوفمبر ١٩١٧ تعهدت فيه لرعاة الحركة الصهيونية العالمية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وجاء هذا الإعلان في صورة خطاب إلى لورد روتشيلد المليونير اليهودي المعروف . وكان التصريح قد عرض قبل إعلانه على الرئيس الأمريكي ويلسون وحظي بموافقته ، كما أيدته الحكومة الفرنسية في ١٤ فبراير ١٩١٨ تأييداً علنياً ، ثم تلتها الحكومة الإيطالية فأيدته بتاريخ ٩ مايو ١٩١٨ . ولقد وضع المؤرخون أسباباً متعددة لأسباب هذا التصريح في الوقت الذي صدر فيه . فعزاه البعض إلى رغبة الحلفاء في كسب الحركة الصهيونية إلى جانبها حتى تقوم بدور المخرب في ألمانيا وحلفائها — وعزاه البعض إلى رغبة إنجلترا في دفع الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانبها ، سيما وأن الرأي العام الأمريكي يسيطر إلى حد كبير على سياسة أمريكا الخارجية ، كما يسيطر اليهود إلى حد كبير على الرأي العام الأمريكي . ولعل أحدث التفسيرات تلك التي

توجهها اليوناردشتين « Stein » الذي كان سكرتيراً لوايزمان ( رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ) في كتابه الأخير ( إعلان بلفور ) ، إذا يرى أن السبب الحقيقي في ظهور هذا الإعلان في عام ١٩١٧ هو الموقف في روسيا نفسها ، فقد كانت الثورة الروسية الأولى ( فبراير ١٩١٧ ) قد أطاحت بالقيصرية وأقامت نظاماً رأسمالياً وحكومة بورجوازية وهي المعروفة بنظام كيرنسكي ، وخاف الحلفاء أن يدفع الموقف المتدهور في روسيا كيرنسكي إلى الخروج من الحرب لمواجهة احتمالات قيام ثورة — البلاشفة ( التي قامت بالفعل في نوفمبر ١٩١٧ ) وحرصاً من الحلفاء على بقاء روسيا في الحرب أصدرت إنجلترا وعد بلفور لأن اليهود كان يسيطرون على الصناعة في روسيا ولا سيما الصناعات الحربية .

ومهما يكن من أمر فقد أغضب وعد بلفور العرب ، فقد فهم حسين واعترف الإنجليز بأن فلسطين تدخل في إطار الدولة العربية المزمع لإنشائها . بينما كانت حجة الإنجليز أن الاستثناء الذي اتفق عليه بالنسبة لمنطقة غرب دمشق أو حمص وحماة ينسحب على فلسطين كما ينسحب على بيروت .

ثم كانت الصدمة الثانية للعرب حين انعقد مؤتمر سان ريمو في أبريل سنة ١٩٢٠ فقرر وضع القطاع العربي الشمالي الممتد من البحر المتوسط إلى فارس تحت الانتداب . فأعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن . وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان .

وكانت نظرية الانتدابات قد خرجت من مؤتمر الصلح العام في باريس سنة ١٩١٩ — وهكذا دخل الشرق العربي في مرحلة جديدة من حياته ؛ وهي مرحلة تتصف باختفاء الدولة العثمانية وتجزئة المنطقة إلى وحدات سياسية وبالنضال ضد الاستعمار الأوربي كقضية أولى في المنطقة فيما بين الحربين العالميتين .



## محتويات الكتاب

• أولاً — الأتراك والشرق الأدنى

صفحة ٥

ثانياً — بناء الدولة العثمانية في أوروبا

صفحة ١٧

ثالثاً — نظم الحكم في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر

صفحة ٦١

رابعاً — الفتوحات العثمانية في الشرق العربي

صفحة ١٠٢

خامساً — الحكم العثماني للشرق العربي

صفحة ١٤٠

• سادساً — الزحف الاستعماري على الشرق الأدنى

صفحة ١٦٥

• سابعاً — حركة التوسع والتنظيمات العثمانية في الشرق العربي

صفحة ٢١٣

• ثامناً — الحركات القومية في الشرق الأدنى

صفحة ٢٤٥

تاسعاً — الشرق العربي في الحرب العالمية الأولى

صفحة ٢٧٥



بسم الله الرحمن الرحيم

136

14

146

دار الجيل للطباعة  
15 شارع قصر المؤلوة - الفيالة